الأجوبة العربية

في شرح النصائح اليوسفية

أو

شرح روحانية الشيخ علي الكردي

ويليه

الأمر المحكم المربوط
فيما يلزم أهل طريق الله من الشروط

ويليه

مشكاة العقول
المقتبسة من نور المنقول

كلاهما تأليف

الشيخ الأكبر محيي الدين ابن عربي الحاتمي الطائي

المتوفى ٦٣٨ هـ

تحقيق وتعليق

الشيخ أحمد فريد المزيدي



دار الكتب العلمية

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

DKI

سنة 1971

الأجوبة العربية في شرح النصائح اليوسفية

أو

شرح روحانية الشيخ علي الكندي

ويليه

الأمر المحكم المربوط فيما يلزم أهل طريق الله من الشروط

ويليه

مشكاة العقول المقتبسة من نور المنقول

كلها تأليف

الشيخ الأكبر محيي الدين ابن عربي الحاتمي الطائي

المتوفى ٦٣٨ هـ سنة

تحقيق وتعليق

الشيخ أحمد فريد المزيدي

دار الكتب العلمية

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

DKI

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان

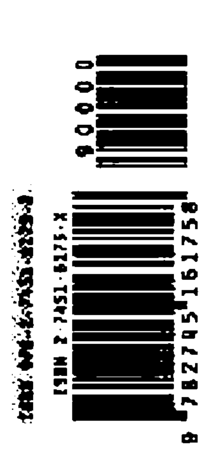
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Fondée par Mohamed Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

Title	: Al-ʾajwibah al-ʿArabiyyah fī šarḥ al-naṣāʾiḥ al-Yūsufiyyah Followed by: Al-ʾamr al-muḥkam al-marbūṭ fīmā yalzam ahl Ṭarīq Allah min al-šurūṭ Followed by: Miškāt al-ʿuqūl al-muqtabasah min nūr al-manqūl	الأجوبة العربية في شرح النصائح اليوسفية ويليه : الأمر المحكم المربوط فيما يلزم أهل طريق الله من الشروط ويليه : مشكاة العقول المقتبسة من نور المنقول	: الكتاب
Classification	: Sufism	تصوف	: التصنيف
Author	: Al-šayḫ al-ʾakbar Ibn ʿArabi	الشيخ الأكبر ابن عربي	: المؤلف
Editor	: Al-šayḫ Aḥmad Farīd al-Mizyadi	الشيخ أحمد فريد المزيدي	: المحقق
Publisher	: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah	دار الكتب العلميـــة - بيروت	: الناشر
Pages	: 320	320	: عدد الصفحات
Size	: 17*24	17*24	: قياس الصفحات
Year	: 2010	2010	: سنة الطباعة
Printed in	: Lebanon	لبنـــان	: بلد الطباعة
Edition	: 1st	الأولى	: الطبعة







مقدمة التحقيق

حمدًا لك يا باسط الوجود بفيضك الأقدس على المهايا، محيي الفطر النشئية بحياة الوجه المقدس في المرايا، سبحانك ربيت الأعيان في مهد الإحسان، ودعمت لأشخاصها في عرصة أبديتك أركان الإمكان، وهيأت للقوابل الكلية من عهد أزليتك روح الإمداد العام، وأبنت لمتون الحقائق شروح الإلهام، فتحققت المطالب بطالب ظهورك البديع، وتفيأت به ظلال تجلياتك يا نعم السميع، حتى انتسجت في خيال إنسان النواظر القدسية، معاني الإبداع بالمشاهد النفسية، فهذه حكمة وأسرار، وبواطن لها بالمعاهد أغوار.

وصلاةً وسلامًا يفيضان على الناصع بهما علوم التحقيق لمقاصد التشريع من مرجعهما على مستوى الحكم، ومركز النعم، المقصود الأول والمعهود الأنول، هيكل النور الساري، ومصدر النفع الجاري، حجة الحق على الخلق، ونقطة أقطاب الدوائر الأليق، ستار الستار، ومستور الأستار، ومنتهى العرف في الأسرار، ومجتذى الرشد اليسار، ظاهر الباطن، وباطن الظاهر، رب المراشد، وحافظ المواجد، وساجد المساجد، ومسجد العابد، روح التكليم، وشبح التسليم، ومستودع التعليم، فهو أمانة العليم، وعليم الأمانة الحكيم، أحمد التدوين، ومحمد التكوين، ابن عبد الله النبي الأواه، أرشد به الله ﷺ وآله وصحبة ذوي الحق الأقوام، آمين.

أما بعد... فيا من وقفت على هذه الرسائل، واستوقفتك عباراتها التي هي إلى الحقائق ميالة، اعلم - أيدك الله بروح من عنده، ومنحك رشدًا من رشده - أن الإنسان حياة الكون المدنية، وعنوان كمالاته المادية والمعنوية، إذ به عقلت مراتب العوالم، وله رتبت صنوفها السوالم، فهو عقل الشبح الوجودي المسوّى، وروح الجسم الكياني المقوى، وهو الشكل الذي يفهم به معجم كل شكل من حروف المكونات المدركة بالعقل.

فهذه رسائل تختال في حُلل التبيان لحقائق الغيب والشهود، فهي ذخيرة أودعت في كنز الأدب، ووسيلة لنوال القاصد كل أرب، فتشرب من مشربها الصافي، وتوغل

في أغوار عرفها الوافي ترى ميسور نشأتك، وتتجلى لك نفس حقيقتك، وإن ارتبت في ذلك فأجري على من هو العليم بما هنالك.

فتلقَّ هذه الأخلاق والسلوك الروحانية بقلب شيق لعلك تحظى لما حولها من كمال منشئها المشفق حيث تجدها لدى شريف العاطفة الأمجد.

فما هذه الرسائل الأكبرية إلا خزينة أسرار، ورشيد أطوار حيث جمع - قدس سره - من جوامع الكلم العرفانية ما ينزل سكينة التهيب في أفئدة بني المشاهد الإنسانية من كتب السادة الصوفية الذين حفظت حياة فطرتهم من عسف الطبائع التي شعارها الشر المودي بالأرواح في وهاد الأتراح، فإنها جمعت فأوعت من لطائف المنح المفاضة على صاحبها، فوجب عليَّ ظاهرًا بإجازاتي من عدة طرق بمرويات ومصنفات وأوراد الشيخ ابن عربي - قدس سره - وباطنًا من حضرة الشيخ وحضرة شيخي - قدس سرهما - أن أقوم بتحقيقها معاً وإظهارها حتى تعم الفائدة وتشمل العائدة، والله ولي الإعانة والتوفيق، وهو رب الحكمة والتخليق، ونرجوه أن يعفو عن الزلات، ويغفر الوصمات، ويلهم المطلع أن يستر عورة أخيه بإشفاق هو حقيق به فيه، فأرجو إخوان الأدب صفحًا، ومصادر الحقائق منحًا، فتح الله أبواب القلوب منهم حتى تلج أسراره فيها، إنه هو السميع البصير.

وصف الرسائل الأكبرية:

- شرح روحانية الشيخ علي الكردي، أو شرح روحية الشيخ علي الكردي، أو الأجوبة العربية في شرح النصائح اليوسفية، أو شرح الرسالة اليوسفية، أو شرح رسالة أول ما يجب على المريد، كتاب في الطريق، أو شرح وصية ابن عربي - قدس سره - في التدبيرات أو الأجوبة العربية عن المسائل اليوسفية (تلك أسماء الكتاب).

وهي رسالة في السلوك وآداب المريدين، حيث أجوبة الشيخ على شرح النصائح التي أوصى بها الشيخ علي الكردي - قدس سره - صاحب القلب المدلَّه، وقد تلقاها من شيخه يوسف بن إبراهيم، وهي عبارة عن مجموعة من الحكم بأسلوب ميتافيزيقي مصحوبة ببعض تعليقات شارحة من الشيخ الأكبر.

وقد بين الشيخ في المقدمة أن هذا الكتاب ليس إلا شرحًا عقليًا للحِكم التي نطق بها بعض الصوفية، متمثلة في الشيخ علي الكردي.

وأصل الكتاب مصورتان عن دار الكتب المصرية 367 مجاميع، وله نسخ أُخر

منها: جار الله 1093/ آ - 81 - حسين جلبي 477، كتبت في حياة المؤلف، ونسخة يوسف أغا 5595 إسكي، وبرلين 2980 - 789/ 1 - 78ب.

- الأمر المحكم المربوط فيما يلزم أهل طريق الله من الشروط، ويسمى أيضًا: شروط أهل الطريق، ورسالة في أحوال تقع لأهل الطريق، ورسالة في أحوال المريد والمرشد، وأدب القوم، ورسالة في أدب الشيخ والمريد، وأدب المريد، ونصيحة المسلمين.

وللكتاب نسخ كثيرة جدًا، ومنها نسخة دار الكتب المصرية 173، 9، 17، 147 مجاميع، والأزهر 1078 مجاميع (عروسي)، 42444/ 1 - 22، 960 حليم، 33594/ 29 - 49، 1070 مجامع حليم، 33580/ آ - 29، وشهيد علي باشا 1341/ 5 - 13ب، ويحيى أفندي 2579، وأسعد أفندي 1448، وخالد أفندي 800، وإزميرلي 1143، أيا صوفيا 1644/ 117ب، وهي رسالة في الأخلاق والسلوك الصوفي، تعالج القواعد التي يلزم اتباعها في سلوك الطريق الصوفي، وتنظر نفس الموضوع في «الفتوحات» الباب 53، وقد شرحها أحمد بن عبد القادر الدوغاني المتوفى 1052هـ، برلين 2942، المكتب الهندي 698، 2، وانظر بروكلمان: الأصل 1، 576/ 38 - 40. وقد ترجمه وعلق عليه مصطفى شريف بعنوان: ترجمة الأمر المحكم المربوط، في يحيى أفندي 2887، وكذلك ترجمة أحمد مختار/ ترجمة أدب المريد: يحيى أفندي 3153.

- مشكاة العقول المقتبسة من نور المنقول:

تحدث فيه بين معطيات العقل ومعطيات الوحي ويتألف من تسعة أبواب.

وأصله دار الكتب المصرية، مجاميع تصوف، وفي برلين 3005/ 17، ونافذ باشا 685/ ص99 - 125، ويحيى أفندي 3050ص 1 - 62، 1379/ 48 - 67.

وذكره بروكلمان، الملحق 1: 801/ 187، وكشف الظنون (2/ 1695).

هذا وقد قمت بالتحقيق والضبط والتعليق الصوفي، والتعريف اللغوي، والتخريج، والترجمة لكثير من الأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب.

ولا يدعي أحدٌ منّا الكمال في مثل هذا المجال، فإنه في الغالب محال، وما هو

إلا جهد المقل، ومحاولة الاقتراب من دخول الباب، وحصول بركة الأعتاب، وطمعًا في ورثة أُولي الألباب.

وصلى الله على سيدنا محمد ﷺ هادي العباد، ولباب اللباب، وموصل الألباب لحضرة القدوس الوهاب.

كتبه الفقير الحقير / أبو الحسنين أحمد فريد المزيدي الأكبري

غرة رمضان 1425 هـ.



التعريف بالشيخ المصنف ﵁

هو الشيخ الأكبر ﵁ أعرف من أن يعرَّف به أو يشار إليه، أحد أشهر علماء الإسلام، إن لم يكن أشهرهم على الإطلاق، إذ هو الذي شاعت مؤلفاته وسيرته بين أهل الإسلام وغيرهم، وكانت من أسباب الهداية والفقه عن الله للكثير من المسلمين، بل وكانت سببًا قويًا في دخول كثير من الناس في دين الله أفواجًا وخصوصًا في الغرب، والتي تزيد من إيمان الناظر فيها بالله ورسوله ﷺ، ويجد من نفسه ما يدعوه إلى التمسك بكل جزئية وردت في الشرع، ولا زالت ولله الحمد والمنة، وما ذلك إلا أثر من بعض أثرات نية الشيخ التي نواها في إبراز مصنفاته ومؤلفاته، وهي النصح لعباد الله تعالى، ولكن نذكر - تبركًا- بعضًا من شذرات سيرته المباركة فنقول:

هو الشيخ الأكبر، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، المقرب البر التقي، والعالم الرباني، كاشف الأسرار الإلهية، الموصوف بختم الولاية الجامعة المحمدية، حجّة الله على أوليائه، العين التي يشرب بها عباد الله، الولي الكامل، المقرَّب الفاضل، العالم بالله تعالى، المؤيَّد من الله ورسوله في جميع شؤونه، الوارث المحمدي محيي الملة والحق والدين سيدنا ومولانا: أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن العربي - بالألف واللام - على ما وجد بخطه، وهو الموجود في عدة نسخ من فتوحاته، الطائي نسبًا، الحائز لرتبة الاجتهاد المطلق - لا ظاهريًا - مذهبًا وتعبدًا كما تشهد بذلك مؤلفاته، الصوفي مشربًا وأدبًا، الأندلسي إقليمًا، المرسي مولدًا الدمشقي دارًا ووفاة ومزارًا ﵁ ونفعنا به في الدارين، وأماتنا على محبته ومحبة جميع الصالحين، آمين.

ولد ﵁ في ليلة الإثنين السابع عشر من شهر رمضان المعظم عام خمسمائة وستين هجرية، الموافق السابع والعشرين من يوليه سنة ألف ومائة وخمس وستين ميلادية، في مدينة مرسية (من أعمال ولاية اندالوزى)، إحدى ولايات الأندلس (المعروفة الآن بإسبانيا).

كان جده الأعلى عبد الله بن حاتم الطائي - أخي سيدنا عدي بن حاتم الصحابي الجليل - أحد قادات الفتوحات الإسلامية، وكان جده أحد قضاة الأندلس وعلمائها المشهود لهم بالعلم والصلاح، وكان أبوه من أئمة الفقه والحديث، ومن

أعلام الزهد والتقوى، وأمه السيدة الكريمة - سليلة الأمراء- (نور) كانت آية من آيات الله في التقوى والصلاح، دفعته إلى طلب العلم وخدمة الشيخة الصالحة المعمرة (فاطمة بنت المثني)، ولم تغر عليه كما تغار النساء على ولدها، وينتهي نسب الشيخ من جهتها إلى التابعي التقي الصالح أبي مسلم الخولاني ﷺ، ومن أخواله يحيى بن غفان (ملك تلمسان في وقته) الذي لقيه أبوعبد الله التونسي العابد الزاهد في موكبه وتحدث إليه في طاعة الله والتقرب إليه فخرج عن ملكه ولزم خدمة الشيخ التونسي؛ وكان عمه عبد الله من أهل طريق أهل الله وكان من أهل الكشف، فنشأ الشيخ الأكبر بين هؤلاء نشأةً دينيّةً نورانيّةً صالحةً، وما كاد لسانه ﷺ يبين حتى دفع به والده إلى أبي بكر بن خلف عميد الفقهاء، فقرأ عليه القرآن الكريم بالسبع في كتاب الكافي، فما أتم العاشرة من عمره حتى كان مبرزًا في القراءات، ملهمًا في المعاني والإشارات، والناظر في أسرته ونشأته المباركة يجدها داعية إلى إخراج عالم ورع تقي، وكذلك كان.

أقوال العلماء والمؤرخين في ترجمة الشيخ الأكبر رضي الله عنه وأرضاه:

قال الشيخ محمد بن جعفر الكتاني (توفي بفاس 16 رمضان سنة 1345 هـ - 1927 م) في كتابه العظيم «**جلاء القلوب من الأصداء الغينية ببيان إحاطته عليه السلام بالعلوم الكونية**» - طبع العلمية ببيروت بتحقيقنا- وقد ترجم للشيخ الأكبر ﷺ في مقدمة الكتاب ترجمة حافلة منها:

وقد ذكر الشيخ أبو عبد الله القوري والشيخ أبو العباس زروق وغيرهما- في سبب تسميته بالشيخ الأكبر-: إنه كان أعرف بكل فن من أهله وذويه، وأتقن في كل علم ممن يحاوره وينتقيه.

وقد ترجمه غير واحد ممن عاصره أو تأخر عنه من الكبار، كالشيخ الإمام العارف بالله صفي الدين بن أبي المنصور الأزدي الأنصاري في رسالته الفريدة المحتوية على من رأى من سادات مشايخ عصره، قال فيها: «ومنزلته شهيرة، وتصانيفه كثيرة، وكان غلب عليه التوحيد علمًا وخلقًا وحالاً، لا يكترث بالوجود مقبلاً كان أو معرضًا، وله أتباع علماء أرباب تواجيد وتصانيف، وكان بينه وبين سيدي أبي العباس الحرار إخاء ورفقة في السياحات».

والشيخ الحافظ محب الدين ابن النجار في ذيل «تاريخ بغداد»، وقال فيه: كانت رحلته إلى المشرق، وألف في التصوف وفي التفسير وغير ذلك تواليف لا يأخذها الحصر، وله سعة وتصرف في الفنون من العلم وتقدم في الكلام والتصوف.

وقال أيضًا: صحب الصوفية وأرباب القلوب، وسلك طريق القوم، وحج وجاور، وصنف وكتب في علم القوم وفي أخبارهم، وفي أخبار مشايخ المغرب وزهادهم، وله أشعار حسنة وكلام مليح، اجتمعت به في دمشق في رحلتي إليها، وكتبت عنه شيئًا من شعره، ونعم الشيخ.

والشيخ صلاح الدين الصفدي في كتابه الجليل الذي وضعه في تاريخ علماء العالم.

وقال الشعراني في كتابه «اليواقيت والجواهر»: ممن أثنى عليه الشيخ صلاح الدين الصفدي في «تاريخ علماء العصر» وقال: من أراد أن ينظر إلى كلام أهل العلوم اللدنية فلينظر في كتب الشيخ محيي الدين. انتهى.

والشيخ العلامة فريد زمانه ونادرة أوانه أبي العباس أحمد المقري وذلك في كتابه الذي سماه «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» فإنه ترجمه فيه ترجمة حسنة طويلة، ونقل فيها كلام غير واحد ممن ترجمه، قال: وقد زرت قبره وتبركت به مرارًا، ورأيت لوائح الأنوار عليه ظاهرة، ولا يحيد منصف محيد الإنكار ما يشاهد عند قبره من الأحوال الباهرة.

وغيرهم ممن يكثر جدًا من أهل المشرق والمغرب، ووصفه الكثير منهم بالولاية الكبرى والصلاح والعرفان والعلم والأدب وعزة الشأن.

وفي «لسان الميزان» للحافظ قال: قد اعتد بالمحتج العالم العارف ابن عربي أهل عصره، فذكره ابن النجار في «تاريخ بغداد»، وابن نقطة في «تكملة الإكمال»، وابن العديم في «تاريخ حلب» والزكي المنذري في «الوفيات» راجع كلامه.

وكان الشيخ الإمام عز الدين بن عبد السلام سلطان العلماء لما صحب الشيخ أبا الحسن الشاذلي وعرف أحوال القوم وطريقهم يترجمه بالولاية والعرفان والقطبية، حتى أنه سئل مرة عن القطب الفرد الغوث في زمانه، فتبسم وقال: الشيخ محيي الدين بن عربي.

ورفع سؤال في شأنه وفي شأن الكتب المنسوبة إليه كـ «الفتوحات»

و«الفصوص» هل تحل قراءتها وإقراؤها ومطالعتها إلى الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزآبادي الصديقي صاحب «القاموس» في اللغة فقال في جوابه وأنصف: الحمد لله، اللهم أنطقنا بما فيه رضاك، الذي أعتقده في حال المسؤول عنه وأدين الله به أنه كان شيخ الطريقة حالاً وعلماً، وإمام الحقيقة حقيقة ورسماً، ومحيي رسوم المعارف فعلاً واسمًا:

إذا تغلغل فكر المرء في طرف ... طرف من علمه غرقت فيه خواطره

عباب لا تكدره الدلاء، وسحاب تتقاصر عنه الأنواء، كانت دعوته تخترق السبع الطباق، وتفرق بركاته فتملأ الآفاق، وإني أصفه وهو يقينًا فوق ما وصفته، وناطق بما كتبته، وغالب ظني أني ما أنصفته:

وما علي إذا ما قلت معتقدي ... دع الجهول يظن الحق عدوانا

والله والله العظيم ومن ... أقامه حجة الدين برهانا

إن الذي قلت بعض من مناقبه ... ما زدت إلا لعلي زدت نقصانا

قال: وأما كتبه ومصنفاته فالبحار الزواخر التي جواهرها وكثرتها لا يعرف لها أول ولا آخر، ما وضع الواضعون مثله، وإنما خص الله بمعرفة قدرها أهلها.

ومن خواص كتبه أن من واظب على مطالعتها والنظر فيها، والتأمل لمبانيها انشرح صدره لحل المشكلات وفك المعضلات.

قال: وهذا الشأن لا يكون إلا لأنفاس من خصه الله بالعلوم اللدنية الربانية.

وراجع أيضًا رسالته التي خاطب بها سلطان زمانه، وهي التي سماها بـ «الاغتباط بمعالجة ابن الخياط» (طبعت) -بتحقيقنا- وهو رجل من أهل اليمن اسمه: رضا الدين أبو بكر الخياط، عرضت عليه فتوى مجد الدين المذكور، فعارضها وخالفها، وكتب مسائل في درج مشتملة على عقائد زائغة ومسائل خارقة للإجماع، ونسبها للشيخ ﷺ وأرسل إلى العلماء ببلاد الإسلام يسألهم عنها، وكتب ذلك في كتاب، فانتدب المجد لرد كلامه في هذا الكتاب، وأطال في ذكر مناقب الشيخ ﷺ.

قلت: راجع كلامه، ضمن كتابنا: «النور الأبهر في الدفاع عن الشيخ الأكبر ﷺ» - ولشيخ الإسلام أحمد بن سليمان ابن كمال باشا - مفتي الدولة العثمانية -

فتوى أبدع فيها في مدحه ووصفه، ثم قال بعد ذلك: وله مصنفات كثيرة منها فصوص حكمية وفتوحات مكية، بعض مسائلها مفهوم النص والمعنى وموافق للأمر الإلهي والشرع النبوي وبعضها خفي عن إدراك أهل الظاهر دون أهل الكشف والباطن. (مخطوط بدار الكتب).

ومن لم يطلع على المعنى المرام يجب عليه السكوت في هذا المقام لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء: 36].

وكان الشيخ مؤيد الدين الجندي يقول: ما سمعنا بأحد من أهل الطريق اطلع على ما اطلع عليه الشيخ محيي الدين.

وكان الشيخ محمد المغربي الشاذلي شيخ السيوطي يترجمه بأنه مربي العارفين، كما أن الجنيد مربي المريدين ويثني عليه بغير هذا من الكلام.

وممن أثنى عليه الشيخ الإمام العلامة اليافعي، وهو أحد الأئمة الشافعية والأولياء الكبار، وصاحب المصنفات العديدة التي منها «روض الرياحين» وذلك في كتابه «الإرشاد والتطريز في ذكر الله وتلاوة كتابه العزيز» قال: وقد مدحه وعظمه طائفة كالنجم الأصبهاني، والشيخ ابن عطاء الله ﷺ في كتابه «لطائف المنن» وغيرهما.

وممن أثنى عليه الشهاب أحمد بن حجر الهيتمي المكي الشافعي في غير ما كتاب من كتبه المشهورة.

وللشيخ سراج الدين المخزومي شيخ الإسلام بالشام كتاب في الرد عنه سماه: «كشف الغطاء عن أسرار كلام الشيخ محيي الدين» وقال: كيف يسوغ لأحد من أمثالنا الإنكار على ما لم يفهمه من كلامه في «الفتوحات» وغيرها، وقد وقف على ما فيها نحو من ألف عالم وتلقوها بالقبول، وأطال في هذا الكتاب في مدحه ومدح كتبه ونقل الثناء عليه وهو واحد من العلماء المتبحرين كشيخ الإسلام سراج الدين البلقيني والشيخ تقي الدين السبكي، وذكر أنهما رجعا عن الإنكار عليه حين تحققا كلامه وتأويل مراده، وندما على تفريطهما في حقه في البداية، وسلما له الحال فيما أشكل عليهما عند النهاية.

وللحافظ السيوطي في كتابه «تنبيه الغبي على تنزيه الشيخ ابن العربي»: إن الصوفية تواطؤوا على ألفاظ اصطلحوا عليها وأرادوا بها معاني غير المعاني المتعارفة، منها بين الفقهاء، فمن حمل ألفاظهم على معانيها المتعارفة بين أهل العلم كَفَرَ أو كفَّر، نص على ذلك الغزالي في بعض كتبه، وقال: إنه شبيه بالمتشابه في القرآن والسنة من أن حمله على ظاهره كفر، وله معنى سوى المتعارف منه.

وعن الشيخ أيضًا أنه كان ينشد ويقول من جملة أبيات:

تركنا البحار الزاخرات وراءنا فمن أين يدري الناس أين توجهنا

ونقل للشيخ الشعراني ﷺ «اليواقيت والجواهر»: أن مطالعة كتبه قربة إلى الله تعالى ومن قال غير ذلك فهو جاهل زائغ عن طريق الحق.

ومن قصيدة للشيخ سيدي عبد الغني النابلسي في مدحه ﷺ ذكرها آخر كتابه: «الرد المتين»:

كتبه النور لمن يبصرها وهي تروي كل صادي القلب ري

من كتاب الله والسنة قد خرجت تختال في أبهى حلي

والمثنون عليه لا يحصون كثرة وعددًا، وهم أوفر علمًا وأقوى مددًا، وقد أخذ عنه وتخرج به أئمة كبار، منهم أخص تلاميذه الشيخ عبد الله بدر الحبشي والشيخ إسماعيل ابن سوديكين، والشيخ صدر الدين القونوي الرومي ربيبه.

وله ﷺ مصنفات كثيرة ورسائل صارت بها الركبان، منها ما هو كراسة واحدة، ومنها ما يزيد على مائة مجلد وما بينهما، وقد عد هو في إجازة كتبها للملك المظفر بهاء الدين غازي بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب نيفاً وأربعمائة مصنف.

ومن عبارة لبعضهم أنها تقارب الألف، منها تفسير القرآن العظيم المسمى بـ «الجمع والتفصيل في أسرار معاني التنزيل» وهو تفسيره الكبير في نيف وستين مجلدًا، بلغ فيه إلى قوله تعالى في سورة الكهف ﴿ وَعَلَّمْنَهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف: 65]، واستأثر الله فقبض روحه عند هذه الكلمة الشريفة، فكان ذلك أعظم برهان وأتم دليل وبيان على ما أوتيه من كمال العلم، واختص به من الأسرار البديعة والفهم، وهذا التفسير كتاب عظيم، كل سفر منه بحر لا ساحل له، ولا غرو فإنه صاحب الولاية العظمى والصديقية الكبرى.

ومنها: «فصوص الحكم» وقد ذكر هو في أولها: أنه رأى النبي ﷺ وبيده الكريمة كتاب، فقال له: «هذا كتاب فصوص الحكم خذه واخرج به إلى الناس ينتفعون به»، ثم قال: فلا ألقي إلا ما يُلقي إليّ، ولا أنزل في هذا المسطور إلا ما ينزل علي، ولست بنبي ولا رسول، ولكني وارث، ولآخرتي حارث.

وقد ذكروا أنه أودع فيه جميع علمه مع صغر حجمه، وكشف فيه عن الحقيقة الإنسانية، وبين مظاهرها النبوية، وقال ﷺ من معشراته:

فرصة قد أودعت علمي لديها   في كتاب وسمته بالفصوص

قال الشيخ صدر الدين القونوي في أول «نصوصه»: وهي خواتم منشآته وأواخر تنزلاته ورد عن منبع المقام المحمدي والجمع الأحمدي فجاء مشتملاً على زبدة ذوق نبينا انتهى.

وقال بعضهم: من أراد الاطلاع على أذواق مشارب الأنبياء فعليه بكتاب «فصوص الحكم» لأنه ذكر في فص كل نبي ذوقه ومشربه.

وقد ذكروا أن الشيخ ﷺ نهي أن يجمع بين كتابه - الفصوص- وبين غيره من الكتب في جلد واحد، وإن كان من مؤلفاته، لأنه من الإرث المحمدي وقد شرحه من لا يحصى من العلماء، كالشيخ مؤيد الدين الجندي والكازروني، والشيخ القاشاني والشيخ القيصري والشيخ كمال الدين الزملكاني، والشيخ سعد الدين الفرغاني والشيخ عفيف الدين التلمساني، والشيخ عبد الرحمن الجامي، والشيخ علي المهايمي والشيخ الجلال محمد الدواني، والشيخ عبد الله الرومي والشيخ بدر الدين ابن جماعة، والشيخ عبد الغني النابلسي وغيرهم ممن يكثر.

قلت: راجع شُرّاح الفصوص في كتاب الدكتور عثمان يحيى رحمه الله (ص 479).

وقال تلميذه العالم بالله تعالى الشيخ القونوي ﷺ: كان شيخنا ابن عربي متمكنًا من الاجتماع بروح من شاء من الأنبياء والأولياء الماضين على ثلاثة أنحاء: إن شاء استنزل روحانيته في هذا العالم، وأدركه مجسدًا في صورة مثالية شبيهة بصورته الحسية العنصرية التي كانت له في حياته الدنيوية، وإن شاء أحضره في نومه، وإن شاء انسلخ من هيكله واجتمع به، وهذا معدود من كراماته ﷺ.

وكان الشيخ مؤيد الدين الجندي يقول: ما سمعنا بأحد من أهل الطريق اطلع على ما اطلع عليه الشيخ محيي الدين.

وقال الشيخ الجليل صفي الدين أحمد القشاشي في آخر رسالته «وحدة الوجود» فيه وقوله: فلو استقصى إنسان وتتبع مناقبه التي تذكر بالسياق والتقريب في مصنفاته وفتوحاته لكان مجلدات، وذكر من جملتها قوله في باب الحب.. ما نصه: والله لقد أعطانا الله من المحبة ما لو وضع في ظني على السماوات لانفطرت ، وعلى النجوم لانكدرت، وعلى الجبال لسيرت؛ لكن قواني الحق فيها قوة من ورثته وهو رأس المحبين ﷺ. (الفتوحات الباب: الثامن والسبعون ومائة).

وكان شيخه، شيخ الشيوخ سيدي أبو مدين ﷺ كان يلقبه بسلطان العارفين.

وفي «الطبقات الكبرى» للشيخ الشعراني: أجمع المحققون من أهل الله ﷺ على جلالته في سائر العلوم، كما يشهد لذلك كتبه، وما أنكر من أنكر عليه إلا لدقة كلامه لا غير، فأنكروا على من يطالع كلامه من غير سلوك طريق الرياضة خوفاً من حصول شبهة في معتقده يموت عليها، لا يهتدي لتأويلها على مراد الشيخ، انتهى.

قلت: وقال الشيخ البسنوي عنه في كتابه: «مرة الأصفياء في صفات الملامتية الأخفياء» - بتحقيقنا لأول مرة- ما نصه: ذكر بعض أحوال الشيخ الأكبر ومنقبته، وعلو مكانته: اعلم أن الشيخ ﷺ ولد في مرسية من بلاد الأندلس، ليلة الجمعة سابع عشرين، وقيل: ليلة الاثنين سابع عشرين من شهر رمضان المبارك، لسنة ستين وخمسمائة، ونشاء بها إلى أن انتقل إلى إشبيلية سنة ثمان وستين وخمسمائة، ثم سافر ودخل بلاد الشرق، وطاف البلاد مصر والشام وحلب وديار بكر والموصل وخراسان، ودخل بغداد مرتين، مرة أقام بها اثني عشر يومًا، ومرة دخلها حاجًا، وسافر إلى بلاد الروم، وسكن بلدة قونية، وتزوج بوالدة الشيخ صدر الدين محمد بن إسحاق بن يوسف القونوي ﷺ صاحب «العلوم اللدنية والأسرار الربانية» ببركات تربية الشيخ ﷺ، وعلى يده نجزت.

ثم انتقل الشيخ إلى مكة - شرفها الله تعالى- وجاور بها، وصنف فيها تصانيف كثيرة أعظمها كتابه المسمى بـ«الفتوحات المكية» منه ما يعقل ويعرف، ومنه ما لا يعقل ولا يعرف، ثم انتقل إلى دمشق، وصنف بها كتبا كثيرة أجودها كتابه المسمى بـ «فصوص الحكم».

وتوفي بدمشق الليلة الثانية والعشرين من ربيع الآخر سنة ثمان وثلاثين وستمائة، ودفن بمقبرة القاضي محيي الدين الزكي بصالحية دمشق بسفح جبل قاسيون، فيكون مجموع مدة عمره سبعة وسبعين سنة وستة أشهر وخمسة وعشرين يومًا قدس الله سره، ونور الله رمسه، ونفعنا الله ببركاته في الدنيا والآخرة.

وقال الشيخ الإمام عبد الله اليافعي - روح الله روحه- في تاريخه حاكيًا عن الشيخ شمس الدين الذهبي - رحمه الله- حافظ الشام، وصاحب «تاريخ الإسلام» لما ذكر الشيخ قال في ترجمته: هو الشيخ الإمام الزاهد، الولي، بحر الحقائق والفنون، ذو العلوم المفيدة، التصانيف السعيدة، أبو عبد الله محمد بن علي ابن محمد بن أحمد بن علي الحاتمي الطائي الأندلسي الملقب بالمحيي المعروف بابن العربي كان طودًا في العلوم أسطحه راسخ، وأوجهه شامخ لم يكن فيها نظير، ولا في عصره شبيه، انتقل إلى بلاد الروم بعد حجته، وتزوج بأم القطب، قطب الوقت الشيخ صدر الدين محمد بن إسحاق القونوي صاحب العلوم اللدنية والأسرار الربانية وعلى يده تخرج، وكان من أعيان أصحابه المختصين بجنابه، وقد أتهم بأمر عظيم، أعني: الشيخ محيي الدين العربي ﷺ، وما أظن أن الشيخ محيي الدين يتعمد الكذب أصلاً. انتهى كلام الذهبي الذي حكاه الإمام اليافعي رحمهما الله. ثم قال الإمام اليافعي: قلت الأمر العظيم الذي اتهم به الشيخ الأكمل محيي الدين ﷺ فهو أنه ذكر في ديباجة الفصوص ما هذا ترجمته: «أما بعد، فإني رأيت رسول الله ﷺ في مُبشِّرة أُريتُها في العشر الآخِر من محرم سنة سبع وعشرونَ وستمائة بمحروسة دمشق، وبيده ﷺ كتاب، فقال لي: هذا «كتاب فصوص الحكم» خذه واخرج به إلى الناس ينتفعون به، فقلت: السمع والطاعة لله ولرسوله وأولي الأمر منا كما أُمِرْنَا؛ فحقَّقْتُ الأمنية، وأخلصت النيَّة، وجردت القصد والهمة إلى إبراز هذا الكتاب كما حدَّه لي رسول الله ﷺ من غير زيادة ولا نقصان؛ وسألت الله تعالى أن يجعلني فيه وفي جميع أحوالي من عباده الذين ليس للشيطان عليهم سلطانٌ، وأن يَخُصَّني في جميع ما يرقُمُه بَنَاني، وينطق به لساني، وينطوي عليه جَناني بالإلقاء السُّبُوحي والنَّفْث الروحي في الرُّوعِ النفسي بالتأييد الاعتصامي؛ حتى أكون مترجمًا لا متحكمًا، ليتحقق مَن يقف عليه من أهلِ الله أصحاب القلوبِ أنه من مقام التقديس المنزَّه عن الأغراض النفسية التي يدخلها التلبيس، وأرجو أن يكون الحق لمَّا سمع

دعائي قد أجاب ندائي؛ فما أُلقي إلا ما يُلقِي إليّ، ولا أُنزل في هذا المسطور إلاّ ما ينزّل به عليّ، ولست بنبيّ رسول ولكنّي وارث، ولآخرتي حارث». انتهى كلام الشيخ ﷺ.

وأخذ الجمهور في تهمة الشيخ محيي الدين ﷺ إذ لم يجدوا سبيلاً في طعن الرؤيا؛ لأنه يقتضي القبول، فطعنوا في الرائي، فقال فيه بعض العارفين: لعمري، ما أنصفوا؛ لأنهم لم يعرفوه؛ لأن الشيخ ﷺ كان يجتمع بالنبي ﷺ وبمن شاء من المنتقلين إلى الدار الآخرة متى شاء من ليل أو نهار. هكذا ذكر صدر الدين القونوي قدس سرّه قال في «فكوك الفصوص»: وجربت مرارًا، وكان يشهد الاستعدادات التي للناس جزئياتها وكلياتها، ويشهد نتائجها، وما سمو كل استعداد منها إلى منتهى كل إنسان بخصوصيته، ينظر بها إلى الشخص أي شخص كان، والاستطراق على كنه حاله، وما يستقبله إلى حين مستقره في مرتبة نقصه وكماله، ثم يخبر ولا يخطئ، شاهدت ذلك منه في غير واحد، وفي غير قضية من القضايا الإلهية في الأمور الكونية، واطلعت بعد فضل الله ببركته على سر القدر، وبجند الحكم الإلهي على الأشياء، فبشرني بالإصابة في الحكم بعد ذلك فيما أحكم به؛ لهذا الاطلاع، ونيل ما يتعلق الإرادة بوقوعه بموجب هذا الكشف الأعلى، فلم ينخرم الأمر عليّ، ولم ينسخ هذا الحكم، والحمد لله المنعم المفضل المكرم. انتهى كلام الشيخ صدر الدين قدس سره في «فكوك الفصوص».

ثم قال اليافعي - رحمه الله-: وللشيخ محيي الدين تصانيف كثيرة في التصوف، وفي سائر العلوم، وأشعار لطيفة، وأخبار غريبة، وأكثر ما طعن الطاعنون في كتابه المسمى بـ«فصوص الحكم»، وقدم الإمام شيخ الإسلام كمال الدين الزملكاني شرحه شرحًا شافيًا، وبينه بيانًا كافيًا، ووجهه توجيهًا وافيًا.

وأخبرني بعض العلماء الصالحين أن كلام الشيخ محيي الدين له تأويل بعيد، ومذهبي فيه التوقف، وقال محيي الدين أبو الفرج بن الجوزي في «تاريخه»: هو الشيخ الإمام العالم الفاضل الكامل، شيخ زمانه، وفريد عصره، وإذا فيه لم يوجد له نظيره في العلوم الشرعية والحقيقية وغير ذلك من فنون العلوم، وله تصانيف كثيرة، وتواليف غزيرة لم ينسج على منوالها ناسج، وكان يحفظ الاسم الأعظم، ويكفي أنه يعلم الكيمياء بطريق المنازلة لا بطريق الكسب، وللناس فيه أقوال كثيرة، ومذهبي

فيه التوقف، والله أعلم بشأنه.

قال فيه بعض من العرفاء: ما أنصف فيه ابن الجوزي بقوله: يعلم الاسم الأعظم، إذ كان بذا الاسم الأعظم، فإن الإنسان إذا كمل صار الاسم الأعظم، إذا المراد من الاسم الأعظم سرعة الإجابة، وقد ذكر صدر الدين القونوي في «النصوص» - بالنون- أن الشيخ محيي الدين ﷺ قال: رأيت النبي ﷺ في مبشرة، فقال لي: يا محمد، إن الله سبحانه أسرع أجابتك من دعائك إياه.

وقال أيضًا هذا العارف: وما أنصف ابن الجوزي في قوله: إنه يعلم الكيمياء عند أرباب الصناعة قلب الأعيان حتى ينقلب الرصاص فضة والنحاس ذهبًا بواسطة الإكسير، وقد كان ﷺ إكسير زمانه، طالما انقلب بإرشاده أعيان الأعيان من خساسة الحيوان إلى نفاسة الإنسان، كما قيل:

الكيميا بتحقيق وعرفان بتبديل أخلاق حيوان بإنسان

فإن يكن غير هذا ضيعت عمـ ـرك في تقطير ماء وتصعيد نيران

واعترض أيضًا بعض العارفين على من قال في الشيخ: ومذهبي فيه توقف، وقال: العجب في شأن هؤلاء العلماء الأعلام، كيف توقفوا في مثل هذا الهمام بعدما وصفوه بالإجلال والإعظام والإكرام والاحترام التام، إذ ما منهم إلا مَن أقر بولايته، واعترف بكرامته ومكانته، فما هذا بعد ذلك التعريف؟! وما هذا الإنكار بعد ذلك الإقرار؟! وهل بعد الجنة إلا النار؟!

إنما هم في ذلك كما قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ في الذين تخلفوا عنه وعن معاوية ﷺ: ما قاموا مع الحق، ولا قعدوا بالباطل.

وأما الفرقة الأخرى هم الذين لم يوطنوا الأشياء مواطنها، ووقفوا مع ظواهرها، وتركوا بواطنها، فلا حاجة إلى الاستشهاد بالآيات البينات على قبائحهم بالأحاديث الصحيحات على فضائحهم، إذ القرآن مشحون بهتك أستارهم، والحديث مخزونٌ لكشف أسرارهم؛ لأن البراهين القاطعة، والحجة الساطعة مسلطة على الظواهر بغير لبس، والأمر عند العلماء الراسخين بالعكس، والحكم المعتاد مطرد بين الإنسان لكل قوم لسان واعتبار، واصطلاح في سيرهم تفردوا وتميزوا به عن غيرهم، فإذا سمعوا مَن لم يكن منهم أنكرهم، وربما أداه الجهل إلى أن كفرهم،

ولا يلزم من أن يكون لزيد لسان واصطلاح لا يفهمه عمرو أن يكون ذلك باطلاً في نفسه.

وهذه الفرقة نبهها الله من سِنتها، وأيقظها من غفلتها، كما قيل:

وَكَم مِن عائِبٍ قَولاً صَحيحًا وَآفَتُهُ مِنَ الفَهمِ السَقيمِ

فليتهم إذ لم يعرفوا اعترفوا، وإذا اعترفوا أنصفوا، ولكنهم كما قال حجة الإسلام الإمام محمد الغزالي ﷺ: كصخرة في فم الوادي، فما هي شربت الماء ولا تركت غيرها يشرب، وما أحسن ما قال بعض المشايخ: إذا عجزت عن شيء، فلا تعجز عن رؤية العجز والتقصير.

أما مصنفات الشيخ ﷺ فهي تزيد على خمسمائة مصنف، فقد ذكر الشيخ في رسالة كتبها لبعض المديرين، فقال فيها: قد سألني بعض الأخوان أن أقيد مصنفات في علم الحقائق والأسرار على طريق التصوف وفي غير هذا الفن، فقيدت له - وفقه الله تعالى- إلا أن بعض هذه الكتب إن طلبت فهي قليلة؛ لأني كنت قد أودعتها لشخص لأمر طرأ فلم يردها عليّ ذلك الشخص، ومنها كمل وهو الأكبر، ومنها لم يكمل وهو الأقل، وما قصدت في كل ما ألفته مقصد المؤلفين ولا التأليف، وإنما كانت ترد عليّ من الحق نوادر يكاد العقول تحترق منها، فكنت أتشاغل عنها بتقييد ما يمكن منها، فخرجت مخرج التأليف لا من حيث القصد، ومنها ألفته عن أمر إلهي يأمرني الحق سبحانه وتعالى في واقعة أو مكاشفة، ثم ذكر ﷺ الكتب التي صنفها إلى حين سؤال السائل، وصنف ﷺ بعد ذلك تصنيفات كثيرة.

وقال ﷺ في «الفتوحات المكية» في الباب الثالث والسبعين وثلاثمائة في معرفة ثلاثة أسرار: «فالعلم الإلهيّ هو الذي كان سبحانه معلمه بالإلهام والإلقاء وبإنزال الروح الأمين على قلبه، وهذا الكتاب من ذلك النمط عندنا فوالله ما كتبت منه حرفًا إلا عن إملاء إلهيّ، وإلقاء رباني أو نفث روحاني في روع كياني، هذا جملة الأمر مع كوننا لسنا برسل مشرعين ولا أنبياء مكلِّفين بكسر اللام - اسم فاعل- فإن رسالة التشريع ونبوّة التكليف قد انقطعت عند رسول الله محمد ﷺ فلا رسول بعده ﷺ، ولا نبيّ يشرّع ولا يكلف، وإنما هو علم وحكمة وفهم عن الله فيما شرعه على ألسنة رسله وأنبيائه عليهم سلام الله، وما خطه وكتبه في لوح الوجود من حروف العالم وكلمات الحق، فالتنزيل لا ينتهي بل هو دائم دنيا وآخرة.

وإنما قلنا ذلك لئلا يتوهم متوهم أني وأمثالي ادعي النبوة، لا والله ما بقي إلا ميراث وسلوك على مدرجة محمد رسول الله ﷺ خاصة، وإن كان للناس عامة ولنا ولأمثالنا خاصة من النبوة ما أبقى الله علينا منها مثل: المبشرات، ومكارم الأخلاق، ومثل حفظ القرآن إذا استظهره الإنسان؛ فإن هذا وأمثالها من أجزاء النبوة الموروثة».

وقال في بيان وزراء المهدي في «الفتوحات»: «فجميع ما نتكلم فيه في مجالسي وتصانيفي إنما هو من حضرة القرآن وخزائنه، أعطيت مفتاح الفهم فيه والإمداد منه».

فإذا عرفت هذا فلنذكر بعض مصنفاته ﷺ فمنها:

في التفسير: «التفسير الصغير» في ثمانية مجلدات. و«التفسير الكبير» المشتمل على تسعة وتسعين مجلدًا إلى سورة الكهف، وهو كفى مصنفِه. وكتاب: «الجمع والتفصيل في أسرار عالم التنزيل»، قال ﷺ في شأنه: أكملت إلى سورة «مريم»، وجاء بديعًا في شأنه، وما أظن على البسيطة مَن نزع في القرآن ذلك المنزع، وذلك إلى رتبت الكلام فيه كل آية على ثلاث مقامات: مقام الجلال أولاً، ثم مقام الجمال ثانيًا، ثم مقام الاعتدال، وهو البرزخ من حيث الورث الكامل المحمدي، وهو مقام الكمال، وآخذ الآية من مقام الجلال والهيبة، وأتكلم عليها حتى أردها إلى المقام بألطف إشارة، وأحسن عبارة، ثم آخذ تلك الآية بعينها فأتكلم عليها من مقام الجمال، وهو يقابل المقام الأول حتى أردها إلى المقام كأنها إنما أنزلت في ذلك خاصة، ثم آخذ تلك الآية بعينها فأتكلم عليها في مقام الكمال بكلام لا يشبه الوجهين المتقدمين في هذا المقام. أتكلم على ما فيها من أسرار الحروف الكبار والحروف الصغار التي هي الحركات، والسكون الحي، والسكون بالميت إن كان فيها شيء من ذلك والنسب والإضافات والإشارات وما أشبه ذلك، وإذا فرغت من ذلك انتقلت إلى الآية التي تجاورها، وما فيه كلمة لأحد أصلاً إلا إن كان استشهادًا وهو قليل.

وكتاب: «المثلثات الواردة في القرآن»، مثل قوله تعالى: ﴿ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة: 68] ومثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ

بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾[الإسراء: 110]. وكتاب: «المسبعات الواردة في القرآن»، مثل قوله تعالى: ﴿ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ ﴾[يوسف: 43] و ﴿ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ ﴾، و﴿ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ ﴾ [فصلت: 12]، و ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة: 196]. وكتاب: «إيجاز البيان من الترجمة عن القرآن».

وأما تصانيفه في الأحاديث الشريفة فمنها: كتابه المسمى بـ«مختصر المسند الصحيح لمسلم بن الحجاج». وكتاب: «مختصر مصنف ابن عيسى الترمذي». وكتاب: «المصباح في الجمع بين الصحاح». وكتاب: «مفتاح السعادة» جمع فيه بين متون مسلم والبخاري وبعض أحاديث الترمذي. وكتاب: «الحديث العالي» لم يشترط ﷺ فيه الصحة. وكتاب: «كنز الأبرار فيما روي عن النبي المختار ﷺ في الأوعية والأذكار». وكتاب: «مشكاة الأنوار فيما روي عن الله سبحانه من الأخبار». وكتاب: «الأربعين المتكاملة». وكتاب: «الأربعين الطوال».

وأما تصنيفه في أصول الكلام فهو: كتاب: «المعلوم في عقائد علماء الروم». وكتاب: «المعلى باختصار المحلى» لابن الحزم في الفقه. وكتابه: «الحجة البيضاء على طريق الفقهاء» وهي في مجلدات، كبير الحجم.

وأما تصانيفه في علوم الحقائق على لسان أهل التصوف فمنها:

كتاب: «مبايعة القطب بحضرة القرب» يحتوي على مسائل جمة من مراتب الأملاك، والمرسلين، والنبيين، والعارفين، والروحانيين.

وكتاب: «منهاج الارتقا إلى افتضاض أبكار النقا بجنان اللقا» رتبه على ثلاثمائة باب، في كل باب عشر مقامات، وهي يتضمن ثلاثة ألف مقام.

وكتاب: «الكنه الذي لا بد للمريد منه».

وكتاب: «كشف المعنى عن ستر أسماء الله الحسنى».

وكتاب: «الجلاء في أسرار روحانيات الملأ الأعلى».

وكتاب: «عقلة المستوفز».

وكتاب: «التدبيرات الإلهية في المملكة الإنسانية».

وكتاب: «الإسفار عنه نتائج الأسفار».

وكتاب: «التنزلات الموصلية في أسرار الطهارات والصلوات الخمس والأيام

المقدرة الأصلية».

وكتاب: «إنزال الغيوب على مراتب القلوب».

وكتاب: «مشاهدات الأنوار القدسية ومطالع الأنوار الإلهية». شرحته الشيخة عجم بنت النفيس (بتحقيقنا).

وكتاب: «الأمر المحكم المربوط في معرفة ما يحتاج إليه أهل طريق الله بالشروط» [ضمن كتبنا هذه].

وكتاب: «إنشاء الجداول والدوائر في الرقائق والدقائق والحقائق».

وكتاب: «مواقع النجوم ومطالع أهلة الأسرار والعلوم»، وهو كتاب غريب، قال الشيخ ﷺ فيه: لم يصنف في ظني مثله.

وكتاب: «حلية الأبدال».

وكتاب: «المبادئ» يشار فيه أن الإعادة مبدأ، وأن العالم في كل نفس يبدأ.

وكتاب: «الحكم والشرائع الصحيحة والسياسة».

وكتاب: «الغيب».

وكتاب: «الخزائن».

وكتاب: «روضة العاشقين».

وكتاب: «الأحدية» وهو يتضمن الأحدية والوحدانية والفردانية والوترية، ونفي الكثرة من الوجود العددي.

وكتاب: «الهُو» وهو يتضمن معرفة الضمان، وإضافات النفس.

وكتاب: «الرحمة» يتضمن معرفة التخصيص عنها، والتعميم.

وكتاب: «الدرة الفاخرة في ذكر مشايخ المغرب» صنفه الشيخ ببلاد المغرب، ولم يصبحه معه إلى المشرق، فلما ورد الشام اختصره في خاطرة في غير مراجعة إلى الأصل.

وكتاب: «المسامرات». وغير ذلك إلى أن تزيد على خمسمائة تصنيف.

وذكر الشيخ ﷺ من تصانيفه كتاب «جلاء القلوب» وقال: اتفق لي في هذا الكتاب عجيبة، وذلك أني لما وضعته أخذ كل واحد من إخواننا كراسة للنظر إليها، وأخذت أنا صدر الكتاب، وكان في نحو عشرين ورقة، فخرجنا إلى خارج البلد مع أصحابنا فعقدنا في ربوة نطالع فيه، وكان من أبدع المصنوعات فلما فرغنا من قراءته

وضعناه في الأرض فاختطفت، وما أدري اختطفه الجن أم رجال من البشر ممن يحتجب عن الأبصار، وما عرفت له خبرًا إلى الآن، وأما بقية الكتاب فما جمعته بعد ذلك وما رد عليّ شيء منه مما كان في أيديهم فتلف. وهذا كان من شأنه.

ورُوي أن الشيخ لما صنف «الفتوحات المكية» من ظهر قلبه، وضعها بعدما فرغ أجزاءً غير مخيطة ولا مجلدة على سطح الكعبة - شرفها الله تعالى- ولم ينزلها إلا بعد سنة ولم تلعب به الرياح، ولم تبلها الأمطار مع كثرة رياح مكة المشرفة وأمطارها، فعند ذلك ارتفع الالتباس، وكتبها العلماء، وانتشرت بين الناس.

واعلم أن جميع مصنفات الشيخ ﷺ لم تخرج إلى الناس فضاع، وجهل أمر بعضها في حياة الشيخ، وبعضها بعد وفاته - روح الله روحه- فالذي ذكرت منها في هذه الرسالة ترغيبًا للطالبين، وتشويقًا للمحبين.

وحُكي أن مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الصديقي الفيروز آبادي صاحب «القاموس» - رحمه الله- قد وقف إجازة الشيخ كتبها للملك المعظم صاحب دمشق، وقال في آخرها: وأجزت له أن يروي عني مصنفاتي، ومن جملتها كذا وكذا، وعد نيفًا وخمسمائة كتاب، وأنا الفقير الجامع لهذه الرسالة قد رأيت في رسالة التي كتبها من العلماء العارفين أحد تلامذة مجد الدين الفيروزآبادي قال فيها: فتكلم الفقهاء في بعض مصنفات الشيخ لقصور فهمهم لإدراك معانيها، فاستفتى السلطان الأعظم الناصر لدين الله لشيخنا وأستاذنا أقضى قضاة المسلمين مجد الدين محمد الفيروزآبادي ما هذا ترجمته: ما تقول السادة العلماء- شيد الله بهم أزر الدين، ولمّ بهم شعث المسلمين- في الشيخ الأعلم الأكمل محيي الدين ابن العربي في كتبه المنسوبة إليه كـ«الفتوحات المكية»، و«فصوص الحكم» وغير ذلك هل يجوز قراءتها وإقرائها؟ وهل هي من الكتب المسموعة المقروءة أم لا؟ فأفتونا جوابًا شافيًا لتحوز جزيل الثواب من الله الكريم الوهاب.

فأجاب شيخنا أقضي القضاة مجد الدين محمد - رحمه الله- ما هذا ترجمته: اللهم أنطقنا بما فيه مرضاتك، الذي أعتقده من حال المسؤول عنه، وأدين الله به أنه كان شيخ الطريقة حالاً وعلمًا، وإمام أهل الحقيقة حقيقةً ورسمًا، ومبين رسوم المعارف فعلاً واسمًا، إذا تغلغل فكر المرء في طرف من بحر مجده غرقت خواطره، عباب لا تكدره الولاء، وسحاب تقاطرت عنه الأنواء، كانت دعوته تخترق السبع

الطباق، وتتعرف بركاته فضلاء الآفاق، وأنا أصفه وهو فوق ما وصفته، وغالب ظني بل يقيني بأني ما أنصفته:

وما علي إذا ما قلت معتقدي دع الجهول يظن القول عدوانا

بالله، وتالله، ووالله العظيم، وبمن أقامه جهة فينا وبرهانه، إن الذي قلت بعض في مناقبه ما زدت إلا لعلي زدت نقصانًا، ومن خواص كتبه ومصنفاته أنه من واظب على مطالعتها، والنظر فيها، والتأمل في معاينها، انشرح صدره لحل المشكلات والعضلات، هذا اللسان لا يكون إلا لمن خصّه الله تعالى بالعلوم اللدنية والمعارف الربانية، ومن جملتها تفسير القرآن في تسعة وتسعين مجلدًا بلغ ﷺ فيه إلى تفسير سورة «الكهف»، عند قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف: 65]، فاستأثر الله بها، وتوفي الشيخ الأكمل محيي الدين ولم يكمله، وهذا التفسير كتاب عظيم، كل سفر منه بحر لا ساحل له، ولا عجب في ذلك؛ لأنه صاحب الولاية العظمى، والصديقة الكبرى فيما نعتقد، ونَدين الله تعالى به.

وثم طائفة من جهلهم وعيهم يبالغون في الإنكار على قطب العارفين إمام الحقيقة والشريعة سيدنا شيخ الشيوخ محيي الدين ابن العربي، وربما بلغ بهم العي والجهل إلى التكفير، وما ذلك إلا لقصور أفهامهم عن درك مقاصد أقواله وأحواله، ولم يبلغ أفهامهم إلى اقتطاف ثمار معانيه؛ فلذلك تكلموا فيه، ولله در القائل:

علي نحت القوافي من معادنها وما علي إذا لم تفهم البقر

هذا الذي نعلم ونعتقده، والله هو المرشد والمسدد، كتبه الملتجئ إلى حرم الله تعالى محمد الصديقي. انتهى جواب شيخنا أقضى القضاة.

ثم عُرض هذا الجواب على السلطان المذكور الناصر لدين الله فاستفتى أبا بكر محمد ابن الخياط المحلاتي الجيلي - تاب الله عليه أن كان قد رجع إليه- ما هذا ترجمته: ما يقول الفقيه في الكتب المنسوبة إلى الشيخ محيي الدين العربي كـ«الفتوحات المكية» و«فصوص الحكم» وغير ذلك هل يجوز تعلمها وتعليمها، وإظهارها بين الناس واعتقادها أم لا؟ وهل هي مخالفة للسنة أم من العلوم النافعة؟ فإن شيخنا شيخ الإسلام أقضى القضاة مجد الدين - نفع الله به المسلمين- لما سُئل عن ذلك فأجاب بما يقتضي تفضيل كتب الشيخ محيي الدين ﷺ على ما استمر من

كتب العلوم النافعة، ولم يقر ذلك في القلب فأوضح لنا الجواب، فأجاب الفقيه المذكور وبالله التوفيق قد آن لابن الخياط ألا تأخذه لومة لائم، لا يجوز، ولا يحل تحصيل كتب الشيخ محيي الدين العربي، ولا قرأتها ولا إقراءها؛ فإنها مردودة على مصنفها، وما أظن الشيخ مجد الدين أقدم على ما أقدم إلا لعدم إمعان النظر، ثم ذكر في فتواه كلامًا لا يليق بنا نقله إذ كلٌ يعمل على شاكلته.

فأجاب عنه أقضى القضاة مجد الدين محمد بأجوبة طبقت بها الآفاق، ووقع عليه الإجماع والاتفاق، ما هذا ترجمته: الحمد لله على كل حال، اللهم أرنا الحق حقًا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً ووفقنا لاجتنابه، فقد ذكرتُ معتقدي في الشيخ الأكمل محيي الدين ابن العربي بعد مواظبتي على كتبه التي تشرح صدور العارفين، وتنور قلوب أهل البداية في السالكين، وأمعنت النظر فيها، والتأمل في حقائقها ومعاينها، واقتطاف أطايب ثمراتها، وهو ﷺ شيخ المحققين، وإمام العارفين، وقطب الأولياء والصالحين، هذا الذي نعرفه، ونتحققه، ونديِن الله به، ومن نظر في أول «الفتوحات المكية» ومعتقده ﷺ واتباعه السنة الشريفة النبوية واقتفاءه الأحاديث، وبناء أبوابه بملكتها عرف- إن كان ممن شرح الله صدره بنور العلم اللدني- مقدار الشيخ الأكمل محيي الدين ﷺ، وجلالة قدره، وأصالة أمره، وقول الفقيه: إن كتب الشيخ محيي الدين ابن العربي لا يجوز ولا يحل تحصيلها ولا قرأتها ولا سماعها فإنها مردودة إلى مصنفها... إلى آخر مقاله ليس هو منفرد به، بل قول جماعة في فقهاء الظاهرين الذين ينطقون بها، وأكثرهم يعتقدون خلافه، وإنما ينطقون بما يوافق عقول العامة العاجزين عن فهم شيء من معاني كلام الشيخ الأكمل محيي الدين؛ فإنهم متى سمعوا خلافه أنكروا وبدَّعوا وشنعوا، أليس حافظ الأمة أبو هريرة ﷺ يقول: «حفظت من رسول الله ﷺ وعائين من العلم بثثت أحدهما فيكم، وأما الوعاء الآخر فلو بثثته لقطع مني هذا البلعوم»، هكذا ذكر أبو عبد الله البخاري في صحيحه.

أراد به ﷺ علوم الحقيقة التي ليست من شأن من لا يفهم شيئًا من ذلك خاص من خصَّه الله تعالى من الصديقين والأوتاد المقربين، والظاهري المنكر معذور من هذا الوجه، وأما مبالغته في تكفير الشيخ ابن العربي فقد بسطنا عذره في ذلك كان الشيخ كمال الدين الزملكاني - رحمه الله تعالى- من أجل مشايخ الشام،

وكان يقول: ما أجهل هؤلاء الذين ينكرون على الشيخ الأكمل محيي الدين لأجل كلمات وألفاظ وقعت في كتبه قد قصرت أفهامهم عن إدراك معانيها، فليأتوني لأحل لهم ما أشكل عليهم، وأبين لهم مقاصد الشيخ محيي الدين في تلك الكلمات والألفاظ، بحيث يظهر لهم الحق، ويزول عنهم الوهم.

وقول الفقيه: إن كتب الشيخ محيي الدين لا يجوز ولا يحل تحصيلها ولا قرأتها ولا سماعها، هذا جهل صريح، وقول قبيح لا يمكن النطق به لمسلم، ولا يحل إلا إذا وقف على كتب الشيخ جميعها، واطلع على مضمونها ومكنونها، ورأى في جميعها ما يخالف الكتاب والسنة، فإن كتب الشيخ محيي الدين ﷺ تزيد على خمسمائة كتاب كما سبق ذكره، «التفسير الكبير» و«التفسير الصغير» و«تفسير الجمع والتفصيل على طريق المفسرين العارفين» ليس فيه شيء مما ينكر عليه.

ومنها كتاب: «المعلى على المحلى» فهو كتاب في الفقه، وهو مختصر أبي محمد بن حازم، وهو من أحسن كتب الفقه بديع لم يصنف مثله في حسن الاختصار وإحاطته على جميع المجتهدين الكبار من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين إلى زمانه، فهل يجوز لمسلم أن يقول مثل هذه الكتب لا يحل تحصيلها ولا قراءتها ولا سماعها؟

ومن حرم الاشتغال بالعلوم الشرعية، ومن حرم الاشتغال بها فقد كفر أعاذنا الله تعالى في هذه الفتاوى، والنصائح الفاضحة، والقبائح الواضحة، وكم للشيخ محيي الدين العربي من تصنيف وتأليف لطيف في الأحاديث وغيرها.

ومنها: «رياض الفردوسية في جميع ما وري عن النبي ﷺ عن رب العالمين بلا واسطة» ولا أعلم أن أحدًا اعتنى بجمعه، وظفر بحصره قبل الشيخ ﷺ، هل يجوز لمن شم رائحة الإسلام أن ينهى عن تحصيل هذا الكتاب أو قراءته أو إسماعه؟

فمن قال بهذا فهو كافر من أعداء الله ورسوله أعاذنا الله من جهل الجاهلين، وزيغ الزائغين.

فهذا قول من قال: لا يجوز ولا يحل تحصيل كتب الشيخ ابن العربي، ولا قراءتها، ولا إسماعها. انتهى كلام الفيروز آبادي في فتواه.

واعلم أن الحاصل من مفهوم هذه المقالات، أن الناس اختلفوا في الشيخ ﷺ

فرقة تعتقد ولايته، وتعرف قدره ومكانته، وفرقه شكت في أمره، أو أنكرت عليه بل على أكثر أهل السلوك لكونهم عن ذوقه غافلين، وفي علم اللدني جاهلين، فذكر الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في «لطائف المنن» أن الشيخ عز الدين -رحمه الله- كان في أول أمره من المنكرين أشد الإنكار على الصوفية، فلما حج الشيخ أبو الحسن الشاذلي - قدس سره- ورجع جاء إلى الشيخ عز الدين قبل أن يدخل بيته، وأقرأه السلام عليه من النبي ﷺ فخضع الشيخ عز الدين لذلك، ولزم مجلس الشيخ أبي الحسن الشاذلي، وصار يبالغ الثناء على الصوفية، وحضر معهم مجالس السماع، والله يهدي من يشاء.

وحُكي أن الشيخ أبا العباس الخراساني كانت بينه وبين الشيخ موالاه أنه قال: جرت لي أمور غريبة النظر، عجيبة الخبر، رأيت في مشاهدتي أولياء دائرة مستديرة في وسطها اثنان أحدهما الشيخ أبو الحسن الصبان والآخر رجل أندلسي، فقيل لي: أحد هذين هو الغوث، فبقيت متحيرًا لا أعلم من هو منهما، فظهرت لهما آية فخرا ساجدين، فقيل لي: الذي يرفع رأسه أولاً هو القطب الغوث، فرفع الأندلسي رأسه فحققته، فوقفت إليه فسألته سؤالاً بغير حرف ولا صوت، وسرت لسائر دائرة الأولياء أخذ مشكل ولي بقسط.

وحكي عبد الغفار القوصي أنه قال: حدثني الشيخ عبد العزيز المنوفي عن خادم الشيخ محيي الدين ابن العربي قال: كان الشيخ يمشي وإنسان يسبه والشيخ ساكت لا يرد عليه، فقلت: يا سيدي ما تنظر إلى هذا؟ قال لي: ولمن يقول؟

قلت: لك يا سيدي، فقال: لا يسبني، قلت: كيف؟ قال: هذا تصورت له صفات ذميمة، فهو يسب تلك الصفات، وما أنا موصوف بها[1].

تنبيه: إياك يا أخي والاستهزاء والسخرية بأهل الله؛ فإن الاستهزاء بأهل الله استهزاء بدين الله، ولا تتخذهم ضحكة؛ فإن وبال ذلك يعود عليك يوم القيامة؛ فيسخر منك ويستهزئ بك، وهو أن يريك بالفعل ما فعلته أنت هنا، أعني: في الدنيا بالمؤمن إذا لقيته تقول: أنا معك، على طريق الهزء به والسخرية منه، فإذا كان يوم القيامة يجازيك الله عدلاً بقدر ما ترائيت به للمؤمنين من الإقبال عليهم والإيمان بما

(1) في «الوحيد في سلوك أهل التوحيد» (187/2)، بتحقيقنا.

هم عليه أهل الله ﷻ.

وقد رأينا على ذلك جماعة من المدرسين الفقهاء يسخرون بأهل الله المنتمين إلى الله، المخبرين عن الله بقلوبهم ما يرد عليهم من الله فيأمر من هذه صفته إلى الجنة حتى ينظر إلى ما فيها من الخير فيسرّون أهل الله في حال استهزائهم بهم، ويتخيلون أنهم صادقون فما يظهرون به إليهم، فإذا وفى الله جزاء عملهم، وانفهقت لهم الجنة بخيرها، أمر الله الملائكة أن تصرفهم عنها إلى النار، فتصرفهم إلى النار، فذلك استهزاء الله بهم، كما أن هؤلاء المنافقين لما رجعوا إلى أهليهم قالوا: ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [البقرة: 14]، وقال: ﴿ سَخِرُواْ مِنْهُ ﴾ [هود: 38] ﴿ فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴾ [المطففين: 34] كما كانوا في الدنيا يضحكون من المؤمنين لإيمانهم.

وكذلك بعض المؤمنين يضحكون من أهل الله في الدنيا ولا سيما الفقهاء إذا رأوا العامة على الاستقامة يتحدثون بما أنعم الله عليهم في بواطنهم يضحكون منهم، ويظهرون لهم القبول وهم في بواطنهم على خلاف ذلك، فلا أقل يا أخي إذا لم يكن منهم أن تسلم لهم أحوالهم فإنك ما رأيت منهم ما ينكره دين الله ولا ما يرده العلم الصحيح النقلي والعقلي: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضْحَكُونَ ۝ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾ [المطففين: 29، 30]، هكذا والله رأيت فقهاء الزمان مع أهل الله يتغامزون عليهم، ويضحكون منهم، ويظهرون القبول عليهم وهم على غير ذلك.

فاحذر مَن هذه الصفة، ومن صحبة مَن هذه صفته لئلا يسرقك الطبع، فما أعظم حسرتهم يوم القيامة فهم الذين اشتروا الضلالة بالهدى، والعذاب بالمغفرة، والحياة الدنيا بالآخرة، ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾ [البقرة: 16].

أوصى الشيخ بقوله: وصية: واحذر يا أخي، أن تكون من شرار الناس؛ فيتقي الناس لسانك، فإن من شرار الناس الذين يكرمون اتقاء ألسنتهم، وأنت أعرف بنفسك في ذلك، كما روت عائشة – رضي الله عنها- عن رسول الله ﷺ: «إن من شرِّ

الناس من أكرمه الناس اتقاء شره»[1].

فاحذر أن تكون ممن هذه صفتهم؛ فتكون من شرِّ الناس بشهادة رسول الله ﷺ.

أيها الإخوان الخلان، إذا عرفتم بعض أخلاق الشيخ ومنقبته، وأصغيتم بحسن القبول لوصيته فاستمعوا الآن سمو مكانته، وعلو درجته، ولا سيما حسن عقيدته وسيرته ﷺ وجعل مثواه بحبوحة الجنات بفضله ورحمته.

أما علو مكانته قال -قدس سره- في أول «الفتوحات المكية»: بعد الحمد لله والتحية، والصلاة على سر العالم ونكتته، ومطلب العالم وبغيته، السيد الصادق المدلج إلى ربه، الطارق المخترق به السبع الطرائق ليريه من أسرى به إليه ما أودع من الآيات والحقائق فيما أبدع من الخلائق الذي شاهدته عند إنشاء هذه الخطبة في عالم حقائق المثال في حضرة الجلال مكاشفة قلبية في حضرة غيبته، ولما شهدته ﷺ في ذلك العالم سيدًا معصوم المقاصد، محفوظ المشاهد، منصورًا مؤيدًا، وجميع الرسل بين يديه مصطفون، وأمته التي هي خير أمة أخرجت عليه ملتفون، وملائكة التسخير من حول عرش مقامه حافون، والملائكة المولدة من الأعمال بين يديه، والصديق على يمينه الأنفس، والفاروق على يساره الأقدس، والختم بين يديه، وعلي يترجم عن الختم بلسانه، وذو النورين مشتمل برداء حيائه مقبل على شأنه، فالتفت السيد الأعلى، والمورد العذب الأحلى، والنور الأكشف الأجلى، فرآني وراء الختم لاشتراك بيني وبينه في الحكم، فقال له السيد: هذا عديلك وابنك وخليلك، انصب له منبر الطرفاء بين يدي، ثم أشار إلى أن عليه يا محمد، فأبن على من أرسلني وعلي فإن فيك شعرة مني لا صبر لها عني، هي السلطانة في ذاتك، فلا ترجع إلي إلا بكاتبك، ولا بد لها من الرجوع إلى اللقاء، فإنها ليست من عالم الشقاء، فما كان مني بعد بعثي شيء في شيء إلا سعد.

وكان ممن شكر في الملأ الأعلى وحمد، فنصب الختم المنبر في ذلك المشهد الأخطر، وعلى جهة المنبر مكتوب بالنور الأزهر الأخضر: هذا هو المقام المحمدي الأطهر، من رقي فيه فقد ورثه، وأرسله الحق في العالم حافظًا لحرمة

(1) رواه البخاري (5/2244).

الشريعة، وبعثه، ووهبت في ذلك الوقت مواهب الحكم حتى أوتيت جوامع الكلم، وشكرت الله ﷻ، وصعدت أعلاه، وحصلت في موضع وقوفه ﷺ، ومستواه، وبُسط لي على الدرجة التي أنا فيها كم قميص أبيض، فوقفت عليه حتى لا أباشر الموضع الذي باشره ﷺ بقدميه تنزيهًا له، وتشريفًا، وتنبيهًا لنا، وتعريفًا أن المقام الذي شاهده من ربه لا تشاهده الورثة إلا من وراء ثوبه، ولولا ذلك لكشفنا ما كشف، وعرفنا ما عرف، ألا ترى أن تقفوا أثره لتعرف خبره، لا تشاهد من طريق سلوكه ما شهد منه، ولا تعرف كيف تخبر بسلب الأوصاف عنه، فإنه شاهد مثلاً ترابًا مستويًا لا صفة له، فمشى عليه، وأنت على أثره لا تشاهد إلا أثر قدميه، وهنا سر خفي إن بحثت عليه وصلت إليه، وهو من أجل أنه إمام، وقد حصل له الإمام لا يشهد أثرًا، ولا يعرفه فقد كشفت ما لا يكشفه.

- وفاته نفعنا الله به: توفي ﷺ بدمشق سنة 638هـ، ودفن بها بسفح جبل قاسيون وقبره المبارك الطاهر – الذي هو بيقين روضة من رياض الجنة كما شهدت بذلك السنة، وشاهده عيانًا غير واحد من العارفين منهم سيدي عبد الغني النابلسي ﷺ – محل للزائرين والمحبين.

بعض مصادر ترجمته ﷺ:

- «**الكبريت الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر**» للشيخ الشعراني ﷺ، و«**الطبقات الكبرى**»، وكل مؤلفات الشيخ الشعراني ﷺ لا تخلو من أقوال الشيخ الأكبر ﷺ، بل ربما يكون جُلّ المصنف من كلام الشيخ الأكبر – قدس سره – كـ«**اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر**».

وله أيضًا: «**القول المبين في الرد عن الشيخ محيي الدين**»، (دار الكتب رقم مجاميع 9)، وهو رد عن الشيخ بنصوص كلام الشيخ من مؤلفاته، وهو على صغر حجمه في غاية القوة في إقامة الحجة على المنكر. وكذا فعل المحب للشيخ الأكبر – قدس سره – محمود الغراب في كتابه العظيم النفع: «**الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي ﷺ ترجمة حياته من كلامه**» حيث ترجم للشيخ من نصوص أقوال الشيخ ونِعمَ ما فعل، إذ ليس هناك من أعرف بالشيخ من نفسه الشريفة المطهرة، وإن كان قد أقتصر في نقل النصوص؛ فإنه كان من الممكن أن يخرج الكتاب أشمل من ذلك، وفي نظري أنه من أحسن ما كتب عن الشيخ ﷺ، وكذا فعل في كتابه القيم «الرد على ابن تيمية من

كلام الشيخ الأكبر» (ط. كلاهما دار الإيمان، دمشق).

- الرد المتين على منتقص العارف سيدنا محيي الدين ﷺ للشيخ النابلسي ﷺ (تحت قيد التحقيق) ولعله أقواها في الدفاع عن الشيخ قدس سره - يسر الله لنا ذلك - وله أيضًا السر المختبي في ضريح الشيخ ابن العربي (طبع بآخر كتابنا النور الأبهر)، تكلم فيه عن زيارته للشيخ الأكبر وسر وجود قبر الشيخ ﷺ على ما هو عليه، ولما أن الشيء بالشيء يذكر نقول:

قد علمنا أن العلامة رياض المالح السوري - رحمه الله - قد ألف ترجمة للشيخ الأكبر ﷺ في أكثر من ألف صفحة، وأنه أجاد فيها وأفاد، ويقال أنها أوسع ومن أفضل ما كتب عن الشيخ ﷺ لكن للأسف الشديد تلك الترجمة غير مطبوعة ولم نستطع الوقوف عليها.

- الرد على المعترضين على الشيخ محيي الدين للفيروزآبادي ﷺ معهد المخطوطات العربية 201 تصوف، وعدة نسخ بدار الكتب المصرية. (ط. ضمن كتابنا: النور الأبهر في الدفاع عن الشيخ الأكبر ﷺ، ط. دار الذكر. سيلان).

- عين الحياة في معرفة الذات والصفات والأفعال للشيخ محمد المكي ﷺ - تلميذ الإمام العارف سيدي عبد الرحمن الجامي ﷺ - (ط. ضمن إرشاد ذوي العقول إلى براءة الصوفية من الاتحاد والحلول دار الآثار الإسلامية. سيرلانكا)، وهو كتاب قيم ميّز فيه مؤلفه بين مذهب الفلاسفة - أرباب العقول - في الذات والصفات الإلهية، وبين مذهب الشيخ الأكبر ﷺ المحمدي الذي تلقاه من رسول الله ﷺ.

قال مؤلفه: «وإن تأملت جميع ما ذكرته من كلام المتكلمين والفلاسفة، وقابلت بينه وبين ما نقلته عن الشيخ ﷺ علمت أن مذهب الشيخ غير مذهب الفلاسفة، وعين مذهب قدماء أهل السنة».

- الفتح المبين في رد المعترض على الشيخ محيي الدين ﷺ للشيخ عمر ﷺ حفيد شهاب الدين العطار - طبع قديما - ط. ضمن: «النور الأبهر في الدفاع عن الشيخ الأكبر ﷺ».

وهو متناول لرسالتي العلاء - المنسوبة للسعد التفتازاني خطأً كما نبّه عليه العلامة الكوثري في مقالاته - والقاري حرفًا حرفًا، ورد على افتراءاتهما بأدلة لا ينكرها إلا من في قلبه مرض.

- هداية السالك إلى أسنى المسالك للشيخ محمد المزجاجي ﷺ (أتم الله لنا تحقيقه)، وهو من أوسعها.

- مطلع الجود إلى تحقيق التنزيه في وحدة الوجود لمجدد الأشاعرة الشيخ إبراهيم الكوراني ﷺ - نسخة بالأزهرية - (ط. ضمن كتابنا إرشاد ذوي العقول).

- تنبئة الغبي بتبرئة الشيخ ابن العربي للحافظ السيوطي (عدة نسخ بدار الكتب المصرية)، وعدة طبعات.

- مفتاح الوجود الأشهر في توجيه كلام الشيخ الأكبر ﷺ للشيخ عبد الله الصلاحي ﷺ (دار الكتب 195 تصوف، وذيله 199 تصوف)، وهو شرح على قول للشيخ الأكبر- نفعنا الله به - يتوهم - منه وحدة الوجود.

- قرة أهل الحظ الأوفر في ترجمة الشيخ الأكبر للشيخ حامد العمادي (دار الكتب مجاميع 3445).

- الانتصار للشيخ محيي الدين لعلي بن ميمون المغربي ﷺ (برلين 2851)، (ونسخة بدار الكتب).

- جامع كرامات الأولياء للعلامة الصالح الشيخ يوسف النبهاني ﷺ (1/ 198، 206).

- رسالة الإمام العارف بالله صفي الدين بن أبي المنصور ﷺ في سير الأولياء الذين لقيهم (بتحقيقنا).

- نفح الطيب للإمام للمقري وهو من أحسنها (2 /361، 384).

- سير أعلام النبلاء للذهبي (23/ 48، 49).

- البداية والنهاية لابن كثير (13/ 156).

- التكملة لوفيات النقلة للمنذري (3/555).

- شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي (3/190، 203).

- العبر في خبر من غبر للذهبي (5/ 158، 159).

- عنوان الدراية للغبريني (158 / 160).

- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (5/310، 313).

- ميزان الاعتدال للذهبي (659 / 660).

- "النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (6 / 339).

- الوافي بالوفيات للصفدي (4 / 972، 179).

- الأعلام للزركلي (6 / 281)

جل كتب السادة الصوفية في الحقائق والسلوك والمناقب.

وللمزيد انظر (مؤلفات الإمام ابن عربي‌ه تاريخها وتصنيفها) للدكتور عثمان يحيى.

وبالجملة: فهو الشيخ الأكبر، وولي الله الصالح الأشهر – ولا عبرة بمنكر – شمس أهل التصوف، سيدنا ومولانا، صاحب الأحوال الأحمدية الشريفة، والصفات المحمودية المنيفة، والأخلاق المحمدية العظيمة، والمصنفات التي اعتبرها العلماء إحدى معجزات سيدنا ومولانا محمد ﷺ التي ألفها في علوم الحقائق، والتي تحدى بها الإسلام أعداءه، ومن أعظم تلك المؤلفات – وكلها عظيمة - الفتوحات المكية، والتي عظم استفادة المسلمين منها على مر العصور والدهور، وأظهرت لهم باب إلى فهم الكتاب والسنة واستخراج العلوم والحكم والأسرار منهما، فهو ممن تحقق بقوله تعالى: كُونُواْ﴿ رَبَّٰنِيِّـۧنَ ﴾ [آل عمران: 79]، وهو من القليل الذين قال عنهم ربهم – سبحانه وتعالى - ﴿ وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾ [سبأ: 13]، والخبير المأمور بسؤاله في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا ﴾ [الفرقان: 59]، والوارث الذي قال عنه الموروث ﷺ «إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ»، والفقيه المقصود بقوله: «مَنْ يُرِدْ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» ولله الحمد والمنة على ذلك، وهذا ليس محل ذكر مناقب الشيخ الأكبر ﷺ، وصلاحه، وفضائله، وسيرته ومصنفاته (التي فيهما رفع الهمم لطلب رضوان الله الأكبر، والعمل بالكتاب السنة والدفاع عنهما)؛ إذ لا تفي المصنفات الكثيرة بل العمر - والله - بذلك، نفعنا الله به في الدنيا والآخرة، ولا حرمنا والصالحين من نظره، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

هذا... والله الموفق. كتبه الفقير المحب الأكبري أحمد فريد المزيدي

سيدي علي الكردي الدمشقي[1]

إمام وقته وزمانه، فريد عصره لا يوصل إلى مكانه، ذا رتبة جل قدرها، ومنزلة سار بالرفعة ذكرها، كان ظاهر الوله يتحكم في أهل دمشق وله عندهم صولة.

وله كرامات كثيرة ووقائع بينهم شهيرة.

ولما قدم العارف الشهاب السهروردي ﷺ دمشق برسالة الخليفة إلى الملك العادل أراد زيارته فقالوا له: لا تفعل، أنت إمام الوجود وشيخ الدنيا، والرجل لا يصوم ولا يصلي ويمشي مكشوف العورة غالبًا، فقال: لا بد فقالوا: هو في الجبانة، وذلك أنه دخل دمشق موله آخر وهو الشيخ ياقوت فساعة دخوله دمشق، خرج الشيخ منها وسكن جبانتها وما دخلها بعد حتى مات ﷺ فركب السهروردي بغلته وحوله الجمع الجم، فلما وصل إلى قرب مكانه ترجل، فلما رآه الكردي كشف عورته فقال له: لا تصدنا بذلك ونحن أضيافك، وإذا بحاملين جاء بطعام كثير لا يدري من أين جاؤا فوضعاه بين يديه، ولم يزل كذلك حتى مات ﷺ ودفن بباب الصغير.

وقال القوصي في «الوحيد» ومن الأكراد الشيخ علي الكردي صاحب الشيخ أبي الغيث، أخبرني الشيخ عبد العزيز عنه أنه دخل إلى عواجة، قرية من قرى اليمن، فنزل عند الفقراء من أصحاب شيخه، فأحضروا له لبنًا وخبزَ ذرة، فقال الشيخ علي لخادمه: أطعمه للكلاب، فقال الفقراء: يا شيخ علي، تُطعم طعامَنا للكلاب؟ ما هذا بالفقير؟ فقال لهم: أنا ما ذممت طعامكم، وأنتم أتيتموني به لأتصرَّف فيه فأطعمته خلقًا من خلق الله تعالى محتاجين إليه.

وكان هذا الشيخ على مدى الأيام يأكل الطيبات ويشم الروائح الطيبة ويلبس الناعم، وكان له حال جليل، والحقائق لا يُنظر فيها إلى التقشف ولا إلى التناعم، ولكن ينظر إلى المحل عند الله تعالى والاختصاص، فلم يزدد بذلك القول إلاّ أنَّهم كلّموه وآلموه فقال لهم: أنا هذا، ما هو طعامي، أنا رجل مدلل على ربي، فقالوا له: ما هكذا كانت الفقراء؟ وكلموه على عادة من لا يعرف هذا المقام، فغضب وقال: يا

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى (64/10)، البداية والنهاية (127/13)، مرآة الزمان (638/8)، روض الرياحين (480)، جامع الكرامات (169/2).

عواجة احترقي، فطلعت النار وأحرقت البلد، وما نجا الناس إلا بالخروج منها.

وقيل أنّه خرج فجاءَهُ فقيرٌ بدويٌّ من أصحاب شيخِه، فعزم عليه وأتى له بشيءٍ يوافقه وجلس يغني له فقال: هذه عادتي مع الله تعالى، ثم قال له:

أنا وصلت إلى قلبي يدٌ وما يصل إلى قلبي إلا يد الشيخ أبي الغيث، لعل الفقراء راحوا إليه، أقوم ألحق رِئتي، فقام وجاء إلى الشيخ فوجد الفقراء عند الشيخ فقال له الشيخ: هكذا تصريفك؟ وتحرق بلاد الفقراء؟ فاستغفر الله تعالى، ووقف في الاستغفار، فقام الفقراء وقالوا: يا سيدي، نحن نريد أن يكون باطنه طيبًا علينا.

ثم إنّ الشيخ علي جاء إلى زبيد وبنى بها زاوية على عادتهم يعملوها أخصاصًا أو غردًا، فجاء والي البلد، فوجد الشيخ غائبًا، فقلع الزاوية ونصبها في مكان آخر، فجاء الشيخ علي فلم يجد الزاوية، فحصل عنده غضب، وتوجه إلى دار الولاية فلم يجد الوالي، فقعد ينتظره. فحضر الوالي وهو راكبٌ فقال: كأنّ الشيخ عليٌ مغضبٌ؟ قال: نعم، قال: إنّ الزاوية ضيّقت الطريق، والسلطان راكب يضيق الطريق عليه، أو كلام هذا معناه، فقال الشيخ علي: أنتم فيكم جرأة، وتعتقدون أنّ البلاد لكم، فقال له الوالي: البلاد للسلطان، فقال له الشيخ علي: البلاد للفقراء فقال: اشهدوا عليه أنّه قال: البلاد للفقراء وما هي للسلطان وأنا أكتب للسلطان بذلك، فقال الشيخ علي: وما أخلّيك تكتب، فمسكوا له الرِّكاب لينزل، فقال الشيخ علي: يا فرَس ربِّي خذيه ورُوحي فأخذته الفرس وراحتْ، وبقي الناس متفكّرين ولم يعلموا أين توجهت به.

وكتبوا إلى السلطان بذلك، فأرسل إلى واحد من آخر البلد فولاّه، ولم يتكلّم وكان الشيخ أبو الغيث في ذلك الوقت يعيش، فقال الشيخ أبو الغيث بعد ثلاثة للفقراء: يا فقراء، كأني بكم تقولون أين راحت الفرس؟ قالوا: نعم فقال: وعزةِ ربِّي ﷻ حين قال هذا الفقير: يا فرَس ربِّي خذيه ورُوحي ما وقفت به إلا خلف جبل قاف بين قوم لا يعلمون أنّ الله تعالى خلق آدم ولا إبليس. ثم قال الشيخ أبو الغيث للشيخ علي: يا شيخ علي، أنت لك عند الله تعالى جاه قال: فإن كنت مريدَ نفسِك فقد عرّفتكَ أنّ جاهك عند الله عظيم وإن كنت مريدي فاقعدْ عندي حتى تموت، فأنت قليل الشفقة على خلق الله تعالى، فقال له: أنا مريدك، وقعد عنده حتى مات، ودفن تحت رجليه، رضي الله تعالى عنهما أجمعين.

وقال في الوحيد أيضًا: ومنهم من كان يخلي جسده ويصيرُ كالفخارة التي لا روح فيها، كما أخبرني عيسى بن مظفر -رحمه الله تعالى- عن الشيخ شمس الدين الأصفهاني -وكان عالِمًا عاملاً ومدرسًا، وكان حاكمًا بقُوص، وكان له صحبة بالشيخ وليّ الدين علي الكردي- قال زين الدين عيسى: أخبرني الشيخ شمس الدين عن السهْرَوردِي الشهيرِ قال: كان يخلي جسده ثلاثةَ أيامٍ ثم يرجع إلى حاله الذي كان عليه.

وقال السبكي في ترجمة علي بن عبد الظاهر، ثم أسفر له صباح السعادة وتطلع إليه طالع المجد فقدم إلى قوص الشيخ علي الكردي رجل ذو ورع وتقوى فاجتمع عليه ابن عبد الظاهر هذا والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد والشيخ جلال الدين الدشنائي وجماعة ولازموا الذكر وجدوا في العبادة غاية الجد.

وقال ابن كثير: الشيخ علي الكردي الموله المقيم بظاهر باب الجابية، قال أبو شامة: وقد اختلفوا فيه فبعض الدماشقة يزعم أنه كان صاحب كرامات، وأنكر ذلك آخرون، وقالوا ما رآه أحد يصلي ولا يصوم ولا لبس مداسا، بل كان يدوس النجاسات ويدخل المسجد على حاله، وقال آخرون كان له تابع من الجن يتحدث على لسانه حكى السبط عن امرأة قالت جاء خبر بموت أمي باللاذقية أنها ماتت وقال لي بعضهم: إنها لم تمت، قالت فمررت به وهو عند المقابر فوقفت عنده فرفع رأسه وقال لي: ماتت ماتت إيش تعملين؟ فكان كما قال.

وحكى لي عبد الله صاحبي قال: صبحت يوما وما كان معي شيء فاجتزت به فدفع إلي نصف درهم وقال: يكفي هذا للخبز والفت بدبس، وقال: مر يوما على الخطيب جمال الدين الدولعي فقال له: يا شيخ علي، أكلت اليوم كسيرات يابسة وشربت عليها الماء فكفتني، فقال له الشيخ علي الكردي: وما تطلب نفسك شيئا آخر غير هذا؟ قال: لا، فقال: يا مسلمين من يقنع بكسرة يابسة يحبس نفسه في هذه المقصورة ولا يقضي ما فرضه الله عليه من الحج.

قلت: فليعلم أن الإنكار عليه من باب الجهل بأصحاب الأحوال، فإنه لا شك صاحب حال موله- قدس سره-.

نماذج من صور المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

صورة الصفحة الأولى من شرح روحانية الكردي

امزجة الحيا كل ولا يلزم من ذلك مرض مما هي تغير النفس بل ذلك في امر من حاجية واما

في صحبته انه لا يحترم صاحب مال لماله ولا صاحب جاه لجاهه بريبا اذا حجبك ذلك

المال عن ظهور الحق بصورته او بصورة تلك الجاه وذلك بان تفرق بين صاحب المال

والجاه وبين من لا مال له فلا تحترم الفقير ولا المستضعف [illegible] فان احترمت

الفقير في حال [illegible] والمستضعف في حالات [illegible] لم يتبع [illegible] احترام صاحب

المال لماله ولا صاحب الجاه لجاهه [illegible]

كان [illegible] في سورة [illegible] فلما علمه الله [illegible]

القوم [illegible] وهذا مقام لا

[illegible] فانه اذا رآه

[illegible] الشيء [illegible]

ولهذا قال ما رأيت شيئا الا رأيت الله قبله وهذا تمام المقامات في العلم من الذي

قال ما رأيت شيئا الا رأيت الله فيه واما من قال ما رأيت شيئا الا رأيت الله

بعده فلا بد ان [illegible] العلم بالله [illegible] سبحانه وتعالى

اعلم تمت هذه الرسالة المباركة بتوفيق الله

تعالى وعونه والحمد لله الذي لا رب

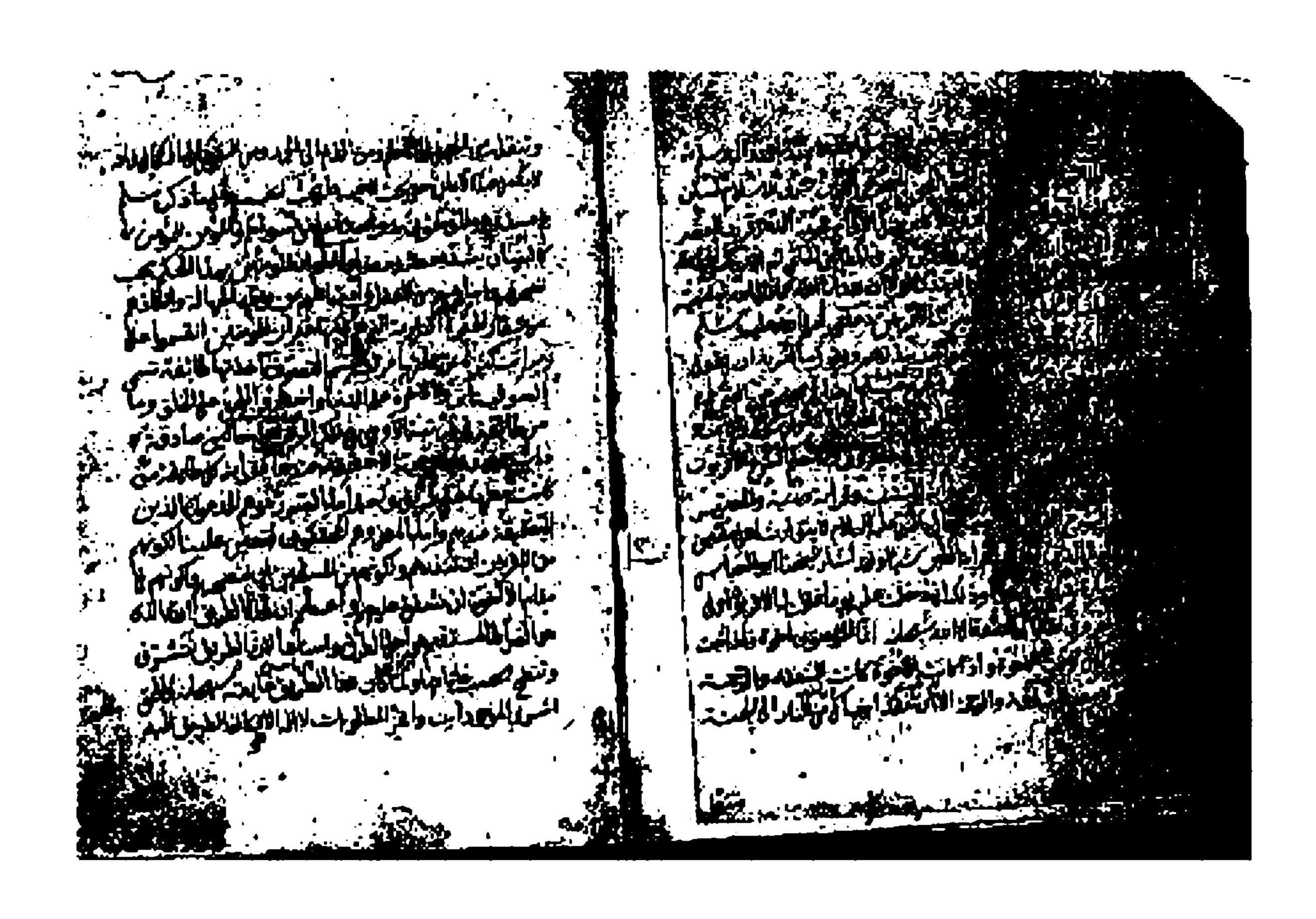
غيره وصلى الله على نبيه المكرم

محمد وآله واصحابه وسلم

تسليما والحمد لله

رب العالمين

صورة الصفحة الأخيرة



صورة الورقة الأولى من الأمر المحكم

صورة الورقة الأولى من مشكاة العقول

وتعرفوا المجد الكلي الذي يوم الحق فيه برسله وابنائه واوليائه الربانيين
والاحبار وعموم الناس تمام عن هذه الصلاة وما وصل العارفون الى حقيقة
الصلاة الا باقامة الظاهرة والتمسك بها ومراعاتها من غير ازدراء بجملتها
وانها فرض عليهم ما دامت ارواحهم في اجسامهم هي وما افترض معها من
صيام وصدقة او حج وزكاة الفصل التاسع في شرح الدعاء من
الحديث المشروح وانا الآن اذكر فيه على معنى الاختصار ما تيسر وذلك
انه في اول الدعاء اللهم اني اسالك فعل الخيرات اراد به ذكر ما
يوجب رفع الدرجات وترك المنكرات ما يوجب من اجلها الكفارات وحب
المساكين الذين لا يملكون لانفسهم نفعا ولا ضرا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا
وذلك انهم لا نفع لهم [illegible] الا بمعرفتهم بمعرفة الاختصام وباشهاده
في عالم التعيين في الملا الادنى فان توجب علي [illegible] من [illegible] الى غيرك
[illegible] اماما من دونك واذا اردت في الناس [illegible] يفتنوهم بما
[illegible] لهم من فعل [illegible] حجاب التكليف دون معرفة الكشف ان
ذلك عندك فاقبضني اليك غير مفتون الى قبض الخواص بالموتة الاختيارية
بالفناء والغيبة عن ملاحظة سواك بإسقاطها ما ادمغته الى بحار الرجوع
حكم الفناء اليك اذ هي صفة تصريفك والتبري عن الحول والقوة في
كلما تصرفني فيه اذ وانا لك الا [illegible] قدرتك تصرفني ما تشاء من فعل
او قول غير مفتون في كلها [illegible] فيه من فعل هدايتك ولجعلو في جوارك
[illegible] لئلا يكون [illegible] في فتنة عبادك لاني ابين لهم ما الهمتني
من [illegible] كشف صور الغيب من حقائق كتابك او سنة نبيك لاني انا المبلغ
لهم عنك ما [illegible] على لسان نبيك اللهم اني اسالك حبك بالمعنى الذي
اخترته وجعلتني سيدا اماما وحب من [illegible] على هذه الصفة التي سالتك
ان تحييني بها وحب عمل يقربني من حبك وهذا الفرق [illegible] مقدمة [illegible]
العبد وهو حكم [illegible] وتيسير [illegible]
[illegible]

صورة الصفحة قبل الأخيرة من مشكاة العقول

لى سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وتابعيه إلى يوم الدين
وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا آمين وحسبنا ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير
تمت مشكاة المعقول في المقتبسة من نور المنقول
ولله الحمد والمنة من نسا تمت نهار الأحد
الثاني من شهر ذو القعدة الحرام سنة ١٠٥٣

صورة الصفحة الأخيرة من مشكاة العقول

الأجوبة العربية
في شرح النصائح اليوسفية

أو

شرح روحانية الشيخ علي الكردي

تأليف

الشيخ الأكبر محيي الدين ابن عربي الحاتمي الطائي

المتوفى سنة ٦٣٨هـ

تحقيق وتعليق

الشيخ أحمد فريد المزيدي



الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله: ﴿ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف: 43].

أما بعد... فهذا شرح ما نطقت به روحانية العبد المُدله، صاحب القلب المُدله، سيدي «علي الكردي»، على لسان من علم ما لديه، فاستند إليه، «يوسف بن إبراهيم الشافعي»، قسيمه في النسب، والجاري معه في السبب، والمادة شامية دمشقية ما تعدّاها، بل كما أخذها أداها، وهي بين ذوق وإلقاء، ما فيها كناية ولا لقاء، ذكر لي صاحب اللسان، فأولّ ذلك بانتقال فأبان:

(أول ما يجب على المريد: أن يسلب اختياره، ويكون بين يدي الشيخ كالميت بين يدي المُغسل، وأن يتصدق في مشيه إلى الشيخ، وعليه الذلة والسكينة، ويكون مشيه في المنخفض من الطريق المتواطي، وأن يكون في نفسه، أنه دون كل من يلتقيه في طريقه إلى الشيخ، وكذلك في كل أحواله، فإذا قَرُب من منزل الشيخ، فإن كان هناك مسجد دخل فيه، وصلى، وسأل الله تعالى أن يُعطف عليه قلب الشيخ، فإذا فرغ من الصلاة يأتي باب الشيخ، ويقف بالبعد من الباب، تأدبًا بين يديه).

قوله: (أول ما يجب على المريد أن يسلب اختياره) يريد مريد التربية، أي: الذي يكون في خدمة الشيخ، وأضاف السلب إليه، وجعل الفعل في ذلك له، فإن البيعة إنما تكون على السمع والطاعة، في المنشط والمكره، وعلى الحقيقة؛ فهذه صفة المؤمن، فأحرى للمريد.

وما سُمي المريد مريدًا؛ إلا لكونه ذا إرادة، فإنه لا بد أن يريد ما يريد شيخه، فلا بد له من إرادة تقوم به، كما قال أبو يزيد[1]: أريد ألا أريد، فأثبت لنفسه إرادة،

(1) هو: أبو يزيد البسطامي، واسمه: طيفور بن عيسى بن آدم بن عيسى بن علي البسطامي الزاهد المشهور، وكان له أخوان زاهدان عابدان أيضًا: آدم وعلي، وكان أبو يزيد أجلهم. وسئل أبو يزيد: بأي شيء وجدت هذه المعرفة؟ فقال: ببطن جائع، وبدن عار؛ وقيل لأبي يزيد: ما أشد ما =

وطلب نفيها عن نفسه، ولم يرد إرادته من نفسه، وإنما كان مطلبه من الله، أن تكون إرادته، إذ ولا بد منها تبعًا لإرادة مولاه، فيريد العلم بما يريده ربه، فيريده وهو أعلى مرتبة في هذا الباب، وأما المرتبة التي هي دون هذا في هذا الباب هي أعلى في المقام في دار التكليف، فهي هينة الخطب عند الموفق، وهو أن الله قد شرع الأحكام وفرغ منها، فقد سلب الإرادة بهذا الفعل عن كل مؤمن بالله، فلا يريد أمرًا إلا ما أراد الله ﷻ في شرعه، فلا إرادة له من نفسه، وإنما إرادته ما أريد به، وقد أبان ذلك الحق للمؤمنين بما شرع لهم، ولهذا المؤمن يصحب ولا يصحب سوى حكم إيمانه، كالنبي ﷺ لا يصحب أحدًا سوى نبوته؛ لأنه يحكم بما يُوحى به إليه، لا بحكم نفسه، والمؤمن بحكم إيمانه، لا بحكم نفسه، والمَلِك بحكم مُلكه، لا بحكم أحد، فلا يصحب سوى ملكه وبه يحكم.

كذلك المريد الحق الصادق، لا يصحب سوى شيخه، فلا إرادة له من نفسه؛ إلا ما يريد به شيخه، ولذلك قال: (أن يسلب اختياره) فيكون واحد الإرادة، وليست إلا إرادة شيخه به، فما قال: أن يسلب إرادته، فإن ذلك لا يصح، وإنما يسلب اختياره، فلا يختار إلا ما أراد به شيخه، وما لم يكن يريد به مجهول عنده حتى يأمره بما يأمره فيريد، فلا بد ما أراد به شيخه، وإن لم يكن كذلك فليس بمريد تربية، ولا يجيء منه شيء أبدًا، ومتى زعم أنه مريد تربية، وهو بحضور شيخ، وتصرف في أمره بنفسه، من غير إذن شيخه في ذلك فهو كذاب.

-

لقيته في سبيل الله تعالى؟ فقال: لا يمكن وصفه، فقيل له: ما أهون ما لقيت نفسك منك؟ فقال: أما هذا فنعم، دعوتها إلى شيء من الطاعات فلم تجبني طوعًا، فمنعتها الماء سنة.

وكان يقول: لو نظرتم إلى رجل أعطي من الكرامات حتى يرتفع في الهواء فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي وحفظ الحدود وأداء الشريعة. وله مقالات كثيرة ومجاهدات مشهورة وكرامات ظاهرة. وكانت وفاته سنة إحدى وستين، وقيل أربع وستين ومائتين، رحمه الله تعالى.

وطيفور: بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وضم الفاء وبعد الواو الساكنة راء.

والبسطامي: بفتح الباء الموحدة وسكون السين المهملة وفتح الطاء المهملة وبعد الألف ميم، هذه النسبة إلى بسطام، وهي بلدة مشهورة من أعمال قومس ويقال: إنها أول بلاد خراسان من جهة العراق، والله أعلم. انظر: وفيات الأعيان (2 /531).

وإنما ينبغي له، إذا طرأ أمر أن يقتضي التصريف به ولا بد، وله وجوه عديدة: منها ما يكرهها، ومنها ما يحبها، فينبغي له أن يعرض على شيخه ما طرأ، حتى يُعين له الشيخ وجهًا من وجوه التعريف في ذلك، فإن عين ما كان يكرهه، تعود تلك الكراهة حبًا لذلك التصريف، حيث عينه له الشيخ، وإن كان مما يحبه فبخٍ على بخٍ، وإن كان من يفعل ما يكره الشيخ على كُره لا على محبة، فهو صاحب مجاهدة ومكابدة، ويعلم أنه دون الذي رجع المكروه له محبوبًا، ولا بد، وكِلا [الأمرين][1] يتصفان بأنهما محبوبان مسلوبان الاختيار.

ويعيد أن يوافق الشيخ غرض المريد أصلاً، بل الشيخ يراقب أحواله، إذا علم صدق المريد في محبته، وأنه يريد المرتبة العالية، فكلما رأى له غرض محبة في أمر، جاءه بخلاف ما يريد، لأن الشيخ كماشطة العروس، إنما يقوم له مقام الحق، فلا يأمره إلا بما يعرف أنه يريد الحق تعالى ذلك منه، فلا يزال المريد جاريًا مع إرادة شيخه به، إلى أن يعتاد ذلك، والخير عادة، ويطيب له، فإن فقد المريد الشيخ بموت، أو بسفر، كان مع الحق بتلك المثابة والصفة، وهذا هو مقام السماع من الحق، ولا سيما إن كان المريد صاحب بيت له زوجة وأولاد، فيحب الأولاد بالمحبة الطبيعية، ويحب الزوجة محبة الكل لجزئه، وهي محبة الشهوة، والشيخ المحقق يحول بينه فيما يصرفه فيه، وبين ما يحبه لأولاده وزوجته، فإن صبر على ذلك فهو صادق، وإن أحب ذلك عندما يريد الشيخ به، فهو صِدِّيقٌ تام، أعظم درجة في المعرفة من الصابر.

ألا ترى كيف قال أبو يزيد لربه: أُرِيدُكَ لا أُرِيدُكَ لِلثَّوابِ[2]

فإنه محبوب للنفوس، أعني: الثواب. ثم قال: وَلَكِن أُرِيدُكَ لِلعِقابِ لأن

---

(1) في نسخة: المريدين.

(2) للشيخ الحلاج قدس سره، وهو الحسين بن منصور الحلاج، صحب الجنيد والنوري وغيرهم، وهو من تلامذة سهل بن عبد الله التستري، ومن أقواله: حقيقة المحبة قيامك مع محبوبك بخلع أوصافك.

وقال له رجل: أوصني قال: عليك بنفسك إن لم تشغلها بالحق شغلتك عن الحق، وكثرت الوشايات به إلى الخليفة العباسي فأمر بالقبض عليه فسُجن وضُرب وقُطعت أطرافه الأربعة، ثم قُتل وحزّ رأسه وأُحرقت جثته وأُلقي رمادها في نهر دجلة ونُصب رأسه على جسر بغداد.

العقاب غير ملذوذ للنفوس.

ثم قال: فَكُلُّ مَآرِبِي قَد نِلتُ مِنها.

يقول: جميع ما أردت بي مما كنت أحبه، قد أمرتني بإتيانه، فكنت ألتذ به، حيث وافق أمرك هواي فيه.

ثم قال: سِوى مَلذوذِ وَجدي بِالعَذابِ

قال: فأريد منك أن تأمرني، بما أكره فعله بهوى نفسي، وأجد اللذة بفعله بعد الكراهة، ولذلك قال: مَلذوذِ وَجدي بِالعَذابِ، أي: أجد اللذة فيما أكره، كما أجدها فيما أحب، فطلب المقام العالي، الذي نبهنا عليه.

وكان يقول: كل يوم يا رب بعثت إليّ خبزي، وما بعثت إليّ بلاءً آكله به.

ولا شك أن الإنسان المتغذي، يحب الإدام ويلتذ به، فكان يطلب اللذة بالبلاء.

يقول أهل الله: ليس العجب من ورد في بستان - يشيرون إلى مَن أمر بأمر، ما له فيه محبة نفعله - وإنما العجب من ورد في قعر النيران.

يقولون بالإشارة إلى مَن أُمر بما يكره، فعاد ملذوذًا له للأمر به، فيفعله باللذة التي فعل ما كان يحبه حين أُمر به، بل العالي يتساوى عنده اللذتان، أو يترجح لذة فعل المكروه على فعل المحبوب، وهو دون ما يساوي عنده ذلك، فإنه لا يقع التساوي في الالتذاذ بالأمرين، إلا من مُحق ثابت القدم مع إرادة مولاه، وأما إن أراد لذة الأمر بالمكروه على لذة الأمر بالمحبوب، فهو عالٍ في الجهاد، وليس بمحق.

وأما العارفون بالحق، الذين هم بمنزلة المريدين مع الشيوخ المُربين لهم، فإنما سلبوا اختيارهم مع الحق، لمشاهدة صحيحة في نفس الأمر، وأعطاهم الذوق سلب الاختيار عن نفوسهم، فهم مع ما يختاره الحق لهم وبهم، وبهم في كل ما يُقامون فيه بربهم، لا بأنفسهم، ومشهدهم في ذلك قول الله تعالى: «وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ... »[1] الحديث، فأخبر الحق أنه قُوَى هذا العبد كلها، ومن جملة قواه الإرادة، فإنها من صفاته، فهو تعالى إرادته التي يريد بها، وإنما كان هذا الحق، عين

(1) رواه البخاري (2384/5).

إرادة هذا العارف، والحق مريد، فتلك الإرادة الظاهرة التعلق من هذا العبد بأي مراد كان، إنما هي إرادة الحق لا إرادته، إذ لا إرادة له في نفس الأمر.

وإذا كان المريد مع الشيخ بهذه المثابة، حينئذ يتعين على الشيخ، إذا عرف أن المريد قد تلبس به هذا التلبس، أن يزول له، ويُجلي له الحق بالقوة التي عنده في صورة الشيخ، وإذا أُلبس به، وجرى على عادته معه في الحكم كشف الغطاء عن بصيرة المريد، فرأى أن الحق هو الذي كان يربيه في صورة الشيخ ومادته، وبعد هذا الكشف فلا يقع حجاب أبدًا، وهذا أعلى مقام يصل إليه العبد في هذا الباب - يعني في باب سلب الاختيار في جميع الأفعال والتصرفات - وما كان عندي في الطريق بفضل الله أسهل من هذا المقام، ولا أهون عليّ، فإني ذقته في أول قدم، فتساوى عندي الالتذاذ بما كنت أحبه وأكرهه، وسُلبت محبة الأشياء وكراهتها، وما كنت أشهد منها سوى عين وجودها، من غير محبة ولا كُره، فكنت أتهيأ، وآتي بها لكون الحق أمرني بها في صورة الشيخ ولسانه، ولا يخطر لي فيها خاطر محبة ولا كراهية، لغلبة مشاهدتي إياه في ذلك، وليس وراء هذا الحال حال يكون أتم منه في هذا الباب خاصة.

ومن هنا ينتقل العبد إلى حال الرضا والغضب، اللّذين هما نعت الحق، من كونه يغضب ويرضى، فيرضى لله بالله، ويغضب لله بالله، ولذلك مواطن معلومة، يصرفها فيها، وما كل أحد يقدر على الرضا والغضب بالله، وليس من أحب في الله، وأبغض في الله يدخل في هذا المقام، بل قد يكون الراضي في الله، والغاضب في الله [له][1] حال الرضا بالله والغضب بالله، وهذا المقام الذي انتقل إليه إنما هو في زمان التكليف وداره، فإذا انتقل إلى الدار الآخرة انتفت عنه هذه الصفة، وانتفى عنه كون الأمر الذي يفعله لعين وجوده، وما يبقى معه في الآخرة إلا الالتذاذ الخاص بكل شيء، فهو عين اللذة، وهو عين المتلذذ فيكون لذة كله، فلا يكون عنه إلا محبوب جملة واحدة، اقتضى له ذلك الموطن [الأخروي][2]، كما اقتضى موطن التكليف ما قررناه، فإن المواطن حاكمة قديمًا وحديثًا.

---

(1) زيادة في نسخة.

(2) في نسخة: الآخرة.

ألا ترى موطن الدعاء من العبد، كيف أعطى الإجابة من الحق ولا بد، فما من أحد يقول: يا الله، إلا والحق يقول له: لبيك، فيجيب ولا بد. فإنه صادق الوعد والقول وقد قال: ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: 186]، فلا تقع الإجابة إلا بعد الدعاء، هذا من حكم الموطن، ألا ترى أن العبد يُغضب الله ويُرضيه، كما ورد في الشريعة، فهذا من حكم الموطن، أن جعل الحق نفسه على تصريف العبد بالرضا والغضب، ثم نبهه في الجزء الآخر أنه تعالى المصرف فما رضي إلا بنفسه، ولا غضب إلا بنفسه، فالتصريف له لا للعبد، ومن هنا يرتقي إلى ما كان عليه أولاً من تصريف العبد الحق فيما هو عليه، ولكن بذوق آخر عظيم يُسمى سر القدر، وهو كون العلم تابع للمعلوم، والعالم بحكم المعلوم ما هو المعلوم بحكم العالم، وهذا هو العلم الذي يقر به كل عاقل ويجهله، ولا يدري المحجوب ما سبب ذلك، فهو عالم بما هو به جاهل، فإذا انتقل العبد إلى هذا المقام لم يتقيد إلا بما قيده به معلومه، فيكون عند ذلك حقًا كله، فلا يريد من نفسه إلا ما تريده منه نفسه، وغلب الحق عند ذلك الذي كنا نثبت له الأمر والخلق، فشهد الأمر مشاهدة الحق إياه، فما تصرف فينا غيرنا، ولا تصرف الحق فينا إلا بنا، وهذا المشهد أتم من المشهد الذي يُعطي قسمة من الفيض والقبول.

فإن أمر التكوين بيننا وبين الحق في مشهد من المشاهد، فلا يقع التكوين بيننا وبين الحق إلا بأمره تعالى في قوله: ﴿ كُن ﴾ [آل عمران: 47]، وبقبولنا، فما ظهرت النتيجة إلا عن أمرين وهما المقدمتان، وبعد هذا المقام نرتقي إلى ما ذكرناه، من أن التصريف فينا بالتكوين، إنما كان بنا فينا، قال الحق لنا: ﴿ كُن ﴾ وبنا كنا، فتبين لك أن سلب الاختيار إنما يقتضيه التكون[1].

---

(1) قال الشيخ الشعراني في «مختصر الفتوحات»: قال الشيخ الأكبر: من تحقق باطنه بالتنظيم لله انفعل بقوله: (بسم الله ما شاء) كما ينفعل من قوله: ﴿كُن﴾ فكأنه يقول: (بسم الله يكون ظهور الكون) وهذا لا يكون إلا لمحبوب سار الحق سمعه وبصره ولسانه وهو قوله: ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾ [المائدة:110] فـ﴿بِإِذْنِي﴾ متعلق بقوله: ﴿فَتَنفُخُ﴾ وأما قوله: ﴿وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِي﴾ [المائدة: 110] أي: بأمري لما كنت لسانك وبصرك تكونت
=

عنك الأشياء التي ليست مقدورة، فعلم أن ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ غير ﴿كُن﴾ ثم لا يخفى أن كلمة ﴿كُن﴾ تسمى كلمة الحضرة الإلهية، وذلك لأن للحق تعالى تجليًا في صورة تقبل القول والكلام بترتيب الحروف كما في حديث مسلم الذي فيه ذكر الصورة للحق قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ﴾ [النحل:40] فقول: ﴿قَوْلُنَا﴾ هو كونه متكلمًا ﴿أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾، فكان عين ما تكلم به، فظهر عينه الذي قيل له: ﴿كُن﴾ فأضاف التكوين إلى الذي يكون لا إلى الحق، ولا إلى القدرة بل أمر، فامتثل السامع في حال عدمه شيئية ثبوته أمر الحق بسمع ثبوتي، فأمره قدرته وقبول المأمور بالتكوين استعداده، فظهرت الأعيان في النفس الزماني ظهور الحروف في النفس الإنساني والشيء الذي يكون إنما هو الصورة الخاصة كظهور الصورة المنقوشة في الخشب، أو الصورة في الماء المهين، أو الصورة في الطين، فإن قلت: إنك وجود، صدقت، قال ﷺ: فعلم أن كلمة الحضرة كلمات كما قال: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر:50]، فلم يكرر فعين الأمر عين التكوين، وما ثم أمر إلهي إلا ﴿كُن﴾، و﴿كُن﴾ حرف وجودي عند سيبويه من واجب الوجود لا يقبل الحوادث، فالأمر في نفسه صعب تصوره من الوجه الذي يطلبه الفكر سهل في غاية السهولة من الوجه الذي قرره الشرع، فالفكر يقول ما ثم شيء ثم ظهر شيء لا من شيء، والشرع يقول وهو القول الحق. انظر إلى الإبل كيف خلقت: يعني السحاب الكائن من الأبخرة هنا الصاعد للحرارة التي فيها، والأبخرة نفس عنصري، وليس بشيء زائد على السحاب، ولم يكن سحابًا في المتنفس بل هو نفي فظهر سحابًا فتكاثف ثم تخلل ماء، فنزل فتكون بخارًا، فصعد فكان سحابًا فانظر الإبل كيف خلقت: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [النور: 43] ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا﴾ [النبأ:14]، فشبه سحابًا فيبسطه في السماء كيف يشاء ويجعله كشفًا وهو تعدد الأعيان ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: 48]، فيما في السحاب من الماء يثقل فينزل كما يصعد بما فيه من الحرارة، فإن الأصغر يطلب الأعظم، فإذا ثقل اعتمد على الهواء فانضغط الهواء فأخذ سفلاً فحك وجه الأرض، فتقوت الحرارة في الهواء فطلب الهواء ما فيه من الحرارة القوية الصعود إلى الركن الأعظم؛ فوجد السحاب متراكمًا منعه من الصعود فكاثفه فاشتعل الهواء؛ فخلق الله من تلك الشعلة ملكًا فسماه برقًا، فأضاء به الجو، ثم انطفىء بقوة الريح كما ينطفىء السراج، فزال ضوءه مع بقاء عينه، فزال كونه برقًا وبقي العين كونًا يسبح الله، ثم يصعد الوجه الذي يلي الأرض من السحاب، فإذا مازجه كان كالنكاح فيخلق الله من ذلك الالتحام ملكًا سماه رعدًا، فسبح بحمد الله فكان بعد البرق لا بد من ذلك فكل برق لا بدّ أن يكون الرعد يعقبه؛ لأن الهواء يصعد مشتعلاً، فيخلقه الله ملكًا يسميه برقًا، وبعد هذا يصرع أسفل السحاب فيخلق الله الرعد فيسبح بحمد ربه لما أوجده ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: 44].

وأما الحقيقة فثابتة للعبد لا لغيره، فما أرادنا الحق إلا بنا، فنحن بصره الذي يبصر به، وسمعه الذي يسمع به، وإرادته التي يريد بها، فانعكس الأمر إن فهمت، وهذا هو سر القدر الذي طُوي عن الخلائق علمه، لا مَن كشف الله عن بصيرته، فأراه الحق حقًا ورزقه إتباعه، وأراه الباطل باطلاً وأعانه على اجتنابه، وهنا تُرفع الحيرة عن العبد، ويستقر الأمر على ما هو عليه في نفسه، وهذا موضع قوله تعالى: ﴿ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ﴾ [الأنعام: 149]، ولو لم يكن الأمر هكذا ما ثبت قط قوله تعالى: ﴿ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ﴾ ولهذا قال تعالى: ﴿ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: 149]، فأدخل (لو) وهي أداة تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فما امتنع الشيء إلا لامتناع غيره، وهذا عين ما قلنا، وهو لا يشاء إلا ما علم، وما علم إلا ما هو المعلوم عليه في نفسه، فالحكم للمعلوم لا للعلم، وإنما أعطي عين الفهم.

وأما قوله ﷺ: (ويكون بين يدي شيخه كالميت بين يدي [المغسل][1])، فإنه يريد أن يتصرف فيه بحكم ما أعطاه حال الميت، فالميت على الحقيقة هو الذي أعطى [للمغسل][2] هذا التصريف فيه بحاله، لأن الحاكم بحكم حال الخصوم، فما حكم عليهم سواهم، والحاكم الظاهر آلة لهم، وهذا عين ما قلناه، وهذه المرتبة مرتبة واحدة من الخمسة، التي يقتضي الطريق أن يكون العبد فيها مع الحق في التصرف، وكذلك المريد مع الشيخ.

المرتبة الأولى: أن يكون العبد مع الله، والمريد مع الشيخ، كالعبد مع سيده، والمنزلة المعروفة، والتصريف في ذلك معروف؛ لأن العبد عين قيمته فما يتصور من ثمنه، في حق المالك، ينبغي أن يكون ذلك حال العبد، فمراقبته أبدًا إلى ثمنه في تصرف السيد فيه.

المرتبة الثانية: أن يكون معه كالطفل مع الوالدين، فإنه يربيه، ولقد سألني بعض العارفين في المريد يأخذه الحال فيَمني؟ فقلنا له: لا ننكر على الرضيع أن

(1) في نسخة: الغاسل.

(2) في نسخة: للغاسل.

يبول في ثيابه، وهذا مريد في حال التربية، فَسَّر بذلك، فإنه ذكر لي ذلك في حال الانتقاد على ذلك المريد، وينبغي للعالم بالله ألا ينتقد على أحد ما يرى [منه مما تقتضيه حاله ورتبته][1]، وإنما الانتقاد فيمن يظهر عليه ما لا يقتضيه مقامه، إما بنزول عنه، وإما بصعود لمجرد دعوى، وهذه حالة المُستَدرَج.

والعارف لا يزال ميزان حاله مع وارداته في يده، يزن به ما هو عليه من الحال، وما ورد عليه من الحق، فإن وازنه حاله فليشكر الله ﷻ، وليسأله ألا يجعل ذلك حظ حاله هنا، وإن لم يوازنه فليحذر مكر الله في ذلك، ولا يأمن مكر الله، فإنه لا يأمن مكر الله إلا جاهل غبي، وما اتخذ الله وليًا جاهلاً.

المرتبة الثالثة: أن يكون معه كالوكيل مع موكله المستأجر، فينصح في عمله وتصرفه، ويقوم في ذلك مقام موكله، حتى يكون كأنه هو، فيحتاج إلى علم كبير، وعقل سليم.

المرتبة الرابعة: أن يكون معه كالميت بين يدي [المغسل][2] يقلبه كيف يشاء، وبعضهم يقول في هذا المقام: أن يكون معه كالظل مع الشخص، وهو مذهب شيخنا أبي العباس العريني[3] - رحمه الله - سمعت ذلك منه، وبين المثالين فرق كثير، قد ذكرناه في تصانيفنا، وهي فرقان لا يخفى على أحد، وآيته ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ [الفرقان: 45]، وإلى المرتبة الرابعة انتهى ذوق أهل الله لغفلتهم، وزاد أهل الله أصحاب العلم الحضور معه، العلماء به الراسخون في علمهم، ما ذهبنا إليه، وهو أن يكون كالموكل مع وكيله عن أمر الله تعالى، فيوكل ربه في كل ما تحتاج إليه نشأته الطبيعية والروحية، وهو قوله تعالى: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلًا ﴾ [المزمل: 9]، فقد أمرنا أن نتخذه وكيلاً، لعلمنا بعلمه بالمصالح، وجهلنا بها، فعين لنا الوكيل ما ينبغي أن نتصرف فيه، وحَدَّهُ لنا حتى عرفناه، وأقامنا

(1) في نسخة: من حاله مما يقتضيه ورتبته.

(2) في نسخة: الغاسل.

(3) أحد أكابر شيوخ الشيخ الأكبر قدس سره، وقد ذكره الشيخ قدس سره في رسالة «روح القدس»، وذكر جُمل كبيرة من أحواله وما جرى بينهما أثناء التربية والسلوك.

فيه مقامه، فنحن وكلاء الوكيل، وهو قوله: ﴿ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ [الحديد: 7]، بما وكلتموني فيه، فوكلناه نحن من قوله: ﴿ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ ﴾ [المنافقون: 9]، و﴿ أَنَّمَآ أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ [التغابن: 15]، فأضاف الأموال إلينا، وجعلها مِلكًا لنا، فوكلناه بها عن أمره في التصرف فيها، واتخذناه وكيلاً عن أمره.

وهذا الأصل باقٍ لا يزول، فإنه يقول لموسى عليه السلام: خلقت الأشياء من أجلك. فثبت أن الأموال لنا ننتفع بها لا هو، والذي يعطيه الكشف الحقيقي، أنه خلق الأشياء لتسبح بحمده، وننتفع نحن بحكم التبعية لا بالقصد الأول، هذا هو الصحيح المرجوع إليه، فلما تقرر أنه خلق الأشياء لنا واتخذناه وكيلاً في التصرف فيها، فكان من علمه بالمصالح أن عين لنا ما نتصرف فيه من ذلك، فقال: ﴿ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾[الحديد: 7]، فعلى ما ذهبنا إليه نحن مستخلفون فيما في أيدينا، مما كنا نتخيله بالإضافة إلينا أنه مِلك لنا، وأبان أن ذلك له لا لنا، فتحققنا أنه ما خلق الأشياء إلا لتسبح بحمده لا لنا، فأوجدها لأعيانها، ولكن جعل الاستخلاف في التصريف فيما يملكه، جعلنا وكلاء لمن وكلناه لعلمه بالمصالح دوننا، فرأى من المصلحة أن نتصرف فيما عين لنا التصرف فيه، وتصرف هو فيما يرى المصلحة في حقنا أن يكون هو المتصرف فيه، وهذه المرتبة الخامسة في هذا الباب، أعظم المراتب في التفويض والتسليم، والتوكل والانقياد، وهو قوله ﴿ أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلاً ﴾ [الإسراء: 2]، فنهى عن ذلك وقال: ﴿ فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلاً ﴾، فأمر وهذا غاية التأكيد، وليس وراء هذه المرتبة مرتبة تعقل في طريق الله، ولكن فيها تفصيل وغموض وتداخل، فإن أغصان شجرة هذه المرتبة يدخل بعضها على بعض، وهي سريعة التقلب من الخاطر، فتحتاج إلى حضور عظيم ومراقبة دائمة، فإنه تعالى رقيب على كل شيء.

فينبغي للعبد أن يكون رقيبًا على ربه في تصرفه فيه، وليس يطيق ذلك إلا بإذن الله تعالى، لعلمه بميزان ما شُرع له، فإنه وضع الميزان في الأرض وهو ما شرع لا غير، فلا بخس ولا تطفيف، فهذا الرجل ما أعطاه حاله إلا أن يقول: (وليكن بين

يدي شيخه كالميت بين يدي الغاسل) وإليه انتهى أكثر أهل الله، ولا ذوق لهم في هذه المرتبة الخامسة في هذا الباب، إلا القليل من أهل الله.

ومن أعجب الأشياء، أن الخلق كلهم في هذه المرتبة الخامسة، عامهم وخاصهم ولا يشعرون بذلك، فما فاز أهل الله الراسخون في الأهلية الخاصة؛ إلا بالإطلاع على ذلك، فإذا كان المريد كالميت بين يدي الغاسل، يقلبه في حال غسله كما شرع له غسله، فهذه الوصية جُلها للغاسل لا للميت، فإن الغاسل هو الذي يتصرف، فكأنه يقول: بسكون المريد تحت مجاري تصريف الشيخ فيه، فيتعلم من ذلك السكون تحت مجاري الأقدار الإلهية، غير أن في هذه المسألة أمرًا خطرًا، وهو علم المريد بأن هذا الشيخ في رتبة الشيخوخة، التي عينها الله في خلقه لا يكون متشيخًا، فإن المتشيخ يظهر بصورة من غير علم ولا تحقيق، وهذا في هذا الزمان كثير، فقل أن ترى شيخًا في هذا الزمان عالم بالشريعة وأسرارها.

فهم من الشيخ كالمتبني من النبي، وكالمتطبب من الطبيب، فيكون الهلاك للاتباع أسرع شيء، وما عند المريد علم بذلك، فكيف التخلص من ذلك؟ فهذا المريد إذا نظر فيما قلناه، وقع في حيرة عظيمة لجهله بالعلم الموصل إلى الله تعالى، وليس إلا الشرع المنزل، ولكن نرجو إن شاء الله بل أقطع، إذا صدق المريد في طلبه ربه، أن الله ﷻ يوقعه على شيخ، هو شيخ حقيقة على بصيرة من الله، وإن لم يكن يوجد في الموضع الذي يكون فيه هذا المريد، ويقع على متشيخ، فإن الله تعالى بصدق المريد؛ يفتح على هذا المتشيخ بالفتح المطلوب، في حق هذا المريد وتخليصه، فيكون الشيخ مجبورًا على الحق، ويستفيد بسبب هذا المريد علومًا لم يكن يعرفها، وربما يكون له فيها المهداه فينتفع الشيخ، وهذا مما أجمع عليه أهل الله سبحانه.

واعلم أن شرحنا لكلام هذا الشخص وغيره من أهل الطريق، ما هو على ما هو الأمر عليه في نفسه، وإنما هو على حسب ما بلغه كشفهم وكشف أمثالهم، فذلك مبلغهم من العلم، ولو تكلمنا على ما هو الأمر عليه في نفسه وعينه، ما بلغ أفهام أهل الطريق إليه، فأحرى مَن دونهم، فلله السنة في عباده ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن

رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾ [إبراهيم: 4]، فلا [يجري][1] الرسول في خطابه، عما تواطأ عليه أهل هذا الطريق.

وأما خواصهم فلهم لسان يخصهم لا يفهمه غيرهم، فمن وقف على كلامنا هذا، عِلم أنه ما شرحنا هذا الكلام وغيره؛ إلا بما تواطأ عليه، فيعذرني ولا يعترض عليّ، وقد تكلمنا بلسان الأمر على ما هو عليه في نفسه، في كتاب "الفتوحات المكية"[2] في أبواب مختلفة، هذا حتى لا يقع التصريح به، فيسرع إليه إنكار المنكرين الجهلاء، الذين يعلمون ظاهرًا من الحياة الدنيا، وهم عن الآخرة هم غافلون، ومن الناس من ينكشف له الغطاء في الآخرة، فيفهم الأمر على ما هو عليه، ومن الناس من لا ينكشف له [الغطاء][3] لا في الدنيا ولا في الآخرة، وإن كانوا من السعداء.

وأما قوله: (وأن يتصدق في مشيه إلى الشيخ) فذلك ليؤدي واجبًا تعين عليه لأن الوارث للرسول عليه الصلاة والسلام يتنزل منزلة الرسول عليه الصلاة والسلام، لأن الوارث في حق هذا الشخص، هو الرسول إليه من [عند][4] الحق، فإنهم عن

---

(1) في نسخة: يخرج.

(2) من أكبر مصنفات الشيخ ﷺ، طبع أكثر من طبعة، وهو موسوعة وبحر طام في كل المعارف الإسلامية يقول عنه الشيخ الشعراني ﷺ في مقدمة كتابه «الكبريت الأحمر»: واعلم يا أخي أنني قد طالعت من كتب القوم ما لا أحصيه، وما وجدت كتابًا أجمع لكلام أهل الطريق من الفتوحات المكية، لا سيما مع ما تكلم فيه من أسرار الشريعة، وبيان منازع المجتهدين، الذين استنبطوا منها أقوالهم، فإن نظر فيه مجتهد في الشريعة ازداد علمًا إلى علمه، واطلع على أسرار في وجوه الاستنباط وعلى تعليلات صحيحة لم تكن عنده، وإن نظر فيه مفسر للقرآن فكذلك، أو شارح للأحاديث النبوية فكذلك، أو متكلم فكذلك، أو محدث فكذلك، أو لغوي فكذلك، أو مقرىء فكذلك، أو معبر للمنامات فكذلك، أو عالم بالطبيعة وصنعة الطب فكذلك، أو عالم بالهندسة فكذلك فكذلك، أو نحوي فكذلك، أو منطقي فكذلك، أو صوفي فكذلك، أو عالم بعلم حضرات الأسماء الإلهية فكذلك، أو عالم بعلم الحرف فكذلك. فهو يفيد أصحاب هذه العلوم وغيرها علومًا لم تخطر لهم قط على بال، وقد أشرنا لنحو ثلاثة آلاف علم منها في كتابنا المسمى بـ«تنبيه الأغبياء على قطرة من بحر علوم الأولياء»؛ فإن علوم الشيخ كلها مبنية على الكشف والتعريف، ومطهرة من الشك والتحريف. اهـ .

(3) في نسخة: ذلك.

(4) زيادة في نسخة.

الحق يخبرون، كما قال أبو يزيد: أخذتم علمكم ميتًا عن ميت وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت. وإن كنا نعلم أن رسول الله ﷺ أخذ عن جبريل عليه السلام ولكن لا نقول فيه: أنه رسول جبريل عليه السلام، ولكن نقول فيه كما قال الله تعالى: ﴿ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [الأعراف: 158] كذلك أقول في المُبلِغ عن الحق، بأي ضرب كان من ضروب الوحي، أنه رسول الحق إلينا، والله ﷻ يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيۡتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ صَدَقَةٗۚ ﴾ [المجادلة: 12]، فجاء بلفظة الرسول، ولم يقل: رسول الله، فإنه قد يكون في وقت يخبر عن الله، بما أوحى إليه في باطنه من غير واسطة، وقد يخبر في وقت بما ينزل به الروح الأمين على قلبه، فيخبر عن الترجمان، ويأمره بالتبليغ عن الله، ولهذا جاء بلفظة الرسول بالألف واللام من غير إضافة إلى عين، وهو في الحالتين رسول الله إلينا بلا شك.

والشيخ رسول الحق إلينا، فإنه المرشد والمبلغ إلينا، ويحرم الاعتراض عليه، كما لا ينبغي لنا أن نزن على [رسول الله][1] ما يأتي به إلينا، في حق الله تعالى من الاطلاق عليه ما ترده أدلة العقول، من صفات المحدثات بميزان العقول، كذلك لا ينبغي لنا أن نزن على الشيخ المحقق، المبلغ عن الحق، ما يأتي به إلينا، فإنه من تلك الخزانة ينفق، وبتلك البضاعة وصل، وهي نفحات ربنا أدركها.

ولقد رأيت في الواقعة شخصًا دخل عليّ وأنا في جماعة، فقال لي: أنا رسول الحق إليكم، ثم قص ما جاء به إلينا فقال: اعلموا أن الخير في الوجود، والشر في العدم، أوجد الإنسان بوجوده، وجعل وجدانه في وجوده، تخلق بأسمائه وصفاته، وفني عنها بمشاهدة ذاته، فرأى نفسه بنفسه، وعاد العود إلى الله تعالى، فكان هو ولا أنت.

قال رُويم[2]: من قعد مع هذه الطائفة، وخالفهم في شيء مما يتحققون

---

(1) في نسخة: الرسول.

(2) الشيخ العارف أبو محمد رويم بن أحمد بغداديٌّ، مات: سنة ثلاثة وثمانمائة.وكان مُقرئًا، وفقيهًا على مذهب داود. قال رويم: من حِكم الحكيم، أن يوسِّع على إخوانه في الأحكام، ويضيِّق على نفسه فيها، فإن للتوسعة عليهم اتباع العلم، والتضييق على نفسه من حكم الورع. وقال رويم: اجتزت ببغداد وقت المهاجرة ببعض السكك، وأنا عطشان، فاستقيت من دار، ففتحت صبية

به، نزع الله نور الإيمان من قلبه.

وقال أبو يزيد: إذا رأيت من يُؤمن بكلام أهل هذه الطريقة، فقل له: يدعو لك، فإنه مجاب الدعوة.

وبالضرورة يعلم أن التلميذ ما يأتي إلى الشيخ؛ إلا ليناجيه بأي لسان كان، وإنما قلنا بأي لسان كان، فإني ناجيت رسول الله ﷺ في واقعة بمجرد النظر، وفهمت عنه جميع ما أراد، وفهم عني جميع ما أردت، وما تحرك بيننا عضو لسان، لا منه ولا مني، وقد بينا ما قال لي في مثل هذه النجوى في المبشرات قال الشاعر:

تَكَلَّمَ مَنَّا فِي الوُجوهِ عُيونُنا ... فَنَحنُ سُكوتٌ وَالهَوى يَتَكَلَّمُ[1]

وقلت في ذلك:

وَالهَوى بَيْنَنا يَسوقُ حَديثًا ... طَيِّبًا مُطرِبًا بِغَيرِ لِسانِ[2]

وقال ﷺ عن ربه ﷻ: «أنه ضرب بيده بين كتفيه، فوجد من برد أنامله في

بابها، ومعها كوز، فلما رأتني قالت: صوفيٌ يشرب بالنهار!! فما أفطرتُ بعد ذلك اليوم قط. وقال أيضًا: إن الله تعالى غيب أشياء في أشياء: غيب مكره في حلمه، وغيب خداعه في لطفه، وغيب عقابه في كرامته، وقال: التوكل إسقاط رؤية الوسائط والعلق بأعلى العلائق، وقال: التصوف مبني على ثلاثة خصال: التمسك بالفقر والافتقار، والتحقق بالذل والإيثار، وترك التعرُّض والاختيار.

وقال رويم: إذا رزقك الله المقال، والفعال، فأخذ منك المقال وأبقى عليك الفعال فإنها نعمة، وإذا أخذ منك الفعال، وأبقى عليك المقال، فإنها مصيبة، وإذا أخذ منك كليهما فهي نقمة وعقوبة. وسئل عن وجد الصوفية عند السماع فقال: يشهدون المعاني التي تعزب عند غيرهم، فتشير إليهم فيتمتعون بذلك من الفرح، ثم يقع الحجاب فيعود ذلك بكاء، فمنهم من يخرّق ثيابه، ومنهم من يصيح، ومنهم من يبكي، كل إنسان على قدره ﷺ. انظر ترجمته: [الكواكب الدرية رقم (337)، الرسالة القشيرية (85/1)، حلية الأولياء (296/10)، وتاريخ بغداد (430/8)، وصفوة الصفوة (249/2)، والبداية والنهاية (125/11)، والطبقات للشعراني (1/ 103)].

(1) من بحر الطويل من شعر العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي، أصله من عرب خراسان ومنشأه بغداد.

(2) من بحر الخفيف.

صدره، فعلم علم الأولين والآخرين»[1] فهذه مناجاة من غير حرف مسموع، لا بأُذن ولا صوت، فالمناجاة لها ألسنة كثيرة، فإياك أن تنتظر من الشيخ مناجاة القول بعضو اللسان ولا بد، فالنجوى لا بد منها بين يدي الشيخ والتلميذ، فلا بد من الصدقة أن يقدمها التلميذ بين يديه، ومتى ما قال للشيخ: لِمَ فإنه لا يفلح، ولا يجيء منه شيء أبدًا، هذا أجمع عليه [المشايخ من][2] أهل الله تعالى، فلا تعلل على الشيخ ما يقول، ولا تسأل عن علة ما أمر به، وكذلك الرسول لا يعلل عليه ما أمر به ولا يسأل عن العلة، وكذلك مناجاة الحق لا يعلل عليه أمره ولا يسأل عن العلة، بل يمتثل السامع الأمر من غير تردد، فإن علل الحق أو مَن ذكرنا أمره وكلامه، فذلك الله، وتحصل الفائدة لنا، كما قال: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [البقرة: 179]، وإنما أمرنا بالصدقة، لأن الأمر يشق على النفس.

وأفضل الصدقات ما تصدق به المتصدق على نفسه، والصدقات متنوعة، منها الصدقة المعلومة في العُرف، ومنها المعلومة بالشرع، فإنه عم الصدقة العرفية وغير العرفية، فقال ﷺ: «يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ

---

(1) رواه الترمذي في سننه رقم (3233) ورقم (3234) ورقم (3235) كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ باب: ومن سورة ص، نحوه بلفظ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: احْتُبِسَ عَنَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، حَتَّى كِدْنَا نَتَرَاءَى عَيْنَ الشَّمْسِ، فَخَرَجَ سَرِيعًا فَثُوِّبَ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ وَتَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ دَعَا بِصَوْتِهِ فَقَالَ لَنَا: «عَلَى مَصَافِّكُمْ كَمَا أَنْتُمْ، ثُمَّ انْفَتَلَ إِلَيْنَا، ثُمَّ قَالَ: أَمَا إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَبَسَنِي عَنْكُمْ الْغَدَاةَ، أَنِّي قُمْتُ مِنْ اللَّيْلِ فَتَوَضَّأْتُ وَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي، فَنَعَسْتُ فِي صَلَاتِي فَاسْتَثْقَلْتُ، فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي رَبِّ، قَالَهَا ثَلَاثًا قَالَ: فَرَأَيْتُهُ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ بَيْنَ ثَدْيَيَّ، فَتَجَلَّى لِي كُلُّ شَيْءٍ وَعَرَفْتُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: فِي الْكَفَّارَاتِ، قَالَ: مَا هُنَّ؟ قُلْتُ: مَشْيُ الْأَقْدَامِ إِلَى الْجَمَاعَاتِ، وَالْجُلُوسُ فِي الْمَسَاجِدِ بَعْدَ الصَّلَوَاتِ، وَإِسْبَاغُ الْوُضُوءِ فِي الْمَكْرُوهَاتِ، قَالَ: ثُمَّ فِيمَ؟ قُلْتُ: إِطْعَامُ الطَّعَامِ، وَلِينُ الْكَلَامِ، وَالصَّلَاةُ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ»، وقال: حديث حسن صحيح، والطبراني في معجمه الكبير رقم (216) (109/20)، والإمام أحمد في مسنده من طريق ابن عباس رضي الله عنهما برقم (3484) (368/1)، ورقم (22162) (243/5).

(2) في نسخة: مشيخة.

وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ»[1]، فجعل الذكر من صدقات الإنسان على نفسه، فإرشاد الضال صدقة، وإماطة الأذى عن الطريق صدقة، وجميع أفعال البر كلها صدقة من العبد على نفسه أو غيره، ومن تصدق على غيره، فقد تصدق على نفسه، وما كل صدقة تكون على نفسه يلزم تعديها إلى غيره، فمنها ومنها فوسع الله في الصدقات بما أبان، وقال: ﴿ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ﴾ [المجادلة: 12]، ولم يعين صدقة من صدقة، ولما جمع وجب على السامع أن يتصدق بأقل الجمع، وهي ثلاث صدقات فصاعدًا، من أي نوع كان من الصدقات المشروعة، والله يجزي المتصدقين.

ولو كانت الصدقة هذه المعروفة في العُرف، لكان من لا يجدها لا يكون له قدم في هذا الشهود، فلما عم الشرع الصدقات بما بين، لم يبق مفلس ولا غير مفلس؛ إلا وهو قادر على صدقة، فعم الخير والحمد لله.

وهذا كله إذا كانت (الفاء) في مشيه على بابها، وإن كانت عوضًا من (الباء) فتكون صدقته على الشيخ، فَعُظم بعظم المتصدق عليه، إما لعظم منزلته، وإما لعظم منزلة الحال، فمنزل الحال كمن يتصدق بشربة ماء على من لو لم يشربها لمات، فيكون في ذلك أحيا نفسًا، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعًا، فهذا ما أعطاه الحال.

ومعلوم أن المريد إذا صدق في التوجه إلى الشيخ، فإن الشيخ يعطيه الله في قلبه ما يكون به ارتقاء ذلك المريد، وقد يكون الشيخ قبل ذلك لا علم له به، وإنما فُتح عليه بصدق هذا المريد القاصد، فيكون المريد قد تصدق في مشيه على الشيخ، من حيث لا يشعر ولا يقصد، فلما أن تحصل للشيخ بقصد هذا المريد إليه، علم ما لم يكن عنده معلومًا قبل ذلك، وأما الحضور مع علم قد كان يعلمه قبل ذلك، ولكن لا بد من زيادة، وهو أن الشيخ يعلم في الوقت ما لم يكن عنده به علم، وهو علمه بهذا المريد في هذا الوقت، ومناسبته للعلم الذي يفيده الشيخ هذا لا بد منه، فلا بد أن يكون مشي المريد للشيخ صدقة من المريد على الشيخ، من حيث لا يشعر المريد، وقد ذقنا هذا من نفوسنا، وسمعنا من مشايخنا ذلك فقالوا: قد يُفتح

---

(1) رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر ﷺ رقم (720) والإمام أحمد في مسنده رقم (21513)، (5/ 167)، والبيهقي في الكبرى رقم (4677) (3/47).

على الشيخ بعناية قصد المريد، وصدقه في الشيخ في علم يكون فوق مرتبة الشيخ بحال المريد، لا بحال الشيخ، فيستفيد الشيخ من ربه بقصد هذا المريد، ما لا يبلغه همة الشيخ ولا مقامه، ولا أعطاه، فقد رأينا من المريدين، من تكون له همة فوق ما تقتضيه مرتبة شيخ من الشيوخ، وقد جزم المريد على أنه لا يحصل له ذلك؛ إلا من هذا الشيخ، فيعطي الله تعالى هذا الشيخ من الاستعداد في الحال ما يصل به التجلي الإلهي المعطي هذه المسألة، التي تعلقت بها همة ذلك المريد لعلوه.

فإن الشيخوخة في هذا الطريق ما هي أرفع المقامات والأحوال، وإنما هي بمنزلة علم الطبيب من علم الطبيعة، وهي علم خاص يصلح بالتربية، لأنه كالطبيب للعليل، والداية للتربية لا غير ذلك، وقد يكون للشيخ مرتبة ما هي له بما هي شيخ مربٍ، وإنما هي بحسب ما تقتضيه عناية الله به، فمن عَلِم مرتبة الشيوخ أنزلهم منزلتهم، ولا يتعدى بهم ما لا تعطيه مرتبة الشيوخة، والشيخ في عموم أحواله مشغول بربه، ولا يحضر مع ما يصلح بالتلامذة؛ إلا في وقت حضورهم عنده، وتعلق هممهم به، أو في وقت استحضار الشيخ إياهم في باطنه لا غير، والشيخ أيضًا مثل المريد الطالب من الحق ما ليس عنده، كما أمر الله تعالى نبيه ﷺ فقال له: ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [طه: 114]، فإن الأمر لا يقف عند غاية، وليس وراء الله مرمى، فالسفر فيه بالهمم والعقول إلى غير نهاية، وهو أعلى السفر، وأما دونه فالسفر إليه، فاعلم ذلك.

وإن كان هذا الوجه يسوغ أعني: التصدق على الشيخ فهو تغطية للحال ينبغي ألا يكون مقصودًا للتلميذ، وإن كان مقصودًا للتلميذ، ويرى أنه يتصدق على الشيخ بمشيه، [فإنه لا يُفلح][1]، فإنه لم يقصد إلا فقيرًا، وينبغي ألا يقصد إلا غنيًا عنده ما يتصدق به عليه، ولا يبالي غلط في ذلك في حق هذا الشيخ أو لم يغلط، بل يوفي المقام حقه، ويعطي المرتبة حقها، فإنه على الحقيقة ما يقصد إلا الله، لكن تجلى له في صورة هذا المقصود، وكذلك قال الله تعالى: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: 80]، فهو تجلى في صورة الرسول، ومن يطع أولي الأمر منا، فقد

---

(1) في نسخة: فإن ذلك لا يفلح.

أطاع الله؛ لأن الذي أمر بطاعة الله، هو الذي أمر بطاعة الرسول، وأُولي الأمر، فعطف بالواو من غير أمر بالطاعة، لكون أُولي الأمر من جنس الرسول، ولم يفعل ذلك في إطاعة الرسول، بل قرن مع الواو لفظة الطاعة، ليفرق بين من يقع معه المناسبة، وبين من لا تقع معه المناسبة، لأنه ليس كمثله شيء فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ [النساء: 59]، فاستأنف الطاعة، ثم قال: ﴿ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [النساء: 59]، فتعرف [المناسب][1] كما [تعرف][2] ما أبقى من المتناسب بالتجلي، في قوله ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ [الأنفال: 1]، ولم يستأنف ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: 80] بالوجهين من حيث أن الرسول مجلى الأمر، ومن حيث أن الله أمر بطاعة الرسول ﷺ، فمن أطاعه فقد أطاع الله، ومن تولى يقول: ومن لم يطع ﴿ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾[النساء: 80]، ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾ [الغاشية: 22]، ﴿ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾ [الشورى: 48]، «وقد بلغت فخلي ما بيني وبين عبادي، أمضي فيهم مشيئتي».

ثم قال: (ويمشي وعليه الذلة والمسكنة والانكسار) لأن رسول الله ﷺ أمرنا أن نأتي الجمعة بهذه الصفة، وهذا الإتيان إتيان من يطلب مناجاة ربه في مقام الجمع، أعني جمع الأسماء الإلهية، بإمام واحد في المقر، وهو ألا يشرك بالله بعبادة ربه أحدًا، وقد ورد «أن المصلي يناجي ربه»[3]، فينبغي ألا يناجي غيره معه في صلاته.

---

(1) في نسخة: ما بقي من المناسب. (2) في نسخة: تعلم.

(3) يشير إلى قوله ﷺ المروي عن أنس ﷺ أن النبي ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي الْقِبْلَةِ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ فَقَامَ فَحَكَّهُ بِيَدِهِ فَقَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، أَوْ إِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَلَا يَبْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ قِبَلَ قِبْلَتِهِ وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَبَصَقَ فِيهِ، ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَقَالَ: أَوْ يَفْعَلُ هَكَذَا» رواه الإمام البخاري في صحيحه رقم (397) كتاب: الصلاة باب: حك البزاق باليد من المسجد، ومسلم في صحيحه بنحوه رقم (551) كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، والحاكم في المستدرك بنحوه عن أبي هريرة ﷺ رقم (861) وقال: صحيح على شرط مسلم، والإمام أحمد في مسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما رقم (551) كتاب: المساجد =

كذلك من أتى إلى شيخه، فإنه نائب الله في حق هذا المريد، فلا بد أن يكون على هذه الصفة في الإتيان إليه، ولا يناجي في سره غيره، وأن الله تعالى قسم الصلاة بينه وبين عبده، وما أدخل في هذه الحالة ثالثًا يوتر هذه الشفعية.

قيل لقضيب البان[1]: بالله صَلِّ معنا، فقال: نعم، فمشى مع السائل لصلاة الجمعة، فلما أحرم الإمام، وأراد أن يركع في الركعة الأولى، ترك الصلاة قضيب البان وانصرف، فلما أكمل السائل صلاته مع الإمام، أدرك قضيب البان، فقال له: يا أخي أفرحتني اليوم بصلاتك معنا، ثم أحزنتني بتركك الصلاة وخروجك، قال: لم أرى خلف من أصلي، فإن الإمام رأيته قد ترك الصلاة، وراح من محرابه إلى باب كنده يشتري بطيخًا، فلم أره في المحراب، فلم أجد خلف من أصلي فخرجت. فرجع السائل إلى الخطيب، فقال: ما خطر لك في الركعة الأولى من صلاة الجمعة، فقال الإمام: خطر لي أني أخرج إلى باب كنده أشتري بطيخًا، فما أردت بذلك؟ قال: قضيب البان أخبرني بذلك.

فأولياء الله مع ما يكشف لهم لأنهم جواسيس القلوب، فما فعل قضيب البان إلا عين الشرع، فإنه ما أشهده الحق إلا انصراف الإمام، وتركه الصلاة والمحراب، فما رأى في المحراب أحد يصلي خلفه، ومن كان في مناجاة ربه؛ فلا يناجيه إلا

ومواضع الصلاة باب: النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، والإمام مالك في موطئه عن البياضي ﷺ رقم (177) كتاب: الصلاة، باب: العمل في القراءة.

(1) هو الإمام حسن قضيب البان الموصلي، قال عنه الشيخ عبد القادر الكيلاني ﷺ: هو ولي مقرب ذو حال مع الله تعالى، وقد صدق عنده، فقيل له: ما نراه يصلي فقال : إنه يصلي من حيث لا ترونه وأني أراه إذا صلى بالموصل أو بغيرها من آفاق الأرض، يسجد عند باب الكعبة. توفي في الموصل سنة 570 هـ وقبره ظاهرًا يزار. ومن كلامه ﷺ: تصحيح البدايات هو اتّقاء الرخص بمواظبة النفس على العزائم، وتحكم السنة بامتثال الأمر ومشاهدة الحكم. والحزم في السلوك وترك الراحة، وامتثال أحكام المشايخ بعدم الاعتراض، واستحقاق العمل باستشعار الحال - أو قال: الأجل - والتمسك بعروة الإخلاص. واعلم أن التطلع لعالم النهايات لا يصح إلا بتحقيق البدايات.

وقد أفرد ترجمته في رسالة باسم «جوهرة البيان في مناقب الشيخ قضيب البان»، (بتحقيقنا)، وانظر: الكواكب الدرية للمناوي - ترجمة- رقم(437).

بذلة ومسكنة وانكسار، فإنه تعالى العزيز، فلا يدخل عليه ذو [عزة][1] بعزته، بل بذلة، والشيخ نائب الحق في الحكم في التلميذ، فالتلميذ قاصد الدخول على الشيخ، فلا بد أن يصحب هذه الحالة؛ لأنه سائل فقير محتاج، والسائل ذليل، ولا بد من كسر القلب لحاجته، يقول الله ﷻ: «أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي»[2].

وما يأتي التلميذ الشيخ إلا من أجل الله، لا لعين الشيخ، فلذلك وصاه بهذه الصفة، فإنه إذا جاء المريد للشيخ محبة لله، خلع عليه بدل الذل خِلعة العزة، وهو قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [المنافقون: 8]، لأنهم ما كُشف لهم عن لباس المؤمن ثوب العزة الإلهية، فيخرج من عند الشيخ بهذه الخلعة، ويخلع عليه عوض الانكسار خلعة الجبر بالإقبال عليه، ويخلع عليه بدل المسكنة خلعة التصرف في العالم، وعلى قدر ما يحضر به في [ملابسه][3] مما جاء به؛ يخلع عليه في مقابلة كل ثوب من ذلك ثوبًا ليقابله، فما ذكر الشيخ إلا ثلاثة أثواب، يدخل بها عليه فيخرج بثلاثة خلع: خلعة العزة، والجبر، والتصرف، فعلامة من جاء إلى الشيخ بهذه الأحوال، أن يكشف هذه الخلعة التي خلع الله عليه، على يدي الشيخ.

ومتى لم يشعر المريد بما زاد في وصوله إلى الشيخ وحضوره عنده، فليس بصادق في الدنيا، ويتهم نفسه، ويتوب ويستغفر، ويعلم أنه ما أتى عليه إلا من نفسه، ولا يظلم ربك أحدًا، فإنه ما حكم عليك الحاكم؛ إلا بما أنت عليه في مسألتك، فإما لك وإما عليك، والحاكم بحكمك في كل حال، وبهذه المثابة هو الحق مع عباده، ولذلك كانت لله الحجة البالغة، والحكام نواب الحق، فلهم الحجة البالغة على المحكوم عليه، إذا حكم بالحق، [ومتى حاد][4] وقسط، فليس بنائب عن الله في أحكامه، وإنما هو صاحب غرض، فيراقب المريد الصادق أحواله في حركاته مع

---

(1) في نسخة العزة.

(2) هو من الأخبار الإلهية رواه أبو نعيم في الحلية (364/2)، (32/4)، (177/6)، وذكره المناوي في فيض القدير (519/1)، (69/2)، والعجلوني في كشف الخفا (614) (234/1).

(3) في نسخة ملابسة.

(4) في نسخة ومن جار.

شيخه، وليكن شاهده على صدق حاله ما تنتج حالته، فإن خرج بما به دخل، فقد خسر وقته، وما دخل ولا جاء فهو عابد هواه، ولذلك [قال][1] المشيخة فيمن يقصدها: إنما يخرج بما به جاء، فإن جاء بربه خرج به، وإن جاء بنفسه خرج بها، يقول: فإن كانت حالته تعطي أن [يقع][2] عليه، خلع الحق عليه، وإن لم يعط ذلك دخل صاحب نفس، وخرج بمثل ذلك، وكل من دخل على الشيخ أو أتى إليه، ولا يجعل في نفسه أن ذلك الدخول على الله، وذلك الإتيان إلى الله، فما دخل ولا أتى.

كذلك الداخل على الملوك، ينبغي أن يدخل عليهم بحكم المرتبة، التي هم عليها، التي بها سموا ملوكًا، فيوفي حق الأدب في الدخول، فينتفع بالدخول عليهم، ومتى دخل عليهم بأنهم مثله في الإنسانية، ولا يشاهد الرُتبة من لم يحصل له من الرتبة عطاءً البتة، وأساء الأدب، وخرج طريدًا ظاهرًا إن أساء في الظاهر، وباطنًا إن أساء في الباطن، وذلك هو [الخسران][3]، ولاشك أن هذا الشيخ قد دل في وصيته هذه، على أن يكون مشهود الإنسان عبوديته، لا غير ذلك، فإن فيها جماع الخير، وملاك الأمر، لأن العبد هو الدليل.

ثم قال: (وأن يكون مشيه في المتواطي من الطريق) هذا الشيخ يخاف على المريد من الغفلة فأراد بقصده المتواطي من الطريق ليسهل عليه الأمر لا لمشاهدة الطريق التي يسلك فيها بخلاف الوعر والحزن من الطريق، يشغله عن المقصود بما يحمله من المشقة، فإن الله تعالى ما جعل ذلولاً إلا الأرض، وهذا الاسم من راض يروض، أي: ذلل نفسه، ومعلوم قطعًا أن الشخص لا يذل نفسه؛ إلا في مقابلة عن عزة، وليس لهذا الشخص مقصد في الشيخ إلا الله العزيز، فلا بد أن يذل نفسه لهذا الشهود، فكأنه أمره بمراقبة حاله في الإتيان إلى الشيخ، ويكون المتواطي من الطريق، إذا كان مقصود المريد يحفظ عليه الذلة التي أتى بها، ويسهل عليه مطلوبه، ولقد كنت بمكة عشية يوم، مع موسى بن محمد القباب، وكان صاحب حضور،

---

(1) في نسخة قالت.

(2) في نسخة يخلع.

(3) في نسخة الخاسر.

ونحن بمسجد أبي بكر منها، وكان في أرض متواطية، وإلى جنبها سد جبل، حزن وعر، فيه [صخرة][1] محددة، وكان بذلك الموضع الوعر، دار عمر بن الخطاب، فقال لي موسى بن محمد: يا سيدنا انظر إلى هذا الأمر ما أعجبه، فقلت: ما هو؟ فقال: مسجد كل واحد من هذين الشخصين في موضع مناسب لخلقه [هذا دار أبي بكر في موضع سهل متواطي وكذا كان خلقه في موضع مناسب لخلقه][2]، وكان في خلق عمر حزونة، فاتخذ داره في موضع وعر حزن، فتعجبت من تنبهه، وحسن مراقبته.

فلهذا أمر الشيخ أن يمشي في المتواطي من الطريق، لأجل أنه منبه للمراقب أحواله، وهو أسرع وأسهل لقضاء الحاجة، ألا ترى مشي رسول الله ﷺ كأنه ينحط من صبب، سريع الخُطى، وقال في ذلك: أن تلك الحالة في المشي أنفى للكبر، وأسرع لقضاء الحاجة، فإن الشخص ما يمشي إلا في حاجته ولا بد.

ثم قال: (وأن يكون في نفسه أنه دون من يلتقيه في طريقه إلى الشيخ كذلك في كل أحواله) إنما دله الشيخ في وصيته على هذه الصفة، لأنه طالب حكمة، فحيث ما وجدها نطق بها مَن نطق، فينظرها هذا المريد من حيث أن الله تعالى أنطق هذا الشخص بما له فيه عناية، بلا شك ما أنطقه به، والسامع لا يرى إلا المُنطِق، ولاشك أنه دون المنطق، فهو دون كل مَن ظهرت منه تلك الحكمة عند نطقه بها، فإنه مجلى إلهي من حيث لا يشعر، فإن جانب الطور الأيمن لم يكن عنده خبر، بأن الله تعالى يكلم عبده موسى منه.

فدله هذا الشيخ في وصيته إياه بهذا على مقام جليل، ومنزلة رفيعة، وإن كان فيها شهود الغير، لأنه لا بد أن يشهد الغير، ولو لم يكن إلا بقصده الطريق، الذي يرد به السلوك عليه إلى دار الشيخ، فإذ ولا بد من شهود الأغيار، فليجعل في نفسه أنها أوعية ما يلقي الحق فيها، فيستفيد في طريقه، إذا كان بهذه المثابة علومًا كثيرة، قبل وصوله إلى الشيخ، فإن المريد ما يقصد الشيخ إلا ليستفيد منه، ويعلم أنه دون الشيخ، وكذلك يقصده، فإذا صحبته هذه الصفة في طريقه، وفي أحواله مع كل من

(1) في نسخة صخور.

(2) زيادة في نسخة.

يلقاه في حقه شيخًا، ألا ترى أبا يوسف الهمداني[1] كيف قال لذلك المريد الذي طالبه بخاطره ليشرح له واقعته، فقال له: يا ولدي إذا خطر لك ما يشكل عليك فلا تتعبني، واسأل عن بيتي حتى أشرح لك واقعتك، فقال له المريد: يا أبا يوسف إذا وقعت لي واقعة رفعت كل حجر، فوجدت عنده أبا يوسف - مثلك يشير إلى ما قاله هذا الشيخ في وصيته - قال أبو يوسف: فعلمت أن المريد الصادق يحرك الشيخ بهمته، فتبت إلى الله، وانصرفت.

وكل مستفيد وطالب فائدة، فإنه بالضرورة في نفسه دون من يرجو حصول تلك الفائدة، والمريد طالب حكمة أبدًا من كل شيء، وفي كل شيء، فلا بد أن يكون في نفسه بهذه المثابة، حتى أنه يكون مع نفسه بهذه الصورة، فيستفيد من نفسه لمراقبته ما يُجري الله عليه في حركاته، وسكناته، وأعضائه من الحكم، فيفيد بعضه بعضه، [كما قال ابن زهير في نظمه:

وَبَكى بعضي عَلى بَعضي مَعي فجعل بعضه يساعد بعضه][2]

تنبيه: على ما أشرنا إليه من أن الإنسان يفيد نفسه إذا كان طالب حكمة، فهو في جميع أحواله لا يبرح يستفيد، فإنه لا يبرح في مراقبته، وهذه حالة السماع من الله [ﷻ في كل شيء ومن كل شيء إلا إن هذا المريد يزيد على صاحب السماع من الله تعالى][3] أنه سمع من نفسه ما يفيده، من حيث أنه مجلى إلهي، مُنطَق أو مُحَرك من الله، فهو أتم بهذه الحالة من السامع من الله ﷻ.

ثم قال: (فإذا قرب من منزل شيخه، فإن كان هناك مسجد دخل فيه، وصلى، وسأل الله تعالى أن يُعطف [قلب شيخه عليه][4]) أما إن كان قصده ومشيه إلى بيت الشيخ، عن توجيه الشيخ إليه بالمجيء، فلا خلاف بين القوم أنه لا يصلي، ولا يفعل

(1) هو: يوسف بن أيوب ابن يوسف بن الحسين الهمداني أبو يعقوب ﷺ أحد الأولياء الأكابر، تفقه في مذهب الإمام الشافعي ﷺ على صاحب «التنبيه»، وسمع الخطيب وغيره، ثم انقطع وتزهد وتعبد، واجتمع في رباطه بمروى خلق كثير، وعقد له مجلس الوعظ والتذكير ببغداد، مات ﷺ سنة خمس وثلاثين وخمسمائة.

(2) سقط من نسخة.

(3) سقط من نسخة.

(4) في نسخة: عليه قلب شيخه.

شيء سوى المجيء إلى الشيخ، وأصلهم في ذلك القصة التي نزلت فيها ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ [الأنفال: 24]، ومعلوم عندنا أن الشيخ لا يطلب المريد بالوصول إليه لنفسه، بل لمنفعة المريد، ولو كانت الحاجة للشيخ، فإنه ما اختص هذا المريد بالمشي فيها، وقضائها على يديه، إلا لمنفعة إلهية تعود عليه في ذلك يُحيا بها قلبه، ويكون فيها قربه إلى الله تعالى، فإن الرجل الذي نزلت فيه هذه الآية، كان يصلي، فدعاه رسول الله ﷺ فمنعته صلاته من إجابته، فنزلت هذه الآية.

ومن هذا الباب مسألة العابد الذي دعته أمه وهو في صلاته، فقال: اللهم أمي وصلاتي، ثم أقبل على صلاته، وترك إجابة أمه، فدعته مرة ثانية، فقال: اللهم أمي وصلاتي، فأقبل على صلاته، وترك إجابة أمه، فقالت: اللهم لا تمته حتى تريه وجوه الموميسات -يعني الزواني- وابتلاه الله بامرأة بغي، ادعت عليه أنها حاملة منه، فهدم الناس صومعته وضربوه، فقال: لا تفعلوا، هاتوا المرأة والصبي الذي ولدته، فجاؤوا بالطفل وأمه الموميسة، فقالت أمام الملك: هذا الولد من هذا العابد، فقال العابد للطفل: من أبوك؟ فقال: الراعي، فاعتذر الناس إليه، وبنوا صومعته كما كانت، فنفذت فيه دعوة أمه[1].

ولاشك أن الشيخ أعظم حرمة من والدته، فإنه لدينه ووارث محمد ﷺ في إرشاده، ورسول الله ﷺ يقول: «لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»[2].

وأما إن كان إتيانه إلى الشيخ من نفسه من غير استدعاء، فحينئذ يفعل هذا الذي ذكره الشيخ، من دخول المسجد والصلاة، فإن رسول الله ﷺ كان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين، واعتبر هذا القدر هذا الشيخ في وصيته بالصلاة، إن كان في طريق المريد مسجد.

---

(1) رواه البخاري (1268/3)، ومسلم (1976/4)، وأحمد (385/2).

(2) رواه البخاري (32/1)، ومسلم (206/1)، وأبو يعلى (8/7)، وأحمد (177/3)، والبيهقي في الشعب (129/2).

وأما وصيته بأن يسأل الله أن يعطف عليه قلب شيخه، فإن أكثر أوقات الشيخ شغله بربه، يجده في شغل عنه، فإذا جاء إليه المريد، وقد سأل الله تعالى مثل هذا السؤال، ووجد الشيخ في شغل مع ربه في خلوته، ما يبعد أن يجيب الله دعاءه، فيقول الحق للشيخ في سره: هذا فلان قد وصل، فاقض مطلوبه فيما جاء فيه إليك، ولقد دخلت على أعظم شيخ لقيته، يقال له: صالح العدوي[1]، فسلمت عليه وهو في مرضه، فرد السلام بين شفتيه، حتى قلت: أنه ربما رد السلام أو لم يرد السلام، وشككت فيه، كما كان يشك أحد الثلاثة الذين ذكرهم الله في القرآن، لما أعرض عنه رسول الله ﷺ، فكان إذا دخل المسجد، وسلم على رسول الله ﷺ شك هذا الصاحب في رد رسول الله ﷺ لخفائه، فكدت أذوب في موضعي، خوفًا من مقت الله ﷻ، وبقيت أرعد، والشيخ مقطب الوجه غير ناظر إليّ، ضارب ببصره إلى الأرض، فأعدت عليه السلام عالي الصوت، فرفع بصره إليّ وتبسم في وجهي، ورد عليّ السلام، ورحب وانبسط، فقلت: يا سيدي قتلتني والله بإعراضك عني، فقال: كان عندي فلان قبل دخولك وهو ممقوت، فمنه كنت معرضًا، وقام وانصرف وما عندي خبر بانصرافه، لشدة إعراضي عنه، وجئت أنت وما علمتُ بمجيئك، وتخيلت في سلامك الأول، أنك ذلك الشخص، وأما أنا يا ولدي فوالله إني لأحبك الحب الشديد، وفي تلك الليلة مات الشيخ، فنظرت في حال ذلك المريد، فلم يزل في إدبار في دينه، إلى أن خرج عن دينه بالكلية، وأباح المحرمات عقدًا.

فلهذا كان سؤال هذا المريد أن يعطف الله عليه قلب هذا الشيخ، ولم يقل بوجهه، فإن النبي ﷺ أقبل بوجهه، وبش في وجه مَن قال فيه حين رآه قبل وصوله إليه: «بِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ»[2]، فما بش في وجهه إلا اتقاء شره، كذا ذكر رسول الله ﷺ، فلهذا قيد هذا الشيخ سؤال هذا المريد، تعطف قلب الشيخ عليه، فإن القلب بيت الحق الذي وسعه، فإذا انعطف عليه قلب الشيخ، عطف عليه الحق بما هو معروف

---

(1) هو: الحسن بن علي بن زكريا بن صالح العدوي البصري سكن ببغداد وحدث عن عمر بن مرزوق ومسدد وعنه أبو بكر بن شاذان والدارقطني والكتاني، ولد سنة عشرة ومائتين. انظر: لسان الميزان (1/299).

(2) رواه البخاري (5685)، ومسلم (2591).

لذلك الشيخ، فإن قدر الحق في كل قلب، على قدر المعرفة به.

وقد علمتم حكاية أبي يزيد في ذلك في حق المريد، قال له بعض أصحابه: لما لا تمشي إلى بيت أبي يزيد فتراه؟ فقال المريد: رأيت الله وأغناني عن أبي يزيد، فقال له الرجل: لأن ترى أبا يزيد مرة خيرًا لك من أن ترى الله ألف مرة، يشير إلى ما ذكرناه من أن الحق في معرفة أبي يزيد، أتم [من][1] معرفة هذا المريد به، فأراد المريد وكان صادقًا أن يرى صدق هذا القائل.

واتُّفق أن أبا يزيد مر فقال له الرجل: هذا أبو يزيد، فنظر إليه ذلك المريد، فمات من ساعته، فقيل لأبي يزيد عنه، فقال ما قلناه، كان الحق عنده على قدره، وقدرنا أعظم من قدره، فمعرفتنا بالله أعظم من معرفته به، فلما رآني كشف الله عن بصيرته، فرأى الحق على قدرنا لا على قدره، فلم يطق فمات، وكذلك جرى لموسى ﷺ لما صُعِق حين تدكدك الجبل من عظمة التجلي، وكان اندكاكه عن الله، فإن الله ما تجلى للجبل إلا على قدر علم الجبل به، فكان يثبت، فلذلك قال ﴿ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ [الأعراف: 143]، ولم يقل: فلما تجلى ربه للجبل اندك الجبل من نفسه، وإنما كان اندكاكه بالجعل، وهو كان حجاب موسى، فلما زال رأى موسى ما رأى الجبل، فصعق من نفسه لرؤيته، ولم يطق مع علمنا بأنه ذو معرفة بربه في قلبه، فلو تجلى له على قدر علمه به لما صعق، وكذلك مذهبنا ومذهب سهل وأهل الحقائق في الجمادات، أنها أعظم علمًا بالله، وأنها مفطورة على العلم بالله، بخلاف الإنسان من حيث مجموعه، الذي به سمي إنسانًا.

فإن قلت: ظاهر الآية تعطي أن موسى ما رأى ربه؛ لأن الشرط في رؤيته ما وقع، قلنا: إنما نفى الشرط ما خلصه من استئناف الرؤيا، فما استأنف الرؤيا، بل رآه في الحال لمن فهم الآية الواردة في ذلك، والصعق تبين ما أشرنا إليه، فإن اندكاك الجبل لا يصعق موسى ولا غيره، وإنما كان حجابه الجبل، بنظره إليه عن أمر الله له بذلك، فأزاله الله رفعًا لحجابه، فرأى موسى ما رأى الجبل في الحال، كما رأى ذلك المريد ما يراه أبو يزيد من علمه بالله، وهذه المسألة التي نبه عليها هذا الشيخ في

(1) في نسخة: منه في.

وصيته، [تتفرع][1] وتتشعب وتُنبيء عن معرفة تامة، في روحانية [وعشق][2]، فاقتصرنا على هذا القدر في التنبيه لمن عقل عنا ما أردنا.

ثم قال: **(ثم إذا فرغ من الصلاة يأتي باب الشيخ، ويقف بالبعد من الباب تأدبًا بين يديه)** إنما أمره بالوقوف على البعد من باب الشيخ، لئلا ينفتح باب الشيخ، فربما يخرج الشيخ في حالة لا يطيقها المريد، فيجري عليه ما جرى على المريد، الذي رأى أبا يزيد على غفلة، فإذا كان بالبعد كان أثبت له، وإن كان نور الشيخ عند المريد صاحب الكشف، لا تحكم عليه المسافات ببعدها ولا قربها، فإن زمان لمع البرق، غير عين زمان انصباغ الهواء به، عين زمان ظهور الأسماء به، عين زمان نظر الناظر إليه، ليس بين ذلك زمان، بل الزمان واحد في ذلك الجميع كله، فمثل هذا هو ما علمت أن لمع البرق يتقدم على صبغ الهواء به، وصبغ الهواء به يتقدم على ظهور الأشياء به، وظهور الأسماء به يتقدم على إدراك البصر من الناظر إياه، ومعلوم أن الزمان واحد في ذلك كله لِقِدم المراتب، كتقدم العلة على معلولها، مع مساوقته لها في الوجود، ولكن لا بد أن يكون للبعد أثر لا يكون للقرب، وإنما أمره بهذا البعد على جهة الأدب، عسى الله أن يكشف للشيخ إتيانه، فيخرج الإذن من الشيخ مع بعض أصحابه، بأمره بالدخول عليه، فيكون قد ترك من طريقه قدر ما يقطعه إلى الشيخ، بطريق الوجوب لما أمره الشيخ، فيلقاه مؤديًا واجبًا، فإن رؤية الله، ورؤية رسوله، ورؤية الشيخ، الذي هو من أولي الأمر في حق هذا المريد، من طريق الوجوب أداء الفرائض، أتم من رؤيته من حيث النوافل والتطوعات، فلأجل هذا الطمع أمره بالوقوف على البعد أيضًا.

وقوله: **(تأدبًا مع الشيخ)** لأنه إذا لم يكن بمنزلة الشيخ، فقد فارقه، فسواء عليه البعد الكثير والقليل، فيتأدب بالوقوف على البعد من باب الشيخ، بين يدي الشيخ، الذي في استحضار خاطره، ينبهه إن كان غافلاً، لأن المريد ينبغي له مراقبة الشيخ في جميع أحواله، فلهذا قال: تأدبًا بين يديه، وإن كان في ذلك الوقت بالظاهر، ليس بين يديه، ومن حيث هو مشاهد له، كأنه يراه هو بين يديه، وقد ورد في الخبر

---

(1) في نسخة: تتنوع.

(2) في نسخة: دمشق.

الصحيح ما [يشهد لذلك][1].

وهو قوله ﷺ: «اعبد الله كأنك تراه»[2]، فأمره بالتأدب في استحضاره في خاطره، كتأدبه في حضوره، فإنه يراك إن لم تكن أنت تراه، يعني ظاهر الرؤيا، فإنه بالباطن يراه بلا شك، فأمره أن يتأدب مع صورة شيخه الذي في باطنه، وأن يكون باب الشيخ له كالمرآة، يتجلى فيها صورة الشيخ الذي في قلبه، فإنه لا يعرف المريد في رؤية الشيخ، إذا رآه بعين بصره، هل يراه بالصورة التي كانت مقررة في باطنه، أو تتنوع عليه الصورة بأكمل مما كانت عنده؟ هذا في كل رؤية، وإن كان الأمر هو كذا في نفسه، ما تجلى الله قط في صورة واحدة لشخص مرتين، وكذلك هي الأشياء، وما بقي إلا أن يكون لك بما تدرك ذلك، فإن في الأشياء في كل نفس في خلق جديد، عَلِم ذلك من علمه، وجهله من جهله، وإنما الأمثال حجب على البصائر والأبصار، إلا لمن ليس في لبس من خلق جديد، فلكل رؤية في الأشياء، والصورة صورة ما هي لغير تلك الرؤيا.

فمن الرائين من يشهد ذلك وهو المتقي الذي جعل الله له بتقواه فرقانًا، ومنهم لا يشهد ذلك وهو غير المتقي، وبهذا الميزان يزن الإنسان حاله في التقوى، فيعلم هل هو متقٍ أو غير متقٍ، فإن الله تعالى قد شرط ذلك، فقال: ﴿ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴾ [الأنفال: 29] وأتى بالفرقان نكرة فعم، فإن النكرة تعم، لا سيما في مثل هذا الموضع، فمن لم يعرف الفرقان فلا يدعي التقوى، فإن الله صادق الوعد.

وأما قوله: (تأدبًا بين يديه) فالأدب هو جماع الخير، فيحصر ذلك كله بين يديه، فإنه مشتق من المأدبة، وهو الاجتماع على الطعام، فكأنه يقول: حسن ظنك بشيخك في كل خير، فإن الله ﷻ يقول: «أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي خيرًا»[3]، وكذلك الشيخ المحقق، هو عند ظن المريد به، وبذلك أمره الله تعالى أن يكون، فانظر غوص هذه الوصية، فإن كانت عن كشف ومعرفة فبخٍ على بخٍ، وإن كان

---

(1) في نسخة: يسند ذلك.

(2) رواه البخاري (50)، ومسلم (8)، والترمذي (2610)، والنسائي في الكبرى (11721)، وأبو داود (4695).

(3) رواه البخاري (6970) (7066)، ومسلم (2675)، والترمذي (2338).

مُنطقًا بها، ولا يقصد ما شرحناه، فحسن ولله به عناية، حيث نطقه بمثل هذا في حق هذا المريد، والله أعلم كيف هو.

ثم قال: (ويقصد جهده أن يدفع عن نفسه الخيالات الرديئة) يعني في حق شيخه، حتى لا ينجرح عنده، فيُحرم المنفعة به، فإن الشيطان لا يزال يُلقي إلى نفس المريد في شيخه ما يكرهه إليه، ولهذا بعض المريدين المحرومين، يعترضون على شيوخهم بما يرونه من حركاتهم، ولا سيما المذاهب الأربع إن كان لظاهر الشريعة، التي هم عليها فقهاء الزمان على تلك الحركة، حكم مقرر عندهم، ولا سيما عند أصحاب المذاهب الأربع، وما علم أن الشيخ من المحال، أن يحلل ما حرم الله، أو يحرم ما أحل الله، أو يحكم بما لم يحكم الله به، فيما يفتي فيه أو يدل عليه مريده، أو يفعله الشيخ على طريق الحِل، وهو محرم في حكم الله تعالى على لسان النبي ﷺ الواصل إلينا بشرع الله، فإنهم ﷺ قد يصح عندهم من طريق الكشف، عن رسول الله ﷺ مشافهة منه إليهم، أو إلهامًا من الله ﷻ، وإلقاء في قلوبهم على الطريقة المعهودة التي لأولياء الله مع الله في تلقياتهم، أن حكم الرسول عن الله في ذلك الأمر هو هكذا، إلا كما حكمت به المذاهب الأربع، أو مذهب ما، وإن كان الله قد قدر ذلك الحكم بالنظر إلى ذلك المجتهد وما قلده، وقد رأيت رسول الله ﷺ فسألته في المطلقة بالثلاث في المجلس الواحد، كيف حكمه عندك يا رسول الله؟ فقال: هي ثلاث كما قال: ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ ﴾ [البقرة: 230]، فقلت له: فإن جماعة من أهل الظاهر، حكموا أنها واحدة، فقال: هؤلائك حكموا بما وصل إليهم وأصابوا، وحكمي أنا في المسألة بما ذكرته لك، في رؤيا طويلة، فمن ذلك الوقت صرت أقول بهذا الحكم، عن رسول ﷺ.

ولا يلزم الشيخ مع هذا الكشف تقليد إمام في اجتهاده، كما لا يلزم المجتهد تقليد مجتهد آخر في مسألة مع اجتهاده، ولا يحل لمجتهد أن يحكم في نازلة باجتهاده على طريق فرض الوقوع، حتى ينزل، فإذا نزلت تعين الحكم منه فيها، بما يؤديه إليه اجتهاده، فإن نزلت مرة ثانية ويُسأل فيها، استأنف الاجتهاد أيضًا في الحكم، فإن وافق الأول كان، وأفتى به عن هذا الاجتهاد، وإن لم يوافق وحكم بأمر آخر في تلك النازلة، حرم عليه أن يحكم فيها إلا بما ظهر له الآن، مع صحة الأول

في وقته لا في هذا الوقت، ولذلك كان يقول مالك بن أنس[1] إذا سُئل في مسألة نزلت، فإن قيل له: نعم، نظر وأفتى، وإن قيل له: لم تنزل ولكن فرضنا نزولها، وكان لا يفتي فيها بشيء إلا أن تنزل، فانظر إلى تحرير هذا الإمام ﷺ.

فمتى رأيت المريد يزن الشيخ وحركاته، بميزان الشرع المقرر عنده، من اجتهاده أو تقليده لإمام، فتعلم أن المريد في إدبار لا يفلح أبدًا، فلذلك قال هذا الشيخ في وصيته هذه، المقالة في الخواطر الردية، هذا في تحليل محرم، أو تحريم محلل.

وإما ألا يعصي الشيخ، فذلك لا يمكن أن يُقطع به في حق أحد، لا شيخ ولا غيره، فإن أبا يزيد قيل له: أيعصي العارف؟ قال: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب: 38]، فينبغي للمريد ألا يصحب شيخًا على طريق العصمة، وإنما يصحبه على طريق العلم بطريق الله، ولينظر في أقواله وفُتياه لا في أفعاله، ولذلك قال الله تعالى: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ ﴾ [النحل: 43]، وما أمرنا أن نتأسى بأفعالهم لعدم فرض العصمة فيهم، وقال في حق الأنبياء كما عصمهم الله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الممتحنة: 6]، وقال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: 21]، فإنا نتبع الرسول من أقواله في جميع أفعاله، إلا ما نصه علينا من أفعاله، التي تختص به، ولا يجوز لنا فعلها، وقد بين ذلك فإنه نزل ليبين للناس ما نزل إليهم، مثل نكاح الهبة خالصًا له من دون المؤمنين، فليس لغيره نكاح الهبة، ولو كان هذا الحكم في غير القرآن أو السنة المتواترة، وكان يكون في خبر الواحد الصحيح بغلبة الظن، ثم رأينا شيخًا يفعله جاز عندنا أن يكون الخبر

---

(1) هو: مالك بن أنس ﷺ ولد سنة بضع وتسعين بعدما حملت به أمه ثلاث سنين. أخذ العلم عن سبعمائة شيخ فأكثر. وما أفتى حتى شهد له سبعون إمامًا أنه أهل لذلك، وكتب بيده مائة ألف حديث، وجلس للتدريس وهو ابن سبع عشرة سنة، وسئل عن ثمان وأربعين مسألة فقال في اثنتين وثلاثين: لا أدري، وقال: ينبغي للعالم أن يُورِّث جلسائه (لا أدري) ليكون أصلاً في أيديهم يفزعون إليه، وكان يرى المصطفى ﷺ كل ليلة في النوم، مات بالمدينة سنة سبع وتسعين ومائة، وقيل: اثنتين وتسعين ومائة، وقيل غير ذلك.

واهيًا في نفس الأمر، وإن كان صحيحًا بالنقل من حسن الظن بالرواة.

واعلم أن هذا من أعظم الأدوية لهذه العلة، التي تطرأ على المريد من الشيطان، ولا شك أن النفس الخبيثة تقبل على الفور مثل هذا الإلقاء بما يراه من حكم الشيخ عليه، وهي بالطبع لا تريد أن تكون محكومة لأحد، فإذا أخطر لها إبليس في الشيخ خاطرًا رديًا [قبلته][1] من حينها، إلا أن يوفقها الله، ولقد خدم صادقٌ شيخًا، فرآه قد زنا بإمرأة، وعلم الشيخ أن المريد قد رآه، ثم رأى المريد يبالغ في خدمته كما كان، وما تغير عليه من حاله شيء، فقال له الشيخ: يا فلان أنت قد رأيتني قد وقع مني ما وقع، وثبتَ علي طريقك في خدمتي، فقال: يا سيدي ما صحبتك على أنك معصوم عن المعاصي، وإنما صحبتك أنك عالم بطريق الله الذي فيه رشدي، وأنت مع نفسك بحسب ما قدر الله عليك، فقال الشيخ: مثلك من يدعي أنه خديم.

وقد جرى لنا مثل هذا مع بعض شيوخنا، وكنا معه مثل هذا المريد، ووالله ما تغير لي باطن ولا قلب على الشيخ، من أجل حركته وسكونه، وإني ما صحبته إلا أنه ينصحني فيما يُلقى إليّ، وأنا أقتدي بكلامه لا بفعله، وكل مريد خرج عن هذه القضية فإنه لا يجيء منه رجل أبدًا، [ثم لتعلم أن لله عبادًا قد قيل لهم: افعلوا ما شئتم فقد غفرت لكم، فما يدريك أن هذا الشيخ منهم، وباب المريد حسن الظن لا سوء الظن][2].

واعلم أن الله ﷻ إذا فتح على عبد في باطنه، بسوء الظن بأحد من خلق الله، فإن ذلك من مقت الله به، ومن عمى بصيرته، ومَن فَرَض العصمة لأحد، فذلك غاية الجهل بالله، والمعاصي لا تغير مسلمًا ولا يتغير لها، وإن كُره فيُكره الفعل لا الفاعل، فإن سلطان الإيمان أقوى، فإنه يكفيه في المعصية من الطاعة، اعتقاده أنها معصية، فالناصح نفسه، ينبغي له أن يحمي باطنه من الخواطر الردية، في حق المؤمنين والكافرين في الوقت، فإنه لا يدري بماذا يُختم لهذا الكافر المعين في الوقت، وإنما يُكره الكفر من حيث هو كفر، لا هذا الكافر، فكيف المؤمن، وكل من

---

(1) في نسخة: قتلته.

(2) زيادة في نسخة.

أساء الظن بأحد من خلق الله بلا خلاف أنه ممقوت من الله، وذلك بدء الجُهال، وطريق الخسران، لو لم يكن فيه إلا تدنيس الخاطر والقلب بالسوء، ما لم يكلفه الله ذلك، فإن النبي ﷺ يقول: «طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس»[1]، وأي عيب أعظم من سوء الظن بالناس، وهل يكون ذلك إلا من مراقبة هذا المحروم بحركات الناس، فلو اشتغل بنفسه ما تفرغ إلى النظر في غيره، كما قال بعض شيوخنا:

وفي نفسي لي شغل شاغل

فرحم الله هذا الشيخ بما أوصى به، ولقد وصى بخير كثير لله الحمد على ذلك.

ثم قال: (ولا تجلس ولا تتكيء على شيء، ولا يحرك له عضوًا، إلا أن ينظر فيه لما يحرك هذا العضو، هل هو لهوى نفسه؟ أو لله سبحانه وتعالى؟ فإن كان لهوى نفسه؛ فيمتنع عنه بالكلية، وإن كان ذلك لله، فيزنه بميزان الشرع، ويقرن بذلك نية صادقة خالصة، وكذلك في جميع أحواله).

اعلم أن هذا الرجل قد خرج من وصيته مريد التربية، إلى وصية أهل الله الذين لا يتقيدون بشيخ، فإن مريد التربية في أول قدم، قد خرج عن هوى نفسه، فما له حركة ولا سكون؛ إلا بأمر من الشيخ، فلذلك قلنا: أنه خرج من وصية مريد التربية إلى أهل الله، بما هم به مشتغلون.

وأما قوله: (إن كان لهوى نفسه فيمتنع عنه بالكلية) هذا غير محرر، فإن أحكام الله في [أوقاتها][2]، قد [يوافق][3] هوى المحكوم عليه، فإذا وافق فليشكر الله تعالى في موافقة هوى نفسه حكم الله، فيفعل ذلك بما هو لله، ويسر بما هو هوى نفسه، وبما وفقه الله لذلك من حيث لا يشعر، فهذا لا يمتنع عن نفسه [أنه قيده][4] بالكلية، فإنه إن امتنع [عنه بالكلية امتنع][5] عن إنفاذ حكم الله تعالى فكان عاصيًا، وإنما أراد

(1) رواه البيهقي في الشعب (10563)، والترمذي في النوادر (242/1)، والديلمي في الفردوس (2939).

(2) في نسخة: أوقات.

(3) في نسخة: يوافق.

(4) في نسخة: أن يمضيه.

(5) سقط من نسخة.

بهوى نفسه ألا يوافق حكم الله تعالى، إلا أنه لم يحرر العبارة.

وأما قوله: (فإن كان ذلك لله فيزنه بميزان الشرع) فكلام غير محرر، فإنه إذا عرف أنه لله فلا يحتاج إلى ميزان، فإنه عين الشرع، وإنما أراد أن يقول: وإن كان ذلك في نفس الأمر لله، ولا يعرفه هذا الشخص، لأنه لا هوى لنفسه في ذلك، فيزنه عند ذلك بميزان الشريعة، فإن وافق [في ذلك][1] أمضاه وإلا تركه، فهذا يدلك أن كلامه أنه في العموم لا في وصية مريد التربية، فإن المريد لا يزن على الشيخ أمره ولا حاله، وإنما هو مستسلم له، كالمقلد في الفُتيا إذا نزلت به نازلة، يقلد المفتي فيما يفتيه به، فإن كان مؤمنًا، فلا يجد حرجًا فيما أفتاه به، وقضى به عليه وسلم له تسليمًا، وإن كان قبل ذلك يكره ذلك، فإنه عند الفُتيا يرجع إلى الرضا بما قضى به عليه، ومتى لم يجد ذلك فإنه قد قدح في إيمانه، فإن الله يقول ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: 65]، وكل مفتٍ في حق من قلده واعتمد عليه بهذه المثابة، فإنه بمنزلة الرسول عنها أو خضر، فإن المفتي ما ينقل إلا حكم الله تعالى، أي: الحكم الذي قرره الله بالنظر إليه، وكذلك الرسول ما ينقل إلا عن الله، فالعلماء ورثة الأنبياء.

ولذلك لا يجوز للمقلد أن يفتي، ولا للمفتي أن يُفتي في كل وقت إلا عن اجتهاد في طلب الدليل، ولو تكررت [عليهم][2] النازلة في اليوم عشرين مرة، وأنه يتعين عليه في كل مرة إحداث اجتهاد ونظر في الأدلة، وهو في كل مرة مع ما يعطيه دليله، ويغلب على ظنه أنه دليل، وحينئذ يحل له أن ينطق بالحُكم، وذلك هو الحُكم الذي تعبده الله به.

وأما قوله: (ويُقرن بذلك نية صادقة خالصة وكذلك في جميع أحواله) فيريد قوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا

---

(1) في نسخة: الميزان.

(2) في نسخة: عليه.

يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»[1]، وصح هذا الخبر، فالإنسان تبلغ مرتبته عند الله في [الدنيا][2] والآخرة، حيث تبلغ نيته وإن قصر عمله عما يطلبه بنيته، وأما إن كان تحت [الاقتدار][3] ما يطلبه بنيته ولا [يعلمه][4]، فليست له هذه الدرجة، ولا يبلغ يوم القيامة إلى حيث انتهت به نيته، فإنه قادر على عمل ما نوى، ولكن له أجر من نوى لا أجر النية، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام فيمن يحدث نفسه بأن يعمل حسنة فلم يعملها يكتب له حسنة واحدة[5]، [وهو كونه حدث نفسه][6] وهو حديث نفسي بعمل خير خاصة مع قدرته على العمل، فلم يعمل، فإن عملها كُتبت له عشر أمثالها، فإن كان غير قادر فله أجر من عمل، أي: هو والعامل في الأجر على السواء، وقد ورد ذلك في الرجل يكون له المال فيفعل به الخير، فيقول من لا مال له: لو كان عندي مثل الذي عند فلان من المال لعملت مثل عمله. قال ﷺ في ذلك: «**هُمَا فِي الأَجْرِ سَوَاءٌ**»[7] فأوصى هذا الشيخ أن يكون الإنسان في جميع أحواله ينوي قربه إلى الله، والقُرب لا تعرف إلا من الشرع.

ثم قال: (**فإن وقع في نفسه إلهام من جهة شيخه، فينبغي للمريد أن يكون فيه يقظة، فيحفظ ذلك حفظًا بليغًا إذا كان من جهة الشيخ**).

اعلم أنه لا يكون مثل هذا من المريد؛ إلا بعد معرفته بالخواطر وميزها، فإذا كان بهذه المثابة، حينئذ يفرق في الإلهام الذي يجده في نفسه، بين ما هو من جهة الشيخ ومن جهة أخرى، فإن كل إنسان لا يخلو من الإلهام البتة، فما بقي إلا العلم بمن ألهمه ذلك، هل هو إلهام إلهي، أو شيطاني، أو نفسي، أو ملكي، أو من جهة أحد غير من ذكرنا؟ مثل ما ذكر هذا أن يكون من جهة شيخه، ويعلم أنه إذا كان من جهة شيخه من أي مقام، كان الإلهام للشيخ الذي جعل الشيخ يرسل به إلى المريد،

(1) رواه البخاري (6311)، ومسلم (1907).

(2) في نسخة: الدار.

(3) في نسخة: اقتداره.

(4) في نسخة: بعمله.

(5) رواه البخاري (6126)، وأحمد (310/1)، ومسلم (128).

(6) سقط من نسخة.

(7) رواه أحمد (230/4)، وابن ماجة (4228).

هذا الإلهام الذي وجده هذا المريد، هل أعطاه إياه حال المريد أو من أمر آخر؟ وهذا لا يكون إلا من كبير في الإرادة، أو متحقق بالصدق في هذا الشيخ، فإن المريد متى لم يقم الشيخ في قلبه مقام الحق، لا يعلم مثل هذا، ومعنى مقام الحق فيه، أنه لا يتصرف فيه إلا شيخه، كما أنه لا يتصرف في العالم إلا الحق فمن الحق يكون جميع ما هو العالم فيه.

وكذلك المريد يرى جميع ما يأتي يجده في نفسه، أنه من تصرف الشيخ فيه، لأنه [مدد][1] من الشيخ قد سرى في ذاته كلها، بحيث أنه لم يبق فيه متسع لغير شيخه، أو يكون المريد صاحب كشف كما كان لأبي مدين[2]، كان له ابن صغير جدًا، أول ما بدأ يتكلم، وكان يكشف وهو ببجاية ما يتفق في الإسكندرية والأندلس، وما شاء الله من البلدان، قد جرى في الأمر في موضع كذا وكذا، فيكون كما قال، فقيل له: بماذا ترى هذا؟ فيقول: بعيني، ثم يقول: إنما أراه بقلبي، ثم [يقول][3]: لا، إنما أراه بوالدي، إذا كان أمامي رأيت الأمر به، فإن لم يكن حاضرًا لم أر شيئًا، فكان يرى الأشياء من جهة أبيه، ومثل هذا لا يقال إنه كان فيه يقظة، فإن الكشف منحة لا يقال فيه أنه يقظة، وحد اليقظة في هذا الولد، الذي كان لأبي مدين، كونه قال: بوالدي أرى ما أرى، بعدما درج الأمر من عينه، إلى قلبه، إلى أبيه، فمن هنا كان في فطرته التيقظ.

وأما قوله: (**ينبغي للمريد أن يكون فيه يقظة**)، فما اليقظة من فعل المريد، وإنما اليقظة [في][4] فطرته، والذي يكتسب منها إنما يكتسبه بها، وما أراد هذا الشيخ باليقظة هنا إلا في حفظ ذلك الإلهام، إذا كان من جهة الشيخ، ومريد التربية لا يكون قط عنده الإلهام؛ إلا من جهة الشيخ في نفسه، وما بقي في قوله إذا كان من جهة؛ إلا أن يكون الشيخ قد قصد إلهام ذلك المريد بما وجد في نفسه، لا بما هو المريد

---

(1) في نسخة: ملآن.

(2) هو: أبو مدين شعيب بن الحسين الأنصاري؛ أصله من حصن قطنيانة من عمل أشبيلية، ثم نزل بجاية، مات بوادٍ قريب من تلمسان عام أربع وتسعين وخمسمائة، وقيل: عام ثمانية وثمانين، والأول أشهر، ودُفن بالعباد خارج تلمسان.

(3) سقط من نسخة.

(4) في نسخة: من.

عليه من اتحاده بشيخه، فينبغي له أن يميز بين ما يكون من الإلهام الذي يجده، هل هو مقصود للشيخ؟ أو هل هو من اتحاده بشيخه؟ فإن كان الشيخ لا علم له بذلك، كما كان أبو مدين لا علم له ولا خاطر في كشف ابنه ما كان يكشفه به، فكان يقام له أبوه مقام مرآة مجلوة، يتجلى له فيها إذا نظر إليه ما كان يخبر به ويراه، فإذا كان الإلهام من جهة الشيخ، فيحفظه حفظًا بليغًا لما يقرن به من الفعل، فإنه أمر من الشيخ له بما ألهمه به، أو نهي أو إخبار بشيء، ويعلم ذلك عند اجتماعه بالشيخ، فيذكر له ما وجد في نفسه من الإلهام، ويعرفه الشيخ أنه أراد ذلك، وإن كان من اتحاده بالشيخ، فلا ينتج النظر بما تقتضيه المصلحة من إمضاء ذلك أو تركه، فلهذا يحفظه حتى يعرضه على الشيخ.

فإن أهل الله قد أجمعوا، على أن المريد لا يستر عن شيخه شيئًا مما يقع له، أو تجده نفسه، ومتى لم يفعل ذلك، لن يبرأ من علة نفسه أبدًا، ولا يجيء منه شيء، فهذا فائدة حفظه لذلك، فإنه متى نسي ما وجده، ولم يعرضه على الشيخ، فبقي برأيه لا يعرف ما ينفق عليه منه، فلا بد أن يحفظ الحفظ البليغ لجميع ما يقع له.

وأما قوله بعد ذلك: (ويزن بذلك أفعال نفسه في كل أحواله) فالإشارة في قوله بذلك إلى الحفظ لا إلى الإلهام، فينبغي له أن يحفظ أفعال نفسه، أي: جميع ما تحرك فيه حتى يذكر ذلك لشيخه، فلا يريد ميزان الإلهام، فإن الإلهام إنما يقع له في أمر خاص، والحفظ يعم.

ثم قال: (ويعلم أن الشيخ يريد أن يحييه ويوجده بإذن الله تعالى)، يقول: إذا علم أن ذلك من جهة الشيخ لا من اتحاده بالشيخ، يعلم عند ذلك أن الشيخ قد أحبه لما ألهمه به، فإنه يريد أن يوجده نتيجة ذلك الإلهام، إلهيًا، أو إخبارًا بأمر، فلا بد أن يكون كذلك نتيجة إرادة الشيخ أن يوجده إياها.

وقوله: (بإذن الله تعالى) يريد قول الله تعالى في عيسى ﵇ فيما ظهر عليه من إحياء الموتى، وخلق الطير، ونفخه فيه الروح، فأخبر أن ذلك كله بإذن الله، وإذا كان بإذن الله فإن الله ما يأذن إلا بهذا الطريق الخاص، لا بالطريق العام الذي يعلم أنه لا يتصرف للعالم إلا الله، لا يريد ذلك، وإنما يريد الإذن الخاص، أي: على الطريقة التي يعلمها رسل الله، وأولياء الله تعالى، فإن الله تعالى يقول في الإكمال: ﴿ وَنَفْسٍ

وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا ﴾ بالفطرة ﴿ فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴾ [الشمس: 7، 8] أي: بفطرتها تتقي، وبفطرتها تأتي كل شيء في قوتها، هذا الإلهام العام، والإلهام الخاص في هذا الكمال، ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا ﴾ أنه فجور ﴿ وَتَقْوَىٰهَا ﴾ [الشمس: 7 - 8] أنه تقوى، فتأتي من ذلك ما شُرع لها أن تأتيه، وتجتنب من ذلك ما شرع لها أن تجتنبه، سواء كانت هذه النفس عين الرسول أو المرسل إليه.

وأما قوله: (ويعلم أن هذا الإلهام أبلغ من الحفظ باللسان) فعبارة غير مستقيمة، فإنه يريد أن يقول: وأن هذا الإلهام الذي وجده هذا المريد من جهة الشيخ، أبلغ من مشافهته به إياه، فيكون حفظه لما ألهمه به أشد من حفظه لما شافهه به، لأن الإلهام ما يعطي إلا المعنى المجرد، فهو كالنص ما فيه تأويل لأنه لما عين له، والمشافهة في الخطاب تنزل عن هذه الرتبة، فإنها مقيدة بالألفاظ، فلا يسمع بالمشافهة إلا ألفاظًا، واللفظ يدخله التأويل، فقد [يوافق][1] ما يريد الشيخ بذلك اللفظ في المشافهة، وقد لا يوافق، بخلاف الإلهام، ففي الإلهام تعيين الشيء، فتحفظ ذلك المعين، وفي المشافهة لا يقدر على حفظ التأويل، فإنه لا يعرف هل هو فيه مُصيب أو مخطأ، فالذي يحفظ في المشافهة عين اللفظ خاصة، حتى يذكره للشيخ ليبين له أحد محتملاته، هذا إذا لم يكن نصًا في الباب.

وأما قوله: (ولا ينزعج من كثرة الوقوف والتردد إلى باب الشيخ مهما قدر)، فاعلم أنه أراد بقوله: لا ينزعج من كثرة الوقوف، لا يضجر ولا يسأم، فإن مريد التربية لا يأتي إلى باب الشيخ إلا عن أمر الشيخ، وقوله: مهما قدر، يعني: إن عاقه مرض لا يستطيع معه النهوض، وإما أنه يقول: مهما قدر، يعني: أنه مهما قدر على نفسه، إذا وجد منها [الإبانة][2]، فهو متمكن من نفسه أنه قادر على مخالفتها، وموافقة أمر شيخه، إلا إن خذله الله، فهذا مطرود لا كلام لنا معه.

وقد جرى في ذلك حكاية لبعض الشيوخ، وذلك أنه طلب من المريد أن يشتري له إبرة من السوق، فجاءه بإبرة فردها، فقال: ما هي على غرضي، فجئني

(1) في نسخة: توافق.

(2) في نسخة: الإباية.

بغيرها، فكلما جاء بإبرة أظهر له أنها على غير مراده، فعل ذلك معه مرارًا عديدة، فضجر المريد ولم يعلم بضجره، وتأولت نفسه فيما سولت له، أن الشيخ قد تعب خاطره بكونك ما جئته بغرضه، فلو أخذت الصانع بآلته، وجئت به إلى الشيخ حتى يفعل له ما يريد على موافقة غرضه، لكان ذلك مما يريح الشيخ من تعب خاطره، فقال له الشيخ: بطنت عليك نفسك، أنت ضجرت من كثرة تردادك، كنت تأتي بإبرة بعد إبرة طول عمرك، حتى أقول لك هذا غرضي، وما أردت بترددك إلا استخراج عيبك لك، وأنا فأي إبرة كانت تقضي حاجتي، فإياك والضجر في كل ما تُؤمر به، وهذا ليس مع الشيخ وحده، بل يكون خُلقًا فيك مع عباد الله، وما رأيت أحدًا [بحمد الله أحكم هذا المقام مثلي][1]، مكنني الله من نفسي في ذلك، حتى هان عليّ، بحيث أني لا أجد في ذلك كلفة أصلاً، في حق الأدنى [والأعلى][2]، والصبي، والمرأة، والخادم، فأحرى أمر الشيخ أو رجل كبير من أهل الله، ولا يقعدني قط عن مثل هذا إلا مرض حتى يمنع الجسم من الحركة فلا أقدر عليها.

ثم قال: (فإن رؤية الشيخ إحياء قلب المريد، وشفاءٌ لصدره، وذهابًا لهمه، وسكون لنفسه)، أما قوله: (إحياء قلب المريد) فإنه لا بد له في كل رؤية يرى شيخه، من استفادة علم لم يكن يعلمه، وبالعلم تحيى القلوب، فإنه لا بد في كل رؤية من فائدة تحصل له من الشيخ برؤيته، وحينئذ يصح أن يقال فيه: أنه رأى الشيخ، وأقل ذلك أنه ما ثَم شيء يتكرر في الوجود أصلاً، للاتساع الإلهي، ولذلك يقول ﷻ عن نفسه: إنه ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [الرحمن: 29]، وأصغر الأيام نفس الإنسان الواحد، وهو الزمن الفرد، والله في شأن كل جزء من العالم، فرد بأمر لم يكن عينه في الزمن الآخر المتقدم، ولا يكون في الآتي، وهذا معنى قوله فيمن لم يعلم ذلك من الله ﴿ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [ق: 15].

وقد تقرر في العلم الإلهي عند أهل الله، أن الله لا يتجلى في صورة واحدة لشخصين، ولا في صورة واحدة لأحد مرتين، وقد ثبت أنه متجلٍ على الدوام، فلا

---

(1) في نسخة: أحكم هذا المقام بحمد الله مثلي.

(2) في نسخة: والعالي.

بد من اختلاف الصور، ولا بد من اختلاف الآثار على المتجلى له، والكل متجلي له، وكل من لا يشعر هذه الزيادة من نفسه، ولا من رؤيته الأشياء الخارجة عنه؛ فليس بعارف، ولا إنسان كامل، ولا هو ممن علم الأمر على ما هو عليه، وإذا كان هذا على ما ذكرناه، فالفائدة وزيادة العلم متحققة بلا شك في كل رؤية.

وأما قوله: (وشفاءً لصدره) فإن الشيخ عين القرآن، ومعنى عين القرآن: أنه جامع لما أمره الله تعالى به من التخلق بالقرآن، كما قالت عائشة - رضي الله عنها وأبيها - عن رسول الله ﷺ حين سُئلت عن أخلاقه؟ فقالت: كانت أخلاقه القرآن[1]، والله يقول في القرآن أنه ﴿ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ [يونس: 57]، ﴿ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ ﴾ [التوبة: 61]، فإذا صح إيمان المريد بالشيخ كانت رؤيته شفاء لما في صدره، وكان عندنا رجل بفاس يقال له: أبو العباس الخشاب، فجاء إليه إنسان بكتاب في الرقائق، فقال له: يا أبا العباس أريد أن أقرأ عليك هذا الكتاب، وتتكلم لي عليه؟ ثم جعل يقرأ والشيخ ساكت، فقال له: لما لا تتكلم لي عليه؟ فقال له الشيخ: إقرأني، فقام من عنده، ودخل [إلي][2] أبي مدين شيخنا، وذكر له ما جرى من الخشاب، فقال له: صدقك، ما كان يتضمن الكتاب؟ فقال: جميع أنواع الطريق، من زهد، ومجاهدة، وورع، ومعرفة وغير ذلك، فقال له أبو مدين: فهل كان [ثم][3]باب لم يكن حالاً للخشاب؟ فقال: لا، كل ذلك صفة الخشاب، فقال له: فقراءتك إياه بحاله أبلغ من الكتاب، قال: إقرأني، فإذا لم تنتفع بحاله ونعته، كيف تنتفع بكلامه؟ فهذا من الشفاء لما في صدره.

وأما قوله: (وذهابًا لهمه) فإن المريد إذا انفرد بنفسه، ما يبعد أن يرد عليه الخواطر، ويتشتت أمره فيكثر همه فيما يفعل مما يخطر له، إذا كان بين يدي شيخه يذهب همه.

وأما قوله: (وسكونًا لنفسه) فيريد عما ذكرناه من تشتيت الخواطر، ويبقى مراقبًا للشيخ ليرى ما يأمره به، ويجمع همه عليه، فهذا ذهاب همه في انفراده بنفسه،

---

(1) رواه أحمد (24645)، ومسلم (746).

(2) في نسخة: على.

(3) سقط من نسخة.

عند عدم رؤية الشيخ، فإن النفس تُلقي إليه، والشيطان يُلقي إليه، والمَلك يلقي إليه، والحق يُلقي إليه، وبحضور الشيخ يزول عن باطنه، ويفنى عن باطنه، ويبقى مصغيًا لما يأمره به شيخه، ولا يبقى له مشهود سوى صورة شيخه، لا يبقى عنده حديث نفس، ولا فكرة في شيء، فهذا معنى السكون، وهو ضد الحركة في الجهات المختلفة، بعدم رؤية الشيخ مما ذكرناه من تشتيت الخواطر، وهذا يجده كل إنسان من نفسه في الاجتماع مع الناس، والخلوة بنفسه، فإن الشخص مع جليسه، ينفرد معه فيما يأتيه به جليسه، وإذا بقي وحده كَثُرت عليه الأفكار في أمور مختلفة، هذا في العموم، فكيف حال المريد الذي لا يرى شيخه، إلا رؤية محبة واعتقاد.

ثم قال: (فإذا أمره الشيخ بأمر ظاهر، بادر إليه شاكرًا الله تعالى، كيف شرفه الشيخ بذلك) كيف، هنا بمعنى حيث، لقول الله تعالى ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء: 59]، والشيخ من أُولي الأمر، حيث وليته أمرك به، ودخلت تحت حكمه وطاعته، واعتقدت فيه أنه يخبر عن الله، وفي نفس الأمر عندنا إذا صدق المريد في التوجه إلى الله ﷻ، لا يطلب بتوجهه غير الله، لم يرمه الله إلا على شيخ محقق صادق اللهجة في دعواه، ثم إنه من صدق المريد، أنه إذا صدق في شيخ أنه مخبر عن الله، ولم يكن الشيخ بهذه المثابة، ولم يكن عند المريد تردد فيما اعتقده فيه، فإن الله تعالى يرزق ذلك الشيخ من التوفيق والعلم والنصح لما يحتاج إليه هذا المريد ما لم يكن عنده، ولا عرفه من نفسه، وبمجرد ما رأى هذا الأمر، أن هذا المتشيخ يحصل في قلبه نور التوفيق، تيقظ من نومة الغفلة، فينصلح في نفسه لربه، ولا يعلم أن ذلك من جانب المريد، وصدقه هذا بما هو موفق من عند الله، فينظر عن ذلك في إصلاح حاله مع الله، وبالعلم الذي يهبه الله الذي فيه صلاح هذا المريد الصادق، ينتفع به الشيخ في نفسه، ويفيده هذا المريد الصادق فإن تقوت يقظة هذا الشيخ يعلم أن بركة صدق هذا المريد عادت عليه فوفق بها، وأتاه الله به رحمة منه، وعلمه من لدنه علمًا.

وهذا مقام رأيته مشاهدة ممن ظهر بصور الشيخوخية بالأندلس، ولم يكن شيخًا حقيقة، واجتمعت به وهو مُعَظم عند الناس، وسألني في سؤال لا يقتضيه حاله، فوبخته أمام الحاضرين بجواب حق، وعَزّ ذلك على الحاضرين، لما كانوا

يرونه فيه من التعظيم، ثم بعد ذلك صدق فيه بعض خدمته من غير تردد، فَوفّق الشيخ واعترف بنفسه وتزوره الذي كان عليه في حال دعواه، وصرح في البلاد بالاعتراف، ورجع عن تلك الحالة التي كان عليها، وصار من عباد الله المصطفين، وكان ذلك ببركة صدق مريد صدق في اعتقاده فيه.

وقد شرع لله الحكمين، وأمر الزوجين، أن يدخلا تحت حكمهما، ومن ولى على نفسه شخصًا لزمه الدخول تحت أمره، إذا أمر بما فيه قربة، معلومة في الشرع المطهر إلى الله، أو بمباح للمأمور فعله، فيرجع أمر هذا الشيخ واجبًا، فيحصل للتلميذ أجر من أدى واجبًا، [ومنزلة][1] الذي له من الحق، فإن منزل أداء الواجبات من الحق، غير منزل النوافل، وبما في النوافل من الواجبات، تكون النوافل ذات أرواح علية عند الله، فإنه تقرب في نافلة بما فيها من الواجبات بأحب ما لله، فإنه يقول في الخبر الصحيح الإلهي «ما تقرب المقربون بأحب إلي من أداء ما افترضت عليهم»[2]، فيدخل في هذا الخبر، الفرائض المطلقة، والفرائض التي يتضمنها النوافل، ونتيجة الفرائض المعلومة عندنا بالذوق، ونتيجة النوافل المعلومة عندنا ذوقًا وسمعًا، فإن الشرع نص على نتيجة النوافل، ولم ينص على نتيجة الفرائض، إلا بقوله «أحب إلي» فجعل ذلك الحب فوق ما تنتجه النوافل من الحب الإلهي، وذكر في الحب الإلهي الذي تعطيه النوافل، أنه أعضاء عبده وقواه، عند قيام أحكامها بها هويته تعالى، ولم يذكر في حب الفريضة الذي هو أحب إليه من النافلة، ما ينتجه حب الفريضة فما يُعلم إلا ذوقًا، وهو من الأسرار المكتمة، فإن الإنسان في أداء الفريضة عبد اضطرار، وفي النافلة عبد اختيار، [والعارف تعطيه معرفته أنه لا يتقيد في عبوديته باضطرار ولا اختيار][3] بل هو عبد مطلق لله، لا يخطر في عبوديته اضطرار، ولا اختيار.

فإذا أمر الشيخ المريد بأمر، يشكر المريد الله تعالى على ذلك، لأن أمره إياه تعريف من الشيخ لهذا المريد، وبشرى أنه قبله مكلِفًا له بأمور، ثم إن الشيخ لا

---

(1) في نسخة: ومنزله.

(2) رواه البخاري (2384/5).

(3) سقط من نسخة.

يخلو في أمره ذلك المريد، إما أن يشاهد نفسه آمرًا عليه بما حكمه المريد به على نفسه، فهو من تولية المريد، فينكسر عند هذا الخاطر في نفسه، فإنه غير مستقل في ولايته عليه، إذ ما وليه إلا بتوليته إياه، ما هي ولاية قهر.

وإن شاهد الشيخ نفسه مُولى من جهة الحق لا من جهة المريد، حيث قرن الله له هذه الولاية عليه، فإنه إذا أمره بعزة إلهية، فهذا هو المعبر عنه بنفوذ همة الشيخ في المريد في امتثال أمره فإن العزة لله هنا بلا شك، فإن شاهد الحال يشهد بذلك، وإذا قبل الشيخ تولية المريد له على نفسه، بتقرير الله كذلك، كان من ولاة الأمر، ووجبت طاعته، وكان هذا الشيخ مطالبًا عند الله في جميع ما يأمر به، من دخل تحت طاعته، غير أن الفرق بينه في الولاية وبين أُولي الأمر من الملوك والسلاطين، أن أمر هذا الشيخ لما كان عن صدق المريد في توليته، لم يعص له أمرًا وكان رحمة في حقه مطلقة، ولما كانت ولاية الملوك عن قهر وخوف لذلك لم يمتثل العامة أمرهم بقلوبهم من القبول إلا فيما يَسُرها لا فيما يسوؤها، وإن امتثلته في الصورة الظاهرة فإنها تمقته في نفسها على ذلك بخلاف المريد، وسبب ذلك في الملوك عدم العلم والإيمان الذي يلزم الرعايا استعماله، وهذا أمر خفي على أكثر الناس.

فليشكر الله الشيخ كما يشكر الله المريد، ولا يكون في شكره فارحًا، إلا إذا أمره بلسان حق، ووفى الميزان الموضوع له حقه فيه، فحينئذ يفرح بأمر أتاه من حيث الوفاء بالميزان لا من حيث أنه أمر، والمريد يفرح بأمر شيخه إن كان مشهوده عناية الشيخ به، وأن قَبِلَه، فإن كان مشهوده الذي أوجب له الفرح، كون الشيخ قَبِل توليته إياه، فتلك رعونة نفس، وفرح طبع، فعن قريب يعود فرحه حزنًا عليه، فقد انقسم فرح المريد، كما انقسم فرح الشيخ، ويتعين على الشيخ إذا علم أن فرحه وشكره لله تعالى، لكون الشيخ قبل توليته، وأن له بذلك يدًا عليه، حيث أعطاه بتوليته منصب الآمر، فإن الشيخ لا يأمره، ويتعين عليه إهماله، والإعراض عنه حتى يعرف نفسه ويفتقر، ويعرف قدر الشيخ أنه فوق قدره وكذلك الله، فإذا علم منه هذا التوجه وصدق فيه، فعند ذلك يأمره وينهاه.

ثم قال (ويجتهد أنه لا يرجع إلى الشيخ، إلا إذا انقضى ذلك الأمر، ولا يرجع

سريعًا، ويعتذر إلى الشيخ، فإن [تيسر][1] ذلك الأمر رجع إلى الشيخ متأدبًا) يقول: لا يرجع سريعًا قبل قضاء ذلك الأمر، فإذا انقضى سريعًا، رجع إلى الشيخ سريعًا، فإن همته كلها متعلقة بما رُسِمَ [له][2] أن يقضيه.

وقوله: (ويعتذر)، فاعلم أن العذر ساقط في أهل طريق الله جملة واحدة، فإن العذر دليل قاطع على سوء الظن بمن يعتذر إليه، وسوء الظن حرام على المريد، وعلى كل من ادعى أنه من أهل الطريق، فهم يقبلون [العذر][3] من الأجانب، ولا يعتذرون، ولا يقبلون اعتذار بعضهم لبعض أصلاً، وإن تحقق أحد من أهل طريق الله في أحد، أنه ينتفع في دينه بالاعتذار إليه، ويزيل به ما كان في نفسه، مما يؤدي إلى القدح في إيمانه، يجب عند ذلك عليه، أن يعتذر إليه تربية له وعناية، حتى يزول عنه ما يقدح في إيمانه، فإن علم منه أنه يقبل عذره في الظاهر والباطن على خبثه، فلا يعتذر أصلاً بوجه من الوجوه.

ثم قال (فإن أمره ثانية امتثل) أي: يكون في ذلك كما كان في الأمر الأول، ولو أمره ألف مرة، أو طول عمره، لا يزال يسارع إلى امتثال أوامره على التتالي، من غير ضجر ولا مجاهدة، بل يرى ذلك من اعتناء الله تعالى به، حيث جعل له الله تعالى هذه المنزلة في قلب الشيخ، وإن أمر الشيخ للمريد ليس عن حاجة إليه فيما أمره به، وإنما ذلك تربية له ومصلحة يراها الشيخ في حقه، فإن كَرِه ذلك المريد [فليعمل][4] ويمتثل أمره على كُره، ويكون صاحب مجاهدة، فإنه إذا عمل ما أمره به الشيخ على مجاهدة، انفتح له السبيل إلى الله تعالى، فيسلك عند ذلك عليه، فإن سبيل الله يزيد بالذوق، [فمن لم يجد باللذة، يعلم أنه][5] ما هو في سبيل الله المطلوب في الطريق، فإذا وجد تلذذًا في الطاعة، وامتثال الشيخ من أكبر الطاعات، والالتذاذ بما يكون من الناس في حق هذا المريد، فيما جرت العادة أن تكرهه النفوس طبعًا، ويذم عُرفًا، إلا أن هذا المريد يلتذ به، فيعلم أنه في سبيل الله الخاص،

(1) في نسخة: تعسر.

(2) في نسخة: الشيخ له.

(3) في نسخة: المعاذير.

(4) في نسخة: فليعمله.

(5) في نسخة: فما لم يجد باللذة يسلم أنه.

وهو قول إبراهيم بن أدهم[1] في الإنسان: لا يكون في الطريق حتى يستوي عنده الحمد والذم. وهو أول باب من أبواب المعرفة بالله، وهو أمر هين جدًا تحصيله.

وما رأيت من المشايخ الذي لقيت ممن تحقق به جدًا، إلا أبا إسحاق بن ظريف، بالجزيرة الخضراء، غير ذلك ما رأيته مع الصحو، وأما مع السُكر المسمى جنونًا، فرأيت جماعة لا يبالون بالذم، وهذا الرجل صاحب هذه الروحانية، الذي كان يمد الناطق بهذه الوصية، يوسف بن إبراهيم وهو علي الكردي، [فما رأيت][2] على هذا القدم مع كونه كبير القدر، فإني حضرت له مجلسًا، ووقع مثل هذا من شخص معه، فتغير عليه تغيرًا كليًا، حتى قال له: لولا حرمة هذا القاعد، أريتك ما يسؤك، وقام وانصرف مجاهدًا لنفسه، فيما أحرجه فيه ذلك الإنسان، فإن الله تعالى يقول في هذا المقام: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَـٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ ﴾ [العنكبوت: 69]، فلا تتضح السبل إلا مع هذه المجاهدة، فأبان أن السبل إلى الله [الخاصة][3] ما اهتدى إليها صاحب الجهاد، إلا بعد الجهاد في الله حق جهاده، ولا يجاهد في الله حق جهاده إلا المهتدى المجتبى.

وسبب ذلك حضوره مع بشريته، كما قال ﷺ: «إنما أنا بشر مثلكم، أغضب كما يغضب البشر، وأرضى كما يرضى البشر، اللهم من دعوت عليه - يعني عند غضب البشرية - فاجعل ذلك الدعاء عليه مغفرة ورضوانًا»[4]، فأجابه الحق بهذا الأمر الكلي، فكان دعائه بالشر خيرًا للمدعو عليه، فانظر ما كان أعرفه بالأمور، وكما قال الله تعالى: ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ ﴾ [الشورى: 51]، وأي حجاب أعظم من حجاب بشريته، فإذا أُخِذَ الشخص عن بشريته، كلمه الحق اختصاصًا الكلام المطلوب لأهل الله، ولهذا أخبر الله تعالى في القرآن الآمر بذلك لنبيه عليه الصلاة والسلام، فأمره في غير موضع أن يقول:

---

(1) هو: الأمير الزاهد العارف العابد، أبو إسحاق إبراهيم بن أدهم بن منصور، من كورة بلخ، مات بالجزيرة سنة اثنتين وستين ومائة، وحمل فدفن بصور، من أكثر العباد أخبارًا وآثارًا.

(2) في نسخة: فيما رأيته.

(3) سقط من نسخة.

(4) رواه مسلم (2603)، وأحمد (454/5).

﴿ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثۡلُكُمۡ ﴾ [الكهف: 110]، هذا لتقويم الحجة على من يتخذه ربًا، كما اتخذ النصارى المسيح، فيقول لهم: قد قلت لكم غير مرة ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ﴾ [الكهف: 110]، ولا يقال له يوم القيامة، كما يقال لعيسى: ﴿ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ ﴾ [المائدة: 116]، وقد قال الله تعالى في حق محمد ﷺ فيما أنزل عليه ﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا ﴾ [آل عمران: 64] فربما قالوا، وكذلك نفعل. أنت هو الله؟ فتمم وأوضح فقال: ﴿ وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ ﴾ [آل عمران: 64]، فشرك نفسه معهم، ليكون له الحجة على من اتخذه إلهًا من دون الله، وقد بلّغ ما أُنزل إليه من ربه ولا يسأل يوم القيامة عن مثل هذا.

فينبغي للمريد أن يمتثل أمر شيخه في المنشط والمكره، ملتذًا في المنشط، وصاحب جهاد [لنفسه][1] في المكره، فإن الله تعالى يقول ﴿ وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا ﴾ [الرعد: 15]، فجعل السجود له كرهًا أي: تمجُّه نفس الساجد، ومع هذا فالله يقبله، إلا أن يهديه الله [السبل، حتى][2] يجد عند شهودها اللذة بأمر الله، والشيخ نائب الله في حقه، وصورته مع الشيخ صورة المكلفين مع الله، فلا يجزع المريد في كراهيته أمر الشيخ، بل يمتثل مجاهدة إن لم يكن صاحب التذاذ.

لذلك قال: **(وإن رأى هذا المريد الشيخ يعمل أمرًا من الأمور، يقصد أن يعمل هذا المريد ذلك الأمر معه تأسيًا بهذا الشيخ، فليكن ذلك التأسي بحضور الشيخ، فإن نهاه انتهى)**، يريد بهذا الكلام، وإن لم يحرر العبارة، بأن الشيخ إذا فعل أمرًا ما من الأمور، ولم يأمر المريد بفعل ذلك الأمر أو بمساعدته له فيه، وأراد المريد أن يفعله تأسيًا بشيخه، فلا بد أن يكون بحضوره حتى يرى المريد هل ذلك العمل مما

---

(1) سقط من نسخة.

(2) في نسخة: السبيل التي.

يخص الشيخ فينهاه عنه، أو هو مما يعم، ولا سبيل أن يعمل ذلك الأمر بغير حضور الشيخ، هذا هو الطريق الذي أتممناه، حتى لا يُترك منه شيئًا، فإن هذا الموصي ما قصد بكلامه هذا، إلا مساعدة الشيخ فيما تصرف فيه خاصة، فإنه قال وقصد أن يفعل ذلك معه، ومع هذه تقتضي المصاحبة، [فجرت][1] العبارة في الترجمة عند المستوفي الأمر كما هو، ولذلك أتمم الشيخ في وصيته فقال:

ثم قال: (ثم يعرض نفسه لذلك العمل، فإن أشار إليه الشيخ بالعمل فيعمل، وإن نهاه انتهى).

فاعلم أن الله تعالى يقول: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: 21]، ومع هذا فقد علمنا أنه اختص بأمور، لو فعلناها نحن لفعله إياها وتأسيًا به، كنا عُصاة، مثل نكاح الهبة، فإن ذلك خالصًا له من دون المؤمنين، ولهذا يتعين على الرسول أن يبين للناس، لأن الله تعالى قد أقامه في مقام الاقتداء به، فإن لم يعين ويبين ما اختص به، وإلا كانت مهداته ضلالة، فيبادر لكل فعل فعله ﷺ لقوله: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الحزاب: 21].

فإن نهى عن شيء مما كان يفعله، وقضى عند نهيه كذلك، فلتكن في خدمة الشيخ، فقد علمنا أنه لا يأمرنا إلا بما فيه المصلحة لنا، وكذلك نهيه، فإذا رأيناه يفعل فعلاً نتعرض إليه فيه بإيماء وإشارة، فإن سكت فعلنا، فإن سكوته علامة على رضاه عنا في ذلك الفعل، وإن رأى أنه لا يصلح نهانا فانتهينا، قال ﷺ: «خذوا عني مناسككم»[2]، وقال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»[3]، ونهى عن الوصال وكان يواصل، وهذا نهي إشفاق لا نهي كراهة ولا تحريم، فإنه واصل بهم، ثم بين بماذا امتاز في وصاله عن تلك الجماعة الحاضرين، وإنما قلنا الجماعة الحاضرين، فإني واصلت، ومطعم أطعمني في وصالي، وساقٍ أسقاني، فأصبحت شبعانًا ريانًا، من الطعام الذي طعمته في الرؤيا، فلذلك علمت أن النبي ﷺ ما أراد بقوله: «لست

---

(1) في نسخة: فحررت.

(2) رواه مسلم (1297)، والبيهقي (9307).

(3) رواه البخاري (605)، والبيهقي (3672).

كهيئتكم»[1] إلا تلك الجماعة الحاضرة، فلو أراد الأمة ما رأيت أنا هذه الحالة، ولا وجدتها، فقد وجدتها، فدل عندي على ما قلناه.

ولما كان رسول الله ﷺ معصومًا في أفعاله، أمرنا الحق أن نتأسى به، وقال الحق في علماء هذه الأمة إذا لم تدروا ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: 43]، وما قال اقتدوا بهم، وذلك لأنهم غير معصومين، فإن العصمة بعد الرسل مجهولة في الاسم، وإن كان الله قد عصم في نفس الأمر بعض عباده من الأمة، ولكن ما عين لنا من هو، كما عين الرسل، فإذا تحقق المريد أن الشيخ لا يتصرف في حركة ولا سكون، إلا عن أمر إلهي، فله التأسي به، حتى ينهاه عنه الشيخ، ولذلك لا يجوز للمريد أن يفعل شيئًا من أفعال الشيخ إلا بحضوره، ولا يفعل ذلك لأنه تعرض في نفسه للفعل، ولكن إذا رأى الشيخ يفعل ولم ير للشيخ فعلاً، فليس له أن يتحرك بعمل إلا بأمر شيخه، ولذلك قال هذا الشيخ في تمام وصيته هذه:

(ثم ينظر بعد ذلك في فعل الشيخ وحركاته وكلامه، فإن المشايخ كل حركاتهم وأفعالهم، وأحوالهم، إشارات لمن ينظر فيها، فإن كلامه مع الناس بأمر الدنيا، أخفى بحاله، وتطييب لقلب المتكلم معه).

اعلم أن هذا الذي قال: ما يكون إلا فيما يفعله الشيخ من الأفعال، بحضور الناس لا في الفعل، الذي ينفرد مع نفسه، فيتفق أنه يطلع عليه على غير علم من الشيخ، وليس لك أن تطلع على الشيخ، من غير أن تعلمه بحضورك، ولكن لا يقع مثل هذا من مريد، إلا من غير قصد، بل ينبغي للإنسان ألا يطلع على أحد من خلق الله تعالى مسارقة، فإن ذلك المختفي قد يكره أن يطلع عليه في ذلك العمل، وقد لا يكره، وما للإنسان والدخول في الأمر المحتمل [غرًا][2].

ولقد اطلع بعض الناس من كوة على رسول الله ﷺ في بيته يسرح رأسه بمشط، فهم رسول الله ﷺ أن يفقأ عينه، وقال: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ»[3].

---

(1) رواه البخاري (1822)، ومسلم (1102)، ومالك (667)، وأحمد (128/2).

(2) في نسخة: غرَرٌ.

(3) رواه البخاري (5887)، ومسلم (2156).

وقال ﷺ: «مَنْ اطَّلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَفْقَؤُوا عَيْنَهُ»[1].

ومثل هذا فلا يقع من مؤمن، فأحرى من مريد مع شيخه، أو مع أحد من خلق الله، فالله تعالى يقول: ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ [الحجرات: 12].

فإذا فعل الشيخ أمرًا من الأمور بحضور الناس، ولم يبين أن ذلك خاص به، فللمريد التأسي به أن يفعل فعله إن شاء، لكن بحضوره، فإن لم ينكر عليه، فترك النكير حجة له على من يعترض عليه، ومع هذا فهو سوء أدب من المريد، إلا أن يفهم من قرائن الأحوال، أن الشيخ ما فعل ذلك إلا ليتأسى به فيه، فحينئذ يجب على المريد أن يبادر مبادرة لأمره لو أمره، وهذا كما يقال في المثل السائر (إياكِ أعني، فاسمعي يا جارة) وهذا مَثَل الفأل الحسن، كما قال النبي ﷺ للرجل الذي جاء من المشركين في صلح الحديبية «ما اسمك؟ فقال الرجل: سهل، فقال: الأمن»[2]، وكان كذلك فانتظم الصلح على ما يُرضي الله، ولم يرض بذلك بعض الصحابة، فليس غرض المؤمن إلا فيما يرضي الله لا ما يرضيه.

وأما قوله: (فإن كلام الشيخ بأمر الدنيا إخفاءً بحاله) إنما قضى بذلك، لحاله مع الله تعالى المختصة به، فإن كلامه مع الناس، في أمر الدنيا المباح له الكلام فيه منها، إنما ذلك أيضًا من حاله مع الله في ذلك الموطن الخاص، فما ظهر إلا بحاله مع الله، الذي هو فيه إخفاء حال آخر له مع الله، لو لم يكن هذا الموطن، لظهر أظهر بغيره من أحواله مع الله، فالحكم للمواطن في الأشياء، كما قال ﷺ وقد رأى أبا دُجانة يخطو، ويزهو بين الصفين، ويمشي الخيلاء، وبيده السيف الذي أعطاه رسول الله ﷺ وأخذه بحقه، فلما رآه رسول الله ﷺ يمشي به الخيلاء بين الصفين، قال ﷺ: «هذه مشية يبغضها الله ورسوله، إلا في هذا الموطن»[3]، والحكم للمواطن أبدًا.

وأما قوله: (وتطييب لقلب المتكلم معه) هذا يحتاج إلى ميزان، فإن رسول الله ﷺ عُوتب في مثل هذا، فلا ينبغي أن يفعل الشيخ هذا، إلا وبيده ذلك الميزان الإلهي، فإن الله تعالى أدب رسول الله ﷺ فحسن أدبه، فلا أدب إلا أدب الله، وفي

---

(1) رواه مسلم (2157).

(2) رواه أبو داود (4958)، وأحمد (24393).

(3) رواه الطبراني (7/104، رقم 6508).

مثل هذا نزلت ﴿ عَبَسَ ﴾ [عبس: 1]، فإنه ﷺ قصد تطييب قلوب المؤلفة قلوبهم، حتى يسلموا، فعاتبه الله على ذلك مع هذا القصد الجميل النبوي، فللشيخ أن ينظر في أحوال الجلساء، فمن كان أقرب إلى الله [ينصر][1] الله عليه، فليقصد تطييب ذلك القريب، فليعرض عمن دونه سياسة، وفي مثل هذا نزلت ﴿ وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ ﴾ [الكهف: 28] الآية، فكان إذا جلسوا إليه ﷺ لا يقوم حتى يكون هم الذين يقومون، وإذا وضع أحدهم يده في يد رسول الله ﷺ لا يزيلها، حتى يكون ذلك الشخص هو الذي يزيل يده.

ولعمر بن الخطاب ﷺ حكاية معهم، إذ كان يشير إليهم إذا أطالوا الجلوس معه، أن يقوموا من غير أن يُعلِم بذلك رسول الله ﷺ لعلمه بأنه ﷺ لا يقوم حتى يقوموا، وكان إذا لقيهم يقول: «مرحبًا بمن عاتبني الله فيهم»، لكن هذا الشيخ نظر ما نظر من قال: اصغ إلى كلام جليسك، وإن كان ما يأتي به نذرًا، فإن لكل أحد في نفسه قدرًا، وهذه كلمة حكمة جاءت النبوة بها، فقيدت ذلك بما عرفها الله به، والوقوف مع الأدب الإلهي أولى.

ثم قال (وإذا رأيت الشيخ يفعل فعلاً لم يظهر فيه وجه [التقريب][2] به إلى الله تعالى، فإياك أن ترد ذلك بقلبك، فإن الشيخ لا يفعل شيئًا إلا لله، ولكن خفي عليك ذلك، فتحفظ من هذا الرد، وتضرع إلى الشيخ في إزالة هذه الخواطر الردية، وتبديلها بالخواطر المحمودة، وكذلك في كل شيء تجده من مثل هذا).

يقول: إياك والاعتراض على شيخك، لا بظاهرك ولا بباطنك، فيما تعلم أنه لا يجوز، فكيف فيما تجهل، فلنقل ما جرى لنا في ذلك، وبعد هذا أرجع إلى كلام الشيخ في هذه الوصية، وذلك أني كنت في خدمة شيخ جليل القدر، عيسوي الورث، فقال لي مسألة أعلم أن الحق في خلافها، وذلك أن عين لي شخصًا كان رسول الله ﷺ قد ذكر ذلك الشخص، فقام الشخص وادعى أنه ذلك الشخص، وادعى فيه، ولم يكن هو، فقال الشيخ: إنه هو، فقلت له: يا سيدي ما هو، هو لم

---

(1) في نسخة: يقض.

(2) في نسخة: التقرب.

يكن غير ذلك، وخرجت من عنده والشيخ متغير عليّ، فما مشيت من عنده يسيرًا إلا ولقيني رجل في الطريق مستقبلاً، فقال لي: سلم إلى الشيخ ما قاله، ولا تعترض عليه، فرجعت من حيني إلى الشيخ مستغفرًا مما جرى، وقد سلمت نفسي إليه، ليعاقبني على ما بدا مني بما يراه، ولما دخلت عليه ابتدأني، وقال لي: يا محمد من أين أقدر في كل وقت تنازعني في مسألة أن يأتيك الخضر، ويقول لك: سلم إلى الشيخ ما قاله، فرميت نفسي عليه، فلم يعاقبني، فلما كان بعد ذلك بمدة، ظهر للشيخ صدقي فيما قلته في تلك المسألة، ورجع عما كان يعتقده في ذلك الشخص، فأفادني الخضر التسليم لأهل الله، فقد ينطق الشيخ بما يُلقى إليه من عند الله، وقد ينطق بما يراه في نفسه، لا بما أراه الله، ويكفي في هذا الباب الحديث الصحيح في إبار النخل، ونهى النبي ﷺ عن ذلك ورجوعه عنه، وقال: «أنتم أعلم بمصالح دنياكم»[1].

وأيضًا حديث أُسارى بدر، وهو رسول الله ﷺ ولا شك أن الشيخ ما قال لي أن الله أخبرني، فكان الأولى أن أسلم إليه مقالته ولا نعترض، وبعد [هذا][2] ذقت هذا المقام من نفسي، واعترض عليّ في أمر نتحقق فيه الحق، لما كنت فيه على بينة من ربي.

ومعلوم أن الشيخ في هذا الطريق، وإن كان ليس بمعصوم، أي: الدليل ما يقوم على عصمته في حركاته، وعلى غير عصمته، فإنا لا ندري في نفس الأمر ما هو عند الله، هل هو ممن عصمه الله أم لا؟ وقد ذكرت لك أن أهل الله المخبرين عن الله قد يصدر عنهم مما هو مخالف، لما تقرر في المذاهب، لحديث ورد من طريق صحيحة بالنظر إلى أهل هذا الشأن، ويكون الشيخ قد أعلم في أخباره، أن ذلك الدليل ليس بشيء، وأن النبي ﷺ ما ذكره ولا نطق به، فقد [أنبأني] ذلك الحكم عند الفقهاء على دليل واهٍ ساقط، تبين سقوطه عند هذا الشيخ من طريقه المعتادة فيما يخبر به، فربما بل يقطع على الأجانب أنهم يقولون بتخطئة هذا المخالف، ومخالفته أمر الله تعالى، وأنه في هذه المسألة على غير الشرع وهو في نفس الأمر على الشرع

---

(1) رواه مسلم (2363).

(2) في نسخة: ذلك.

المطهر، وأن العلم عنده وعند الفقهاء غلبة ظن لا علم بذلك، فإن الشيخ ما يدعو إلى الله إلا على بصيرة، لاتباعه الصحيح أوامر الشرع ابتداءً، حتى كان من أهل الاختصاص، وقد شهد الرسول لمثل هذا بذلك وأخبرنا الله به فقال: إنما ﴿ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ ﴾ [يوسف: 108]، فقال: إنه بالاتباع يكون الإنسان على بصيرة من أمره.

ولا ينبغي لشخص أن يخدم شيخًا على الشك فيما يدعو إليه، ولا يخدمه على إنه معصوم أيضًا، ولا ينبغي له أن يقتدي بأفعال الشيخ في نفسه، إلا أن يأمره الشيخ بذلك، ولا يقتدي بما يراه قد أمر به غيره، وربما ذلك الأمر لا يصلح هذا الشخص، فلهذا سكت عنه، فإن الشيخ غير مهتم في نصح العامة، فكيف في نصح مريد التربية، وإياك أن يخطر لك في باطنك اعتراض بوجه، ولو رأيته يفعل ما يفعل، ورأى تلميذ شيخه قد جاء إليه شخص بكأس فيه خمر، فناوله إياه، فشرب منه، والتلميذ يتحقق أنه خمر معاينة، فشرب الشيخ بعضه، ثم ناوله التلميذ، فلما شربه التلميذ رأى شرابًا أحلى من العسل، فقال التلميذ: التوبة التوبة مما خطر لي، فتبسم الشيخ، وقد عاينا بأنفسنا من هذا كثيرًا، ولقد جئت بماء ملح لا يشرب جملة واحدة، فسقاني بيده منه شخص كنت أصحبه، ثلاث غرفات وأكثر، حتى رويت، وكنت أنا إذا تناولت منه بيدي لا أقدر على تجرعه لمرارته، والماء هو الماء عينه.

وهذه مسألة خاصة لا يعرفها إلا عالم متبحر، أعني: تغير الطعام في الطعم، والشراب، والنكاح في الصورة، حتى يرى الرائي بعينه صورة لا يشك أنها فلان معين عنده، وليس إلا روح تجسد كجبريل في صورة دحية، فما شك الصحابة أنه دحية وهو جبريل، وقد رأيت مثل هذا، فتحفظ من هذا الباب، وسلم الأمر إلى صاحبه، واشتغل بما يأمرك به لا بما تراه يفعله، فإن ذلك تضييع لوقت المريد، فإنه لا يمضي عليه زمان لا يكون فيه تحت أمر من الشيخ جملة واحدة، فليُشغِل نفسه بما أمره به الشيخ حتى ينقله عنه.

واحذر أن يخطر لك خاطر رديء في أحد من خلق الله، كان ذلك الخلق من كان ممن أحسن أو أساء، فإن النبي ﷺ يقول: «طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب

الناس»[1]، والعاقل لا يتفرغ إلى غيره حتى يتفرغ عن نفسه، ولا يتفرغ عن نفسه أبدًا، فإنه مراقب لنفسه ما يحدث الله فيها في كل نفس، مستقل مشتغل بما ألقى الله إليه في وقته فيها من الخير، هذا حظ المؤمن، فكيف حظ المختص في الإيمان بالإتباع؟

كان الشيخ إبراهيم بن طريف[2] يقول لي: يا ولدي ما أرى في العالم إلا وليًا لله تعالى بالنظر إليّ، فإنه لا يخلو من يعرفني أن يكون حامدًا لما أنا عليه، أو ذامًا، فإن حمدني أقول: هذا ولي، ما رآني إلا بصورة ما هو عليه، فالحمد لله الذي أراني وليًا من أوليائه، وإن ذمني أقول: هذا رجل قد كشف الله له عن عيبي، ولا يُكاشف إلا ولي، وهذا رجل يشتمني بما ينسب لي، ومُذكر لي حتى أتحفظ من هذه الصفة، فما ينصح عباد الله إلا ولي لله. هذا كان اعتقاده - رحمه الله - في الخلق كلهم، فهكذا فليكن المريد مع الناس فكيف مع شيخه؟

ثم قال: (وأكثر النظر إلى وجه الشيخ، وإلى أفعاله، ومهما كان مقبلاً عليك بوجهه، فلا تعرض عنه أصلاً) هذا إذا كنت عنده حاضرًا بين يديه، فلتكن بهذه الصفة، ولكن تمام ما أوصاك به في هذا، أن يكون في [نظرك][3] ترحم بفتور، لا بمجرد النظر فيه، فإن ذلك نظر البغيض، والمحب في نظره ترحم، وربما تدمع عينه عند نظره لمن هو عظيم عنده، وقد شاهدنا ذلك من مريدين كنا نربيهم، فنعرفهم في نظرهم إلى وجوهنا، ولا يكن في نظرك جمود عندما تنظر في وجه الشيخ، فإنه ينبئ عن بلادة وعن عداوة خفية، لا يشعر بها صاحبها، حتى تقع منه في المستأنف، ولا ينبغي للشيخ أن يثق بمن يكون نظره في وجهه بهذه المثابة، وليحفظ الشيخ نفسه من مثل هذا، ويتعمل في طرده عنه، والغالب على من يكون نظره في شيخه باحتداد، وجمود الملل، لا يثبت عنده ولا يبرح، يخطر له فيه خواطر ردية، وأكثر ما

---

(1) سبق تخريجه.

(2) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن طريف شيخ الشيخ العارف ابن عربي ﷺ كان عظيم المقدار، رفيع المنار مقصودًا من جميع الأقطار، قال العارف ابن عربي ﷺ: وهذا ذقته في نفسي وأعطانيه ربي ﷻ بحمده، ووعدني بالشفاعة فيمن أدركه بصري ممن أعرف وغيره، وكان هذا الشيخ من الشيوخ الذين تحسب عليهم أنفاسهم ويعاقبون على غفلاتهم، مات في عقوبة غفلة غفلها.

(3) في نسخة: بصرك نظر.

يعامله صاحب هذه النظرة بالنفاق، ولا يشكر على أحواله، فإذا علم هذا من نفسه، فلا يقعد عند هذا الشيخ، فإنه لا ينتفع به ما لم تقم الحرمة عنده فيه.

ثم قال: (وقدر في نفسك الهيبة من الشيخ) هذا إن قدر على ذلك، فإنه قليل ما يحصل هذا في القلب إلا بوهب من الله وعناية منه، وإما بالتقدير، فقليل أن يثبت مثل هذا في القلب، فإنه من جعله ولا يثبت إلا ما هو من جعل الله، فإن المريد أعمى في حق [الشيخ][1]، لا يرى معه سواه ولا يتجلى الله له إلا في صورته، فإذا كان بهذه المثابة حينئذ ينتفع به.

ذكر القشيري - رحمه الله - في رسالته: أن بعض التلامذة سقطت حرمة الشيخ من قلبه، فأمره بالاعتزال عنه ما دام هذا الأمر في نفسه، فانعزل، فلما عادت حرمته عنده كما كانت، عاد إليه، فانتفع به.

ولله نساء ورجال جبلهم على الخير المحض، فلا يرون أحدًا إلا ويحسنون الظن به، بل ما يخطر لهم فيه خاطر رديء، وهذه قلوب قد [حباها][2] الله للخير المحض، فهم ينتفعون بكل أحد، فمن وجد ذلك من نفسه فليشكر الله على ما منحه، ثم قال بعد قوله: (وقدر في نفسك الهيبة من الشيخ).

قال: (والخوف منه إنه المتحكم في موتك وحياتك، وإيجادك وإعدامك، بإذن الله تعالى سبحانه).

أما قوله: (الخوف منه) لئلا ينظر فيك نظرة مقت، ولا تفلح أبدًا، وأما قوله: (إنه المتحكم في موتك وحياتك) أي: المتحكم فيك في حال موتك وحياتك، أي: اعتقد فيه أن الله تعالى تجلى لك في صورته، كما قال الله تعالى في حق الرسول ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: 80]، فإن كل مخبر إذا لم يخبر عن نفسه، وأخبر عن غيره، فإنه قد تجلى في صورة ذلك الغير من حيث ما أخبر به، وقد تجلى لك ذلك الغير في صورته، من حيث أنه المترجم عنه، فهو القائل لا هذه المشافهة بالخبر، فمن مات وهو تحت حكم شيخ، فإن الله لا يتجلى له في يوم القيامة إلا في صورة ذلك الشيخ، هذا تحقق عندنا ذوقًا، ورأيناه من نفوسنا مع الحق، فإن

(1) في نسخة: شيخه.

(2) في نسخة: خبأها.

اعتقاد المريد فيه أنه تجلٍ إلهي، كما يعتقد أن الله هو القائل على لسان عبده المصلي «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»[1]، بالخبر الصحيح إذا حصل الكشف، وهذه مسألة كبيرة مفيدة لمن عرف، ومن هنا [يُعرف][2] مرتبة الرسل، ومن هو المشرع للناس.

وقد نبه ابن قسي في باب الرؤيا الإلهية يوم القيامة[3]: أنه يرى رؤية محمدية، وصورة محمدية - يعني في هذه الأمة - وهو أكمل صورة [خلقته][4]، يتجلى فيها، فهذا معنى ما قاله هذا الشيخ في تحكم الشيخ في موتك وحياتك، ولم يقل: إماتتك ولا في حياتك.

ثم قال: (وإيجادك وإعدامك) أي: في إيجادك ما تجده، وفي إعدامك ما تعدمه، من حيث أن الشيخ ظاهر بأسماء الله، ومن أسماء الله ﷻ الضار والنافع، وإذا أوجد الشيخ في المريد أمرًا، فإنه لا يوجد إلا خيرًا، فهو الاسم النافع، ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: 79]، وإذا أعدمك صفة تقوم بك تؤدي إلى إهلاكك، وقد أعدمك الشر، إلا أن يصدر منك ما يوجب أن يسلب عنك ما كنت عليه من الخير، كما يفعل بعض الشيوخ في سلب أحوال المريد، لمنفعة يراها لما رآه الشيخ من زهوه بتلك المشيخة، فيسلبه تلك الحالة في الدنيا، ويحفظها له في الآخرة، فيعود بها عليه، وقد جرى هذا للشيخ أزدشير - رحمه الله - في حق مريد كان له، ذكر ذلك [إلي][5] عبد الله بدر، عن شيخه وصاحبه مكي الواسطي، وكان من الأكابر من أهل الإلقاء واللقاء ﵁.

وأما قوله: (بإذن الله تعالى له في ذلك كله) فذلك من تأدبه، حيث أحيا الله تعالى عيسى ﵇ في ذكر امتنانه عليهم، قال: ﴿ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ

---

(1) رواه البخاري (657)، ومسلم (404).

(2) سقط من نسخة.

(3) هو: أحمد بن الحسين أبو القاسم المعروف بابن قسي بفتح القاف وخفة السين المغربي، صاحب «خلع النعلين»، عارف أشرق نور كماله، وأرق غصن جماله، وتبعه كثير من أعيان المغرب وارتحل إليه من الأقطار ما لا يحصى، ولم يزل أمره في ازدياد حتى اتفق أرباب الدولة على قتله فقتل، وذلك بعد الأربعين وخمسمائة.

(4) في نسخة: خلقية.

(5) في نسخة: لي.

إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ﴾ فذكر خلق الطير، وإحياء الموتى، ونفخ الروح، وإبراء الأكمه والأبرص، وقال: كل ذلك ﴿ بِإِذْنِي ﴾ [المائدة: 110]، وفي آية أخرى: ﴿ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: 49]، فهذا من أدبه في وصيته.

ثم قال: **(فإن رأيت الشيخ يأمر غيرك بفعل كنت تفعله بين يديه، أو يقول الشيخ شيئًا، فيرده عليه غيره ممن حضر عندهم، فيرجع إلى قوله أو يحضر عنده عاصٍ بمعصية، فينهاه عنها نهيًا لينًا، ويدعو له، ويرد ذلك عليه، ويقول: هذا بقضاء الله وقدره، فكل ذلك لحكمة، فتأدب بذلك، وتخلق بأخلاقه جهد الطاقة)**.

نقول: إن الشيخ قد يُقام في وقت يقتضي له أن يخاطب الجماعة في واحد، لأمر يقوم له في نفسه في خطابه لذلك الواحد، والمراد الجماعة كقضاء الأعيان، إذا أراد الشارع بذلك الأمة، فيكون حكمه على الواحد حكمه على الجميع، فيأمر الشيخ ذلك الغير، فافعل أنت ذلك الفعل المأمور به ذلك الغير بين يدي الشيخ، فإن كان أرادك به، فهو يسكت عنك فيه، وإن لم يردك به، فهو ينهاك عنه في ذلك الوقت أن تكون أنت في فعل من الأفعال، فرأيت الشيخ يأمر غيرك وهو ساكت عنك فيه، فلا تفعله أنت، واتركه على مشاهدة من الشيخ لك في تركه، فإن سكت عنك الشيخ، تعلم أن مراد الشيخ فيك ألا تفعل ذلك، وإن لم يسكت وأمرك أيضًا، أو خيرك فيه، فإن أمرك فابقي على فعلك، وإن خيرك فلا تفعل، إلا إن رأيت المأمور به، الذي هو غيرك قد رد ذلك على الشيخ بكونه لم يفعل، وسكت الشيخ عنه فافعله أنت، ولا تغتر بسكوت الشيخ.

وأما إن خيرك وذلك الغير قد بادر لما أمره الشيخ فيفعله، فلا تفعل مع التخيير، وقبول ذلك الغير، فإن رأيت ذلك الغير المأمور بذلك الفعل يرد على الشيخ بما قاله، وأن المصلحة في تركه، فيرجع الشيخ إلى قوله، ولا ترجع أنت، واشرع في ذلك الفعل بمرأى من الشيخ، فإن كان رجوع الشيخ لقول الغير رجوع، فسينهاك عن ذلك الفعل، وإن سكت عنك ولم ينهك عنه، فاعلم أن رجوعه إلى قول ذلك الغير مكر من الشيخ به، فإن للشيوخ مكرًا إلهيًا يمكرون بالتلامذة فيه، إذا رأوا من المريد علامة عدم الفلاح بجوابهم للشيوخ، واعتراضهم عليهم، وتصويب قولهم دون قول الشيخ، فإنه لا معصية أعظم على الإنسان بعد الشرك من قتل

الرجل نفسه.

وقد ذكر الشيخ القشيري - رحمه الله -: أن بعض الشيوخ أمر تلميذه أن يسجر التنور، ففعل، فجاء إلى الشيخ فعرفه والشيخ في حال مع الجماعة، فألح عليه بالتعريف، حتى أغضب الشيخ وأضجره، فقال له عند ضجره: ألق نفسك فيه، فامتثل أمر الشيخ، وألقى نفسه فيه، ثم تذكر الشيخ، فقال: أدركوه، فإنه بايعني على السمع والطاعة في المنشط والمكره، فتبادروا إليه، فوجدوه في التنور، كأنه في الحمام يتصبب عرقًا، والتنور في غاية من الجمر، فجاؤوا به إلى الشيخ، ففرح الشيخ به، وقال: هكذا تكون خدمة أهل الله الناطقين من الله[1]، فهم في مثل هذا كما قال رسول الله ﷺ لربه: «يا رب إني بشر أغضب كما يغضب البشر، وأرضى كما يرضى البشر، اللهم من دعوت عليه، أو سببته - يعني في وقت غضبه - فاجعل ذلك عليه رحمة، ومغفرة، ورضوانًا»[2]، ففعل الله معه ذلك، حتى إنه يومًا دعا على صبية صغيرة أضجرته، فخافت من دعائه، فقال لها: لا تخافي، فقد سألت الله، وذكر هذا الخبر، فكان دعاؤه بالشر خيرًا في حق المدعو عليه.

وأراد الشيخ أن يظهر لمن عنده تأسيه برسول الله ﷺ في ذلك وتأدبه، وما تنتجه طاعة المريد للشيخ، إذ الواجب على المريد أن يرى نطق شيخه نطق الحق في جميع ما ينطق به من خير وشر، عرفًا وشرعًا، وهذا عزيز في المريدين جدًّا، بل الغالب على القائلين منهم أن يقبلوا ذلك، إذا قبلوه ولم يردوه على كره فيهم، لا جرم أنهم يعاقبون على الرد، فإن كان الحق بأيديهم في ذلك، ولكن طاعة الشيخ أولى بالمريد على كل حال، ولقد قال لي شيخ يومًا كلامًا فيه فُحش عظيم، أوصله إلى الغير من عامة الناس، وإيصال ذلك معصية في الشرع المقرر عندنا، فبادرت لامتثال أمره بحضرة الجماعة، فقال لي: أو تفعل ذلك؟ قلت له: إي والله، قال: وتعلم أن ذلك معصية شرعًا؟ قلت: نعم، قال: وكيف تفعله وأنت تعلم أنه معصية شرعًا عن كره أو عن طيب نفس؟ قلت له: عن طيب نفس، قال: وبما ذلك؟ قلت له: لأنا ما أخذنا الشرع عن الشارع، وإنما أخذناه بالنقل عنه، كما قال أبو يزيد -

---

(1) الرسالة القشيرية (352/2).

(2) سبق تخريجه.

رحمه الله -: أخذتم علمكم ميتًا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت، وكلامك عندي هو الشرع المقرب إلى الله تعالى، فإنك عندي ممن ينطق عن الله، لا عن هوى نفسه، والأخذ عنك أثبت وأصح من أخذي من أقوال علماء الشريعة، فقال: بارك الله فيك، اجلس لا تفعل ذلك، فإني ما أردت إلا رأى الجماعة صدقك، وقيامك بالحرمة، وقد ظهر والحمد لله يا بني أن ذلك الذي أمرتك به معصية عندي، وما كنت لأتركك تفعل ذلك، وإنما ابتليتك حتى نعلم، كما قال الله تعالى في محكم كتابه مع علمه ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ﴾ [محمد: 31].

وقوله ﷺ: (أو يحضر عنده عاص بمعصية فينهاه عنها نهيًا لينًا) فذلك منه امتثال لما أمر الله به موسى وهارون، إذ أرسلهما إلى فرعون فقال لهما: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [طه: 44]، ولا معصية أعظم من الشرك، ومع هذا أمرهما باللين فيما يدعوان به، فإن الله يحب الرفق في الأمر كله، فجاء الخير بكله، وهذا من الأمور التي ينبغي فيها الرفق فإنه من الإحسان، أو كنفوس قابلة لما يكون من المحن، مجبولة على حب من أحسن إليها، والحب يقتضي القبول، فيتهي بالرفق، والكلام الطيب يحبه كل أحد، ولا ينتهي بعدم الرفق، إذا أعنف وشدد الناهي في نهيه كل أحد، فإن النفوس تكره أن يظهر عليها وأن تُنازع، ولا سيما في هذه الأمة على الخصوص، فإن الله تعالى ما أرسل محمدًا رسولها إلا رحمة، حتى إنه لما دعا ﷺ على رعل وذكوان، وعصية من المشركين في القنوت، أوحى الله إليه ينهاه عن الدعاء عليهم، فقال له: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: 107]، ﴿ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ ﴾ [الشورى: 48]، ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾ [الغاشية: 21، 22] أي: بمسلط.

فمن أجل هذا، نهى هذا الشيخ عن من نهاه نهيًا لينًا، ودعا له بالتوفيق، كما فعل الجنيد[1] حين مر مع أصحابه على قوم مجتمعين على معصية، فغضب

---

(1) هو: أبو القاسم الجنيد بن محمد بن الجنيد الخراز القواريري، لقبه القشيري قدس الله روحه في رسالته بسيد الطائفة وإمامهم، ولقبه جماعة من الشيوخ بتاج العارفين. ومولده ومنشأه بالعراق، =

الجماعة، وقالوا للشيخ: ادع على هؤلاء، وقال الجنيد: اللهم كما جمعتهم على معصيتك، فاجمعهم كذا على طاعتك.

فانظر ما أحسن هذا وما أبلغه، فبلغ دعاء الجنيد لتلك الجماعة، فتبادروا إليه وتابوا على يديه، فهذا ما أثره الإحسان في الدعاء إلى الله تعالى، ونحن وإن لم نرضى [بالقضاء][1] به، فإن الله لا يرضى لعباده الكفر، لكن يتعين علينا، ويجب الرضا بقضاء الله وقدره، والقضاء ليس عين [المقتضى][2]، فلا يتنافى عند من يعلم العلم.

واعلم أنه لا شيء أصعب في هذا الطريق، ولا أشد خسارة ولا حرمانًا من الاعتراض على الشيوخ، ورد القول عليهم، وإذا رأيتم الأجنبي فضلاً عن المريد يرد على الشيوخ بما تقرر في علمهم، فاعلموا أنه محروم لا يفلح أبدًا، ولا يجيء منه شيء ما دامت هذه الخلة فيه، ولا أقل من أن ينزلوا هذا الشيخ منزلة المجتهد إذا اجتهد في الحكم، و[حكم][3]من رد على المجتهد حكمه بالنظر إليه، فقد أساء الأدب [مع][4] الشارع، ورد ما قرر الشارع حكمه في حق ذلك المجتهد، ومن رد شرعًا مقررًا، فقد عصى الله ورسوله فيما قرره، وإن كان هذا الفقيه لا يقول بذلك، ولا تعبده الله به، وحرام عليه فعله لا قبوله من ذلك المجتهد، وهذا يقع كثيرًا من جهلة المقلدة من الفقهاء من تقدم من الأئمة، فأضافوا إلى التقليد الوقوع في المجتهد، وتخبيطهم وليس لهم ذلك.

ثم قال (وإن رأيت أن [تُجري][5] أمر من أمور الدنيا بحضور الشيخ، ويعتقد

توفي قدس الله روحه يوم السبت، وكان نيروز الخليفة سنة سبع وسبعين ومائتين، وقيل: ثمان وسبعين، آخر ساعة من نهار الجمعة ببغداد، ودفن يوم السبت بالشونيزية عند خاله وشيخه سري السقطي رضي الله عنهما، وقبره بها ظاهر يزوره الخاص والعام. وانظر: كتابنا الإمام الجنيد سيد الطائفتين.

(1) في نسخة: بالمقضي.

(2) في نسخة: المقضي.

(3) سقط من نسخة.

(4) في نسخة: على.

(5) في نسخة: يجري.

في ذلك أنه ما هو على وجه المصلحة، فافهم من ذلك أن أمور الدنيا ما ينبغي أن يأتي بها الإنسان على وجه السداد والإحكام، بل دفع حال يوم بيوم، ثم عرض نفسك لفعل ذلك، فإن أذن في صلاحه وإلا فقد فهمت الغرض. وبالجملة فكن بين يدي الشيخ كأنك بين يدي من إذا رأى منك ذلة قطع رأسك، بل هذا أبلغ، فإنك تخسر مع ذلك والعياذ بالله الدنيا والآخرة، فاحفظ نفسك، وتوسل إلى الشيخ في جميع ذلك، ثم بعد ذلك تسعى في تطييب قلب كل مريد للشيخ، وتحترمه وتهابه، غاية الهيبة والاحترام وتكرمه، فإن المريد إكرامه لأجل الشيخ، ولكرامة عين تكرم مائة عين، وإن قدرت على المواساة، وإياك من التقصير في ذلك، أو كل من قدرت عليه خصوصًا المريدين، وليكن السخاء والإيثار سجيتك، وليكن الذل والمسكنة والانكسار [سيمتك][1]، أيها المريد دائماً. وكذلك الحزن، وكن شديدًا في كل ما ذكرته لك، قوي العزم في ذلك جميعه، ولتعلم أنه مهما كان قلب الشيخ معك ما يضرك أحد أصلاً، وإن زال قلب الشيخ عنك، والعياذ بالله من ذلك، صرت بين الناس كالمطرود من مكان إلى مكان، والعياذ بالله من ذلك، واعلم أنه إذا كان قلب شيخك معك، لو اجتمع أهل السماء والأرض أن يضروك لم يقدروا على ذلك، فإنه مهما كان قلب الشيخ معك كان الله معك).

أما قوله: (فيما يجري من أمور الدنيا بين يدي الشيخ... إلى قوله دفع حال يوم بيوم) فاعلم أولاً، أن هذا الشيخ قاصر في العبارة عما يجد، واعلم أن القوم قد ذكروا في الفتوح المصطلح، فتوح في العبارة، وما كل من يجد يقدر على التوصيل، وما كل من يقدر على التوصيل، يكون حسن العبارة عن ذلك فيما يمكن أن يوصل، وما لا يمكن أن يوصل، فذلك ممتنع لنفسه، كعلوم الأذواق، فقال لك هذا الشيخ في وصيته: فيما يجري من أمور الدنيا بحضور الشيخ في سكوت الشيخ على ذلك، ولا تعتقد فيه إن جرى مثل ذلك ما فيه مصلحة، بل فيه مصلحة يعلمها الشيخ، ويجهلها غيره هذا لا يلزم قد يجري أمور من أمور الدنيا، ما فيها مصلحة عرفية ولا شرعية في حكم الظاهر، ولله فيها سر، فقد يكون في ذلك ابتلاء إلهي في حق الحاضر من الشيخ وغيره، فإنه القائل تعالى: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ﴾ [محمد: 31]، وما ذكر

(1) في نسخة: شيمتك.

بأي شيء، وقد يكون في المجلس صاحب دعوى، فيبتلى بما جرى ليرى ما يقع منه في ذلك.

وأما قوله: (هذا المبلغ فافهم من ذلك أن أمور الدنيا ما ينبغي.. إلخ)، يقول ما يلزم أنه يأتي بها الإنسان على السداد والإحكام، يقول قد يدفع بها حال الوقت، ولا شك أنه يريد سدادًا خاصًا، فإن دفع حال الوقت من أحسن السداد، ولكن هذا الذي ما عنده حال يدفعه ما جرى، لا يكون عنده ذلك سداد، وهو سداد عند من يدفع به حال وقته، ثم إن اعتبرت غرض الشارع فيما جرى، فإن كان يحمده الشرع فهو السداد بلا شك، فإنه [لا][1] يلزم من أمور الدنيا أن تكون كلها مذمومة شرعًا، كما ورد في الخبر الصحيح المعنى «الدنيا مطية المؤمن، عليها يبلغ الخير، وبها ينجو من الشر، إذا قال: أحدكم لعن الله الدنيا، قالت الدنيا: لعن الله أعصانا لربه»[2].

وقال قتادة: ما أنصفت الدنيا أحد، ذمت، بإساءة المسيء فيها، ولم تحمد بإحسان المحسن فيها، وإن كان ذلك جرى مما يذمه الشرع، فقد ذمه لسان الحق فلا حكم لك فيه، بل الحكم للشرع، فغايتك أن تقول: لما سكت الشيخ عن مثل هذا، فاعلم أن المنكرات قد ورد الأمر بتغييرها على قدر الاستطاعة، فإن اقتضى الوقت التغيير باليد، فاعلم أن الإيمان بالسلطان والولاة قوي، وإن لم يقدر باليد، وكان آمنًا على نفسه، إذا غيره باللسان، فهو وسط ما هو بذلك القوة في الولاة، أعني الإيمان، ولا بذلك الضعف، وإن لم يكن آمنًا على نفسه إذا غيره باللسان، وغيره بقلبه، لكونه مؤمنًا، فذلك أضعف في السلطان والولاة في حق هذا المغير بقلبه، فإن حق نفسه عنده جعله الله أعظم الحقوق عليه، حتى قال فيه: «إنه من قتل نفسه بيده حرم الله عليه الجنة»[3].

---

(1) سقط من نسخة.

(2) رواه الحاكم (7870).

(3) رواه أحمد (254/2 ، رقم 7441) ، والبخارى (2179/5 ، رقم 5442) ، ومسلم (103/1، رقم 109)، والترمذى (386/4، رقم 2044) صحيح . والنسائى (66/4 ، رقم 1965) ، وابن ماجه (1145/2 ، رقم 3460)، والدارمى (252/2، رقم 2362) ، وأبو عوانة (49/1، رقم 123) وابن حبان (325/13، رقم 5986) ، والبيهقى (23/8، رقم 15655) بلفظ: «من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يتوجه بها في بطنه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا ، ومن شرب

وقال في قتل القاتل غيره: «إذا لم يؤخذ به أن أمره إلى الله إن شاء عفا عنه، وإن شاء آخذه به»[1]، فما قطع عليه مثل ما قطع على القاتل نفسه، فالظالم نفسه أعظم من الظالم غيره، فإن الإيمان إذا كان في السلطان في غاية من الضعف، بحيث ألا يأمن هذا الغير، إن غيره باللسان أو باليد من جور السلطان عليه، وقتله من أجل ذلك، فهو مخير بين أن يغير، أو لا يغير، فإن غير مع علمه بقتله، فإنه ظلم نفسه، وإن لم يغير فإنه ظالم لنفسه، وهو من المصطفين الذين ورثهم الله كتابه، ويحتاج المغير لمثل هذا إلى معرفة بقوة نفسه ومنزلتها، فإن في مثل هذا يقول أبو سليمان الداراني[2] - رحمه الله تعالى - إني أرى المنكر، وأعلم إن غيرته قُتلت، ووالله ما أخاف الموت، ولكن أتركه لكوني لا آمن على نفسي أن يدخلها التزين بذلك عند الموت، حيث قتلت على تغيير المنكر، ولا يصفو لي الأمر مع عدم نفسي فأتركه.

فهكذا حاسب القوم نفوسهم، وإن كان ذلك الأمر جرى بحضور الشيخ من أمور الدنيا ما للشرع عليه إلا حكم الإباحة، والشيخ بل أهل الطريق بلا خلاف، ولا يرون أن يمشي عليهم زمان في تصرفاتهم في مباح، بل في واجب أو مندوب، فإن لم يكن ثَم ما يقتضي وجوبًا ولا ندبًا، فلا أقل من حضور المؤمن في ذلك المباح، إحضار الإيمان فيه أنه مباح، وهو واجب، وعليه أعني الإيمان بإباحته، فيكون حال الشيخ في ذلك الوقت، أو من كان من أهل الطريق، النظر في وجوب الإيمان بإباحته، فيكون ناظرًا في واجب.

ثم إن الشيخ المحقق ما يفرق في أفعال الله كلها الجارية في الدنيا، بين ما هو من حيث الدنيا، أو من حيث الآخرة لشهود المصرف في التصريف، فهو ينظر في حكمه ذلك الواقع من الله في ذلك الوقت، وفي تلك الجماعة، وإما أن يكون

=

سمًا فقتل نفسه فهو يحتساه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا ومن تردى من جبل فهوى فقتل نفسه فهو يتردى في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا».

(1) رواه مسلم (3/1333).

(2) هو: عبد الرحمن بن عطية أبو سليمان الداراني بنون بعد ألف الثانية - ويقال بهمز بدل النون وبالنون أشهر وأكثر- ذكره السمعاني، وهو الإمام الكبير الشأن في علوم الحقائق ومعاني بديع البيان، ارتفع قدره وعلا ذكره حتى صار تشد إليه الرحال لإقامة شعار الدين ونصره حزب الموحدين على حزب النفوس الأمارة والشياطين.

للمجموع، أو لأحدهما، فلا بد من العلم بالمناسبة مما ظهر وجرى من ذلك، وبين الزمان والجماعة أو أحدهما، فيعلم أن تلك المناسبة اقتضت جري ذلك الأمر، فينظر عند ذلك في [الأمر][1] المناسب ما حكم الله المشروع فيه، مع شهوده أنه من عند الله، وبتصريف الله هذا لا يغيب عنه، ولا عن أهل الله، فإذا علم حكم ذلك المناسب كان بحسب علمه به، فإن اقتضى العلم أن يتكلم في ذلك بنهي أو غيره تكلم، وإن اقتضى السكوت سكت، فإن الكبير يجري بحكم العلم في الأشياء، كما قال بعض السادة: ليس السخي من سخا بماله، وإنما السخي من سخا بنفسه على العلم، يقول يجعل العلم حاكمًا عليه.

فإن قلت: فهذا صاحب المواقف قد قيل له في موقف العلم، لا تأتمر للعلم.

قلنا: صدقت، ما هو مُؤتَمِر للعلم، إنما هو مُؤتَمِر للعالِم الذي أمره، وإن العلم لا يأمر، وإنما الأمر للعالِم الذي أمره، فإذا أمر الإنسان نفسه بكونه عالمًا إذا علم، فيتجوز في اللفظ بأن يقال: إنما العلم أمره بذلك، وهذا تحقيق الأمر في نفسه، كما قال في مثل هذا سبحانه وتعالى: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ [الأنعام: 103]، بناء عن حقيقة، وإنما الحقيقة أن الذي يدركه المُبصر بالبصر، لا البصر، كذلك العلم لا يأمر، وإن العالِم يأمر به، إذ لا يأمر حتى يعلم، وما كل من يعلم يأمر، وقد قال السادة: أن الصوفي ابن وقته.

فالشيخ ما سكت فيما جرى إلا على بصيرة، وسكوته دعاء إلى الله، وأهل الله المتبعون هداية ما يدعون إلى الله، إلا على بصيرة بالنص الوارد في ذلك، وقد يكون الدعاء باللسان، وقد يكون بالسكوت، وعدم النكير، وقد تقرر من حكم الشرع، أن ترك النكير من النبي ﷺ إذا جرى أمر بحضوره حجة، حيث أنه شاهده وسكت عليه، ولم يقل فيه بشيء، فدل سكوته على إباحة ذلك في ذلك الوقت، فسكوته عن حكم في المسألة كسكوته بحضوره، وقد أُكل الضب على مائدته، أكله خالد بن الوليد وغيره، ولم يقل فيه بتحريم ولا بتحليل، بل سكت، فدل سكوته على إباحة أكله، فهذه عبارة معنوية بلسان حال.

فالشيخ الكامل يفيد سكوته كما يفيد بكلامه، سواء بقول المترجم عن حال

---

(1) في نسخة: الأصل.

الشيخ على طريق الشرع، أن يفهم من ذلك أن أمور الدنيا ما يلزم أن تجري على السداد، بل دفع يوم بعد يوم، ذلك مبلغه، وأن حاله يشهد أنه مريد، أن لو كان عين ما جرى لكان أولى، ولكن حكم الزمان، وقد بينا أن الحكم في ذلك لله بما يعطيه الوقت، فهذا قد ذكر وجوه المسألة.

وأما قوله: (ثم اعرض نفسك لفعل ذلك) يعني إن كان ما جرى مما يفعل: إما بأن تتكلم فيه أيضًا أنت كما تكلم الغير، فإن حكم الشيخ مع المريد التلميذ عنده، ما هو مثل حكم الشيخ مع مريد آخر ليس بتلميذ له، ولا هو مثل حكم الشيخ مع الغير، ممن ليس بمريد أصلاً، فالشيخ مع مريده، حكمه أن يتكلم في المصلحة في حقه، أو يسكت عند الفعل سكوتًا، هو كلام في المعنى منه عند هذا المريد، لعلمه بما يفهمه منه، فإن كان مريده من البلادة بحيث لا يفهم عن الشيخ بالسكوت، فحينئذ يتعين على الشيخ الكلام مع المريد، عندما يعرض نفسه لذلك، إما بالذم فيه، أو بالنهي عنه، فتكون عند ذلك بحيث ما يقوله الشيخ لك.

وأما قوله: (وبالجملة كن بين يدي الشيخ، كأنك بين يدي من إذا رأى منك ذلة، قطع رأسك بل أبلغ) يريد أن يحذر من الشيخ، كما يحذر ممن يريد إذائك، فإنك إذا عرضت نفسك لفعل ما، من غير أمر من الشيخ، فقد تكون زلة، ومعلوم من الطريق أن الشيخ إذا لم يعاقب المريد على زلة، فقد خانه وخان الله فيه، فإنه حق عليه عقابه، لا التجاوز عنه، فإنه ما صحبه، ودخل تحت حكمه إلا لإقامة أحكام ما يطلبه الطريق إلى الله تعالى عليه، ألا ترى رسول الله ﷺ قال: «من أبدى لنا صفحته»[1] يقول من ظهرنا عليه بأنه قد فعل فعلاً يقتضي إقامة حد عليه فيه أقمنا عليه حتى قال: فأبلغ في قضية عين في حق المرأة التي خانت الأمانة، فقطع يدها، فإنها كانت تستعير الحُلي، ثم تنكره، وكانت من أشراف قومها، فلما كُلِم رسول الله ﷺ فيها أن يتركها لشرفها، قال ﷺ: «لو أن فاطمة بنت محمد - يعني نفسه - سرقت قطعت يدها»[2] يقول الله في الثناء على قوم ﴿ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ﴾ [المائدة: 54]، يعني في جنب الله والقيام بحقه.

---

(1) رواه الحاكم في «المستدرك» (6715)، ومالك في «الموطأ» (1508)، والبيهقي (326/8).

(2) رواه البخاري (3288)، ومسلم (1688)، والترمذي (1430).

وأما قوله: (فاحفظ نفسك، وتوسل إلى قلب الشيخ في جميع ذلك) يقول: إن علمت من نفسك أنك من البلادة، بحيث إنك لا تفهم من قرائن الأحوال، عين حكم ما يريده الشيخ منك، فعرف الشيخ بما أنت عليه، فإن الشيخ قد يشتغل بالله في وقت عنك، فلا يعرف ما أنت عليه ولا غيرك، فنبه الشيخ بحالك حتى يعاملك بما يكون فيه مصلحتك، فيعدل فيك إلى الكلام بما يريد منك أن تفعله، أو أن لا تفعله، ولا تتكل فيك على قرائن الأحوال، فإنك لست من أولئك.

وأما قوله: (ثم بعد ذلك تسعى في تطييب قلب كل مريد للشيخ) يقول الله تعالى في حق أصحاب رسول الله ﷺ وهم له ﷺ بمنزلة المريدين المربيين للشيخ، والشيخ وارث، فهو كالرسول فيهم، فإنه من أُولي الأمر، [فيمر][1] حكمه على نفسه، فوجبت طاعته كما وجبت الطاعة على الجميع لله ولرسوله، ولا سبيل إلى نزاعه، ولا إلى الرد عليه، والتأويل بحضوره، والذي يطلب النبي ﷺ من الصحابة من الإيمان بالله، وبما جاء به هو بعينه، يطلبه الشيخ من التلامذة، الإيمان بما يخبرهم به عن الله تعالى، وكانوا ﷺ رحماء بينهم، كما أخبر الله تعالى عنهم، ﴿ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح: 29]، فكان يرحم بعضهم بعضًا، ﴿ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ﴾ [الفتح: 29]، أصحاب خشوع وسكينة، وهم بين يدي الله تعالى، وبين يدي الشيخ، وبين يدي بعضهم مع بعض كما قيل:

كَأَنَّمَا الطَّيْرُ مِنْهُمْ فَوْقَ هَامِهِمِ   لَا خَوفَ ظُلْمٍ وَلَكِن خَوْفَ إِجْلَالِ

ما منهم شخص، إلا ويهاب أصحابه هيبته لشيخه، ويحترمه احترام شيخه، ولا يسامحه في زلة وقعت منه [على][2] غفلة أو تأويل، فينبهه عليها ليرجع عن ذلك التأويل، أو يذكر في ذلك وجهًا مقربًا إلى الله تعالى، فتقع الفائدة بينهما، فما من مريد من هؤلاء؛ إلا ويراقب أحوال صاحبه بحضوره ومراقبته نفسه في خواطرها، فإنهم مأمورون بأن يتواصوا بالحق، ويتواصوا بالصبر، ويتواصوا بالمرحمة، فإنهم أصحاب الميمنة، ولذلك وصى هذا الشيخ في هذه الوصية.

---

(1) في نسخة: فيمن في.

(2) في نسخة: عن.

فقال: (ويحترمه ويهابه غاية الهيبة) يعني لمريدي شيخه، وعندي أن ذلك ينبغي أن يعامل به في جميع عباد الله، فإنه ما يدري متى تفاجأهم رحمة الله، فيكتب في عليين في الحال بالحال، فمن الأدب مع الله احترام عباد الله، ولا ينظر إلى معصيتهم التي وقعت منهم، وليكره المعاصي لا العاصي.

وأما قوله ﷺ: (ويكرمه فإن المريد إكرامه إنما هو لأجل الشيخ، ولكرامة عين تكرم ألف عين) يقول: لما قام الشيخ للمريدين مقام الحق في عباده، وجب عليهم أن يتحابوا في الله، أي: لأجل الله، لأنهم عبيد لسيد واحد، وهؤلاء أولاد دين واحد، فإن الله تعالى يقول: ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الحج: 78]، فسماه أبًا للمسلمين، وقال في المؤمنين: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: 10]، ولا يشك أن أبناء الأب أخوة بعضهم مع بعض، فإذا صحت الأخوة كانت الشفقة والرحمة، وإذا كانت الشفقة والرحمة كانت النصيحة، ولذلك قال رسول الله ﷺ «الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قَالُوا لِمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: لِلهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»[1]، ولاشك أن جميع عباد الله مسلمون لله، لكن من طرق مختلفة، ألا ترى المشركين كيف قالوا في آلهتهم: إنهم ما يعبدونها إلا لتقربهم إلى الله، فقد أسلموا نفوسهم إلى الله تعالى من طريق لا يرضاها الله، فوجب نصحهم بأن يتركوا [ذلك][2] الطريق إلى طريق ما شرع لهم، ألا ترى ما أحسن تربية الله تعالى عباده المشركين في التنبيه على غلطهم، بقول الله تعالى: ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ [الصافات: 95]، وقوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [النحل: 17]، وقوله ﴿ قُلْ سَمُّوهُمْ ﴾ [الرعد: 33]، فلا يمكن أن يكون في الرفق بهم من القادر عليهم، والتلطف وحسن الدعاء إلى الله تعالى، والتعليم أحسن من هذا اللطف الإلهي بهم.

فهكذا ينبغي أن يكون أهل الله من الرحمة بعباد الله مطلقًا، فكيف [بالمؤمنين منهم فكيف][3] بمن جمع معهم على خدمة عالم بالله تعالى، يقول الله تعالى يوم

---

(1) رواه مسلم (55)، والترمذي (1926)، والنسائي في الكبرى (7822).

(2) في نسخة: تلك.

(3) سقط من نسخة.

القيامة: «أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ لِجَلَالِي الْيَوْمَ أُظِلُّهُمْ فِي ظِلِّي يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي»[1]، وقال بإيجاب محبته مثل هؤلاء، فقال في الصحيح «وَجَبَتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَحَابِّينَ فِيَّ، وَالْمُتَبَاذِلِينَ فِيَّ، وَالْمُتَجَالِسِينَ فِيَّ»[2]، فأوجب على نفسه محبة أمثال هؤلاء، ومن أخذ محبة الله من الله، بطريق الوجوب، أعظم منزلة [ممن][3] أخذها بطريق الامتنان، فإنه جامع لرحمتين من الله، فإنه برحمة الامتنان أحب في الله من أحبه، وبطريق ما أعطته هذه الرحمة الامتنانية وجبت محبة الله له، فجمع بين الرحمتين، كل محب أحب في الله من أحبه.

وأنبهك على أمر ذقته وهو عزيز وجوده، وذلك إنك إذا صحبت أو أحببت شخصًا في الله، واتفق أنه بغضك ذلك الشخص، إما لشهوة نفسه، أو خاطر سوء قام له، فبغضك لنفسه، أو طرأ عليه شبهة فيك، وتنبه لبغضك في الله، بحسب ما أعطته لك الشبهة، فابق أنت على حبك فيه لله، وعامِله معاملة المتحابين في الله، ولا تنظر لما طرأ عليه في حقك، ولتكن أنت الرحيم به في ذلك، فإذا فعلت ذلك، فقد وفيت المقام حقه، فاحرص على مثل هذا، ولا يؤثر في حبك فيه بالله، بما وقع عنده من البغض فيك في الله على زعمه، فإنك ما رأيت منه ما يوجب بغضك فيه في الله، ولتتلطف في إصلاح قلبه عليك رحمة به من حيث لا يشعر.

ثم قال هذا الشيخ: (وإن قدرت على المواساة، فإياك من التقصير في ذلك كل ما قدرت خصوصًا المريدين، وليكن السخاء والإيثار سجيتك، وليكن الذل والمسكنة شيمتك أيها المريد دائمًا) هذه وصية منه لإخوته من المريدين، ولغيرهم من المؤمنين أن يكونوا بهذه الصفة وهو قوله: «والمتباذلين فيَّ» فاحذر من التقصير مع القدرة على ذلك، وليكن عطاؤك بقدر الحاجة، وذلك هو السخاء، وأما الإيثار فإعطاؤك ما تتوهم أنك محتاج إليه في المستقبل، وأنت مستغنٍ عنه في الحال، ولذلك قال تعالى: ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ [الحشر: 9]، فهذا تقدير وقوع الخصاصة، فإذا كانت الخصاصة على التساوي، فحق نفسك

(1) رواه مسلم (2566)، ومالك في الموطأ (1708)، وأحمد (237/2).

(2) رواه الحاكم (7314)، ومالك (1711)، وأحمد (233/5).

(3) في نسخة: فمن.

عليك أوجب عند الله تعالى، وكذلك الأقرب فالأقرب حالاً كالزوجة، ونسب كالولد، ودارًا كالجار، ونسبة كالمملوك، هكذا تربية الحق تعالى في ذلك على لسان رسوله ﷺ في أداء الحقوق، وكل من خالف ما عينه الحق في أداء الحقوق، فذلك مواساة شهوة وغرض، ما هي لله تعالى، فليتحفظ [بالمواساة][1] من هذه الأغلوطة، ولا يجنح فيها إلى تأويل، فإنه لا بد أن يرى غب ما فعل، وهذا لا يمكن إلا لمن راقب الله في أحواله وتصرفاته.

ثم قوله: في الانكسار والذل والمسكنة، دلك على فوائد جمة، وذلك أن المعطي أبدًا يجد في نفسه عزة على المعطي له، وهو أضر شيء يكون بالعبد، فيحتال في إيصاله ذلك للمعطي له، من غير علم منه أنه أعطاه هذا المعطي شيئًا، والحيل في ذلك كثيرة فيه، فعلناها كثيرًا، ثم الذي يرجع المعطي من العلم بالله في ذلك، أن يقول لنفسه: لو كان هذا الذي آثرت به، وأوسعت به غيرك رزقك المخصوص بك، ما قدرت على إخراجه، ولا إعطائه، وإذا لم يكن لك في تقدير الله، وقسمه الأشياء، وقد علمت أنه أمانة بيدك، وأنت مأمور بأداء الأمانة إلى أهلها، فما أعطيت ما هو لك، وإنما أعطيت ما أودعه الله عندك له، فإن كان لك أجر فما هو إلا أجر أداء الأمانة، فلا ترى مع هذا أن لك مزية، ولا تميز عليه بما أوصلت إليه، فإنك ما أوصلت إليه بالعلم الصحيح، إلا ما هو له لا لك، فهذا دواء نافع، إن استعملته لم تر لك فضلاً على أحد، وإن كان الأخذ منك بمنزلتك في هذا النظر، فلا تبالِ في إعطائك إياه ذلك سرًا وعلنًا، وإن لم يكن له هذا القدم، فإنك تعلم قطعًا أن نفسه الأبية تنكسر عند الأخذ منك، ويرى لك فضلاً عليه، فاحتل في إيصال ذلك إليه من حيث لا يقوم به انكساره، ولا يجد ذلاً في ذلك، والوجوه كثيرة.

وأما قوله: (وكذلك الحزن) يقول: يكون شعارك الحزن دائمًا، وهو نظرك فيما فاتك، فإنك تجبر ما فاتك به، فهي كدية خفية، أعني الحزن، فإن الحزن متعلقه ما فات، فحصله بالحزن كما تحصله بالنية، فليس له طريق، أعني لتحصيله، إلا أحد هذين الأمرين: الحزن، والنية.

وأما قوله: (وكن شديدًا في كل ما ذكرته، قويًا في ذلك جميعه) فاعلم أن الله

---

(1) في نسخة: صاحب المواساة.

تعالى قد أمر عبده فقال: ﴿ فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف: 35]، وأولو العزم هم الأشداء الصلب في دين الله، كأبي بكر ﷺ في إيمانه في صلح الحديبية، فما اختبر الله إيمان المؤمنين بأشد ما اختبره في ذلك الصلح، حتى أن عمر ﷺ اختل عنده إيمانه في ذلك اليوم، على صلابته في دينه، ومن ذلك اليوم علمنا أن صلابته كانت طبيعية، ثم آمن فصرفها في إيمانه، لما اضطرب إيمانه بهذا الشخص المعين، بقيت الصلابة فيه على حكمها، فقال: أنعطي الدنية في ديننا، ألسنا على الحق وهم على الباطل؟ فلولا أن الله لطف به بأبي بكر فيما نبهه به، فقال له مثل مقالة الرسول ﷺ سواء، وأما الصحابة فكادوا يموتون [غيظًا][1] لما أمرهم أن يحلوا من إحرامهم في ذلك، وأبو بكر ما عنده خبر، لصلابة إيمانه وشدته، وحكمه على طبيعته، انظر إلى قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ۝ ﴾ [النساء: 65]، وقد قضى رسول الله ﷺ بما قضى به في صلح الحديبية، ثم نص في ذلك المجلس، فقال: «والله لا يسألون في خطة فيها رضا الله، إلا أجبتهم لذلك»[2]، فقد علمنا بهذا في إجابته التي أنكرها الصحابة، أنها مما لله فيها رضا، وما منهم إلا من وجد في نفسه حرجًا مما قضى به في إجابته، إلا أبو بكر الصديق ﷺ لا جرم أن إيمانه وزن إيمان الأمة كلها، ورجحهم بمثل هذا، ولقد حصل [والحمد لله][3] هذا الإيمان الصديقي البكري برسول الله ﷺ، وبورثته ﷺ حتى أني لا أقول بعصمتهم، إلا فيما يبلغونه عن الله، ولو وقع منهم جميع المخالفات والكبائر ما قدح شيء من ذلك في إيماني بهم مع كوني أعلم أن الذي وقع منهم من الكبائر كبائر عند الله، وأنهم قصدوا وقوعها على علم منهم أنها كبائر، ولا ينقص عندي، وفي قلبي مثقال ذرة من إيماني بهم فما فوقها، لله الحمد على ذلك، فإن عصموا عن مثل هذا، فذلك لله، وهذه مسألة كبيرة التفصيل فيها، وإيضاحها يطول، لأن المؤمن لا يتعدى في مثل

---

(1) في نسخة: غيضا.

(2) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (387/7).

(3) في نسخة: لي بحمد الله.

هذا ما يعطيه الدليل العقلي، والدليل العقلي لا يعطيه في حق هؤلاء؛ إلا العصمة من الكذب في التبليغ عن الله خاصة، وما عدا ذلك فوقوعه جائز منهم؛ إلا أن ينصوا على ذلك بوحي من الله لهم، فإنهم لا يعلمون ما في علم الله فيهم، فهكذا فليكن الإيمان، ولذلك قال النبي ﷺ لأصحابه في نهيه عن تأبير النخل «ما أخبرتكم به عن الله فخذوه، وما لا فأنتم أعلم بمصالح دنياكم»[1]، فإن كنت نبيًا، صاحب يقظة، فقد علمت ما أتى به عن رسول الله ﷺ في هذا الخبر، وعلمت [فيما][2] أشرت به فيما ذكرته.

وأما قوله: (وتعلم أنه مهما كان قلب الشيخ معك لا يضرك أحد أصلاً، وإن زال قلب الشيخ عنك، والعياذ بالله صرت بين الناس خسيسًا مثل المطرود من مكان إلى مكان، والعياذ بالله) واعلم أن قوله: (وتعلم) معناه تقطع وتجزم، كما يقطع العالم بالشيء على الشيء، فهذا من باب دلالته على الهمة، لما علم أن همم النفوس تؤثر في أجرام العالم، وهذه مسألة عظيمة جدًا، قد نبه عليها ذوقًا منه، ولذلك قطع، ولو لم يذق لم يقطع، فبحاله نطق، وبما هو عليه الأمر في نفسه نطق أيضًا.

وقوله: (صرت بين الناس خسيسًا) أراد بالناس هنا أبناء جنسك من المريدين، وأهل الطريق، والخساسة التي وصفك بها عندهم، معناها لا قدر لك في قلوبهم، وسقطت من أعينهم، ومن سقط من أعين أهل الله، فقد سقط من عين الله، فإياك ومخالفة أهل الله، كان أبو يزيد - رحمه الله - يأكل طعامًا، فقال لبعض المريدين: كُل، فقال المريد: إني صائم، فقال أبو يزيد: كُل معنا ولك أجر يومك، قال: إني صائم، قال أبو يزيد: كُل ولك أجر عشرة أيام، فقال: إني صائم، قال أبو يزيد للجماعة: دعوه، [فإنه][3] سقط من عين الله، إذ كان قد سقط بهذا الفعل من عين أبي يزيد، ورمى به طريق الله، فرُؤي ذلك الشخص بعد ذلك وهو شيخ مُسن، يتعرض للجواري في الطريق ويغمزهن.

---

(1) سبق تخريجه.

(2) في نسخة: ما.

(3) في نسخة: فقد.

وأما أنا فدخلت على شيخنا أبي الحسن يحيى بن الصايغ بـ (سبتة) وهو يأكل طعامًا وبي وجع، وذلك الطعام يزيد أكله في ذلك الوجع، ومع ذلك كنت صائمًا، فقال لي: كُل معنا، فذكرت له صومي ووجعي، وإن ذلك الطعام يزيد أكله في الوجع، فعاود، فقال: كُل معنا، فقلت: بعد أن عرفتك، فالسمع والطاعة لك، وأكلت، فزال الوجع عني من حيني في أول لقمة، فرأيت ذلك من بركة سماعي وطاعتي لكلام الشيخ، ونظري إلى الشيخ بالتعظيم والتوقير، وكذلك جميع من لقيت من المشايخ، والمريدين الصادقين، ما أعرض عني أحد منهم، ولا خدمت شيخًا قط؛ إلا وخدمني في أمر لم يكن عنده، أفاده الله ذلك على يدي، هكذا كان حالي مع المشايخ، ولم أر له سببًا إلا طاعتي وتصديقي بكل ما يتحققون به، وتسليمي لما يأتون به، ويكونون عليه، وذبّي عن إعراضهم، ولقد رأيت والله أعلم رسول الله ﷺ في النوم، أو بعض المعصومين، فقال [لي][1]: أتدري بما نلتَ ما نلتَ من الله؟ قلت له: لا، قال: باحترامك لمن يدعي أنه من أهل الله، وسواء كان ذلك في نفس الأمر لما ادعاه أم لا، فراعى الله لك ذلك، وشكره منك، فأعطاك ما قد علمت، ومن ذلك الوقت، أرجو أن الله تعالى قد ورثني من نبيه، ما امتن به عليه في سورة ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ...﴾ إلى قوله: ﴿ وَأَصِيلاً ﴾ بل إلى قوله: ﴿ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح: 1 – 10].

وما رأيت من نال هذا وقريبًا منه إلا صاحبنا، سليمان الديبلي، لقيته بدمشق مرارًا، فقال لي: يا أخي إن لي خمسين سنة، ما أخطر الله في خاطري سوءً، ولا حدثت به نفسي. وهذا من أعجب ما سمعته، فإن الحفظ ما هو إلا أن يقع منه في الظاهر، وإن حدث به نفسه، فهذا أعظم حيث عصم الله نفسه من إلقاء الشيطان فيه، فإن الأمور المذمومة المكروهة والمحرمة من إلقاء الشيطان، وضدها من إلقاء الملك، والمباحات من إلقاء النفس من [ذاته][2]، فإن أمرت بسوء، فمن إلقاء الشيطان إليها لا من ذاتها، والفتح في المعارف الذوقية من الله، هذه أربعة لا خامس

(1) سقط من نسخة.

(2) في نسخة: ذاتها.

لها، يجدها كل أحد من نفسه.

وأما قوله: (واعلم أنك إذا كان قلب الشيخ معك، لو اجتمعت عليك أهل السماء والأرض أن يضروك، لم يقدروا على ذلك، ومهما كان قلب الشيخ معك كان الله معك) هذا نبهك على مقام الشيخ وحفظه إياك، فإن الشيوخ - رضوان الله عليهم - ما تكون قلوبهم معك إلا عن أمر الله، فإنهم أصحاب الإذن الإلهي، فلهذا قال: (كان الله معك) وقد ورد في الأخبار الصحاح الإلهية، على لسان رسول الله ﷺ ما يؤيد ذلك.

ثم قال: (وأي عزم وقع لك، أو خيال ما عرض لك، [فتزنه][1] بميزان الشرع، فإن وجدته يوافق قواعد الشرع، وأحوال المريدين، فهو إلهام، فخذه بقبول، وإن خالف ذلك فتضرع إلى الشيخ في إزالته).

هذه وصية لأهل الله، لا لمريد التربية، فإن مريد التربية ما عنده ميزان الشرع، إنما ذلك للشيخ الذي يربيه، وإن كان مريد تربية، فحقه أن يعرض غرضه، أو خياله على الشيخ خاصة، والشيخ ينظر في ذلك بما يعلمه الله فيه.

وأما قوله: في حق المنفرد بنفسه دون الشيخ مما عزم عليه، أو خيال عرض له فليأنس، يريد بميزان الشرع أن يعلم حكم الشرع فيه، فإنه ما كل ما يقع له يعلم ما حكم الشرع فيه، ولا سيما هؤلاء الطوائف، فإنهم منعهم الشغل بالله عن البحث في الأخبار والأحكام النبوية، وما أخذوا منها إلا ما تعبدهم الله به في ظواهرهم وظاهر بواطنهم خاصة، وإنما أراد بالميزان هنا هذا الشيخ ما أراده الجنيد بقوله: علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة، والمعنى في ذلك أن الذي وجدوه من العلم في بواطنهم، والعزم وغير ذلك، إنما هو نتيجة عن العمل بالكتاب والسنة، وسبب ذلك أن الأمور المفتوح بها على النفوس، من جانب الأرواح العلوية [المتسمين][2] في الشرع ملائكة، وعند القدماء عقولاً فعالة قد ترد بهذه الأمور على النفوس عند تركها شهوات الطبيعة، وخلوصها من أسرها وصفائها، برياضة ومجاهدة، وصقالة مرآتها، ينتقش بها فيها جميع ما في العالم، فينطق بالغيوب، ويعلم ما هو الأمر عليه، وسواء

---

(1) في نسخة: فزنه.

(2) في نسخة: المسمين.

كانت هذه النفوس مقيدة بالشرع الخاص على طريق الإيمان به، أو لم تكن، فإن صفاءها يعطي ذلك، أي يعطي لحوقها بالأصل الذي صدرت منه، فما أخبرت إلا عما أعطاه مقامها ومحلها، فقال الجنيد هذا الحاصل لنا، ولأهل الله لم يكن طريقنا فيه طريق القدماء، يعني بالنظر الفكري في أصل خلقة النفوس، وما أهلت له، وإنما سلكنا بما قال لنا الشارع، وآمنا به، وأخذنا عنه سلوكنا، وإن وقعت المشاركة في الفتح والنتيجة، فإن أصحاب الأذواق يجدون فرقًا بين الإدراكين بينًا ذوقًا، ثم إن أهل الله العاملين على الإيمان، يكون لهم من الله إلقاء خاص، لا يناله أبداً من لم يكن طريقه الإيمان، وبهذا أيضًا يفترق الصنفان، فهذا الذي يريده هذا الشيخ بقوله: (يزنه بميزان الشرع) أي: هو نتيجة عن عمل مشروع، لا عن عمل نظري حكمي، ولذلك أكده بعد قوله: (قواعد الشرع وأحوال المريد) أي: زنه بميزان أهل الطريق، وهذا قول الجنيد: علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة، أي: إنه لم تحصل لنا إلا على العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وأما قوله: (فهو إلهام) إذ كان يقوم بالنفوس ما يشبه الإلهام وهو الوسوسة التي قال الله فيها ﴿ يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الناس: 5]، فيتخيل من لا يعرف الفرق بين الأمرين في الوسوسة أنها إلهام، وقد بينا لك ما يختص بكل خاطر فاعمل عليه، ولا تبالِ غير أن هنا دقيقة، وذلك مهما خطر لك خاطر، بفعل أمر فيه قربة إلى الله تعالى أو تركه، فلا ترجع عنه أصلاً إلى قربة أخرى حتى تمضيه، وتفعل ذلك هذا تحفظ منه، فإن فيه سُمًا قاتلاً من عدو الله، لما لم يقدر عليك لإيقاع معصية فاحشة بينة، أدرج لك النقص في مقامك، ورضي به، أي: بأن تكون ناقص الحظ، وإن سعدت فيخطر لك خاطر عمل مقرب، وإذا عزمت وعقدت مع الله فعله، أراك ما هو أولى منه لترجع عن ذلك، فتكون من الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه.

فمتى وجدت مثل هذا، فاعلم أنه إلقاء شيطاني، ولذلك قلنا لك: إذا كنت على عقد مع الله صوم أو غيره، وأمرك من هو أكبر منك بأمر يناقض ما عقدت عليه، فاعرض على هذا الكبير ما عقدت عليه، فإن أمرك بعد ذلك برجوعك عن ذلك إلى أمره، فارجع عن ذلك إلى ما أمرك به، ولا تخالفه، ويكون هو المطلوب بذلك لا أنت عند الله، وإن أمرك بالبقاء على عقدك، فابق على عقدك ولا تحله، وهو مذهبنا

أنه من عقد مع الله عقدًا فلا يحله حتى يفرغ منه، فإن النفوس إذا تعودت حل العقد مع الله، انحلت من عقد الشريعة، ولحقت ﴿ بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴾ ﴿ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا ﴾[الكهف: 104]، وما أدري قط أن أحدًا من المريدين، أمرته بأمر وكان على عقد من الله تعالى، يخالف ذلك الأمر فذكره لي، إلا وأمرته أن يبقى على عقده الأول عن أمري أيضًا، فإذا فرغ زمان ذلك وانقضى، حينئذ يفعل ما كنت أمرته به، إن بقيت أنا على ذلك، وإنما فعلت ذلك نصيحة له وتنزيهًا لنفسي عن المطالبة في ذلك من الله تعالى، إذ لا بد منها.

ثم قال أيضًا: ([واجهد][1] أن تُخفي الصفات التي كنت تظهرها إلى الناس، حال صبوتك من الخصال المحمودة، والأفعال الجميلة، وتظهر ما كنت تخفيه من الناس، خشية من الناس وحياءً منهم، واحفظ سرك جهد طاقتك، فإن وجدت واردًا من جهة الشيخ في زيارة قبر شيخ من المشايخ؛ فبادر إلى ذلك، فإنه خاطر صحيح شرعي، إلهام من الشيخ لك، فإذا حضرت عند القبر، فإن أُلهمت بأن تفعل ما يفعله التائبون، من الخروج عن النفس والدنيا، وإرادتك النفسية، وعن الجنة، والملكوت بأسره، وتبيع الكل في محبة الله، فافعله، فإنه خاطر محمود، غير أنك تجعل الدخول في ذلك جميعه الذي بعثه إلى الشيخ، فإن أذن لك بالدخول فيه، فادخل فيه، تكن أنت في ذلك جميعه عارية).

هذه وصية لا تكون إلا لمن لا تعلق له بشيخ من المريدين، إنما تتعلق بالإخوان، فإن مريد التربية ليس له أن يتحرك، ولا يسكن، ولا يظهر؛ إلا بأمر الشيخ، وشيخه لا يأمره إلا بما له فيه المصلحة، هذا شيخ الشيوخ أبو مدين ﷺ كان يقول لأصحابه: [أظهروا الطاعات][2] منكم وأشهروها، كما أن العصاة في هذا الزمان يتظاهرون بالمخالفات، فاجعلوا كلمة الله هي العليا، ولا تطفؤوا نور الله بالإخفاء، ﴿ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [الأنعام: 40].

---

(1) في نسخة: واجتهد.

(2) في نسخة: خرق العادات.

وكان ﷺ لا يُقرأ عليه قط كتابان كتاب الرياء، وكتاب السماع، فكان يقول في كتاب الرياء: إنه يولد الرياء، والتدقيق فيه يحكمه في قلب العامل، ولا عامل إلا الله، فإن الله تعالى يقول: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: 96]، فبماذا ترائي والعمل ليس لك.

وكذلك اظهروا في العامة، وتحدثوا بما يعطيكم الله من الكرامات في بواطنكم، وظواهركم، تكونوا في ذلك ممن أطاع أمر الله، فإن ذلك من أكبر النعم على العبد، والله يقول: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى: 11]، وقال ﷺ: «التحدث بالنِعم شكر»[1]، فكما يتحدث العامة بنقيض ذلك، فخالفوهم ونبهوهم، أن جميع ما يتقلبون فيه، إنما هي من الله تعالى نِعم، إن كانت رزايا فهي طريق الأجر التي يحصل لهم، فهي طريق إلى مُنعِم محقق، وإن كانت غير رزايا فهي نِعم معجلة ينبغي الشكر عليها، فإن الله تعالى يقول: ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [إبراهيم: 7]، فعلى كل حال، إظهار الدين أعلى من إخفائه، فما شرع الله الصلاة في مساجد [الجماعة][2]، والنداء في الصوامع، والحج، وأمر بالإهلال فيه، كل ذلك ليظهر دين الله، وتعلو كلمة الله تعالى.

وحسن هذه الأفعال كلها، إذا فعلتها لأمرين: الواحد: لأمر الله لك بتحسين أعمالك، والثاني: ليقتدي بك من يراك ممن لا يعلم، أو يتنبه الغافل الذي يعلم، ويتذكر، ولتكن في عبادتك كلها في السر والعلن على السواء، وهذه الطريقة طريقة الأكابر، ودونها هذه الوصية التي وصى بها هذا الشيخ، نعم إنما وجد هذا في طريق مريدي الملامتية، وهي طريق لا تناقض ما أشرنا إليه، فإن مريد الملامتية قد عملوا على مخالفة خواطر النفوس، ونصوا عليها في كتبهم، فقالوا: ينبغي لمريدي الملامتية أن يجاهدوا نفوسهم بمخالفتها، فينامون في الوقت الذي يشتهون ألا يناموا، ويسهرون في الوقت الذي يشتهون أن يناموا، ويجوعون إذا اشتهوا أن يأكلوا، ويأكلون إذا اشتهوا أن يجوعوا، ولا يصحبون إلا من يكرهون صحبته، ويتركوا

---

(1) ذكره الديلمي في الفردوس (3437).

(2) في نسخة: الجماعات.

صحبة من يشتهون صحبته، وإذا حلى لهم الصوم يتركوه، وإذا حلى لهم [الإفطار][1] يتركوه، ويبادرون لقضاء حاجة من يكرهونه، ويؤخرون حاجة من يحبونه، إلى أن يفتح الله أعين بصائرهم، فيروا الأمر على ما هو عليه في نفسه، فيتصرفون عند ذلك بحسب ما يُلقى إليهم، ويتلقونه من الله.

وأما هذه الطريقة التي دل عليها هذا الشيخ في وصيته، هي طريق المحاسبي وأمثاله، وهي طريق فيها يُعد الموت قريبًا، ولا بد له أن ينتقل من هذه الصفة، إلى ما قلناه [فليأخذ ما قلناه][2] ابتداءً على علم، والكل حسن، ولكن هذا أحسن وأقرب للفتح.

قلنا: فليأخذ ما كان الشيخ أبو مدين ﷺ يقول: لا يجيء صادق جيد، إلا من مُرائي جيد، وذلك أن النبي ﷺ يقول: «الخير عادة»[3]، فإذا تعودت النفوس فعل الخير الظاهر، ولو كان يُرائي بذلك، فإنه إذا تاب هذا المرائي، كانت توبته مثل الإكسير، تقلب عين أعماله المتقدمة، فيتوب على ما أسلف من الخير الذي ظهر، فيقبل جميعه، ويعطى نتيجته، فكأنه ما زال على خير هذا فائدته، ويهون عليه فعل الخير مع التوبة، لأنه قد اعتاده في الحال بهذا الرياء، فما خاف هذا الشيخ إلا من الرياء والعُجب، الذي يدخل النفس إذا أثني عليها من الصفات المحمودة، فيزيد في العمل على أصل جيد، ولا شك أن أصله جيد، ولكن جهله وشقاؤه في العلم، فإذا استعمل العلم كان بحكم ما ذكرناه في هذه المسألة بما ظهر.

ومما يؤيد ما ذكرناه ما حُكي عن الجنيد: أن رجلاً عطس بمجلس الجنيد، فقال: الحمد لله، فقال له الجنيد: أتمها، وقل: الحمد لله رب العالمين، فقال: يا سيدي، ومن العالَم حتى يذكر مع الله، فقال الجنيد: الآن قلها يا أخي، إن المحدث إذا قرن بالقديم لم يبق له أثر. فهذا قد أفنى العالم في جنب الله، وقد أقره الجنيد على ذلك، حين علم أنه الحق، وعلل هذا الذي يرائي [بعلمه][4] من يرائي، وما ثَم

(1) في نسخة: الفطر.

(2) سقط من نسخة.

(3) رواه الطبراني في الكبير (385/19)، وابن حبان في صحيحه (310)، وابن ماجة (221)، والديلمي في الفردوس (201/2)، والبيهقي في الشعب (400/6).

(4) في نسخة: بعمله على من .

إلا الله، وبأي عمل له يرائي به، والعامل هو الله، كما قال على لسان عبده (سمع الله لمن حمده) كذلك على جميع أعماله بآلة عبده.

وأما قوله: (واحفظ سرك جهد طاقتك) فيريد بحفظه ما يلزم من القيام بحقه، الذي تعين عليك، فإن كان سرًا يجب إظهاره، فمن حقه أن يظهر في موطنه بما ظهر في موطنه، وإن كان سرًا يجب إخفاؤه، فمن حقه أن يخفيه، فإنه ما عيّن أي سر أراد، فخذ وصيته بالعموم في ذلك، فإنه ما أمرك إلا لتحفظه خاصة، وليس حفظه إلا ما ذكرته لك، وما سُمي سرًا إلا قبل الإطلاع عليه، فإن السر هو ما بينك وبين الله تعالى، من غير أن يطلع عليه مَلك ولا خلق، وهذا ليس ثَم أصلاً، ولا فرق إذا اطلع عليه واحد، ليس هو الله أو كثيرون.

وإنما قلنا: إن هذا ليس ثَم، من أجل أنه كائن، فقد وقع عندك في دار الدنيا، وما من شيء هو كائن في هذه الدار؛ إلا وقد علمه القلم واللوح، والمعتكفون عليه، فأين [الشيء][1] الذي انفردت به دون أحد من خلق الله، هذا ما لا يجده، فما أراد بحفظ السر هذا الشيخ؛ إلا ما ذكرناه من إعطائك حقه خاصة.

وأما قوله: (فإن وجدت واردًا من جهة الشيخ، في زيارة قبر شيخ من المشايخ) يقول وأنت تعلم عند وروده أن الشيخ يريد ذلك منك، ولا فرق بين ذلك وبين مشافهته إياك بالأمر فإنك فيه على بينة منه، فبادر إلى ذلك كما تبادر إذا أمرك في الظاهر، فإنه قد ظهر في باطنك ذلك كما يظهر باللفظ في ظاهرك، فإنه لا بد لكل واحد في هذه الطريقة من علامة تكون بينه وبين ربه، فيما يأخذه عن ربه، أعني من الطريق الذي يحمده ربه، إذ الكل منه، ولكن قد فضل الله تعالى ذلك، فجعل منه بواسطة نفس وملك وشيطان، وبلا واسطة.

فلا بد للمريد من فارق، والعلامة ليست محصورة، فكنت أذكرها، فقد كان أبو يزيد - رحمه الله تعالى - لا يأخذ شيئًا من الحق إلا بأربعة شهود، محمد، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، في نور معه لا إله إلا الله، وأما نحن فلنا علامة تخصنا، ليس هي هذه، فلكل شخص علامة بينه وبين الله، تثبت عنده بالذي تثبت النبوة عند النبي أنه نبي في نفسه، وإذا وجد المريد هذا الوارد من جهة الشيخ، وتشهد له

(1) في نسخة: السر.

العلامة المقررة عنده، أن ذلك من جهة الشيخ، ولا يكون ذلك أبدًا إلا ويعلم الشيخ بذلك، فإن وجده ولا علم للشيخ بذلك، ويتخيل أنه من الشيخ، فقد لُبس عليه الأمر، ولا يكون ذلك واردًا من جهة الشيخ، إلا حتى يكون ذلك مرادًا للشيخ فافهم.

وإذا وجدت ذلك الوارد، فاعمل فيه بحسب ما تعطيه حقيقته من غير تقييد، وأما الذي وصاك به من الفعل إذا وجدت ذلك، فإنه تكلم على وارد خاص، وهو قوله في زيارة قبر شيخ من المشايخ، فامتثل [وصيته][1] فإنها نافعة في هذا الموطن، ونحن إنما نبهناك على ما يقتضي الوارد مطلقًا، فيعم قولي كل وارد من جهة الشيخ وغيره.

وأما قوله: (تبيع الكل في محبة الله) فيدلك عن الخروج من نفسك، فإن نفسك هي التي تطلب الكل، وهذا الخطب هين، فإن أبا يزيد يقول في حق المؤمن فأحرى المريد قال: المؤمن لا نفس له، فقيل له في ذلك، فقال: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم ﴾ [التوبة: ١١١]، فلا نفس له ولا مال، فإنه قد باعها من الله، واشتراها الله منه بحكم الوكالة من النفس الناطقة، والنفس التي وقع فيها البيع والشراء، هي النفس الحيوانية صاحبة الأغراض والشهوات، فاشتراها من المؤمن بوكالة النفس الناطقة، وعوضها بالجنة التي فيها ما تشتهيه الأنفس، وتلذ الأعين، والحيوانية هي صاحبة الشهوة، فتسلمت النفس الناطقة الجنة التي هي الثمن، وادخرتها عندها لهذه النفس الحيوانية، فإذا امتن الله على النفس الناطقة يوم البعث بهذه النفس الحيوانية، وردها عليها أبقى لها الثمن لم يرجع الحق فيه، فوهبته النفس الناطقة لهذه النفس الحيوانية، فإنها صاحبة الشهوات، والجنة دار الشهوات، وقد فعل رسول الله ﷺ ذلك مع جابر بن عبد الله ﷺ كان معه في سفر، فاشترى منه ﷺ بعيره الذي كان عليه، فاشترط جابر على رسول الله ﷺ ظهره إلى المدينة فقبل الشرط، فلما وصل إلى المدينة وزن له ﷺ ثمن البعير، فلما قبضه وهبه البعير نفسه، فجمع له بين الثمن ورد البعير.

---

(1) في نسخة: حسنه.

فهكذا فعل الله بالمؤمن، الذي هو نفسه الناطقة، لما اشترى منه النفس الحيوانية بالجنة، أعطاه الجنة ورد عليه النفس بالبعث فيها إلى يوم القيامة، بل عند قبضه إياها، وهي الشهادة، فإن الشهادة وهي القتل في سبيل الله، انتقال من يد البائع إلى يد المشتري من غير فوت، فإن المقتول في سبيل الله ليس بميت، ولا يقال فيه إنه ميت شرعًا، فإنه في نفس الأمر ليس بميت، فعندما انتقل ردها الله على النفس الناطقة، كما رد النبي عليه الصلاة والسلام الجمل على جابر عند وصوله، وأعطاه الثمن معًا، فوصف الله سبحانه وتعالى لنا ذلك بقوله عز من قائل: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [آل عمران: 169]، وقال عليه الصلاة والسلام في أرواح الشهداء: «إنها تعلف من ثمر الجنة»[1] أي: تأكل، وليس ذلك إلا للمقتولين في سبيل الله، وليس ثَم من يدخل الجنة بالنقد إلا هؤلاء خاصة.

وأما قوله: (غير أنك تجعل الدخول في ذلك، كبيعك الذي بعته إلى الشيخ، فإن أذن لك بالدخول فيه فادخل فيه، وتكون أنت في ذلك جميعه عارية) يقول هذا لمن كان مريدًا تحت تربية شيخ وفي حكمه، فيخطر لك مثل هذا، فيكون حكمه ما ذكر من عرض ما خطر له في أمر البيع، أعني بيع الكل، فإن الشيخ لا يأمره بذلك إلا بحسب الوقت، وما فيه له مصلحة غير ذلك لا يكون، وذلك أنه في وقت وفي حال آخر لا يأمره بالبيع، بل [توقفه][2] على عين الحق في الأشياء، ولا بيع ولا شراء، لأن المالك لا يشتري ما هو له مالك.

ثم قال (فإن كان في يدك مال أو منصب، أو لك زوجة أو ولد، فذلك جميعه للشيخ، إن شاء أبقاه في يدك، وإن شاء أخرجه عن يدك إلى من يريد).

يقول هذا المتحكم عليه بكل ما يريه الله فيك، فسلم أمرك إليه، وإياك والاعتراض عليه، فيما يتصرف مما هو في يدك، فإنه ﷺ ما يفعل بك شيئًا إلا لمصلحة تعود عليك، وهو غير متهم، فإنه وارث رسول الله ﷺ في النظر في

---

(1) لم أقف عليه.

(2) في نسخة: يوقفه.

المصالح، ولا ينظر في ذلك من نفسه، وإنما ينظر فيما يُلقي الله إليه في أمرك على الطريقة المعهودة، التي بينهم وبين الله ما هم مع النظر العقلي، ولا مع التدبير والروية، فإن ذلك قد يوافق ويخالف.

ولما كان الأصل قوله تعالى ﴿ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ ﴾ [غافر: 12]، لم تر الطائفة أن تتحكم في شيء إلا بحكم الله المعهود بينهم، فإن للأولياء طريقًا يتلقون منها ما يُجري الله علي أيديهم، وذلك التلقي يسمى إلهامًا وفهمًا عن الله، ويسمى في حق الرسل وحيًا وتنزيلاً، وشرعًا، وللرسول الأمران، وليس للورثة إلا الأمر الواحد من ذلك، وهو ما ذكرناه، وأصل الطريق في أمر الزوجة خصوصًا دون ما ذكر، أن المريد إذا جاء إلى الشيخ وهو ذو زوجة، لا يفرق بينه وبينها، وإذا جاء وليس له زوجة لا يزوجه، بل يقبله على الحالة التي جاء عليها وبايعه وهو فيها، وكذلك جميع ما بيده في حكم التبع لما ذكرناه هذا أصل الطريق، فإذا شرع الشيخ في غير ما يعطيه أهل الطريق من الجهاد في ذلك، فلا يفعله إلا بأمر إلهي فيه لهذا المريد مصلحة.

والجامع الذي أجمع عليه أهل الله تعالى في رتبة المريد، أن الشيخ يأتي إلى المريد بما يخالف إرادته، وهواه وغرضه، هذا أصل التربية، فإن جاء في أول أمره مُسلِمًا لا غرض له البتة في شيء دون شيء، فهذا قد قطع في الطريق مسافة كبيرة يهلك فيها كثير من الناس، فحينئذ يكون للشيخ معه حكم آخر، ما هو حكم من بقيت عليه فضلة بما هو مالك له، أو متحكم فيه من مال، أو منصب، أو زوجة، أو ولد، وليس الاعتراض على الشيخ مما يفوه به لسان المريد، ذلك هو بمنزلة التلفظ بالكفر في حق المؤمن بالرسول، وإنما الاعتراض منه أن يخطر له في نفسه ذلك دون تلفظ به، فليزل ذلك عن نفسه إن كان مريدًا لما قصد، ولا يذكر مثل ذلك للشيخ، فإن إزالة ذلك متعينة على المريد لا على الشيخ، فإن الله تعالى يقول في ذلك ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص: 56]، و﴿ ۞ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ ﴾ [البقرة: 272]، فلا يتعدى بالشيخ مرتبته ولا بالرسول، فما هو لله فهو لله، وما هو للرسول والوارث فهو للرسول والوارث، فمتى وجد المريد الاعتراض في نفسه ولم يُزله، ولا رجع على نفسه بلائمة، بأن يقول لها: هذا طعن في إيمانك بما قصدت

إليه، فإن صحبته مع ذلك الاعتراض القائم به ولم يزله، فهو منافق، وهو المعبر بلسان القوم فيه، غير صادق في طريقه، ومن لم يصدق لا يجيء منه شيء أبدًا، وإن جهل وذكر ذلك الاعتراض للشيخ فهو بمنزلة من ظهر بالكفر للرسول، فواجب على الشيخ أن يُتوبه من ذلك، أو يخرجه عن داره وأصحابه إن لم يتب، كما يجب على الرسول إذا كان صاحب سيف أن يعرض على المرتد التوبة، الذي هو الإسلام، فإن لم يسلم قُتل، وهذا عين إخراجه عن أهله وولده بالقتل، وليس الشيخ مخاطبًا بإزالة الاعتراض، ولا بتوفيق المريد جملة واحدة، وإنما له تربية الصادقين فيه، المسلِّمين له، الذين جعلوا أزمتهم بيده يقودهم حيث يرى فيه المصلحة، كصاحب الإبل يطلب بها المرعى الخصيب.

ثم قال: (وكذلك أيضًا أمر الآخرة، يجعله إلى الشيخ، إن شاء أمر بك إلى النار، أو إلى الجنة).

يقول الأمر في نفسه على قسمين: دنيا وآخرة، مكروه ومحبوب، فالمكروه صعب على النفوس، وهو النار حيث كان، والمحبوب هَيّن على النفس، وهو الجنة حيث كان، فالله تعالى قد حف النار بالشهوات، وقد حف الجنة بالمكاره، وهي الأمور التي يشق على النفوس إتيانها، فصار باطن الجنة ظاهر النار، وباطن النار ظاهر الجنة، فمن اتبع طريق الشهوات كانت غايته إلى النار، ومن اتبع المكاره وغلب على نفسه فيها كانت غايته الجنة، وكذلك رأى ذلك الرجل الذي لقيته بالموصل، كان من أهل الكشف من حديثه الموصل، رأى معروفًا الكرخي[1] في وسط النار، فهاله ذلك حتى لقيني، وما كان وجد أحدًا يُعرفه ذلك الأمر، فقلت له: لو دخلت إليه لرأيته في الجنة، تلك النار التي رأيتها هي المكاره، التي اقتحمها في أيام مجاهدته، حتى أفضت به إلى الجنة، قلت: كيف رأيته، قال: رأيته سالمًا لا يحترق، والنار محيطة به، قلت له: يقول لك من أراد أن ينال مقامي فليَلِج الغمرات، فسري عنه.

ثم لتعلم أن الأمر صبر وشكر، نعمة وبلاء، فالبلاء يطلب الصبر، والنعمة

---

(1) هو: أبو محفوظ معروف ابن فيروز الكرخي كان من المشايخ الكبار، مجاب الدعوة، وكان أستاذ السري السقطي. مات ﷺ سنة مائتين: وقيل: سنة إحدى ومائتين.

تطلب الشكر في الدنيا، فقال هذا الشيخ: (وكذلك أيضًا أمر الآخرة) يعني في الدنيا تجعله للشيخ، فإن أمر بك إلى الجنة، أي: سلك بك طريق الراحات، ونيل الأغراض النفسية لما يرى في ذلك من المصلحة للمريد، فإن أمزجة الناس تختلف، فيعلم أن مزاج ذلك المريد الخاص لا يصلح إلا بالنعم، فهو من الشاكرين، ولو ابتُلي بالبلاء والمكاره، لنفر وكفر، والغرض نجاته من المهالك، فبأي شيء حصل ذلك، سلك به الشيخ عليه، فهذا أمر الشيخ بذلك المريد إلى الجنة، وكذلك إذا رأى من مزاجه أن النعمة تفسده وتلحقه بأهل البطر والأشر، وأن الفقر والبلاء يصلحه ويرده إلى الله تعالى، فيعلم الشيخ أنه من الصابرين، فيبتليه بما يكون به صابرًا، وليس إلا المكاره، فيربيه عليها، فيفضي به إلى السعادة وله أجر الصابرين، كما كان للآخر أجر الشاكرين، فهذا أمر الشيخ به إلى النار هنا.

وإما أن يأمر به إلى الجنة من طريق الشهوات والنعم، مع علمه أنه يهلك بها فلا، وكذلك الطريق الأخرى، وليس يريد هذا الشيخ بهذا القول، أن يأمر بها إلى المعاصي التي تقود إلى النار وهي الشهوات المذمومة، ولا إلى الطاعات بالتغالي فيها التي تكسله عن الإتيان بها، بل له ﷺ ميزان في ذلك يعرفه، فإن ظاهر قوله: (بالجنة والنار) إذا كانتا هنا هو أن ينظر كل واحدة بما حُفت به في الخبر النبوي الإلهي، والنفوس كلها ليست على مزاج واحد، والشيخ أعرف بالمصلحة والإيمان، كما قال:ﷺ «نصف صبر ونصف شكر»[1] فالشكر يطلب النعم والملذوذات، والصبر يطلب المكاره والمشقات، والصبر والشكر حالان منزلتهما في الدنيا، والله يحب الشاكرين كما يحب الصابرين ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ ﴾ [الأعراف: 32]، فهذا شخص انتقل من جنة إلى جنة، فليحمد الله ويشكره على ذلك، وقد أبنت لك عن مقصد هذا الشيخ بهذا القول، فإن الشيخ والرسول لا يأمر بأحد في حال إرشاده بما يكون غاية طريقه إلى النار هذا ما لا يكون.

---

(1) رواه البيهقي في الشعب (123/7)، والترمذي في النوادر (201/1)، والشهاب في مسنده (127/1).

ثم قال: (وبالجملة إذا بلغت هذه الغاية، فكن مع شيخك كأنه هو الذي أخرجك إلى الوجود، ويُميتك ويحييك، ويضرك وينفعك به، ويخذلك ويشرفك، ويكسرك ويجبرك، ويعزك ويذلك، بإذن الله ﷻ).

يقول: (وبالجملة إذا بلغت هذه الغاية) من التسليم لأحكام الشيخ فيك، فلتعلم أن الله تعالى هو المتحكم فيك، فإن المريد إذا صدق في صحبة الشيخ، لم يجر الله على يد الشيخ إلا ما فيه نجاة ذلك المريد وسعادته، وقد يكون ذلك فيما يسر ظاهره، وفيما يسوء ظاهره، كما ذكر يقول لك: لا تنظر الشيخ من حيث صورته الظاهرة، التي تشبهك بها، وإنما يكون نظرك أن الحق تجلى لك في صورة هذا الشيخ، كما تجلى في صورة الرسول، فمن أطاع الرسول فقد أطاع الله، فإذا نظرت إلى الشيخ بهذه العين، علمت [أنه][1] ما يحكم فيك غير الله تعالى، والصورة الشيخية آلة يفعل بها الله فيك ما يأمرك به لسان هذا الشيخ، [فتقيده][2] بإخراجك إلى الوجود من العدم.

يقول: إخراجك من الشر المحض إلى الخير المحض، الذي هو الوجود، قال لي رسول الحق في بعض الوقائع عن الله: اعلموا أن الشر في العدم، والخير في الوجود، ولكن إذا اتصفت بالوجود، فينبغي أن تكون في ذلك مع الله كما كنت في حال عدمك، عن عدم الاعتراض عليه فيما يفعله بك، فيُحييك بالعلم، ويُميتك عن الجهل، فيجعل لك نورًا تمشي به في ظلمات كونك حتى تقف منك عليك به، بما يلحقك بالأحياء الذين يرزقون، وتعلم أنه قد أماتك عن نقيض ما أنت عليه، وكذلك يضرك بما يأمرك به مما لا يوافق غرضك وتكرهه نفسك، فإن بايعته على السمع والطاعة في المنشط والمكره، وينفعك بما تجده عقيب هذا الضرر، كما يجد المريض عافية الدواء المكروه إذا شربه، فيعقبه عافية وصحة.

وقوله: (ويخذلك) بتركه إياك في الموضع الذي تستنصر به، فيما جاءك من نائبات الزمان مما لا يوافقك، لما يرى في ذلك من المصلحة لك.

وقوله: (ويشرفك) يقول بالإقبال عليك بالنصرة في وقت آخر، بحسب

---

(1) في نسخة: أنك.

(2) في نسخة: فتقييده.

الحال، فتشريفه تشريف وجد، لأنه تشريف لمن عقل.

قوله: (ويكسرك) أي: يخيب ظنك فيه عند طلبك نصرته، ومساعدته على دفع صروف الزمان.

وقوله: (يجبرك) يقول إذا كشف لك غطاء العمى، فرأيت ما حصل لك من الفائدة في ذلك الانكسار، الذي كسرك، ولا سيما إن كان مشهودك في الخير لله، فإن الله تعالى عند المنكسرة قلوبهم، فيتطلع بالجبر على عندية هذا الانكسار، فيفرح بذلك، وتعلم أن الشيخ ما أراد بك في ذلك الانكسار؛ إلا ما فيه السعادة لك والبشرى.

وقوله: (ويذلك) بما يعرفك به من عبوديتك.

قوله: (ويعزك) بما يطلعك عليه بأن الله من حيث هو جميع قواك، وظاهر في الوجود بذاتك، والعزة له فتكون عزيزًا، كما قال الله: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ ﴾ بالله ﴿ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المنافقون: 8] بالله وبالرسول.

وقوله: (بإذن الله) أي: كل ذلك بإذن الله تعالى للشيخ في تصرفه فيك، على هذه الأمور المتضادة.

ثم قال: (فإن بلغ مبلغ الشيخ، سخر الله له السماوات والأرض [بناء][1] على مقام الشيخوخة) لا أنها الغاية، فإن منزلة المسمى شيخًا في هذا الطريق حظه من ميراث النبوة الإرشاد والتنزيل، وما ذلك لغاية الرسل - صلوات الله عليهم - فلهذا يفضل بعضهم بعضًا، كما قال تعالى ﴿ ۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [البقرة: 253]، وقال: ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [الإسراء: 55] مع التساوي في الرسالة والنبوة، فإنهم من حيث هم رسل حقيقة واحدة، ووقع التفاضل في أمر آخر، كالناس يجتمعون في الحد الإنساني بما هو إنسان، ويفضل بعضهم بعضًا بما هو زائد على الإنسان، فمنزلة الشيخ منزلة الرسول في الإرشاد، ومنزلة الطبيب من علماء الطبيعة، وإن كان الطبيب لم يبلغ الغاية في علم الطبيعة، وما يعلم

---

(1) في نسخة: نبأ.

منها إلا بما هي [مدبرة][1] لجسم الحيوان، أو الإنسان، إن كان دون ذلك، فإن زاد على هذا فقد فضل على غيره من الأطباء، ولكن بأمر لا يتعلق بالطب.

وأما قوله: (سخر الله السماوات والأرض) فهو بحكمه في أرواح المريدين وأجسامهم، بالرياضات والمجاهدات، وعلى هذا بايعوه، فمن نكس منهم، فإنما ينكس على نفسه، وليس للشيخ أن يرد بيعة المريد أن يسألها منه، ولكن يقول له: إن رجعت عما بايعتني عليه فذلك راجع إليك، وأما أنا فمن المحال أن أرد إليك بيعتك، فإني مأمور من الله بنصيحتك كما هو الرسول مأمور بالتبليغ، ولقد جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال له: أقلني بيعتي، فأبى عليه رسول الله ﷺ وقال: «لا أفعل وإن ارتدت كفرًا» وما فعل فارتد ذلك الرجل، والحديث مشهور.

وأما التسخير فالله تعالى يقول: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الجاثية: 13]، وتسخير الشيء في حقك، إنما هو أن يوطئك ما في قوته من ما آمنه الله عليك في حقك فما هو تسخير ذاتي.

قال أبو طالب المكي في الأفلاك: إنها تدور بأنفاس العالم، ومعنى ذلك أن علة دورانها وحركاتها، أنها تعطي التنفيس في النفس، فإنها أمينة على ذلك، فإذا فرغ ما أُلقي فيها من هذا العطاء، ولم يبق في العالم متنفس، لأنه لم يبق عندها نفس تعطيه، هلك العالم، وانفطرت السماء، ومات الحيوان، وانتقل العمران إلى الدار الآخرة، فهذا من تسخير السماوات والأرض، فإن الله تعالى جعل الأرض ذلولاً، وقدر فيها أقواتها فيما يخرجه منها، وتسخيرها الخاص كطيها في حق بعض الناس، وكإخراجها أمرًا ما قبل أوانه المعتاد، في عادة الطبيعة لا في الطبيعة، فإنا ما نعرف من الطبيعة إلا على قدرها، وما أعطتنا من أنفاسها، وهذا الذي جاءنا منها قبل أوانه هو أيضًا، منها أعطتنا إياه بإذن ربها، فلولا ما في قوتها إعطاء ذلك ما رأينا من ذلك شيئًا، وقد رأيناه.

حكاية: أخبرنا محمد بن عبد الكريم العدل بمدينة فاس، قال: قال أبو الحسن بن حرازم - رحمه الله تعالى - كنت صغيرًا، فمُنع المطر عن الناس، وكان

---

(1) في نسخة: مديرة.

بجبل زيتون رجل مشهور بالصلاح، فخرج والدي إليه وأنا معه، فدخلنا عليه وبين يديه صاج حديد على النار يسخنه، ليخبز عليه عجينًا له، فذكر له والدي امتناع المطر، وسأله الدعاء للاستسقاء، فقال الرجل: ما هو الغلاء من امتناع المطر، ولا تنبت الأرض من كون المطر ينزل فيه، لو شاء الله أن [ينبت][1] في هذا الحديد الذي على النار سنبلة أنبتها، قال ابن حرازم: فرأيت السنبلة قد نبتت في صاج الحديد وهو على النار، فأخذناها، وفركناها، وأكلناها، فقال الشيخ: إنما ضربتك مثلاً ومع هذا فما خرج أن يكون هذا مما أذن الله فيه للطبيعة أن تعطيه، فأمرها مجهول، وما تحمله من القوى أجهل وأجهل.

قال ابن حرازم: وجئنا مدينة فاس، وما نزل مطر، فأوقع الله في القلوب الشبع والاستغناء، فجاء الرخاء والعيش، وارتفع الغلاء والسعر، وكثر الخير في اليد، ولم يروا سنة أشد رخاءً منها، مع امتناع المطر ووجود المحل، تصديقًا لما قاله ذلك الرجل الصالح، ولا شك أن الرجل الكامل الذي يظهر في العالم بصورة الحق، حتى يعرفه كل العالم ما عدا بعض الثقلين، فإن السماوات والأرض ومن فيهن، يسبح له ما عدا بعض الثقلين، مسخرات له كما أن السماوات والأرض ومن فيهن، فإذا رأيت الصورة الإلهية كان من تسبيحها عين تسخيرها له، فإن الإنسان وإن كان على الصورة الإلهية، لا يزول عن حقيقة الافتقار [بهذه][2] الحقيقة يقع التسخير له، فإن الله تسبح له السماوات السبع والأرض ومن فيهن ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾ [الإسراء: 44] أي: تنزيهه عن الافتقار، هذا معنى التسبيح هنا، ويكون في حق هذا الإنسان الكامل ذلك التسبيح تسخير لما يراه فيه، من شدة الافتقار إلى الله تعالى على قدر ما يقوم بالإنسان، من الاستغناء بالأسباب من الله، للغفلة التي تطرأ عليه على ذلك القدر يمنع من تسخير العالم، فيتعب في تحصيل أمر ما بنفسه وجسمه، فهذا قد [أثبت][3] لك ما أشار به هذا الرجل في قوله عن الشيخ: (إن الله سخر له السماوات والأرض).

---

(1) في نسخة: تنبت.

(2) في نسخة: فهذه.

(3) في نسخة: أنبت.

ثم قال: (واحفظ أمرك في ذلك جميعه، فإن حضرت عند أحد ودعيت إلى دعوة، فكُل، وإن كنت صائمًا فلا تظهر أنك صائم، وإن قللت من الأكل فهو أولى).

هذه الوصية لا تصلح أن تكون لمريد بين يدي شيخ، فإنه بحكم الشيخ، وإنما هذه وصية لمن هو مع نفسه [يدبرها][1]، والذي دعاه إلى مثل هذا الخوف عليه من التزين عند الغير، بما هو عليه من العبادة، ورأى أن الصائم في التطوع أمير نفسه، فرأى أن الفطر له أولى من غير إعلام بصومه، وأخلص لعمله، وهذه حالة هذا الموصى، وأنه على نفسه تكلم، وأما الصحيح المعتمد عليه، أنه لا يفطر، ويبقى صائمًا ويدعو لصاحب الدعوى، فيجمع في ذلك بين الخبر وبين أمر آخر هو المطلوب، فأما الخبر قوله:ﷺ **«إذا دُعي أحدكم إلى وليمة فيجب عليه الإجابة، فإن كان مفطرًا فليأكل، وإن كان صائمًا فليصل»**[2] أي: يدعو لصاحب الطعام، وأما أمره بالأكل، ومراعاة ذلك في الوجه الذي يذكره، وذلك أن الإنسان إذا شرع في عبادة فإنما هو عقد وعهد يعقده مع الله، فلا ينقضه حتى يتم، فإن نقضه كان من الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه، والله يقول أيضًا: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ ﴾ [محمد: 33]، ولهذا يرى بعض العلماء أن عليه الإعادة إذا أفطر، وقد ورد [الخبر في ذلك][3]، فإذًا تمشيته أولى من تمشية وصية هذا الشيخ بالأكل لمن كان صائمًا، [فليتنفل][4] هذا الشخص بالإعادة، فإنه مأمور بها شرعًا، وإذا كان مأمورًا بها شرعًا فيكون في صومه الأول متطوعًا، ويكون له أجر من تطوع، ويكون في القضاء مؤديًا واجبًا، فيكون له أجر من أدى واجبًا وهو أتم، فلينوي ذلك إن أفطر ولا بد، والأول أولى وهو أنه لا [يفطر][5]، والمشايخ ﷺ يتكلمون بما تقتضيه أحوالهم في أوقاتهم، خاصة المخصوصة بهم بخلاف الكمل منهم، فإنهم يتكلمون بما يقتضيه الوقت في حق السامع، لا في

---

(1) في نسخة: يديرها.

(2) رواه مسلم (1429)، ومالك (1137)، وأحمد (20/2)، والنسائي الكبرى (82/6).

(3) في نسخة: في ذلك خبرًا.

(4) في نسخة: فليقل.

(5) في نسخة: يفعل.

حق المتكلم.

وأما قوله: (وإن قللت من الأكل فهو أولى) هذا يقتضيه طريق القوم أعني التقليل، فإن في ذلك صفاء النفس وتنشيط الجوارح، واستدامة الصحة وقلة الفضول، وقد قال ﷺ: «حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه»[1]، فحد الأكل في كل إنسان هو أن يأخذ من الغذاء على قدر ما يعلم أنه لا يضعف عن أداء ما أوجب الله عليه فيه الحركة البدنية، من صلاة وحرفة، وسعي إلى العائلة في كسب معيشة هذا لا غير.

وأما قوله: (واحفظ أمرك في ذلك جميعه) يقول: احفظ أمرك مع الله، يعني أن تقصد في ذلك جميعه القربى إلى الله، في جميع حركاتك وسكناتك، حتى في المباح الذي لا أجر فيه، ولا وزر يؤجر فيه من تكون حالته هذه، وذلك أنه يأتي المباح من حيث أنه مباح، واعتقاد ذلك واجب عليه، وإحضاره هذا الاعتقاد في زمان إتيان المباح، هو مأجور فيه أجر الوجوب، مع التصرف فيما هو مباح له التصرف فيه.

ثم قال (وينبغي لك يا مريد أن تسعى في قضاء حوائج المسلمين، وتأخذك رقة وتجعل نفسك أقل الناس وأفقرهم إلى الله تعالى، وتبتدئ بأهل بيتك ما استطعت، وتؤثرهم على نفسك، وتقدم حاجتهم على حاجتك جهد طاقتك، وتقدم مصالح شيخك على [مصالحك][2] إن رضي منك بالسعي في ذلك، وتؤثره على نفسك حتى بقاؤه على بقاء نفسك، وتكثر التذلل والتضرع بين يديه، حتى لو قدرت أن تكون التراب الذي يمشي عليه فافعل ذلك).

أما قوله: (بالسعي في قضاء حوائج المسلمين) فيريد بذلك أن تقدم حوائج المسلمين في سعيك، وإذا تعرض لك حاجة لمسلم ضرورية، ولغير مسلم، فينبغي لك أن تقدم حاجة المسلمين، كما قدمه الله بعنايته به في إعطائه الإسلام، وحرم غيره من ذلك، فإن الله تعالى قد جعل في ذلك مراتب عينها، فيما ينبغي أن يقدم، كالجار الأقرب على الجار الأبعد، وكالزوج على الولد، وهو قطعة من الكبد، وإنما

---

(1) رواه النسائي في الكبرى (177/4)، وابن حبان (41/12)، وابن ماجة في سننه (3349).

(2) في نسخة: مصلحتك.

مراد القوم السعي في قضاء حوائج الخلق كلهم على الإطلاق، تخلقًا بالله تعالى في ذلك، فإن الله تعالى كل يوم هو في شأن الخلق من أوله إلى آخره، من دخل الوجود منه ومن لم يدخل، فإن متعلق الشغل إيجاد المعدوم وهو الله تعالى.

والشغل بقضاء حوائج الخلق أتم تخلق يتخلق به [العبد][1]، فإنه ساعٍ في إيجاد المعدوم، لأن صاحب الحاجة ما عنده ما هو محتاج إليه، فيسعى هذا العبد في إيجاد ذلك عنده، ألا ترى البَغِي حين رأت كلبًا يلهث عطشًا، فنزعت خُفها وأخرجت به من البئر ماءً، وسقت الكلب، فشكر الله فعلها، فغفر لها بشربة كلب، فكيف لو كان إنسانًا؟ كيف لو كان مسلمًا؟ والله يقول: ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾ [الرحمن: 31]، فما له شغل إلا بالعالَم لأنه ما له شؤون إلا فيما سواه، فهو الموجد على الدوام بيده ملكوت كل شيء، فإذا سعيت في قضاء حوائج الخلق كنت بهذه المثابة، صاحب صفة إلهية، ومن اتصف بصفة إلهية وتحلى بها، أوصلته تلك الصفة إلى رتبتها ومنزلتها من الله.

وأما قوله: (وتأخذك رقة) فإن النبي ﷺ يقول: «في كل كبد رطبة حراء أجر»[2]، وهذه البغي ما جعلها تسقي هذا الكلب العاطش؛ إلا رقة وشفقة قامت [لقلبها][3]، فشكر الله فعلها فغفر لها بالفعل، وأما ما تعطيها [الرقة][4] التي قامت بها، فما يقدر قدر ذلك إلا الله تعالى، ولقد حدثني الوجيه الحسن المدرس بـ (ملطية) من أولاد سليمان الفارسي، عن والي (بخاري) أنه كان سائرًا، فرأى كلبًا أجربًا في يوم شديد البرد، فأخذته عليه رقة، فأمره وزعته أن [يأخذ][5] الكلب إلى البيت، وأحسن إليه وجلله، وأضرم له نارًا، وجعله في موضع حتى دفيء، وأطعمه وسقاه، فرأى فيما يرى النائم هاتفًا يهتف به، وكان ظالمًا في ولايته: يا فلان كنت كلبًا فوهبناك لكلب،

(1) في نسخة: المغير.

(2) رواه البخاري (2234)، ومسلم (2244)، وأحمد (222/2).

(3) في نسخة: بقلبها.

(4) في نسخة: بالرقة.

(5) في نسخة: تأخذ.

فبعد ثلاثة أيام [أُدرج][1] إلى رحمة الله، وكان له مشهد عظيم مثل مشاهد المشهورين في العامة بالصلاح، وجعل الله له في النفوس القبول والثناء الجميل، كما هو أقبل على ذلك الكلب، فهذا ثمرة تلك الرقة التي اتصف بها.

وأما قوله: (وتجعل نفسك أقل الخلق وأفقرهم إلى الله تعالى) يشير بوصيته إلى التواضع، حتى تكون مثل الأرض الذلول، يطؤك البر والفاجر، وكالشمس مع علوها ونزاهتها، تطرح شعاعها على المزابل والقاذورات، وما تنزه نفسها عن ذلك، فهكذا ينبغي أن يكون المؤمن عليه مع الخلق، ولا ينظر إلى ما هو عليه من طاعة ومعصية، وكفر وإيمان، ولا تحجبه حقارتهم عن ذلك، فإن الله تعالى ما يدري هذا العبد، بما يختم لكل واحد على التعيين، ولهذا ذكر القشيري - رحمه الله تعالى - عن بعض السادات حين ذكر المشايخ أنه قال: من ظن أنه خير من فرعون فهو متكبر.

فينظر العبد نفسه مسخرًا لجميع الخلق، فمن حيث أنه مسخر لجميع الخلق بتسخير الله، يجعل في نفسه أنه أقل الخلق قدرًا، لأن مقدار المسخر بالنظر إلى من سخر له دونه، وهو مسخر لأقل الخلق قدرًا، فهو أقل عند نفسه من ذلك الأقل، يقول الله تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ [الزخرف: 32]، فسخر الأرفع للأدنى لما هو مسخر فيه، فاجعل بالك لهذه المسألة، فإنها نافعة جدًّا في باب المعرفة، وكون العامة والرعايا مسخرة بسلطانها في مهماتها مع علو السلطنة والإمامة.

وأما قوله: (وأفقرهم إلى الله تعالى) [فإن الخلق كله فقير إلى الله تعالى لا أنه][2] يطرأ عليه عوارض نفسية من روائح العزة الإلهية، بقدر ما [حصله][3] من الصورة الإلهية التي فُطر عليها، فإن كل إنسان يجد في نفسه أوقاتًا عزة ورفعة، ولا يعرف سببها، وليس إلا كونه على الصورة الإلهية، ولا سيما وما يمشي عليه زمان؛ إلا وهو متخلق فيه باسم إلهي، وليست الرتبة الإلهية في الصورة إلا عين هذه

---

(1) في نسخة: درج.

(2) سقط من: نسخة.

(3) في نسخة: حصل له.

الأسماء، فيشتغل العالم من غنائه بالله بفقره إلى الله تعالى، فهو أولى به فدله على الأولى والأوجب، فإن الله تعالى يقول: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ۝ ﴾ [فاطر: 15]، فيكون هذا العبد من أفقر الخلق إلى الله، أي: أقلهم مشاهدة لغناه بالله، وعزته بالله، في قوله: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المنافقون: 8]، فشرفه في ذلك، وفقره هو عين غناه عن العالَم، فإضافته واتصافه بالفقر إذ هذا الأصل أولى به من اتصافه، وإضافته إلى الغنى بالله، فإنه الفرع والاعتماد على الأمور الذاتية الأصلية، لا على العوارض الطارئة الفرعية، فاعلم ذلك.

وأما قوله: (وتبتدئ بأهل بيتك ما استطعت، وتؤثرهم على نفسك) فاعلم أن الله تعالى فيما شرع قد رتب لك وعين من تقدم، فهذا قوله: (ما استطعت) فإنه قد يجيء مواطن يقول لك الحق فيها بلسان الشرع: قدم نفسك، فما أنت مستطيع في ذلك الوقت بحكم الشرع وعليك، وإنما استطاعتك فيما أنت مخير فيه، فتقدم عند ذلك الأولى فالأولى، وتتصف عند ذلك بالإتيان، وأما إذا تساوت الحاجات في الكل، فلتقدم من قدمه الشرع، فإنه الأوجب، ثم الذي يليه حتى ينتهي إلى الآخر في الوجوب، وفي الأفضلية، فإن الإنسان بترك الواجب يكون عاصيًا، وبترك الأوجب يكون ناقص الحظ في الهمة.

وانظروا في قوله ﷺ: «ما نهيتكم عنه فانتهوا» مطلقًا «وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم»[1]، فجعل الاستطاعة في الأمر، وأمر بامتثال النهي مطلقًا، وقد نهى عن الصلاة النافلة بعد العصر، وقد أمر بتحية المسجد للداخل فيه، فإذا دخل العالِم المسجد بعد العصر فالذي يترجح عنده أنه لا يصلي، للنهي الوارد الذي أُمر باتباعه من غير تقييد، ويكون ممتثلاً لأمر الله تعالى أيضًا، فإنه قال فيه: «فاتوا منه ما استطعتم» فيقول: يا رب لم يتركني نهيك مستطيعًا للصلاة عند دخول المسجد وهو الأولى، فهذا فائدة قوله: (ما استطعت وجهد طاقتك) فإن العالِم بحكم العلم فيمشي

(1) رواه البخاري (6858)، ومسلم (1337)، وابن حبان في صحيحه (18)، وأحمد (247/2)، والترمذي في سننه (2679).

أحواله في نفسه على السداد، فإن الإنسان إذا مشى في أحوال غيره، فإنما هو ماشٍ في أحوال نفسه، فإن سعيه على الإطلاق إنما هو له إذا كان في الصلاح، كما هو عليه إذا كان في الإساءة، يقول الله تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ ﴾ [فصلت: 46]، وقال: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ﴾ [النجم: 39، 40]، فتكون مرتبته بحيث رتبة سعيه، بحيث رتبة من سعى في حقه يميز ذلك الشرع الحق، فهو [الميزان][1] الموضوع في الأرض، الذي يتعامل به المستعملون له.

وأما قوله: (وتقدم مصالح شيخك على مصلحتك إن رضي منك بالسعي في ذلك) يقول النبي ﷺ «لا يؤمن عبد حتى أكون أحب إليه من أهله، وماله، وولده، والناس أجمعين»[2]، وهو من جملة الناس، فلا بد أن يكون الرسول أحب إليه من نفسه، مع أنه لا يحبه إلا من أجل نفسه، فلنفسه أحبه، لأن ثمرة ذلك الحب إنما يحصل لنفسه لا يعود على ذلك المحبوب منه شيء، إلا إن دفع عنه في الوقت ما يضره خاصة، فمن المصالح في ذلك أن يقوم في الذب عن عِرضه، ويسعى في دفع الضرر عنه، ويتقي ذلك كله ويتلقاه بنفسه.

ولذلك قال: (وتؤثره على نفسك) فإن ذبك عن الرتبة التي أنزله الله فيها، والله قد أثنى عليها وعظمها، حيث جعلها خلافة عنه في حق من استخلفه عليها ﴿ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾ [الحج: 32]، وأي شعائر أعظم من مراتب الدعاء إلى الله، الأدلاء عليه، ﴿ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ ﴾ [الحج: 30]، وأي حرمات أعظم من حرمات الدعاة إلى الله، الأدلاء عليه، وهم الرسل والورثة، المعبر عنهم بالشيوخ.

حتى قال في وصيته هذا الشيخ: (وتقدم بقاءه على بقاء نفسك إن قدرت على ذلك وقبل منك في موطن فافعله) وهو أن تفاديه بنفسك، فإن التقوى هي نسب الله،

---

(1) في نسخة: الميراث.

(2) سبق تخريجه.

[والتقي][1] هو الذي جعل نفسه وقاية لله، يتقي بها جميع ما ينسب إليه، ويرمي به من سهام الصفات المذمومة، فيكون العبد [محبًا][2] لها يتلقاها بنفسه، فلا تصل إلى الحق، فإن الله تعالى قد وصف نفسه بأنه يؤذى، فتسمى بالصبور على ذلك مع [ميل][3] هذا الموطن يفادى العبد المؤمن ربه بنفسه، والشيخ خليفة الله عليه، فيفعل في حق شيخه فيما يؤذى فيه ما يفعله في حق [الله][4]، وهذا يجب عليه في حق كل من له هذه المرتبة، سواء كان الشيخ معدومًا قد درج، أو موجودًا، أو كان شيخه الذي يسند إليه، أو شيخ من المشايخ ممن له رتبة الإمامة والخلافة والمقام.

وأما قوله في حق من هو بين يدي شيخه وفي حكمه: (أن يكثر التذلل بين يديه)، وذلك أنه لا يريد ألا يكون له تصرف في نفسه إلا ما يتصرف فيه به شيخه، فإنه يستجلب بذلك قلب الشيخ، وإذا كان قلبه معه عظمت المنفعة، فإن قرب المشايخ من المريدين الذين بين أيديهم، قرب الحق من المؤمنين، الذين يطلبون القرب إلى الله، وهو القرب المضاعف، فقرب الحق من المؤمن، إذا اقترب منه بما أمره به من التقرب إليه ضعفان من قرب المؤمن إليه، وإنما كان ضعفين لسر خفي يحرم كشفه، ولكن نومئ إليه، فإن القرب من الله يكون بالغنى بالله، وبالفقر إلى الله، وليس في وسع الكون أن يجمع في النفس الواحد بين القربين، فإنه واحد المشهد، فإذا كان شهوده بالغنى بالله، لم يسع الوقت أن يكون شهوده فيه الفقر إلى الله، وإذا كان شهوده الفقر إلى الله، لم يكن في قوته الغنى بالله مشهودًا له، وإن كان كِلا الأمرين صفة له، ولكن ليست هذه الصفة المستحقرة له، وهذا هو أضعف قرب إلى هذا العبد، فإنه الغني الحميد، فقربه إلى العبد قرب غنى عنه، فهو متفضل عليه بالقرب منه.

وثَم أمور لا يمكن وجودها عن الله إلا به، فهو كآلة للصانع، فإذا ظهر من العبد فعلاً إلهيًا، يقتضي ألا يكون منه ذلك الفعل إلا بقرب الحق إليه، فذلك القرب هو الذي ضاعف القرب الأول، فصار ضعفين من قرب العبد إليه، ولذلك قال: «من

(1) في نسخة: والمتقي.
(2) في نسخة: مجن.
(3) في نسخة: مثل.
(4) في نسخة: ربه.

تقرب إليّ شبرًا تقربت إليه ذراعًا» والذراع شبران فمن ذلك ذراعه، «ومن تقرب إليّ ذراعًا تقربت إليه باعًا» فإن الباع ذراعان ممن ذلك باعه، «ومن أتاني يسعى أتيته هرولة»[1]، والهرولة ضعف السعي ممن ذلك سعيه، فذكر التضعيف بالمثلين، وهو عين القرب الذي أوردناه من قرب الغنى والفقر إن فهمت والله الغني الحميد، وفي هذه المسألة تفصيل طويل وهذا القدر فيه كفاية ومقنع لأصحاب الإشارات والله ولي التوفيق.

ثم قال (فإن طردك، أو زجرك، أو نهرك، أو لطمك، أو ضربك، فازدد أنت له رقة وتواضعًا، وكلما كرر عليك ذلك فزد أنت فيه محبة، وتذللاً ورقة وانكسارًا بين يديه، فإنه يقصد تهذيبك وتربيتك، ويمتحنك بذلك، يفعل ذلك كله مصلحة لك يعلمها الشيخ، وتجهلها أنت).

أما قوله: (إن طردك) فلا يخلو في طرده إياك، أن يعين لك جهة تمشي إليها، أو لا يعين، فإن عين لك في الطرد بجهة تمشي إليها، فاقصد تلك الجهة امتثالاً [لأمره][2]، ولا تبرح بها حتى يرضى عنك، وإن لم يعين لك فلا تبرح خلف الباب ليلاً ونهارًا، إلا في أوقات تحتاج فيها إلى الطهارة لأجل الصلاة، واتخذه مسجدًا حتى يرضى عنك، ويقربك، أو تموت على تلك الحالة.

حكى القشيري - رحمه الله - أن شيخًا أمر مريدًا بالخروج من عنده مطرودًا، فلما قفا امتثالاً لأمر الشيخ، استدعاه الشيخ، قال له: ما وقع في نفسك أن تفعل، فقال المريد: عزمت على أن أحتفر لنفسي حفرة على باب دارك، وأدخل فيها حتى أموت أو ترضى عني، فقال الشيخ: مثلك يصلح لخدمة الشيوخ، وأدناه وقربه، وقدمه على الجماعة.

واتفق لشيخنا علي بن عبد الله بن جامع، أخبرني بنفسه يوم ألبسني الخرقة التي ألبسه الخضر إياها بنفسه، وبحضور قضيب البان، قال لي: كنت أخدم عليًا المتوكل، وكان من الرجال الكمل ﷺ قال: فغضب عليّ يومًا لأمر رآه، فأنزلني من حجرته، وفتح الباب وصفعني وأخرجني، فحصلت رجلي الواحدة في الأرض،

---

(1) رواه البخاري (6970)، ومسلم (2675)، والترمذي في سننه (3603).

(2) في نسخة: بأمره.

والأخرى على درجة كانت خلف الباب، وفارقني الشيخ وأنا على تلك الحالة، وأغلق الباب في وجهي، ودخل منزله، فبقيت على تلك الحالة التي فارقني الشيخ عليها أيامًا ليلاً ونهارًا، لا أنزل رجلي من على تلك الدرجة، والأخرى على الأرض، إلا في أوقات الصلاة من أجل الصلاة، فإذا صليت عدت إلى حالتي، وإذا كان النوم نمت على تلك الحالة، لا أتغير عنها، فسأل الشيخ عني بعد أيام بعض أصحابه، فقال له: ما فعل علي؟ فقيل له: هو على الحالة التي فارقك عليها، وزال بصرك عنه، فقيل: كيف تقول؟ قال: هو بما قلت لسيدي، قال: ففتح الشيخ الباب، وخرج إليّ بنفسه وعانقني، وقبل بين عيني، وأدخلني منزله، وما زلت حظيًا عنده إلى أن دُرج.

فطرد الشيوخ ما هو طرد، وإنما هو تأديب، فلا ييأس المريد في ذلك الطرد من رحمة الشيخ، فإنها رحمة به، ولو مات في حال طرده، فإنه ما جرت عادة الشيوخ الداعين إلى الله أن يطردوا واحدًا من باب الله، وإنما ذلك أدب في حق المريد، فإن كان طرده إياه، لعلمه أنه ليس له عنده شيء فيعرفه، ويقول له: ما أنت لي، ومالك عندي شيء فلا تتعب نفسك، فانظر غيري، ويُعين له شيخًا آخر يعلم أنه له عنده شيئًا، فإن علم أنه لا يجيء منه بشيء لما يطلبه المريد، [وأنه][1] وليس له في أهل الاختصاص اسم لا يُعرفه بذلك، فإنه من أضر شيء في الطريق عند الله، فليكرمه وليعامله معاملة الأجانب الذين يقصدون رؤية الشيخ على طريق البركة، لا على طريق التربية، ولا يأمره ولا ينهاه، ولا يتحرك في حقه بحركة مع المريدين الذين عنده، فإن كان المريد فطنًا يعلم أنه لا يجيء منه شيء لما يطلبه، ومع هذا فليوف ذلك الشخص خدمته واحترامه للشيخ، ولا يفارق خدمته، ولا الأدب معه، كما كان قبل ذلك، وإذا أغرض الشيخ في أمر ما يقدر هذا المريد على قضاء غرض الشيخ يفعله من نفسه ابتداءً، من غير أمر الشيخ له بذلك، فإن الشيخ لا يأمره أبدًا ولو أمر الأجنبي، فإن هذا لا يأمره أبدًا أصلاً، لئلا يقع في نفسه أنه كما كان من أصحابه.

ومهما زجر الشيخ المريد، أو نهره أو ضربه، أو لطمه، فليعلم أنه مقبول عند الشيخ، ولولا ذلك ما تحكم عليه، فإن الشيوخ لا يصدر منهم في حق المريدين مثل

---

(١) زيادة في نسخة.

هذا التحكم في بشريته، أو في حاله وهو يراه أجنبي عنه، بل ما يفعل ذلك معه إلا لعلمه أنه يجيء منه ما يريده به ويقبله استعداده، [وهي][1] بشرى من الشيخ للمريد، فإنه يفلح، فإن الشيوخ لا يتحركون في بشرة المريد، ولا في حاله بحركة يمكن لو دعاه من أجلها إلى الشرع اقتص منه الشرع له، أو حكم عليه، كما يفعل مع الأجنبي، سواء هذا ما لا يقع من الشيخ أبدًا الذي هو شيخ حقيقة، وقد يقع من المتشيخين مثل هؤلاء، فهم [ليسوا شيوخًا، ولا من أهل الطريق][2].

فالشيخ لا يتحرك بحركة يقوم عليه بها حجة عند الشرع، فتحكمه في المريد بمثل هذا التحكم دليل واضح عند أهل الله على سعادة هذا المريد، ولا يكون هذا أيضًا من الشيوخ ابتداءً؛ إلا عقوبة لزلة وقعت من المريد في ظاهره أو باطنه، ولا يجوز في هذا الطريق للشيخ أن يعفو عن زلات المريدين، إذا أطلعه الله عليها، وأي شيخ لم يعاقب المريد على زلته الباطنة والظاهرة فقد خانه في التربية، يقول رسول الله ﷺ «من أبدى لنا [صحيفة][3]، أقمنا عليه الحد»[4]، يعني في الجنايات التي تقام فيها الحدود، فحكم هؤلاء الشيوخ في البواطن، حكم الرسل في الظواهر، وإنما كانت مرتبة الرسل تقتضي الظاهر دون الباطن، ويقبلون المنافقين مثل ما يقبلون المؤمنين، لأنهم جاؤا بذلك من عند الله تعالى لجميع أمتهم عمومًا، والشيوخ ليسوا كذلك، ما جاؤوا إلى الناس ولا أُرسلوا إليهم، وإنما جاء الناس إليهم، وطلبوا منهم تطهير بواطنهم، والوقوف على عيوب أنفسهم، وبايعوهم على التحكم فيهم، لما يرون فيه المصلحة لهم ظاهرًا وباطنًا، فتعين على الشيوخ الأخذ بزلات البواطن، كما تعين على الرسل والحكام الأخذ بزلات الظواهر، ويحرم عليهم العفو عن ذلك، إذا طلبت الجناية إقامة الحد على الجاني.

وأما قوله: (إذا فعل معك ذلك الشيخ، فازدد له رقة) يعني بالرقة هنا المحبة، أي: ازدد فيه محبة حيث لم يسامحك، وكذا الإخوان في الله، والصحبة في الله لا يسامح بعضهم بعض في الله.

---

(1) في نسخة: وهو.

(2) في نسخة: ليسوا بشيوخ ولا هم من أهل الطريق.

(3) في نسخة:صحفة.

(4) سبق تخريجه.

يقول أهل الله: لا زالت الصوفية بخير ما تنافروا، فإذا اجتمعوا فلا خير فيهم.

يقول ما عندهم شيء من المداهنة، بل هم بريؤون منها، فلا يقبل الأخ من أخيه إلا ما يعلم أن الله يقبله منه، ويرد عليه ما يعلم أن الله يرده عليه، ويعامله في حق الله بكل ما أمر الله به أن يعامله، وأما ما يرجع منه إلى نفسه فيعفو عن ذلك ويصفح، ويصلح ويحسن، هكذا أهل الله، فكيف الشيوخ؟

والفرق بين الشيخ مع المريد، والأخ مع أخيه في الله، أن الأخ يعفو عن زلة أخيه في حقه، وليس للشيخ أن يعفو عن زلة المريد في حقه، فإن حق الشيخ حق الله، ولا سبيل إلى العفو عن حق الله، كالحكم الظاهر المشروع مثل الزان والسارق، لو تاب بين يدي الحاكم بعدما وصل أمره إلى الحاكم، ورد المال الذي سرقه كله لم ينجه ذلك، ولا دفع عنه الحاكم قطع يده، ولا جلد الزاني وإن كان عذبًا أو رجمه إن كان ثيبًا، فحقوق الله لا عفو فيها من [الحاكم][1]، فإذا كان يوم القيامة لم يبق حاكم إلا الله تعالى، حينئذ لله في الجاني أن يعفو عن حقه أو يأخذه به.

فلما كانت حقوق الشيخ على المريد من حقوق الله، لذلك لم يجز للشيوخ العفو عنها، والزلات التي تقع من المريدين في حق الشيوخ مما يعفى عنهم حقها [في العامة، أي يجوز للعامة أن يعفو عنهم في ذلك به، فليس للشيوخ العفو عنها][2] فإن حرمتهم واجبة عليهم، ولا يقع زلة من المريد في حق الشيخ؛ إلا مع سقوط الحرمة، وإذا سقطت الحرمة من قلب المريد، لم ينتفع بذلك الشيخ أصلاً، فيتعين على الشيخ طرده عنه حتى ترجع إليه الحرمة، فإذا رجعت حرمة الشيخ لقلبه عاد إلى خدمته، ولا يعاقبه قط إلا بالمراد منه، ومهما لم يطرده فقد خان الله فيه، ويحسب المريد أنه على شيء وإن نزل عن الطرد عن بيته، فلا أقل من الإعراض عنه وعدم الالتفات إليه، فيعلم أنه قد [جنى][3] ما أوجب عليه مثل هذا من الشيخ.

حكى القشيري - رحمة الله عليه - أن شخصًا خدم شيخًا، فرأى منه ما أنقصه

---

(1) في نسخة: الحكام.

(2) سقط من نسخة.

(3) في نسخة: جلى.

في عينه، وذلك أنه رأى الشيخ يعجن العجين، وكان خبازًا بعريفات، فلما علم الشيخ منه ذلك طرده عنه، وقال: لا تصحبني، فإن الحرمة التي كنت تنتفع مني بها قد سقطت عنك، فإذا زال عنك ذلك حينئذ تنتفع، ففارقه، فلما زال عنه ذلك رجع إليه، فانتفع به.

فحرمة الشيوخ حرمة الله، فإنهم نواب الله عليهم وفيهم، وفرحة المريد بضرب الشيخ وانتهاره، أعظم من فرحته بإقباله عليه، فإن في ضربه إياه لا يحتاج إلى ميزان، وفي إقباله يحتاج إلى ميزان، وإن قبول الشيخ على المريد قد يكون لمصلحة المريد في ذلك، لعلمه بما هي عليه النفوس، فثَم نفس لا تصلح إلا بالغنى، وثَم نفس لا تصلح إلا بالفقر والضيق والمعيشة الضنك، ولو استغنت لبطرت وكفرت، وثَم نفس لا تصلح إلا بالذل والهوان، وثَم نفس لا تصلح إلا بالعز والإقبال، فقد يكون هذا المريد الذي يُقبل عليه الشيخ لا يصلح إلا بالإقبال عليه، فلا بد للشيخ أن يُقبل عليه؛ لأنه لا يعامله إلا بما للمريد فيه المصلحة، وذلك واجب على الشيخ.

وقد يكون إقبال الشيخ على المريد مكرًا من الله به، واستدراجًا كما ذكرنا، ويكون إقباله عين البعد، فلهذا يحتاج إلى ميزان، وقد بينا فيما قبل وهو أن [يعلم حد][1] إقبال الشيوخ على الأجانب، فلا يفرح بذلك، ويعلم أنه مطرود، وإذا لم ير منه إقباله على العوام، فليبشر بخير، ويعلم أنه على منزلته من الإرادة، فاعلم ذلك، فلا بد للمريد من هذا الميزان، وأن يكون فيه يقظة، ويتعين على الشيخ إذا رأى المريد قد استقل ونال الرتبة، وساواه أو زاد عليه، أن يتأدب معه إن ساواه بأدب الأكفاء، وإن زاد عليه تأدب للمرتبة التي زاد عليه بها، وقد فعل شيوخنا معنا ذلك، حتى جلسوا بين أيدينا، فإن الأدب إنما هو مع المرتبة، فاعلم ذلك، فإنا نعلم أن الرسول ﷺ قد ساويناه في الإنسانية، وقد أمرنا الله أن نعززه ونوقره، وما ذلك إلا للمرتبة التي أنزله الله فيها لا بعينه، وكذلك السلطان، وكذلك أولياء الله، وبالرتبة علا الناس بعضهم على بعض، فلا يفوتنك استحضار مثل هذا في خاطرك، والله الموفق لا رب غيره.

ثم قال: (يا مريد، فاقبل ذلك إن كنت محبًا صادقًا، ومريدًا صافيًا، فإذا أتابك

---

(1) في نسخة: تعلم جد.

أمر في دنياك، أو دينك، والعياذ بالله من النائبة في أمر الدين، فاقصد شيخك، وشيخ شيخك، وإخوة الشيخ، وتوسل إلى الله بهم، فإنه ما ينقطع عنك نظر الشيخ حيًا وميتًا، لأنه فوض الله سبحانه إليه تربيتك، فما ينقطع نظره عنك، وكن في ذلك على يقين، وكذلك أيضًا، أُقصد مريدي الشيخ إخوانك، فإنهم يقصدون الشيخ في حقك، ويتوسلون إلى الله بالشيخ، والهمم تؤثر، ثم لا تكن عجولاً في أمرك، فإن المستعجل قريب من العطب).

أما قوله: (يا مريد) بحرف النداء، فلبعده في الوقت عما دعاه إليه فيما أوصاه به، وإن كان فيه ما أوصاه به، فلدوام عليه والثبات، فإن النداء قد يكون من مكان قريب مثل هذا المتصف، فناداه من قريب، وقد يكون مكان بعيد، وهو إذا كان فاقدًا لما أوصاه به، وأما النداء الذي يكون من الإنسان لنفسه، وهو الداعي الذي يدعوه إلى الخير من سره وباطنه، فإنه جمع بين القريب والبعيد معًا، فإن دعاه من نفسه لنفسه بالخير، خُير في نفس الأمر، فهو نداء قريب، وكونه يأمره وذلك النداء بفعل أمور ما هو عليها في الحال، فهو نداء من مكان بعيد، لأنه من المواطن الذي يدعوه إليه.

وهكذا كل نداء وقع في القرآن، وفي كلام الناس، ولهذا قيد بعض المشايخ في تفسير الإشارة أنها نداء على رأس البعد، إذ قد تكون نداء على رأس القرب، إذا وقعت من الشخص لجليسه، إذا كان ثَم ثالث لا يريد المشير تعريفه بما يشير إلى جليسه الآخر.

وقوله: (فاقبل ذلك) يعني ما أوصاه به، فإن كان فيه فمعناه أثبت عليه ودُم، وإن لم يكن فيه فمعناه على ما تلفظ به.

ثم قوله بعد ذلك في شرطه في القبول: (إن كنت محبًا صادقًا) فهو المراد (أو مريدًا صافيًا) وهو مريد، فإن المراد أول ما يرزقه الله الحب، فيكون محبًا فيلتذ بجميع ما يدعوه محبوبه إليه، إذا كان صادقًا في حبه إياه، (أو مريدًا صافيًا) وهو الذي يجد المنع، فيتحمل ما يدعى إليه بالمجاهدة والمكابدة، لما شق عليه ذلك، وهذا يقع الشرط في مبايعة الإمام على السمع والطاعة، في المنشط والمكره، أي: فيما تستحليه النفوس، فتنشط لعمله إذا أمرها به الإمام، أو فيما تمجه النفوس،

ويثقل عليها وتكرهه، ومع الكراهة تفعله، والله يقول: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ [الرعد: 15] كما كان له تعالى، فهو بلا خلاف طوعًا وما كان من أجله فمنه ما يكون طوعًا، ومنه ما يكون كرهًا، ويحمله على فعله المكروه عنده، إما رغبة أو رهبة، دنيا وآخرة، فإن فعل ذلك تعظيمًا للأمر، فذلك محب عارف، فإنه لو لم يخف ولا يزجر لم يبادر إلى فعل [يشق][1] عليه فعله.

وأما التعظيم فخارج عن الخوف والرجاء، وهو قول النبي ﷺ في حق صهيب لما أثنى عليه «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»[2]، وهو [غير ما ذهبت][3] إليه من الفعل الشاق لما يجده الإنسان في نفسه، من تعظيم ما أمره به مع ارتفاع الخوف عنه من جهة ما، والرجاء فيما عنده.

وأما قوله: (فإذا أنابك أمر في دنياك أو دينك، فاقصد شيخك، وشيخ شيخك، وإخوة شيخك، وتوسل إلى الله ﷻ بهم في ذلك) فهو قول أبي يزيد البسطامي أو غيره من المشايخ الكبار، قال يومًا لبعض مريديه: إذا كانت لك إلى الله حاجة، فاقسم عليه بي؛ وذلك لعلمه بذلك المريد فإنه يعتقد في شيخه هذه المكانة عند الله، مما لا يعتقده في غيره، وعرف الشيخ أن الهمم والصدق في الأمور، إذا كان قويًا أثر، وسواء كان ذلك المسؤول به على المكانة التي يعتقدها فيه هذا السائل به، أو دون ذلك، فإن الإجابة لا بد منها مما يعطيه الصدق ونفوذ الهمة من الأثر، ولهذا يفعل السحر الذي [تفعله][4] النساء في الأمور، ما لا ينفع من الرجال أكثرهم، وما ذاك إلا لأخذهم بالقبول، وتصديقهم بأن ذلك لا يكون ولا بد، فيظهر الفعل عن صدقهن وهمتهن، وعزمهن وقطعهن به، لا عن العمل.

وقد قررنا اعتقاد المريد الصادق في الشيخ كيف هو، فصدقه يرفع عنه ما نابه إذا توسل بمن ذكره في ذكره، في ذلك الأمر الذي نابه، وقد يكون من المجموع

---

(1) في نسخة: صبق.

(2) بلغة الغواص

(3) في نسخة: عين ما ذهبنا.

(4) في نسخة: تعمله.

أعني من همته، ومكانة الشيخ، فيكون بمنزلة شفعاء [كثرت][1] في أمر واحد، [فقبل][2] المشفوع عنده شفاعة كل واحد فيه، ولو انفرد، وقد يصادف زائدًا على الهمة، والمتوسل به في ذلك عند ذكره ربه في دعائه، أن يدعو باسم يعطي [بالخاصة][3] الإجابة، فيما دعا فيه من حيث لا يشعر.

وأما قوله في حق الشيخ (حيًا كان أو ميتًا) فما قطع يعني نظره عنك، يقول: أن همة الأنبياء فيمن [بعث][4] إليهم أن يهتدوا بها، فلا يزال نظرهم إليهم، وكذلك الورثة وهم الشيوخ، لا يقطعون نظرهم عن المريدين الذين تحت تربيتهم، فإنهم له كالأمة للرسول المؤمنة، منها التي يشافهها رسولها بالخطاب فيأخذونه على غلبة ظن، كما يأخذه الشخص عن ناقل عن الشيخ، فإن المشافهة لا تقوم مقام النقل، وأنها تفيد العلم فيعمل على بصيرة، ولهذا متبعوا الرسول الذين أخذوا عنه، وإن كان ميتًا على الكشف، أو عن من أخذ عنه ذلك الرسول من الأرواح [الطاهرة][5]، أو عن الله وهو الأصل المرجوع إليه، فيدعو هذا الآخذ على بصيرة إلى الله، أي: على علم اقتضاه العين، وأعطاه ذلك الإتباع بما شافهه به، أو بما نقل إليه على وجه يصح عنده ذلك النقل، فيأخذه بالقبول ويقطع به، فذلك أيضًا من متبعيه، وهو قوله: ﴿ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾ [يوسف: 108].

وأما قوله: (فكذلك أيضًا) أقصد يعني في ذلك الأمر الذين نابك مريدي الشيخ إخوتك، (فإنهم يقصدون الشيخ في حقك، ويتوسلون إلى الله) يريد ذلك أمورًا منها: أن تعتقد في المريدين إخوتك أنهم صادقون، فتزيل عن نفسك ما يخطر لك في حقهم من التهمة، حتى لا ترى لنفسك مزية عليهم، فتستعين بهم على ما تريد، فإن الله تعالى يقول: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: 2]، فإن الإنسان إذا كان بهذه المثابة مع أقرانه، لم يكن بنفسه لهم احتقار، ولا نقص وهذه

---

(1) في نسخة: كثيرة.

(2) في نسخة: تقبل.

(3) في نسخة: بالخاصية.

(4) في نسخة: بعثت.

(5) في نسخة: الظاهرة.

حسنة معجلة له إخوان على سرر متقابلين.

ومنها أيضًا: أنه قد يكون في المريدين من هو أعلى منه عند الله تعالى، أو عند الشيخ بحيث أن يكون قبوله من ذلك أسرع من قبوله من صاحب النائبة، فإن الله تعالى إذا سمع فيه سؤال هذا المريد المقرب عنده قضى حاجته فيه وزيادة، وإذا أراد الله له بصاحبه عناية، فيعصمه من أجله فيما يبقى من عمره.

ومنها أيضًا: أن يكون في علم الله أنه لا تقضى تلك الحاجة؛ إلا بهذا المجموع وسؤال شخص واحد منهم، فلا يكون إلا بما سبق به العلم، فأوصاه بذلك لعلمه أن تكون الإجابة من هذا القبيل، فما ترك شيئًا من المحتملات؛ إلا ودله على ما فيه المصلحة في حقه، لأنه أوصى عامًا قومًا مجهولين عنده.

وأما قوله: (لهذا الشخص، ثم لا تكن عجولاً في أمرك، فإن المستعجل قريب من العطب) يريد قوله ﷺ: «إن الله يستجيب للعبد، ما لم يقل العبد: لم يستجب لي»[1]، فهذا معنى العطب، فإنه إذا قال: «لم يستجب لي» فإن الله لا يستجيب له بعد ذلك، وذلك لأنه أساء الأدب، [وكذب][2] الله تعالى في قوله: ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: 186]، فالإجابة لا بد منها، وسأبين موضعها وحدها، [ويقضاء][3] ما سأل فيه كيف هو، أما قوله ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ فإن الداعي إذا دعاه لا بد أن يدعوه باسم من أسمائه؛ فيقول - مثلاً -: (يا الله) أو ما كان من الأسماء أو الكلام، إما باللسان أو بالقلب، أعني كلام النفس، فلا بد أن يقول الله: (لبيك) أي: إجابة لك دعاء من دعاه، ودعاه فيما دعاه، فلا بد من هذه الإجابة، أي: قد سمعت دعائك فيما تريد وما تسأل فيه، فيذكر العبد عقيب هذا الدعاء ما يدعو فيه من الحوائج.

ولاشك أن علم الله بالمقادير والأوقات والأحوال لا يتبدل، فإن كان الله قد سبق في علمه قبوله وإجابته لما دعاه فيه، فلا يخلو إما أن يكون عن زمان قريب أو

---

(1) رواه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (283/2).

(2) في نسخة: وأكذب.

(3) في نسخة: ويقي قضاء.

بعيد، أو موقوف على حال خاص من هذا الداعي، أو من أمر آخر لا بد من ذلك، فتكون الإجابة من التعجيل والإبطاء بحسب ذلك، أي: بحسب وقوع ذلك، كما حُكي في قصة موسى ﷺ في قوله تعالى: ﴿ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا ﴾ [يونس: 89]، وكان بين دعائه في ذلك، وظهور ما دعي فيه ووقوعه أربعون سنة، فكان ينتظر بذلك ما سبق به العلم من الزمان، أو من الحال، أو من المجموع، فإذا كان في حكم الله أن المسؤول فيه لا يقع؛ فلا بد مما يقوم مقامه من تكفير خطايا عنه، لو كشف له عن ذلك لآثر ذلك على قضاء حاجته، ورأى أنها أولى، وأن الله قد رفق به واعتنى، حيث عوضه هذا بدلاً فيما سأل فيه، أو رفع له بها درجات لم يكن يصل إليها لو قضى حاجته فيما سأل فيه، بحيث أيضًا لو كشف الله له عن ذلك لاختار هذه الدرجات على قضاء حاجته، فعلى كل حال لا يخيب سؤاله من الخير، هذا كله ما لم يقل: «لم يستجب لي» فإذا قال: لم يستجب لي، لم يحصل له شيء من هذا كله، فإن عمله قوله لم يستجب لي، والنبي ﷺ يقول: «إنما هي أعمالكم ترد عليكم»[1]، وليس له عمل هنا إلا سوء ظنه بربه، فهو الذي أرداه كما قال الله تعالى في حق قوم ظنوا أن الله لا يعلم كثيرًا مما يعملون فقال لهم: ﴿ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [فصلت: 23]، نسأل الله العصمة من مثل هذا.

ثم قال: (**ولا تلح على شيخك أصلاً في أمر من الأمور في حقك، فإنه أعرف بالمصلحة في حقك منك، ولا تقل له شيئًا بلسانك، ولا تشافهه فيه، بل إذا كان في نفسك أمر تريد أن تراجع الشيخ فيه، فاذكره للشيخ فيما بينك وبين نفسك، فإنه لا يخفى عليه شيء من حالك**).

أما قوله: (**ولا تلح على شيخك أصلاً في أمر من الأمور**) إذا [ساءت][2]، فإنه أعرف بالمصلحة منك (**في حقك**) يقول ذلك، كما وقع للفتى الذي رمى نفسه في التنور المسجر، وكان سببه الإلحاح على الشيء وقد تقدمت الحكاية، ولولا ما

---

(1) ذكره المناوي في فيض القدير (265/1)، وأبو نعيم في الحلية (76/6).

(2) في نسخة: سألته.

سبقت العناية بما كان قد دعا به الشيخ قبل ذلك ولا احترق، وكان من أهل النار، فإن بعض الصحابة قدمه رسول الله ﷺ [في][1] سرية على قوم، فخرج عليهم فأضرم نارًا، وقال لهم: ألم يأمركم رسول الله ﷺ بالسمع والطاعة لي؟ فقالوا: بلى، فقال لهم: ألقوا نفوسكم في هذه النار، فقالوا: إنا أسلمنا كي ننجوا من النار، فوالله لا نسمع، فلما بلغ ذلك رسول الله ﷺ قال: «أما إنهم لو ألقوا نفوسهم في النار ما خرجوا منها»[2]، وقال ﷺ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ»[3]، وقال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: 101]، وقول الصحابة: نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ - يعني ابتداءً - فكيف أن نُلِح في السؤال طلبًا للجواب، فسكوت المسؤول جواب لمن عقل، ولا سيما الشيوخ ورثة الأنبياء، فإنهم أعرف بالمصالح وبأوقات الكلام منك، فإياك أن تسأل الشيخ السؤال، ثم تطلب الجواب، فتكرر عليه ذلك، وإنما إعرض عليه ما وقع لك في نفسك وفي خاطرك، وفي رؤيا تراها، فإذا فرغت من ذلك، ورأيت الشيخ يسكت عنك به، فلا ترد على ذلك، وقم إلى شغلك، هذا هو الأدب النافع، فإن الشيخ لو عرف أن إجابته إياك في ذلك لك خير فيه فعل، فسكوته هو عين المصلحة في حقك ذلك الوقت.

أما قوله: (ولا تقل له شيئًا بلسانك، ولا تشافهه بذلك) هذه طريقة التعليم إلى الوصول، لتأثر الهمم من المريدين في الشيوخ وغيرهم، والصدق في ذلك، فإن المريد إذا صدق حرك الشيخ بصدقه، وهذا معروف في الطريق، ولقد كان لي صاحب في خدمة شيخ لنا تخدمه، وكان الشيخ غائبًا، فجاءني ذلك الأخ، وسألني في أمر وقع له في القرآن، فانتهرته وقلت له: فأي فرق بينك وبين العامة، إذا كنت في هذه المثابة تأخذ العلم عن الرجال، ألم يقل أبو يزيد: أخذتم علمكم ميتًا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت، هلا صدقت مع ربك فاستندت إليه

---

(1) في نسخة: على.

(2) رواه البخاري (4085)، ومسلم (1840)، وأحمد (124/1).

(3) رواه البخاري (6858)، ومسلم (1337)، والترمذي (2679)، والنسائي في الكبرى (3598).

في هذه المسألة، حتى تأخذها ذوقًا من الله بلا واسطة، والله لو كان الشيخ حاضرًا لجعلته يؤدبك، ألا ترى الشيخ ﷺ ما يحيلنا إلا على الله في كل ما يخطر لنا من العلم، فقال المريد: صدقت، وتاب وانصرف عني، فلما كان من الغد جاءني، وقبل راحتي، وقال: جزاك الله عني خيرًا من صاحب، وأخ كريم، انفردت الليلة مع الله في تلك المسألة، فنفث في روعي الجواب عنها، وهو كذا وكذا، وذكر الجواب، وكان جوابًا حسنًا سادًا، فقلت: أليس هذا أحسن، فقال: بلى، ومع هذا فما سكت عنه لما حضر الشيخ ذكرت له ذلك، قال: نِعم ما فعلت، وهجره الشيخ [على ذلك][1] مدة.

وأما قوله: (**بل إذا كان في نفسك أمر تريد تراجع الشيخ فيه، فاذكره للشيخ فيما بينك وبين نفسك، فإنه لا يخفى عليه شيء من ذلك العلم**).

اعلم أولاً أن المريد إذا صدق في الشيخ، جعل الله له في نفسه مثالاً للشيخ، ذلك المثال هو الذي يشهده، ويغلب عليه، حتى يقول: هذا هو الشيخ، ما يقول: كأنه هو، بل يقول: هو هو، وكذلك هو، فليذكر تلك المسألة للشيخ المتوهم الموجود الحاضر في خياله، كما يناجي المصلي [ربه][2] في قبلته، فإن ألقى الله عند الشيخ الأصلي من خارج ما أنت عليه، عرف المسألة وحرك ذلك الشيخ المتوهم الذي تشاهده بالجواب عن تلك المسألة، فإن ذلك الشيخ الذي في نفسك لشيخك الخارج، كالظل مع الشخص سواء، فذلك ظل شيخك، فاعتكف عليه، ولا ينشئه عندك إلا نور صدقك فهو يمده في طبيعتك بالنور الإلهي، الذي عندك منه من الإيمان بشيخك، وكثيرًا ما يجري هذا للمريدين الصادقين.

وهذا للمريد أنفع في الجواب من الجواب، الذي يأخذه عن الله من غير واسطة هذا الشيخ المتوهم، فإن الحق تجليه في الشيوخ أعظم من تجليه في [المريدين][3]، فمسألة المريد الذي استغنى بالله عن أبي يزيد في زعمه، فلما قال له الناصح العارف: لأن ترى أبا يزيد مرة، خيرًا لك من أن ترى الله ألف مرة، لعلمه بأن الله تعالى ما يتجلى لكل أحد إلا على قدر صفاء مرآته وشكلها، وعَلِم أن مرآة أبي

---

(1) زيادة في نسخة.

(2) في نسخة: الله.

(3) في نسخة: المريد.

يزيد أكمل، وكذلك كان، فلما رآه ذلك المريد، مات هيبة، فلما دُفن قيل لأبي يزيد قصته، فقال: كان يراه على قدره، والآن رآه فينا على قدرنا، فلم يطق، فهلك.

كان رسول الله ﷺ يأخذ الوحي عن الله في مرآة جبريل عليه السلام شيخه، وهو قوله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ۝ عَلَىٰ قَلۡبِكَ ﴾ [الشعراء: 193، 194]، وقوله: ﴿ إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ۝ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ ﴾ [القيامة: 18، 19]، [فنسب][1] القراءة إليه تعالى، كما قال على لسان عبده المصلي (سمع الله لمن حمده) ﴿ وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال: 17]، كذلك ما قرأت حين قرأت، ولكن الله قرأ، ورسول الله ﷺ يسمع التلاوة من جبريل، والقارئ هو الله، فإنه يقول ﴿ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ ﴾ فأضاف القراءة إليه تعالى، وكذلك تجلي الحق في الشيوخ للمريدين، هو أتم في الأخذ عنه من تجليه للمريد وحده من حيث هو.

وأما قوله: (وتوسل إلى الشيخ) يريد ذلك الشيخ المتوهم الذي أنشأه صدقك، ولذلك قال بعد هذا: (فيما بينك وبين نفسك)، ثم قال لك في توسلك إليه: أن يكون بالله، ثم بمحمد ﷺ، ثم بالملائكة والأنبياء، ثم بشيخه، ثم بالصالح من عباد الله، يقول: توسل لذلك الشيخ الذي في خيالك، الذي هو ظل شيخك الخارج بالله، أي: اجعل الله واسطة بينك وبينه [فيما تطلبه منه][2]، ثم إنه لما عرف أن الله تعالى يتجلى على قدر كل طائفة، ولهذا يرجع الأمر كله إليه، ويُصح العقائد كلها عليه، وإذا كان هذا توسل بالله تعالى يتوسل بالله الذي في علم محمد ﷺ منه، فإنه الشخص الكامل من هذا النوع الإنساني، ثم بالملائكة، فإنه باسمه النور ظهر فيهم، وبالنور تظهر الأشياء للبصائر والأبصار، ويعني بالملائكة هنا، الأرواح المخلوقة من أنفاس محمد ﷺ، فلهذا قَدَم محمدًا ﷺ في الذكر، ولو أراد العالين من الملائكة المهيمين، لقدمهم على محمد ﷺ هذا إن كان هذا الشيخ ممن يقول بذلك، وإن كان ممن يقول بفضل الكامل في هذا النوع الإنساني على المَلَك، ولا أكمل من محمد ﷺ في هذا النوع

(1) في نسخة: فليست.

(2) زيادة في نسخة.

البشري، ولهذا قدمه على الملائكة، والأولى بهذا الشيخ حمل كلامه على الوجه الأول، فإن الإنسان ينبغي له أن يحمل كلام صاحبه على أتم الوجوه، حتى يوفيه حقه، فإن كان ذلك كذلك فقد [أنصفه][1]، وإن كان دون ذلك فقد أعطى المقام حقه في العبارة عنه، وهذه الطريقة أولى، ثم بالأنبياء بعد الملائكة، وهم أولو العلم فقدم الملائكة، وعلمنا أن قوله: ﴿ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ ﴾ في قوله تعالى ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: 18]، منا أن الملائكة كلهم أهل علم بالله، وإنما قال في حقنا أولو العلم منا، فإنه يريد أهل الكشف والتجلي، وأصحاب البراهين النظرية العقلية، لا يريد المقلدين، فإنهم وإن صادفوا العلم فما هم عالِمون، فكل صاحب نظر في الله فهو عالم بالله، وإن خالفه في ذلك عالم آخر، كان الأمر في نفسه أوسع من أن يتقيد بشخص دون شخص، وكذلك العلماء بالله من طريق التجلي، كالنظر العقلي بالعلم في الله سواء، فإن تجلى الحق لكل صاحب تجلي مخالف لتجليه الآخر، فإن الأمر أوسع من أن يتقيد، والكل علماء بالله.

ولهذا ينبغي للناصح نفسه، أن يبحث عن كل مقالة لصاحب نظر في الله، حتى يعلمها، فإنها صورة من صور الحق، وينبغي أن يعلم ما جاءت به الأنبياء في الله، فيعتقد ذلك، فيكون صاحب هذا الأمر يرى الحق في كل معتقد، وهذا هو النظر الكامل، والمقام الشامل، فلا يتصور من مثل هذا إنكاره للحق إذا تجلى في موطن الامكان، وإن سكت عن ذلك فسكوته عن معرفة بالله، اقتضى له الموطن والحال السكوت.

ويتوسل إلى ذلك الشيخ المتوهم أيضًا بشيخه الخارج، كما ذكر، فإن هذا الشيخ المتوهم الذي هو ظل الشيخ الخارج من هذا الشيخ الخارج، تكون له المادة، ولكن لا يراه المريد إلا من هذا الشيخ المتوهم على ذلك المريد، أو لم يعلمه، ثم يتوسل أيضًا لذلك الشيخ الذي عنده بالصالح من عباد الله، يعني بالصالح المقام، الذي سألت الأنبياء أن تلحق بأهله بقوله: ﴿ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [النمل: 19]، وشهد الله به لبعض أنبيائه كعيسى بن مريم وغيره،

(1) في نسخة: أيقظه.

كما ذكر في القرآن.

ثم قال هذا الموصي ﷺ بعد هذا التوسل بهؤلاء المذكورين: (انظر في نفسك، فإن وجدت عندك شوقًا إلى الشيخ) يعني بذلك الشيخ الخارج تشتاق إليه، ولا يكون ذلك مع مشاهدته في باطنه؛ إلا بمن علم أن ذلك الذي في باطنه منه أنه مثاله وظله لا عينه، فاشتاق إلى الشيخ الخارج حتى يكون هذا المريد للشيخ بمنزلة ظله منه الذي هو الشيخ المتوهم، فإنه أقرب سندًا، فإنه إذا أخذ عن الشيخ المتوهم يقول: حدثني ظل شيخي عن شيخي، فإذا أخذ عن الشيخ الخارج عند المقابلة، إما بالفهم عنه في نظره إياه، وإما أن يشافهه الشيخ بالخطاب فيقول: حدثني شيخي.

ثم قال بعد ذلك: (وإن وجد باعثًا للوقوف بين يديه) والباعث هنا الذي يبعثه هو من ذلك الشيخ المتوهم، وهو بمنزلة داعي الحق الذي في قلب كل مؤمن: إذا أراد أن يتوب يسمعه الله في ذلك الداعي، فإن الداعي لا يزال أبدًا داعيًا إلى التوبة، ولكن في الآذان وقر، فمتى ما زال ذلك الوقر من أُذن المدعو، سمع فأجاب، وبادر إلى ما دعي إليه، كذلك يبادر هذا المريد إذا وجد الباعث، فإن ذلك خاطر الشيخ الخارج، والشيخ المتوهم ترجمان، والباعث لسان الترجمان، فاعلم ذلك، ولذلك قال: (فبادر إلى ذلك) واعلم أن خاطر الشيخ أزعجك فلا تقف.

ثم قال: (وإن قال لك قائل: أن الشيخ يطلبك، أو ذكرك، ولم تجد ذلك الباعث متأكدًا عندك، فلا تسعَ إلى الشيخ) بناءً على ذلك من غير أن يكون ذلك في قلبك، هذا يحرضك على استدامة الحضور أبدًا مع الشيخ في قلبك، حتى يصير لك الحضور عادة، فتجد ذلك مع الله إذا فقدت الشيخ، أو استقللت بنفسك دونه، وإن كان لا بد أن يبقى في المتقدم المقتدي به بقية عند المتأخر المقتدي، لا بد من ذلك، وهو مثل قوله تعالى لما ذكر الأنبياء لمحمد ﷺ قال له: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ ﴾ [الأنعام: 90]، وإن كان هو السيد على الجماعة، ولو كانوا بالحياة لاتبعوه، ولكن لما تقدموا بالزمان، والطريق واحدة، كان المتأخر مقتديًا بالمتقدم بلا شك، قال الله تعالى: ﴿ ۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾[الشورى: 13]، وهو ما يختص به دون الجماعة، ﴿ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ

إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ ﴾ [الشورى: 13]، فوقعت الوصية بإقامة الدين، وترك النزاع والاجتماع عليه، فلا بد أن يكون المتأخر مقتديًا بالمتقدم بالزمان، فيما يقع فيه الاشتراك، ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ [فاطر: 31] هو ما يختص به أيضًا الشيخ الوارث، أو المريد إذا استقل وخرج عن تأثير الشيخ فيه، وساواه أو زاد عليه، فلينظر المريد فيما يقال له من خارج ما يجد في قلبه، فإن له كالمصحف يتلو الحق فيه عليه ما يريده منه، فلا معول للمريد إلا على ما يجد في قلبه، لا على ما يسمعه بأذنه، وقد ورد في الخبر ما يؤيد هذا، وهو خبر صحيح من طريق الكشف، «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ وَإِنْ أَفْتَاكَ الْمُفْتُونَ»[1]، وقال في الصحيح من الطريقين في هذا المعنى، في باب الورع، «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ»[2]، كل ذلك إشارة من الشارع إلى المكلف أن يتفقد قلبه في كل مسألة، حتى يرى فيه آثار ربه تعالى.

ثم قال: (فإن الشيخ قد سلطه الله على قلبك ولو أراد إحضارك بين يديه لجذبك إليه). أما قوله في تسليط الشيخ على قلبه، فذلك أن المريد ما يجيء إلى الشيخ ابتداءً، حتى يجعل له سلطانًا على نفسه، مما سلطه على قلبه سواه، بما اعتقد فيه، ولذلك يعاقب إذا خالفه في شيء مما يدعوه إليه الشيخ، أو يتحقق به على شهود من المريد لذلك، فإن في اعتقاد المريد أن الشيخ بهمته، يفعل ما لا يحتاج إلى نطق في ذلك باللسان، بل نطقه بالباطن بلسان الغيب، ولا بد من ذلك، وهو توجه الإرادة من الشيخ فيما يريده منه، فذاك حد أمره للمريد بذلك، فلا بد من كلام النفس، وهو أمر معقول زائد على الإرادة، فإن توجه الإرادة على [الأمر][3] حكم زائد على عين الإرادة، يعبر عن ذلك بالقول والأمر، وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [النحل: 40]، فما اكتفى بالإرادة حتى جاء بالقول بجهة الأمر، وإذا كان ذلك في الجناب الإلهي، بل ما يعطي

(1) رواه أحمد (228/4)، والدارمي (2533)، وأبو يعلى في مسنده (161/3).

(2) رواه البخاري (724/2)، والحاكم في المستدرك (2169)، والترمذي في سننه (668/4)، وأحمد (200/1)، والبيهقي في الكبرى (10601)، والدارمي في سننه (2533).

(3) في نسخة: المراد.

الحقائق إلا ذلك، فأحرى أن يكون ذلك في المخلوق، وسبب ذلك تعلق همة المريد بالشيخ، فالشيخ أقرب إليه من نفسه عنده، وليس إلا الشيخ الذي في خاطره، وبين المريد، أعني قلب المريد، وبين الشيخ رقيقة ممتدة، وهو حبل أوصله بتلك الرقيقة يجذبه، وبها ينجذب له المريد، وهو مثال حبل الله، الذي أمرنا الله بالاعتصام به.

وأما قوله: (وكن بذلك متيقنًا أنه نبهك أن تكون صادقًا في اعتقادك في الشيخ، أنه قادر على ما ذكر لك، نافذ الهمة فيك) أي: أن الله تعالى جعل له ذلك ولأمثاله، ولذلك قال بعد هذا: (كل ذلك بأمر من الله) أي: أن الله تعالى أمره بذلك، إذ لا يفعل الشيخ شيئًا إلا عن أمر إلهي، كما أن مريد التربية لا يفعل شيئًا إلا عن أمر الشيخ، وفيه يتعلم الأخذ عن الله تعالى، وإذا لم يتحرك الشخص إلا عن أمر الله تعالى، على الطريقة الخاصة في سره، والطريقة المشروعة في ظاهره، فإنه تنفذ همته، ويمشي قصده، ويكون ما هَم به ولا بد، فإن عقل وتحرك في أمر عن غير أمر إلهي، فقد يصيب ويخطيء، والشيخ لا يتحرك بحمد الله في كل ما يتحرك فيه إلا عن أمر إلهي، بخلاف الرسول - صلوات الله عليه - فقد يحركه الله في أمر من جهة نفسه، فلا يقع ما يريد، وقد لا يصيب في أمر من الأمور يأمر به من حيث نظره، وذلك ليس من نقص فيه ﷺ وإنما ذلك كما جعله الله أسوة يقتدي به الضعيف والقوي، فجعل جميع حركاته حجة للفريقين؛ لأنه بعثه الله رحمة لخلقه، فسأل في أبي طالب عمه ليكون من المهتدين، من غير تحقق بهدايته، فلم يجبه الله بما سأل فيه، وعوضه عن سؤاله ما شاء من الخير، ليكون العبد إذا سأل في معين، فلم يحصل له يجد رسول الله ﷺ عزاءً لنفسه في ذلك.

ثم إن الله تعالى وفق رسول الله ﷺ لأن ينهى الصحابة عن تأبير النخل من نفسه، لا عن أمر الله المعتاد، ففسد النخل واعتذر عن ذلك، فقال: «ما أمرتكم به أو نهيتكم عنه عن الله، فخذوا به»[1]، فيجد الضعيف إذا وقع في مثل هذا حجة برسول الله ﷺ، وكذلك حكمه مع أبي بكر في أُسارى بدر، وأمثال هذا، فيجد القوي به حجة، والضعيف به حجة، وما عدا الرسول ليس له هذا المنصب، وإن لم يكن له

---

(1) رواه ابن ماجة (3/1) بنحوه، وابن حبان (18)، وأحمد (7361)، والبيهقي (103/7).

هذا المنصب في العموم كان حاله ألا يتحرك إلا عن أمر الله، ومهما تحرك عن خاطر نفسه، عرف به أصحابه لئلا يسقط من قلوبهم إذا رأوا ذلك، فيحرمون فائدته، فإذا عرفهم كانوا منه على بصيرة، ولم ينتظروا وقوع ذلك الأمر ولا بد، أعني: الذي تحرك فيه الشيخ، فيتعين على الشيخ أن يبين للمريدين حركته النفسية خاصة.

وأما ما يسكت عنه ولم يُعلِم به مريديه، فهو على أمر إلهي، ولا يلزم النبي ذلك، أعني: التعريف للصحابة إلا بعد الوقوع، فمنزلة الرسول تخالف منزلة الشيخ للعموم، ولأنه محل للناس والإقتداء، والشيخ ليس كذلك لا في العموم ولا في أصحابه، فإنهم هم الذين يلزمون أنفسهم التأسي به [والرسول يلزمهم التأسي به وهذا لا خفاء فيه من فارق][1] بقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي خذوا مناسككم عني»[2]، يقول الله فيه: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ ﴾ [الأحزاب: 21].

ثم إن هذا الشيخ أكد قوله في الشيخ، أنه لا يكون ذلك كله إلا بأمر الله، فقال: (وإرادته) فيريد بلا شك الأمر الذي يكون به التكوين، لا يريد أنه يأمر فيحدث الأمر عنده، فيكون محلاً للحوادث وليس كذلك، وإن كان هنا نكتة أنبهك عليها، وذلك أن له التجلي في الصور، ويحكم عليه بحكم الصورة التي يتجلى فيها، كما يحكم عليه في العموم المعتاد في رؤيته تعالى في المنام في صورة ما، فإنه صورة ظهر فيها للنائم، تتبع تلك الصورة لوازمها، وهذا ما لا يُدرك والإدراك واحد من الفريقين الخاصة والعامة، غير أن الخاصة تشهد ذلك من الحق في تفطنها، ولكن في الموطن الذي تشهده العامة، لا بالحال الذي يشهده العامة، فإن حال العامة في ذلك النوم، والموطن واحد، وإذا كان الأمر كذا، فقد تكون الصورة مما يستلزمها قبول الحوادث، فيحدث الأمر عنده عن إرادته في نفسه، إذا كانت الصورة تطلب ذلك بحقيقتها، فالحق قد ظهر فيها، ولا بد أن يحكم عليه بذلك، فافهم ما ذكرته، فهو نافع جدًا في التخليص، فإن الوهم سلطانه عظيم، وغوره بعيد، واحذر مما ترده

---

(1) زيادة في نسخة.

(2) سبق تخريجه.

بأدلتها، فالله أوسع أن يتقيد بدليل العقل دون غيره، بل له ما يدل عليه النظر العقلي، وغير ذلك هو المرجوع إليه، وبه جاءت الكتب من الله والرسل لأجمعهم، واحذر من التأويل، ورد ذلك إلى ما يطلبه العقل بدليله في الله فإنه مهلك.

ثم زاد هذا الشيخ مشيته، والمشيئة من الحق بعض أحكام الإرادة، وهو ما يزيد في الوجود لا ما ينقص، كإظهار عين لا إعدامها، فالإرادة للعدم والوجود، والمشيئة بالوجود خاصة، فإن أُعدم بالمشيئة فهو زيادة حكم في الوجود، وهو رجوعه إلى العدم الذي منه جاء، فيعبر ذلك فيطلق عليه اسم المشيئة.

ثم زاد أيضًا: (وقضائه في خلقه) يقول حكمه فيهم، فإن القضاء يحكم.

ثم قال: (واجتهد أن تخفي جميع ذلك إخفاءً بليغًا) وأكد الشيخ في الوصية بذلك تأكيدًا، يعني ما تقدم ذكره من أحوال الشيخ يقول يكون ذلك في نفسك، لا تُعرف به أحدًا حتى لا يتطرق الأذى منه لشيخك، فيعود الحرمان والخسران على المنكرين بذلك في حال الشيخ، والطريق رحمة، والرفق بالمحجوبين عن مثل هذا واجب على كل سالك، فإن إظهار مثل هذا في العموم من التغالي في الدين وقد قرر النهي في ذلك من الله تعالى بقوله: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ وأنت من أهل الكتاب لأنك من أهل القرآن ﴿ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ ﴾، ثم قال: ﴿ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ ﴾ [النساء: 171] عند من يرى أن ذلك غير الحق وهو في العموم وعند من يراه الحق فما تغالِ فافهم ذلك.

ثم قال: (فإن حصل لك شيء مما كنت ترجوه من الله أن يأتيك به على يد شيخك، فلا تراجع الشيخ فيه) يقول لك: لا تشغل وقتك بذكر الحاصل فيفوتك خير الوقت، أي: وارد الوقت الذي هو من الشؤون التي هو الله فيها في حق عباده، فإن الحاصل لا فائدة في ذكره؛ إلا أن يجلب بذكره زيادة لامتثال أمر إلهي، مثل قوله: ﴿ وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ ﴾ [الضحى: 11]، ليسمع الغير فيطمع، فإن النفوس مجبولة على حب النعم، والإنعام من القادر عليه، فيؤثر ذكر ذلك في السامعين التجاءً وهمة، وطلبًا وافتقارًا إلى الله في تحصيل ذلك وأمثاله.

ولذلك قال هذا الرجل: ([لا تراجع فيه شيخك فإن الشيخ هو الذي أتاك به من عند الله][1] فلا فائدة لتعريفك به، فإنه أعلم بك منك) ولم يحجر عليك ذكر ذلك فيمن تعلم أنه يقبله ويستفيد به عند الله منزلة، ثم أكد في هذه الوصية فقال: (وإن تأخر عنك ذلك المرجو، فلا تراجع فيه أيضًا شيخك) يقول: فإنه إذا كان لا يأتيك إلا على يد شيخك؛ فلا فائدة لمراجعتك إياه في ذلك إذا تأخر عنك، فإنك تتهم الشيخ بذلك، إذ لا يخلو الشيخ فيه عن الله من أحد أمرين: إما أن يكون الله تعالى قد أعطاه ذلك، وما أمره بتبليغه إليك لمصلحة لك في التأخير، فإن الشيخ غير متهم في المريد ولا في الخلق أجمعين، فلا فائدة للمراجعة مع علمك أنه قد علم المطلوب.

والأمر الآخر: أن يكون الله لم يعطه بعد ذلك الأمر الشيخ أن يأتي به إليك، لتلح بالمراجعة فيه إلى الشيخ، وقد نهاك أن تلح على الشيخ في شيء فتستعجل أمرًا قد أراد الله تأخيره، وذلك لجهلك بالاستعداد الذي أنت عليه، فإن ما هناك منع ولا تقدم، ولا تأخر، بل وهب مطلق، والقبول منا على قدر ما نحن عليه في كل نفس من الاستعداد، فما تأخر القبول إلا لعدم الاستعداد، فكن عارفًا بما أنت عليه، تكن عارفًا بما هو الأمر عليه، ولا تسيء الظن بشيخك، فإن ذلك سوء ظن بربك، وإن الله عند ظن عبده به، فإذا ظن به أنه لم يستجب له [لم يستجب له][2] بعد ذلك، فإن رسول الله ﷺ يقول: «إن الله يستجيب للعبد ما لم يقل العبد لم يستجب لي»[3]، فاحذر من مكر الله بك من حيث لا تشعر، ولا سيما وقد علمت أن لكل أمرٍ شرطًا في حصوله، وليس إلا الاستعداد الذي ذكرناه.

لذلك تمم هذا المتكلم فقال في وصيته: (فإن لكل شيء شروطًا، جرت عادة الله بوقوف ذلك على اجتماع تلك الشروط)، فقوله: (عادة) أدبًا مع الله، فإنه لا يشعر به حقيقة، فإنه في الأمر ما ثم نفسه عادة، بل هو مع الأنفاس خلق جديد، فتعرفه، فإن الأمثال تمنع من الوصول إلى ذلك التحديد، كما قال تعالى: ﴿ وَأُتُوا بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ﴾ [البقرة: 25]، فيقولون هذا ذلك، وبالذوق يُعرف الفرقان، والوجود كله

---

(1) سقط من نسخة.

(2) سقط من نسخة.

(3) سبق تخريجه.

في عين الفرقان، فالقرآن من حيث تماثل الصور، والفرقان من حيث الأذواق، فالقرآن في العموم، والفرقان لا يحصل إلا للمتقين الله تعالى.

ثم قال: (بل احضر ذلك ببالك، ووجه خاطرك به إلى الشيخ، كأنك تسأل إنجاز ذلك وسبب تأخيره) إنما أوصى هذا الشيخ بهذا؛ لأنه علم أن الإنسان خلق عجولاً، وأنه لا يصبر، فأعطاه طريقًا لعجلته، والأولى ألا يفعل، فإن فعل فقد أبان له ما يقصده في ذلك الفعل، ولا سيما وقد سمع هذا الشيخ والمسلمون قول أبي بكر ﷺ للنبي ﷺ في يوم بدر، ورسول الله ﷺ يناشد ربه في نصرة الدين، فإنه علم أن النصرة في ذلك اليوم مشروطة بمناشدته، ولا علم لغيره بذلك، فقال أبو بكر ﷺ: «يكفيك يا رسول الله مناشدتك ربك، فإن الله منجز لك ما وعدك»[1]، ولم ينكر عليه رسول الله ﷺ قوله، فجاز لنا أن نطلب من الله، أو من الشيخ إنجاز ما سألناه لما نعلم من فضله، فإن لم يحصل، علمنا أن ثَم سببًا أخر ذلك فيزيد علم السبب، فإن اقتضت حقيقة ذلك السبب أن نقطعه قطعناه، وإن اقتضى الوقوف عنده حتى ينتهي وقفنا عنده، والسبب محصور في زمان أو مكان أو حال، ما ثَم غير ذلك، والحال وحدها من هذه الشروط معلومة للعارفين، فإنهم أصحاب أذواق، فيعلمون أن الحال التي هم عليها لا يحصل معها ما طلبوه، وإن اقتضى حصول ذلك، فحينئذ يعلمون أن المانع الزمان أو المكان.

ثم قال: (فإن شيخك يلهمك ذلك، وينبهك على تلك الشروط بإذن الله تعالى) أي: إن أمره الله بذلك نبهك عليه، وإن لم يأذن سكت عنك، فاعلم ذلك، إلا أن هنا أمرًا أنبهك عليه، وذلك أن لك شيخًا من الخارج، ومثاله الذي فيك منك لاتحاده به، وكونك أشربته ذاتك، وأن ترى شيخك الخارج عنك في مثاله الذي فيك، كما جاء: «اعبد الله كأنك تراه»[2].

فأمرك أن تمثله بين عينيك في عبادتك إياه، فقوله: (فإن الشيخ يلهمك ذلك وينبهك) فإن كان الشيخ الخارج عنك بجسمه، فيشترط في هذا الإلهام والتنبيه

---

(1) رواه مسلم (1763)، وابن حبان (114/11)، والترمذي (3081)، والإمام أحمد في مسنده (208) (30/1) ورقم (221)، وابن أبي شيبة في مصنفه (357/7).

(2) سبق تخريجه.

معرفة الشيخ بذلك، حتى أنه لو سُئل لقال عين ذلك الذي وجده المريد في نفسه من الشيخ، وإن كان الشيخ لا علم له بذلك، فالإلهام والتنبيه إنما وقع فيك من الشيخ المتوهم عندك، الذي قلنا أنه مثاله، ولولا أن الحق بكل شيء عليم، لقلنا فيه مثل هذا، إلا أن الفرق بينهما بَين، وذلك أن الشيخ الخارج، وإن كان لا علم له بما يجده المريد على التعيين والتميز، ولكن يعلمه في التحميل وهمته متعلقة بكل ما يعطيه الطريق مما فيه سعادة السالك عليه، والإله الحاصل في اعتقاد المعتقد الذي وسعه القلب، هو الملهم المنبه لهذا العبد المعتنى به، والحق الذي هو متعلق كل اعتقاد منه تكون المادة لهذا المعتقد الخاص الذي وسعه القلب، ومنه يأخذ صاحبه والله الجامع عالم بذلك على التفصيل، فيقول العبد بما يجده الوجدان الخاص، قال لي الحق، وقلت له، مثل صاحب المواقف والمشاهد وغيرهما، هذا هو الذي يعول عليه في نفس الأمر، إلا أن الشيخ هنا من حيث جسمه هو خارج عنك، والحق الجامع لا يتصف بالدخول فيك ولا بالخروج عنك، ولا بأنه أنت، ولا بأنه ليس أنت، بخلاف تحكم جسمية الشيخ فإنه غيرك، ومميز عنك، ولا بأنه أنت، وعندك ما ليس عنده، والحق الجامع كل ما عندك عنده، وكل ما عنده ليس عندك مفصلاً وإن كان عندك مجملاً، ويظهر لك شيئًا بعد شيء، دنيا وآخرة إلى ما لا يتناهى.

فإذا نبهك الشيخ وألهمك الخارج، فهو على علم وبصيرة في ذلك، كان أنفع وأتم في حقك، وإذا نبهك وألهمك الشيخ المتوهم، فأنت المُلهِم نفسك، وأنت محل التهمة، فقد تصيب وتخطيء، فتحتاج إلى معرفة الفارق بين الشيخين، فإنك في إلهام الشيخ الخارج لا تحتاج إلى ميزان، بل تقبله مُسلمًا إن لم تعرف معناه، ففي إلهام الشيخ المتوهم تحتاج إلى ميزان وتوقف في القبول، حتى يشهد له الميزان، فإنه عينك ما هو الشيخ الذي اتبعته، فهو كالإله المُعتقد سواء في هذه القضية، فإنك تحتاج في إله المعتقد إلى ميزان الشرع الذي شرع لك، ووضعه الإله الذي لا يتقيد بعقد دون عقد وهو الحق الجامع، وكذا الحق الذي في المعتقد هو الحق المخلوق به، الذي أُسند إليه الخلق في خلقه، فخلقه الحق الجامع بهذا الحق المخلوق به فيه، فالحق الجامع هو الغني عن العالمين، والحق المخلوق به هو ذو الأسماء التي تطلبها الأكوان.

فهو الخالق الرب، القادر، الرازق، المحيي، المميت، المعز، المذل، المقدم،

المؤخر، الأول، الآخر، الظاهر، الباطن، كما أن الحق الجامع هو الغني، القدوس، السميع، البصير، العالم، وأمثال هذه الأسماء، فالسميع، البصير، العالم، مشترك بين الحق الجامع، والحق المخلوق به، وهو الحق الاعتقادي، والاسم المريد، والقادر، وأمثالهما مخصوص بالحق الاعتقادي، فافهم.

ولا يعرف ما قلنا إلا من عرف الفرق بين الشيخين، الشيخ الخارج والمتوهم، والشيخ الخارج وإن كان ليس عين المريد فهو عين المريد بوجه، فهو من جملة المريد، والمريد من جملة الشيخ، وكل واحد منهما عين الآخر، والحق الجامع في الخلق، وليس الخلق فيه، والحق الاعتقادي في الخلق، والخلق فيه كالشيخ الخارج، فهو [الخارج][1] وإن كنت [منفيًا][2]، فقد أبنته لك، وإذا عرفته لم يلتبس عليك أمر، والله يرشدنا وإياك.

ثم قال هذا الموصي يوسف بن إبراهيم بعد هذا في هذه الوصية: (وإذا أصابك اضطراب في حالك وحسك، وتغير في ذهنك، وضعف في جسمك، وفتور في حواسك، فلا تجزع لذلك، واستند إلى الله في ذلك جميعه، واسأله الصبر والقوة عليه بقدرة الله تعالى، وإرادته ومشيئته، ولا تراجع شيخك في ذلك مشافهة، أو تذكر بلسانك، بل تخطر ذلك ببالك نحو الشيخ، واسأله بقلبك، وتوسل بما ذكرته لك من التقسيم عليه، فيما تقدم ذلك بقلبك، وإياك أن يصدر منك قلق، أو ضجر باختيارك).

إنما وصاك بما أوصاك به، عندما يجد ما ذكر لك في نفسك، لعلمه بأنه قد يكون سبب ذلك كله من الطبع، وقد يكون من تجلٍ إلهي، من حيث لا يعلم المريد أنه من تجلٍ فإنه لا يعلم التجلي له، كما يتفق في الآخرة لبعض الخلق حين يتجلى لهم الحق، فينكرونه، لأنهم قيدوه، فلما دخل هذا الاحتمال في سبب هذه الأحوال الطارئة لذلك، قال: لا تجزع حتى تعرف السبب، فإذا عرفته حينئذ تكون بحسب ما يقتضيه أن تعامله به، فإن لكل سبب معاملة تخصه، فقد نصحك، وأما أمره إياك بالسؤال والتوسل في ذلك، فما هو لإزالة الأمر، وإنما هو لأن يتضح لك السبب

---

(1) في نسخة: الفارق.

(2) في نسخة: متقيًا.

الموجب هذا [الأمر][1].

وأما قوله: (اضطراب في حالك) فيريد بالحال هنا ما ينقصك من ضرورات الدنيا، التي بحصولها يكون لك الفراغ مع الله، وهو ضعف يقين يطرأ على النفس، فهو اضطراب طبيعي لا يمكن دفعه، لما له في الجسم من [الأمر][2]، لأن الآلام النفسية هي التي خوطب المؤمن أن يدفعها عن نفسه، وله القدرة عليها، فكيف المريد بخلاف الآلام الحسية، فإنه لا يقدر على دفعها، كأوجاع في الأعضاء، وكالجوع إذا أفرط، وعادت النفس تتغذى من أخلاط بدنها، لكون الطبيعة [تزيد][3] قوام بدنها، ولذلك كان رسول الله ﷺ يتعوذ بالله من الجوع يقول: «إنه بئس الضجيع»[4]، ولا قدرة للإنسان على دفع الآلام الحسية، بخلاف الآلام النفسية، والآلام النفسية من ضعف اليقين، وآلام الجسم من الأمراض الطبيعية، التي تكون في الأعضاء، والمتألم بها الروح الحيواني، والآلام النفسية المتألم بها النفس الناطقة، فالاضطراب الذي يحصل للنفس الناطقة بالآلام الحسية، إنما هو لكون الروح الحساس الحيواني، من جملة آلات هذه النفس الناطقة، لما أمرت به من تتميم ذاتها بهذه الآلات، فإذا اشتغل الروح الحيواني بما يحسه من الآلام القائمة بالأعضاء، اشتغل عن النفس فيما يرده من مساعدته إياها فيما [كلفت][5] به، فيقع لها الاضطراب الذي ذكر في حال هذا المريد، فلهذا قرن الاضطراب في الحال والحس.

وأما قوله: (وتغير في ذهنك) فهو مما يقوم بآلة الفكر من عارض يعرض لمحلها الطبيعي، والنفس قد تحتاج في بعض ما تدبر به هذا الهيكل إلى الفكر الصحيح من الاعتلال، فإذا طرأ على المحل فساد في المزاج من عارض يعرض له، من غذاء رديء، تغيرت آلة الفكر وهي الذهن على النفس، فيظهر له الفساد بصورة

(1) في نسخة: الأثر.

(2) في نسخة: الأثر.

(3) في نسخة: تريد.

(4) رواه أبو داود (1547)، وابن ماجة في سننه (3354)، والنسائي في الكبرى (7903)، والحاكم في المستدرك (716/1).

(5) في نسخة: كانت.

النظر الصحيح، فيتخيل له أنه صحيح فيفعله، فهذا معنى التغيير إذا أعقبه غير ذلك، فيفسد الأمر المعتاد للنفس في إصلاح شأن هذا الهيكل، وأسباب ذلك كله تختلف، وهي مع اختلافها لها أثر في المزاج لا بد من ذلك.

وأما قوله: (وضعف جسمك) فذلك من قوة بعض [الأخلاط][1] على بعض [زيادة ونقصًا][2]، يضعف عن مقاومتهما ما بقي لأن الأمر لا يتم على السداد للنفس إلا باعتدال الأخلاط، فمتى ما زاد بعضها على بعض، أو نقص بعضها عن بعض، كان الضعف في الجسم، فأرادت النفس أن تقوم في أمر من الأمور الدينية التي كلفت به، فلم تستطع لما قام بالجسم من الضعف عن ذلك، فتبقى النفس معطلة عن تنفيذ إرادتها، إذ لا ينفذ إلا بما يكون بالجسم من القوة، وقد عدمت فيسمى عدمها ضعفًا.

وأما قوله: (وفتور في حواسك) فهو المسمى بالملل، ولذلك كثر الله أصناف الطاعات على المكلف، وأمرنا أن نريح هذه النفوس، وقد كان رسول الله ﷺ يتخلل أصحابه بالموعظة مخافة السآمة عليهم، فإن الآلة إذا حفيت لا تحسن صنعة الصانع فيما يصنعه إلا بها، والقيام إلى عبادة الله بالنشاط أعظم بالحرمة، ورغبة النفس في ذلك أولى من إجبارها على ذلك كرهًا، فإذا رأيت نفسك قد فترت على فعل ما، فاعدل بها إلى فعل آخر من الطاعات ممكن تجد فيه النشاط وترغب فيه، فمن عرف هذا حصل على المطلوب من غير مجاهدة لنفسه ولا عناء، فتكون عبادته كلها في منشط عبادة المحبين، ولكن الطريق إلى ذلك يحتاج إلى علم عزيز بأنواع القرب، حتى يقلب من طاعة إلى طاعة بنشاط، فإن من أعظم الرزايا في الدين أن ينشط في فعل أغراض الطبيعة، ويتكاسل في فعل الأمور الدينية، فإن ذلك استهانة استهان بها ربه، كالذي يحسن صلاته عند رؤية الناس إياه، ولا يحسنها في خلوته، كما جاء في الخبر الصحيح[3]، فمن عرف مداخل هذه الأمور لم يغلب على دفعها، ولا تجزع في شيء من ذلك كله إذا قام به حتى يُعرف السبب، فإذا عُرِف السبب

---

(1) في نسخة: الاختلاط.

(2) في نسخة: بزيادة نقص.

(3) رواه ابن أبي شيبة (227/2).

الموجب لحصول شيء مما ذكره أو كله، حينئذ يقابله بما ينبغي.

وأما قوله: (واسأله الصبر على ذلك والقوة) فهذا يدلك على أنه ما أراد إلا الأمور الطبيعية لا الأمور الدينية، فإن الإنسان لا ينبغي له أن يقابل الأمور الدينية إذا عرض له أمر يفسد شيئًا منها بالصبر، بل يعمل بطريق الوجوب عليه في دفع ما يفسده الصبر، والصبر عن الله لا يكون إلا بمخالفة لأمر الله؛ لأنها السبب الموجب للبعد عن الله، ونعني بذلك عما فيه سعادة هذا العبد في الدار الآخرة، هذا هو التحرير والإنصاف لا البعد عن الله، فإن المرجع الكل إلى الله السعداء والأشقياء، وما زال الله معهم في كل حال، ألا ترى الشبلي[1] - رحمه الله - مع الشاب لما قال له: إن أشد الصبر الصبرُ عن الله، كيف غُشي عليه، فما غشي عليه إلا لتوهمه فقد حظ نفسه، فأقام الله هنا مقام حظ نفسه، وهو تلبيس من النفس على نفسها في العلم.

والصادق لا يفوته مثل هذا الشهود فينصف، فلهذا عجلنا في تفسير الصبر عن الله إلى طريق ما ذهبت إليه الجماعة منهم، لأجل هذا حتى تنصف ولا تلبس على النفس، فقلنا: إن الصبر عن الله أشد الصبر، إنما هو عبارة في أخذنا الصبر عن الله من اسمه الصبور؛ لأنه وصف نفسه بأنه يؤذى فيسمى بالصبور، فمن قام في صبر قيام الحق في اسمه الصبور، فقد أخذ [عن الله صبره][2]، وهو على العالم بالله هين الخطب، ولكن ذلك العارف قليل، وقد تقدم تفسير ما بقي من كلامه في هذه الوصية قبل هذا.

وما بقي من هذا الفصل إلا قوله في آخره: (وإياك أن يصدر منك قلق أو ضجر باختيارك) لا شك أن الإنسان إذا علم أنه مجبور في اختياره، لم يزل يتقلب في الجبر دائمًا، سواء كان مختارًا أو غير مختار، فمن غفل عن هذا الذي قلناه، وفرق بين الجبر والاختيار، رأى الجبر في الاختيار، فيقول: لا يغيب عنك حين

---

(1) هو: أبو بكر دلف بن جعفر الشبلي قيل: اسمه جعفر بن يونس، وهو خراساني الأصل بغدادي المنشأ، كان وليًا بنهاوند وبالبصرة، مات سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة.

(2) في نسخة: صبره عن الله.

الاختيار [كما يغيب عن بعض الناس، فإذا كان جبر الاختيار][1] لك مشهودًا في الفعل، كأن حكمك حكم المجبور، والمجبور غير مؤاخذ ولا مطالب، ولكن السبيل إلى شهود هذا الجبر في الاختيار الذي يسقط المطالبة، عزيز المنال ذوقًا، فإياك أن يخدعك علمك بأنك مجبور في اختيارك، فإن ذلك غير نافع إلا أن يكون ذلك عن شهود ذوقي، لا عن استحضار، وقد نصحتك، ولا يُعرف [الذوق في][2] ذلك إلا باستصحاب هذا في جميع تصرفاتك الاختيارية، فيكون فيها حالك حال المجبور الذي يعرف العامة إجباره، فإذا كان هذا حينئذ تنتفع بالجبر في الاختيار؛ لأن الاختيار هنا عند القوم يقوم مقام العقل المجبور عليه في العادة، فاعلم ذلك.

ثم قال (وإياك أن تُبدي شيئًا من ذلك عند أحد من خلقه، أو يصدر منك ذلك عند أحد باختيارك تحفظ من ذلك جهد طاقتك) الإشارة بقوله: (من ذلك) إلى ما تقدم ذكره آنفًا، فإن أهل هذا الطريق صغيرهم وكبيرهم، جميع العامة ناظرة إليهم بالاقتداء بهم، فإذا ظهر منهم شيء من ذلك ربما اقتدى بهم الضعيف الرأي، فيقول: هذا فلان الصالح من أهل الله قد فتر عن كذا، أو ترك من الأعمال، فلولا ما رأى في ذلك أنه لا يقدح في مقامه، ولا في حاله، ولا في الطريق إلى الله تعالى ما فعله ولا اتصف به، فيتركه هذا العاصي اقتداءً بذلك المنسوب إلى الله فيخسر، فلهذا أوصاك أن لا تُبدي شيئًا من هذه الأمور التي طرأت عليك لأحد من خلق الله باختيارك، فإن اطلع عليك في ذلك أحد من العامة من حيث لا تشعر ولا يكون لك فيه اختيار، فذلك إلى الله ليس لك، ألا ترى في وصيتنا للشيخ أنه لا يترك المريد يطلع عليه في خلواته، ولا في أكله ولا في شربه، ولا في شيء من هذه الأمور الطبيعية، فإن الشيخ يتصرف في ذلك كله تصرفًا إلهيًا عن وجود إلهي محقق، والمريد لا يعرف ذلك إلا ما جرت العادة به في العموم من الخطأ البشري الطبيعي، فينقص الشيخ بذلك في عين هذا المريد الذي يكون بهذه المثابة، فإذا نقص حرم الانتفاع به، فمن نصح هذا الشيخ في تربيته ألا يطلع له مريد على شيء من الأمور الطبيعية، التي تشركه في الصورة العامة، وبينهما بالذوق ما لا يعلمه إلا أصحابه.

---

(1) سقط من نسخة.

(2) في نسخة: الذوقي.

قال الجهلاء: ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ﴾ [الفرقان: 7]، فأنكروا عليه ما يفعلونه، ولهذا حُرموا الانتفاع به، ولهذا كان يقول لهم في أكثر حالاته مما أمره الله به أن يقول: ﴿ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [فصلت: 6]، ثم نبه على المقام الفارق بينه وبين العامة في التصرف، وإن وقع الشبه في الصورة، فقال: ﴿ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ﴾ [الأحقاف: 9]، من ربي، فالعامي يمشي ويتصرف بالأمر العادي الطبيعي، والنبي والوارث يتصرف عين ذلك التصرف بالوحي الإلهي، وهو الذوق الذي قلناه، والحركة عين الحركة، والسبب مختلف غيبي يعرفه النبي والوارث من نفسه، ويجهله العامي منه ومن نفسه، فمن أراد الله حرمانه وخسرانه في تجارته؛ أطلعه من الشيخ على فعل طبيعي من غير اختيار من الشيخ لذلك الاطلاع، فالأولى من علم عن نفسه أنه ينظر إليه العامة بعين الخير والصلاح، ويُقتدى بفعله أن يستر نفسه عنه في تصرفه الطبيعي نصيحة لهم، فإنه مأمور بذلك من الله في قوله ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قَالُوا لِمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: لِلهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»[1]، نعم فمن النصيحة تَسَتُّر هذا الشخص عن العامة بذلك، ولا يقال في هذا الموطن إنه مرائي، فإن الرياء وعدم الرياء مع أحدية الصورة يتغير بالقصد، فإذا كان القصد جميلاً حمده الله، وليس الغرض إلا أن يشكر الله فعلك، فإذا شكر فعلك لا تبال مَن ذمه أو حمده.

ثم قال (ولا تتعلق بشيء ترجوه من الله أن يكون من قسمك عند الله، فإن الله تعالى ينجز ذلك كرمًا منه، ولطفًا، وإحسانًا إلى من يشاء من عباده، فقدر هذا مع نفسك، وكن على ثقة ويقظة في ذكر). قال رسول الله ﷺ يقول الله ﷻ: «أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي خيرًا»[2]، وقال الله تعالى: ﴿ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ ﴾ [فصلت: 23]، فظنهم أرداهم، فالظن بالخير بالله ينجي من الردي، فإذا رجوت الله في أمر فلا بد من ذلك الأمر أن يكون لك أو مثله، فلا تستبطئ ذلك،

(1) سبق تخريجه.

(2) سبق تخريجه.

فإن الأمور عند الله مؤقتة، فإذا جاء الوقت ظهر لك الأمر.

وأما قوله: (كن في ذلك على ثقة) أي: من الله أنه لا بد لك من أن يحصل ما تعلقت بتحصيله همتك، أو مثله أو أعظم منه مما تحمده وتُسر به.

وقوله: (ويقظة) يحذرك من الغفلة أن تكون صفتك، فاليقظة هنا انتظار ما حسنت الظن فيه بربك أن يحصل لك.

وقوله: (في ذكر) أي: لا يحملك تأخير ذلك والاستبطاء عن العمل، والذكر وهو أن تذكر مع الله في الأنات، فإن الله يحب الملحين في الدعاء، ولذلك كثرت من النبي ﷺ [مناشدته يوم بدر][1] ربه في النصرة، لعلمه بذلك، ولما لم يعلم أبو بكر ﷺ ما علم، علمه رسول الله ﷺ قال له: يا رسول الله يكفيك مناشدتك ربك، فإن الله تعالى منجز لك ما وعدك، فلولا أن أبا بكر سمع رسول الله ﷺ أن الله قد وعده ما ذكر ذلك ولا تحكم على الله، لكن غاب عن أبي بكر ما علم رسول الله ﷺ من ربه، الذي جعله يكثر مناشدته في ذلك، فلم يكن أبو بكر ﷺ بأقوى نفسًا، ولا أحصى في علم من رسول الله ﷺ، وما حمل أبو بكر ﷺ على هذا إلا شفقة على رسول الله ﷺ، لما رأى ما هو فيه من الشدة والتضرع، حتى كان من قوله لربه: «**إن تهلك هذه العصابة لن تعبد من بعد هذا اليوم**»[2]، فانظر ما تحت هذا الخبر من الفوائد لمن يفطن، وعلم كمال رسول الله ﷺ في ذلك.

ثم قال: (**فاجتهد أيها المريد إذا سلك بك هذا المسلك، أن تقف عند شيء يعرض لك من العوائق، فإنه أول ما يعرض عليك شيء خرجت منه، وبعته لله تعالى**) فاعلم أولاً أن كلام هذا الرجل وإن كان فيه تخبط فالقصد مستقيم، ولو أذن في تحرير ألفاظه حررناه، لكن لا بد أن [نحرك ما][3] شرحنا لكلامه حتى يستقيم الفهم فيه؛ لأنه لا يجوز لك أن يجعل الله مشتريًا إلا فيما جعل هو نفسه فيه ولا تتعدى، وليست إلا نفسك إن كنت مؤمنًا، فـ ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ ﴾ [التوبة: 111]، لدعواهم في ملكها، فذكر وهو الصادق أنه اشتراها

---

(1) في نسخة: تذكره يوم بدر مناشدته.

(2) سبق تخريجه.

(3) في نسخة: نحررها.

منهم، فتضمن شراؤه إياها بيعهم بقوله في بيعهم: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى ﴾ أي: يبيع ﴿ نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: 207]، وليس إلا المؤمنون، فهذه الآية أخت الأخرى، فدلت هذه الآية على بيعهم، والأخرى على شراء الحق منهم، وبين الصنف الذي باع وهو المؤمنون، ولذا قال: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ وما قال الناس فجاء بحرف التبعيض، فإن العلماء من الناس ولا يتمكن لهم بيع نفوسهم من الله، لعلمهم بأن [ملك][1] الله ما زال عنها فما اشتراها من العلماء، ولكن تصرف في نفوس العلماء ابتداءً، تصرف الملاك، وتصرف في نفوس المؤمنين ثانيًا بعد الشراء منهم، فبين العالم والمؤمن فرقان عظيم ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾ [المجادلة: 11]، والذين أوتوا العلم هم الذين من الأمور على بصيرة، والمؤمن مقلد مُسَلِم، فالمؤمن متبع، والعالم لا يكون بهذه المثابة، فإن يرجع برجوع من مقلده، والعالم لو ابتلاه صاحبه بأمر يوجب الرجوع ما رجع من علمه لرجوعه، ويعلم أن رجوع صاحبه، وعرض ذلك عليه ابتلاءً لعلمه، والمؤمن ليس كذلك، فإن الله تعالى وإن أضاف الملك إلى عباده؛ فإن العالم يقبل الإضافة ولا يقبل المُلك عباده، فإن العلم يمنعه من ذلك، والمؤمن يقبل الملك والإضافة، فوقع البُشرى من المؤمن لا من العالم، وما اشترى منهم إلا نفوسهم خاصة؛ لعلمه أن جميع ما يملكه المملوك تابع له، فإذا اشترى تبعه جميع ما يملكه، فكأنه اشترى الجميع لأن السيد له التصرف في عبده وفيما يملكه عبده، فملك العبد مزلزل، ومن الناس من يرى أن الأمور مستحقة فيأخذها بالاستحقاق لا بالمِلك، وهذا هو طلبه الأحوال كما يقول: باب الدار، فالدار تستحق الباب فيضاف إليه إضافة استحقاق؛ لأن الدار يملك الباب، كذلك الأمور كلها بالنظر إلى الحق سبحانه وتعالى، يستحق بعضها بعضًا، والمالك الله خاصة، كما أن مالك الدار مالك لبابه، فلا نبيع من الحق؛ إلا ما قال فيه لنا أنه يشتريه ولا يزيد على ذلك.

وأما ذكره العوائق، فاعلم أن كل علاقة عائقة، وما كل عائقة علاقة، فالعلائق

(1) سقط من نسخة.

ما لك بها تعلق قلبي فتعوقك العلاقة لمحبتك فيها عن غيرها، فلا يكون لك مطلوب سوى ما تعلقت به، ما لك همة فيما وراء ذلك، وأما العوائق فهي الأعم في المنع، فإن العوائق ما تتعلق النفوس بها وهي العوائق الداخلة، ومن العوائق ما لا تتعلق النفوس بها وهي الموانع من خارج، التي نهاك الحق عن التعلق بها، وأما ما أمرك الحق بالنظر فيها وتدبيرها من أهل وولد وغير ذلك فما هي عوائق، فإن الحق تعالى قد شرع لك فيها طريقًا إليه، إذا سلكت عليه وصلت إلى مطلوبك، وهو الله فليس الأهل والولد، ولا كل ما أضيف إليك، وشرع فيه طريقًا إليه تعالى بعائقة، وإنما الغافل تعلق خاطره بأمر معين من عند الله لا بالله، فيكون ذلك الأمر الذي أضيف إليه عائقًا بينه وبين من يروم الوصول إليه مما هو من عند الله، ولو كان مطلوبه الله لا من عند الله؛ ليسلك على الطريقة التي شرعها الله في ذلك الأمر الذي سماه هذا عائقة، فوصل إلى الله، فهذا من جهل الناس بما يطلبون وبما يسلكون عليه، لا جرم أنهم ما يبرحون في التشويش ونكد الخاطر والأمراض النفسية، فإن سبب المرض إنما هو الغرض، فمن لا غرض له لا مرض له، أعني المرض النفسي.

وأما قوله: (**أول ما يعرض عليك الدنيا في صورة إمرأة جميلة فائقة في الجمال، فالله الله لا تنظر إليها**) هذا الرجل إنما يصف حاله، وربما أنه هكذا عرضت عليه لعلم الحق به أنه يحب المرأة الجميلة، وما هو الأمر مقيد بما قال، بل الحق إنما إذا أراد أن يبتلي عبده نظر بماذا هي النفس متعلقة وما المحبوب له، فتجلى له الدنيا وكل شيء يختبره به في صورة ذلك المحبوب، ليرى هل يتعشق به ويقبله، أو ينفقه في ذات الله ويخرج عنه، فالله تعالى يقول ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران: 92]، فكان ابن عمر يحب (السكر) ويقول: إني أحبه فلا أتصدق إلا بما أحب.

فتقييده في الدنيا بصورة امرأة، إنما ذلك تفيد حالة فلا تطرد ذلك، فإن الأمر على ما قلنا، وإنما يعرض الله على هؤلاء القوم مملكته لكونهم ادعوا فيه، وأنهم طالبون إياه غير ملتفتين إلى ما يكون منهم، فابتلاهم الله بكل مستحسن ليفتتن ذلك الطالب، فإذا عرض عليه ما هو محبوب له فهنا يتفاضل الناس، والجاهل منهم بالأمور لا يلتفت إلى ما جاء ولا إلى ما عرض عليه، فهو الصادق في دعواه؛ إلا أنه

لا يجيء منه مربي ولا شيخ أبدًا، والحاذق النحرير صاحب الفهم عن الله، إذا ابتلاه الله بعرض ما ذكرناه عليه، يقبله أدبًا مع الله لا تعشقًا به، ويعرف نور تلك الصورة ومصدره، وبماذا يكون حجابًا، وبماذا يُصرف حجابها، ويحيط علمًا بها كل ذلك في نفس التجلي، ثم يقول بعد تحصيل ما ذكرناه من العلم بتفاضل ذلك: رتب ما طلبك لهذا، أو أنت تعرف مطلبي، فيجلى له ملكه شيئًا بعد شيء عرضًا وهو يقابل كل ذلك بما ذكرناه، ولا يقف معه بعد تحصيل العلم بذلك إلى أن يترك له شيئًا مما هو موجود، فإذا لم يقف حينئذ عرف صدق دعواه، وقُرب ووهب مشاهدة الحق، فيعلم عند ذلك أنه عين كل ما جلي له في الابتلاء، فعرفه في كل شيء، ورآه صورة كل شيء، فهذا يجيء منه شيخ حقيقة للتربية، ولو كان في زمان نبوة شريعة لكان صاحب هذا الذوق رسولاً، ولكن أُغلق هذا الباب وما بقي إلا الوارث خاصة، وهو شرع خفي لا يشعر به إلا صاحبه، وحجابه الوراثة، فلو قلت رسولاً كفرت، ولو قلت وارثًا صدقت، والعين واحدة.

فيقول هذا الرجل في وصيته: (فإياك، ثم إياك تنظر إليها) والله الله هذا جهل منه بالأمر، وخور في الطبيعة، وشفقة على نفسه لضعفه، بل العارف أو المريد المنبه ينظر إليها وإلى محاسنها لمواعظ فيها، وإلى ما تجملت به، [ويزن][1] لها من نفسه ما يناسبها فتعشقه بها، أعني: ذلك المناسب، فالإنسان مجموع العالم فما يظهر الله صورة؛ إلا وعنده ما يطلب تلك الصورة، ولا يزال الأمر كذلك حتى يحصر له أجناس العالم، فإذا لم يبق [فيه][2] إلا السر الإلهي الذي لا يقبل إلا الكل، حينئذ يرفع الحجب، ويتجلى له فيراه الكل، فينظر في نفسه، فيرى نفسه من جملة الكل، فيراه به، فلا ينقده بعد ذلك في صورة مقيدة وغير مقيدة، فيكون هذا العبد مقيد في إطلاق، مطلقًا في نفسه كما هو الأمر في نفسه، غير ذلك ما يقتضيه العلم بالله، بل ما ثَم ما يقال فيه غير ذلك، فهو عن الحجاب، والمحجوب، والمحجوب عنه، فما ثَم إلا الله ليس سواه، فأنت به في الحالين تراه.

وأما قوله (فإن من نظر إليها قتلته) فذلك إن كان ذوقًا له ما قال فقد هلك،

---

(1) في نسخة:وتبرز.

(2) زيادة في نسخة.

وإن كان صاحب قياس فلا كلام معه، وإن كان لم يقله ذوقًا فقد عرف الأمر على ما هو عليه، فلا يحذر منه وهو المطلوب، وما هو، والله أعلم إلا محجوب غير عارف بالأمر، فإنه قال عقيب هذا: (والعياذ بالله من ذلك) فدل على أنه ليس عالمًا بالأمر، إذ لو كان عالمًا بالأمر على ما هو عليه لقال في استعاذته: والعياذ بالله من الله، كما قال في هذا المقام رسول الله ﷺ صاحب الكشف الأتم «وأعوذ بك منك»، لما كان كشفه وعلمه ما ذكرناه فلم يحدد ممن يستعيذ إليه، وانظره في تعليمه ﷺ لحال المحجوب في قوله: «أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك»[1]، فاستعاذ من صفة لصفة، ومن فعل بفعل، فلما أراد أن يعرف الأمر على ما هو عليه، من أنه عين الرضا والسخط، والعافية والعقوبة، قال: «وأعوذ بك منك» فوقف بالله مع هذا القول الأخير، ووقف الراسخون في العلم بالله مع الكل، وأعطوا لكل موطن حقه، وهو الذي يعول عليه.

وأما قوله: (بل يا مريد الله الله الهرب من هذه الصورة) يعني صورة الدنيا الذي تقدم ذكرها.

ثم قال: (وقدر مع نفسك أنها سبع تأكلك) بل أبلغ من ذلك، فإن السبع يفوتك الحياة الدنيا، وهذه تفوتك حياة الدارين، فكن على يقظة من ذلك، ثم دعا بالتخليص من شرها، وشر [الشيطان][2]، وشر نفسك، إما مبالغة في ذلك فشفقة عليك على قدر علمه، كما قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مَبۡلَغُهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِۚ ﴾ [النجم: 30]، ولم يكن [عالمًا][3]، وهذه وصية في العموم لعامة الناس لا لأهل الطريق، ولا لمريد التربية، فإن مريد التربية شيخه يدبره، فهو يأمره بالإعراض عن تلك الصورة،

---

(1) رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها رقم (486)، والترمذي في سننه رقم (3493)، وقال حديث حسن، وأبو داود في سننه رقم (879)، وابن ماجة في سننه رقم (1179)، والحاكم في المستدرك عن علي بن أبي طالب ﷺ رقم (1150)، والطبراني في معجمه الأوسط رقم (1992) (283/2)، والإمام أحمد في مسنده رقم (751) (96/1)، وابن أبي شيبة في مصنفه رقم (29711).

(2) في نسخة: الشياطين.

(3) في نسخة: علمًا.

والإقبال عليها هذا ما يلزمنا، فإن العلم يأخذ الأمور من صور الأحوال والمخلوقين، وعزيز جدًا قليل من العارفين من يعرف ذلك.

فهذه الوصية تليق بالعُباد والزُهاد، لا بالمريدين، فإن سماهم مريدين لكونهم يريدون سلوك طريق السعادة ظواهرهم، لا سعادة بواطنهم، فإن سعادة البواطن والقلوب، في تعلم الأخذ من هذه الصورة الدنيوية والشيطانية، والنفسانية، فإن الله تعالى يقول: ﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنۡ عَطَآءِ رَبِّكَۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا ٢٠ ﴾ [الإسراء: 20]، أي: ممنوعًا فما حجر عطاءه جعل الإمداد منه للفريقين، ليسعد من يشاء، فيعرف كيف يأخذ من الله في هذه الصور المذمومة، وكيف يتصرف فيما يأتيه به، وكيف يتعشق بها ويحبها الحب البليغ، وذلك لعلمه من أي حضرة يمدها الحق، فإن عطاءه ليس ممنوعًا، ويعلم مزاج تلك الصورة الجسدية، ويفرق بين مزاجها ومزاج الصورة الجسمية، وإذا كان الكل من عالم الطبيعة، كما أن جميع ما تأتي به تلك الصورة الجسدية الجسمية من الإمداد الإلهي.

ولا ينبغي أن يرد شيئًا مما يأتي من الله على الله؛ بل العارف من المريدين الصادقين، يعرف كيف يصل، وما يليق من الأدب مع الله في تلك الصورة، فيعامل الحق بذلك الأدب هذا هو الذي عليه أهل الله؛ فلهم لسان الحمد المطلق الذي لله على عباده، وما عدا هؤلاء فلهم لسان حمد، ولسان ذنب، فهم أهل تقييد، إما بشرع وإما بغرض، وإما ملائمة طبع، وإما بالنظر إلى كمال ونقص، فأحمد هذه كلها، من يذم ويحمد بلسان شرع، لأنه أخلص لكنه دون من ذكرناه من أهل الله أهل لسان الحمد المطلق، الذي لا ذم فيه، وكيف يذم أمرًا يكون من الله؟ فينبغي للعارف، والمريد الصادق أن يعرف سر الذم الإلهي للأشياء مع كونها منه، وفي ذمها من الأسماء الإلهية، وهل لها تخليص في هذا الذم إلى الحمد، فترجع محمودة بعد ما كانت مذمومة، أم لا؟ وهل التقسيم في الحضرة الإلهية يصح أم لا؟ فإن صح، فما سببه؟ وإن لم يصح، فما سببه؟ ومن عرف تقسيم الله الصلوات بينه وبين عبده نصفين، عرف ما قلناه، فإن الله ما قسم بينه وبين أحد من خلقه أمرًا هو له؛ إلا بينه وبيننا، لكون هذه النشأة مخلوقة على الصورة الإلهية فهي ظلها؛ فما خرج من التقسيم عن نفسه، فكأنه يقول: قسمت الصلاة بيني من وجه كذا، وبيني من وجه

كذا، فلي حكم خاص من كل وجه في كل وجه، وإنما هو ذاتك لوجهان ليس غير، فهذا يوصي المريد الخاص الذي يطلق عليه من أهل الله وخاصته، وهم أهل القرآن الجامعون لحقائق الأمور، فما ثم صورة تفوتك حياة الدنيا ولا الآخرة.

فمبالغة هذا الموصي في هذا الأمر لأحد وجهين: إما لعدم علمه بما هو الأمر عليه، وإما لكون الأكثرين لا علم لهم بما هو الأمر عليه، فوصى بما جرت به العادة بين الذين يعلمون ظاهرًا من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون، وبين نفوسهم، والمريد، فمن أجل أن ينخرطوا في سلك هؤلاء بصورة مَن خرطوا فيه، فما شبه العالم مع الإمداد الإلهي إلا كما قال الله تعالى: ﴿ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ ﴾[الرعد: 4]، والناس من جملة الأشجار والنبات، فإن الله تعالى يقول في تركيبهم الطبيعي: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح: 17]، نبتم نباتًا، ثم قال بعد قوله: ﴿ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ﴾ أي: دلالات وبراهين ﴿ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[الرعد: 4]، على ما يريد بذلك، فيعلمون الأمور على ما هي عليه، وصور الأحوال كالثمر لهذه الأشجار، وفيها يقع التفاضل في المطاعم، وقوله: ﴿ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ ﴾ لا اختلاف فيه أنه واحد، ثم قال: ﴿ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا ﴾ أي: بعض هذه الأشجار ﴿ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ ﴾ [الرعد: 4] يعني من هذا الماء الذي هو غذاؤها وبه حياتها، فإنه جعل من الماء كل شيء حي فيكون قبول بعضها أفضل من قبول بعضها، وقبولها عين أكلها، وهو الغذاء الذي يتغذى به من ذلك الماء على حد مزاجها وحقيقتها، فترده إلى طبيعتها وحالها، فلا يظهر فيه صورة الحلاوة والمرارة، والماء واحد لا يتصف بشيء منها، كذلك الحمد والذم، للأحوال الظاهرة على شجرات الناس، المدد الإلهي واحد والذم والحمد [يتطق][1] به منها، وأصل هذا كله التنبيه على أن تجلي الحق واحد، واختلاف الحكم عليه في صورة تجليه أنه راجع إلى أعيان العالم الذي

(1) في نسخة: يتعلق.

هو مجالي الحق، فالوجود العيني له والحكم للعالم في ذلك الوجود، وهذا هو العلم الذي يُدندن عليه الكُمَّل من أهل الله، مثل الرسل والورثة، والكتب المنزلة الإلهية وردت به في كل ملة، ونطقت به التراجمة عن الله تعالى ﴿ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ ﴾ [هود: 123]، ﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾ [الشورى: 53]، فإذا تفاضل قبول الشجرات في الأكل مع الماء مع أحدية حقيقته؛ تفاضل أيضًا طعم ما تأتي به هذه الشجرة من الثمرات عند من يأكلها، فجاء تفضيل بعضها على بعض في الأكل لها ومنها، فهكذا فلتفهم حقائق الأمور.

وأما دعاء ربه بالتخليص من شر أمور الدنيا، فهو التخليص من تعلق الخاطر بها، فإنها حالة مفارقة للإنسان لأنه مراد للآخرة، فهو في الدنيا ظل زائل، وعرض مائل، وإن الإنسان إذا تعلق بما يزول عنه تعلق تعشق؛ صعب عليه مفارقته، فعظمت عند الموت حسراته لمفارقة المألوفات، وقد عرض هنا جهل آخر قائم بغير أهل الله، وذلك لمن كان في لبس من خلق جديد، ومن شهد أن العالم بأثره أعني: صورة ما ظهر يتجدد مع الأنفاس، وهو تقليب الحق في التجلي؛ لم يكن له حسرة عند فراق الدنيا بالموت، فإنه يعاين تجديد الخلق، فلا ألفة لمن لا بقاء له إلا في زمان واحد، والعلم بهذا أعز المطلوب وأفضل ما يكتب، وما رأيت عليه في زماننا أحد لعلو منصبه وسر عزه سببه.

وأما دعاؤه بالتخليص من شر الشياطين، فيريد الشياطين الذين لهم اللَّمات في قلوب المخلوقين من البشر خاصة، وغير الخاصة إذا دعوت بمثل هذا الدعاء إنما تريد شر البعيد مما يكون معه العلم بالأمر على ما هو عليه، إذ الشيطان معناه البعيد من رحمة الله المقررة في ظاهر البشر، فإن الشيطان في الخلق المارجي الناري، كالكافر في الخلق البشري الطبيعي، فهي استفادة وطلب تخليص من هذا المقام.

وأما الدعاء بتخليصك من شر نفسك؛ فما هو إلا لكونها قابلة، فقد تقبل لجهلها ممن يقبله يقبلها وقد لا تقبل منه، فإنها على حقيقة لا يكون عنها شرًا ولا سوء إلا بالقبول من محل الشر والسوء، وليس إلا شياطين الجن خاصة، وأما شياطين الإنس فهم قابلون من شياطين الجن ما يأتونهم به من مخالفة الشرع،

فيلقونه إلى أمثالهم من الإنسان، فسماهم الله شياطين الإنس، ولذلك قال في شياطين الإنس والجن: ﴿ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [الأنعام: 112]، فيوحي شيطان الجن والإنس ما يكون به إذا سمع منه، واتصف به على حد ما قصده به شيطان الجن شيطانًا، أي: بعيد عن سعادته لا عن الله، وإن جهل، والتخليص من الشر إنما هو التخليص من ظاهر الأمر إلى معناه وشره، ولهذا جاء في لغة العرب لفظة الشر فيه، وقد يدل على الظهور، كما قال إمرؤ القيس في قصيدته:

لو يسرون مقبلي

وفيه روايتان بالسين المهملة وهو الإخفاء، وبالشين المعجمة وهو الإظهار، فقال: (لو يشيرون) أي: يظهرون بالشين المعجمة، فما سمي الشر إلا لظهوره على الخير؛ إذ الخير باطن والشر هو ما ظهر للإنسان العالم في باطنه وظاهره، وما خفي عنه في ذلك من ذلك فهو الخير؛ لأنه العلم بالإمداد المجهول الإلهي هو خير مطلق، ويظهر في صورة بالقبول، فسمي خيرًا بنسبة خاصة، وشراً بنسبة خاصة، وكل يتعلق بحسب ما يغلب عليه من ذلك.

فلا نأخذ وصية هذا الموصي لشخص خاص، بل ننظر في قوله ووصيته، فما يتعلق من ذلك بمريد التربية جعلته له، وما يتعلق بالمريدين مطلقًا من ذلك جعلته لهم، وما يتعلق بالعُباد والزهاد والخارجين عن هذه الطريقة الخاصة جعلته لهم، وما يتعلق من ذلك لعامة المؤمنين جعلته أيضًا لهم، وسواء قصد هذا الموصي ذلك وعلمه، أو لم يقصده وجهله، فاعتمد أنت على قوة الكلمة، وأين يظهر أثرها، ومن صاحبها؟ وكُل البقل ولا تسأل عن المبقلة تنتفع بذلك، فإن الله تعالى قد يُنطق بالحكمة من لا يعرف أنها حكمة، ولا يعرف قدر ما نطقه الله به ليسمعها طالبها، فإنها ضالة كل حكيم وهو ينشدها، فحيث ما وجدها ولا علم للناطق بها، فالحكمة ضالة كل حكيم، فإذا حصلت عند العالم بها فلا يخرج منها مخرجها ممن لا يعرفها، فإن رسول الله ﷺ قد عرف من يعلم ذلك، أعني بمن يعلم أنها حكمة يدل على سعادة، فقال: «لا تعطوا الحكمة غير أهلها فتظلموها» يعني أنها تضيع عنده بجهله بمقدارها إذ ما وضعت إلا لتتقيد بها، وتقيد هي من يعلمها حكمة، ولهذا

سميت حكمة وما سميت علمًا، فهي علم خاص، وقال: «لا تمنعوها أهلها فتظلموهم»[1]، فمن الحكمة إعطاؤها لأهلها ومنعها من ليست له أهلية، فأمرنا عليه الصلاة والسلام بمراعاة الحكمة مراعاتنا من يعقل، فأوجب للمعاني حكم ما أوجبه لأولي الألباب؛ لعلمه بأن كل شيء حي يسبح الله، والحكمة من جملة الأشياء، فنِعم ما نبه فإنه نبه عن علم عَمِي عنه أكثر الناس، فالحكيم مع الخلق على قدرهم، ومن كان معهم على قدرهم كان على قدره إذ كان مجموعهم، والحكيم من أنزل الناس منازلهم.

ثم قال: (ثم يعرض عليك بعد ذلك أشياء، هي من بقايا الدنيا دون ما سبق ذكره، فتحفظ منها أيضًا) قد قدمنا أن هذا الرجل يصف حاله فقد يقع الأمر على ما قال، وقد يقع على غير ذلك، وأما وصيته بالتحفظ من ذلك، فهو خوفه عليه بالحجاب بالتعشق بما ظهر له، وذلك لحمله بوجه الحق في جميع ما يظهر له، فلو علم أنه من أهل الوجه ما أوصاه بالتحفظ.

واعلم أن الدنيا نعمة مطية المؤمن العارف عليها يبلغ الخير كله، وبها ينجو من الشر كله، وهي من جملة ما اختبر الله بها عباده المدعين فيه، فمن تعشق بوجه الحق منها وقبلها على حد ما أعلمناه، فقد فاز فوزًا عظيمًا بما فاز به خاصة الله، ومن تعشق بها من غير رؤية ذلك الوجه خِيف عليه أن يترك معها، وهو الذي خاف منه صاحب هذه الوصية، وكذلك الكون كله إذا عرض عليك في الدنيا وآخره، ومحموده ومذمومه، فما من صورة تظهر في العالم محسوسة أو متخيلة بالخياليين، المتصل والمنفصل، أو معلومة؛ إلا ولها روح هو حياة تلك الصورة، وذلك الروح هو المعبر عنه بوجه الحق منها، وليس الغرض إلا العالم بذلك الوجه دنيا وآخرة، وحسًا وعلمًا وخيالاً، والوصية به أولى من الوصية بالتحفظ من تلك الصور، فما من شيء إلا وهو يسبح بحمد ربه، ولكن لا يفقه كل أحد تسبيح ذلك، وكيف يتحفظ من ذاكرٍ لله، وهو محل الإقتداء به وهو المعين، فما ذلك إلا لعمى البصيرة، ولذلك قال: ﴿ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الإسراء: 44]، وفرضنا أنا لا نفقه ذلك فما

---

(1) رواه الحاكم في المستدرك (7707) وقال: حديث صحيح، وذكره المناوي في فيض القدير (5/ 247)، والعجلوني في كشف الخفا (3124) (2/503).

يكفينا الإيمان والتصديق بقول الله تعالى الصادق والمتواتر، أن ذلك يسبح بحمد الله تعالى، فقد شهد الله تعالى بعدالته وزكاته، فالرغبة فيه أولى من الرغبة عنه، فإن الله جليس من ذكره[1]، وكل ما في العالم في الدنيا والآخرة ذاكر ومسبح فالله جليسه، فمن جالس ذاكر الله، فقد جالس الله من حيث أنه تعالى جليس لهذا الذاكر، فلا يكون بعد ما ذكرنا في هذا الأمر، ﴿ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَـٰثًا ﴾ [النحل: 92]، وما أظهره الله تعالى من أسمائه عند ذكر هؤلاء الذاكرين له بالتنزيه الذي لا يصل إلى فهم كل أحد إلا الحليم الغفور، فالغفور من حيث أن الله ستر عن بعض أعين عباده وأسماعهم، إدراك ذلك التسبيح، والحليم من حيث أنه ذكر لنا أن ذلك مسبح بحمده، وأنا لا نفقه ذلك، فما وفينا حق الإيمان بقول الله في ذلك، فعرضنا أنفسنا لله قربة، فوصف نفسه بالحلم عنا في ذلك، فلم يؤاخذنا في العاجلة ولا ندري ما يفعل بالآجل، فإن الحليم حلمه المهلة بالعقوبة لا غير، وإن أخذ بها في المستأنف فقد وفى الحليم حلمه، وإن لم يأخذ بذلك عنده، فمن حكم اسم آخر مثل الغفور الذي قرنه به وإخوته، فما أحكم صور القرآن وما أبدعها، لمن كشف الله عن بصيرته، ورزقه الفهم فيه، فما في العالم متكلم بأمر؛ إلا وذلك الكلام شرح للقرآن، ولكن أكثر الناس لا يعلمون، إذ لا يخرج عن كتاب الله شيء وهو قوله: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ [الأنعام: 38].

ثم قال: **(ثم تُعرض عليك بعد ذلك صور أحوالك، وهي من آثار الدنيا، فكن في ذلك جميعه على حذر وحزم بالغ، قال قتادة من أصحاب النبي ﷺ وكان من أولي الفهم: ما أنصف أحد الدنيا، ذُمت بإساءة المسيء فيها، ولم تحمد بإحسان المحسن فيها)** فيا أخي أعلم أنك لو تفطنت أنها محل القرب الإلهي، والقُرب العملية لهِمت فيها عشقًا بالأصالة، ولهذا سميت الدنيا بالدنيا، أي: القريبة فهي

---

(1) يشير إلى الحديث المروي عن كعب قال: قال موسى ﷺ: أي رب أقريب أنت فأناجيك أم بعيد فأناديك؟ قال يا موسى: «أنا جليس من ذكرني» وابن أبي شيبة في مصنفه رقم (1224)، والبيهقي في شعب الإيمان رقم (680) (1/451)، والعجلوني في كشف الخفا رقم (611) (1/232).

الأقرب من الأخرى، والحال الحال فيهما على السواء، ومن كان حاله القرب فنعته القرب، وليس الغرض إلا ذلك.

وأعظم الاحترام من العبد المحترم لمرتبة سيده القيام بحرمته على الستر والغيبة، فهو أتم من الاحترام على الشهود، فإنه في الشهود مضطر لما هو المقام عليه من الهيبة، فمن وجد ذلك مع الحجاب والستر فهو في أعلى المقام، وأكمل في الإيمان، وأتم في الحال، وليس محل هذا إلا الدنيا لأنها تقتضي القرب باسمها من السرائر والبصائر، والآخرة تقتضي القرب بالأبصار، وأين البصائر في الرتبة من الأبصار؟ البصائر تدرك التنزيه والتشبيه، والصور والمعاني، والأبصار لا تدرك غير الصور، والآثار الظاهرة مع كون الحق بصر العبد، ولكن لا يدركه ببصره سوى الصورة الظاهرة، فإنه ناظر بالآلة، والصانع بالآلة في الصنعة رتبته دون صنعه بالهمة، والصانع واحد فيهما، وبين الحالتين في الرتبة ما لا خفاء به، والآلة في البصائر أتم منه وجودًا في الأبصار، وقد نفى أن تدركه الأبصار، وما نفى أن يعلم وهو حد البصائر بل أمر فقال: ﴿ فَٱعْلَمُوٓاْ ﴾ [التوبة: 3]، ﴿ وَلِيَعْلَمُوٓاْ ﴾ [إبراهيم: 52]، وإنما جاء الإدراك بالأبصار في ثاني الحال المجمع، فلذلك شرف الجمع لا شرف الادراك، فاعلم فهذا من كمال الجمع والوجود، وهو في البصائر أعظم منه في الأبصار لما تعطيه الأبصار من الحصر والتقييد، فإذا عرض الله عليك أحوالك صورًا، كما قال هذا الشيخ، فذلك من آثار الدنيا، أي: من آثار القرب الإلهي.

وقوله: (فكن من ذلك على حذر وحزم بالغ) هو مثل قول بعضهم: اُقعد على البساط وإياك والانبساط. وهذا قول من لا ذوق له بالحقائق، وإن كان ما قصد إلا خيرًا فإن القرب المفرط حجاب كالبعد، وقد علمنا أنه تعالى أقرب إلى الإنسان من حبل الوريد، وهذا قرب الالتباس، فهو المانع من إدراك الإنسان له، لقول صاحب "المواقف" النفري: القرب حجاب[1]، يريد ما ذكرناه، ولكنه حجاب على الأبصار لا

(1) هو العالم بالله تعالى المحمدي المقام سيدي أبو عبد الله محمد بن عبد الله، أو ابن عبد الجبار، تشابه بينه وبين اسم حفيده الذي جمع مواقف جده النفري ، نسبة إلى نِفَّر، بلدٍ من نواحي بابل بأرض الكوفة، ويلقَّب بالسكندري والمصري؛ لأنه عاش بمصر، صاحب كتاب «المواقف الإلهية»، المبهر لكل عارف من بحر الحقيقة المحمدية غارف، من أكابر القوم وساداتهم من أهل القرن الرابع، نقل عنه الشيخ الأكبر وغيره، وكتابه «المواقف» يعتبر معجزةً لرسول الله

=

على البصائر، فلو علم هذا المُوصي أن المؤمن بقرب الحق منه لا يحتاج إلى حذر، فإن القرب عاصم في نفسه ما قال ذلك، بل دلك في هذه الوصية على البعد عن الله، فإن اشتغال العبد بالحذر وقوف مع الحذر في الوقت، فهو خاسر في وقت الحذر غير رابح، والحق له غير مشهود حجبه عن ذلك حذره، وإن كان رفيع القدر، فالذي ذكرناه أرفع؛ لأنه ما ثَم عندنا نازل بالأمر في نفسه، رفيع وأرفع، وعالٍ وأعلى، فلو علم الله القائل أن الحق من صور أحوال العبد، بل هو من عين صور أحوال العبد القريب إلى الله، ما أمره بالحذر من حال؛ لأنه لا يصح الحذر من الأحوال بحصولها، إذ لا يكون حال إلا بحصوله لمن هو له حال، وإنما يكون الحذر من أمر لم يحصل فيحذر حصوله.

يقول بعضهم: إنما أجزع مما أتقي، فإذا حل فمالي والجزع، وكذا أطمع فيما أبتغي فإذا فات فمالي والطمع.

واعلم أن أحوال الخلق عين آثار الأسماء الإلهية ولها الحكم، إذ لا يكون حال إلا بالحكم، والحاكم لا يحكم عليه في حال كونه حاكمًا بما هو حاكم، فما تكلم هذا الشيخ في هذا الفصل وأمثاله؛ إلا بلسان العامة لا بلسان المعرفة والعارفين، لكن قصد خيرًا، وجهل الطريق، فيعطيه الله أجر قصده وإن حُرم الثواب، كالمجتهد إذا أخطأ له أجر الاجتهاد، وإن مضى حكمه وعُمِل به في حال ما، فلا يدل ذلك على إصابته الحق المعين الذي حكم الله به في النازلة، فتقرير الحكم شيء، والحكم من الحق شيء آخر، وبينهما فرقان يعرفه المتقي.

ثم قال: (ثم يعرض عليك سؤاله قبل استقامتك على الدرب، فلا تلتفت إلى

-

ﷺ، حيث إن عباراته في غاية العلو، لا يشكُّ العاقل المؤمن في القطع بأن هذا الكتاب من وراء طور العقل، بحيث لو قام جميع العلماء والحكماء من غير أهل الكشف وقصدوا أن يألفوا على منواله ما استطاعوا أن يأتوا بجزء كمثاله، وكذا كتاب "المخاطبات"، ولا يقول بأن هذا صادرٌ عن العقل إلا مختل العقل، ونقول له: فأت بشيء من مثله إن كنت من الصادقين، والله يعلم أنه لمن الكاذبين، وقال: التقطوا الحكمة من أفواه الغافلين عنها كما تلتقطونها من أفواه العامدين لها، فإنكم ترون الله وحده في حكمة الغافلين كما في حكمة العامدين. وتوفي نفعنا الله به سنة 354هـ ويقال: إنه ربما توفي بمصر. انظر ترجمته [الكواكب الدرية رقم (375) وطبقات الشعراني (211/1)].

شيء من ذلك أصلاً) هذا الرجل يصف ما جرى له، فيقول لك: إن حصل لك الأمر كما حصل لي فاعمل فيه كما عملت، وهذا من قصوره، فإنه لا يلزم ذلك أن يكون في معاملته لما يظهر الحق له، مختبرًا أو مُكرمًا على حاله ما كان هذا عليه، بل يكون في ذلك مع الله بحسب مقامه من العلم بالله، فقد يكون مثله وقد لا يكون، فلا يقيده بحاله ولا بمعاملته، ولا سيما وما عين إلا سؤاله هذا الموصي، وقد رأينا من أكرم من عباد الله قبل استقامته على الدرب، كإبراهيم بن أدهم، وكصاحب السكرجتين، وكصاحب الجراد، لم يكن واحد من هؤلاء مستقيما على الدرب، كذلك هذه السؤلة التي تأتيه قبل الاستقامة، لا ينبغي أن يهملها، فإن العلم في الطريق أبلغ من العمل، فإن العمل ينقطع وله حد فينتهي إليه، والعلم لا ينقطع أبدًا ولا يعقل له غاية يوقف عندها، فوصيته ألا تلتفت إلى شيء من تلك الأسئلة قبل الاستقامة منه على الدرب، وأراد بالدرب الطريق إلى الله تعالى التي يسلك عليها القاصدون إلى الله، وهو طريق بطلب العلم والعمل في موطن خاص وهو الدنيا، وحال خاص وهو التكليف، فقد يكون تلك الأسئلة مما يعطيه الالتفات إليها الاستقامة على الدرب، فلو عين الأسئلة في وصيته لكنا فيها بحسب ما تقتضية تلك الأسئلة، وبينا ما يلتفت إليه منها وما لا يلتفت على أنه ليس في الطريق شيء لا يلتفت إليه منها، هذا لا يكون.

وإنما الأكابر يدلون المريدين على كيفية الأخذ عن الله في كل شيء يعرضه عليهم، لأنه حكيم، ولا يعرض أمرًا على عبد من عباده إلا في وقت حاجته إليه، فمن رأى ربه فقد عمي عن حاجته التي جاء من أجلها ذلك الأمر الذي عرضه الحق، فيأخذه المريد الصادق دواءً لداء قام به، بل يعرف أنه ما عرض الحق عليه ذلك في الدنيا إلا ليستعمله في إزالة مرض قام به، فإن كان لا علم له بذلك المرض، فهذا الذي عرض عليه ينبهه على أن ثَم ما يحتاج إلى استعماله، فيحرضه على النظر في ذاته، فإذا نظر وجد ذلك ضرورة، فاستعمل فيه ذلك الدواء، فإذا لم يلتفت إليه فقد فَوَت نفسه خيرًا كثيرًا وأساء الأدب مع الله، حيث رد في وجهه ما أتاه الله به، فإن الأحوال من الشخص تطلب العوض من الله، فالحق يعرض ذلك من أجل سؤال الحال والوقت، ولا ينظر إلى صاحبه هل يعلم ذلك أو يجهله، فإن الغرض هنا ذاتي أظهره الحال من هذا العبد ولو عقل، فكيف لا يلتفت لأمر حاله

أظهره، هذا غاية الجهل بالأمر.

ثم قال: (ثم إذا دخلت الدرب، فاسلك فيها بأدب، ولا تلتفت إلى ما يعرض لك إلى يمين الطريق وشماله، بل امش فيه على الاستقامة من غير التفات أصلاً، وكن في هذه الأحوال كلها ملازمًا للذكر، متحققًا به، ملتجئًا إلى الله، قاصدًا وجهه الكريم، راجيًا منه ما يشرفك به كما شرف عباده الصالحين، ولا تنسى ما كنت عليه، وما صدر منك من المعاصي، بل تكن ذاكرًا لذلك في كل موطن تصل إليه، حتى تصغر عندك نفسك، وتعرف قدرها وقدر ما أنعم الله به عليك، وكن في هذا كله ذاكرًا لمعصيتك، مستغفرًا لذنبك، معترفًا بما أنت فيه من التقصير، وكن ذاكرًا في كل وقت ما وصيتك به، وطالع هذه الأوراق، فإنك ترى فيها غياثًا إن شاء الله تعالى) هذا الرجل ما يتكلم إلا بحاله وذوقه، ويتخيل أن المطلوب منه من الله ما ذكره، وما يعرف أن الأمر قد يكون حال غيره مثل حاله وقد لا يكون، فله الأجر على القصد خاصة لا على الإصابة، فإن جميع ما ذكره لا يتصور كونه، فإن النفس لا تقبل في الزمان الذي لا ينقسم سوى خاطر واحد، فلا يتمكن لها أن تجمع بين شهود معصيتها، وشهود نعمة الله عليها، فإنها مهما كانت في شيء مع الله لا تكون في شيء آخر، هذا باب معروف وعلم محقق، وأما ذكرهما في هذا الموطن، وهو موطن التوبة والإقبال على الله تعالى ما كان عليه من المعاصي، فذلك جفاء مع الله وعدم حياء.

فإن الأئمة قالوا في التوبة: أن تنسى ذنبك، فإنك في التوبة في حال صفاء مع الله، وذكر الذنب في حال الصفا جفاء، وكان سبب هذا القول من هذا الإمام قول واحد لشخص قد سأله عن التوبة، فقال له: ألا تنسى ذنبك، مثلما قال صاحب هذه الوصية، فيما بلغ لهذا الإمام قال: لا، بل التوبة أن تنسى ذنبك.

وأما قوله: بالاعتراف بما هو عليه من التقصير، فهذا قول بعضهم ممن لا حقيقة عنده، فإن الأئمة قالوا في هذا القول للسائل: إن هذا الشيخ أمرك بالمجوسية المحضة، هلا أمرك بالأعمال على شهود مجريها [وممضيها؟][1] كما هو الأمر في نفسه، فإنه إن كشف لك على قول هذا الشيخ الأمر بالتقصير، فقد كشف لك الأمر

---

(1) في نسخة: ومنشؤها.

على ما ليس عليه، ولُبس عليك، كما لبسْت أنت على نفسك أولاً في ذلك، فإن كشف لك على قول الأئمة، ورأيت الحق حقًا وكنت صاحب علم.

وأما نهيه ألا تلتفت إلى ما يعرض لك عن يمين الطريق وشماله، فهو حسن من وجه، وليس بحسن من وجه، فإنه لا يلزم الملتفت عن يمينه وشماله أن يكون ماشيًا على ما يلتفت إليه، بل يكون مستقيم المشي مع وجود هنا الالتفات، بل يفوته علم كثير إذا لم يلتفت، فإنه إذا لم يلتفت لم يعلم ما يحذر منه، فإن أراد بالالتفات هذا المشي على ما التفت إليه من يمين وشمال فهو حسن، فإن النبي ﷺ «خط خطًا مستقيمًا، وخط على جنبات الخط خطوطًا هكذا، ثم تلى قوله تعالى ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ﴾ ووضع أصبعه على الخط المستقيم ﴿ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ ﴾ [الأنعام: 153]، وأشار إلى الخطوط التي عن جنباته فتفرق بكم، يعني الطريق عن سبيله، ووضع أصبعه على الطريق المستقيم ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الأنعام: 151] المشي في هذه السبل»[1].

فانظر ما أحسن قوله: «ولا تتبعوا» وما قال: ولا تلتفتوا، بل يجب الالتفات لتعرف قدر طريق النجاة؛ لأنه من لم يعرف حقيقة أمر يحذر منه، فهو يلتفت ولا يتبع، وما أراد إلا عين الشرع الذي جاء به، فإن الله تعالى أمرنا بالإيمان به والمشي عليه، وأمرنا بالإيمان بغيره من السُبل، وما أمرنا بالمشي عليها، وليست السبل سوى الشرائع المتقدمة، فكيف لا نلتفت إلى ما أمرنا بالإيمان به، ولا يلزم الاتباع لكل ما آمنت به، بل نحن واقفون مع قوله تعالى في كتابه، أو على لسان رسوله، فما أمرنا بالمشي فيه مشينا، وبالتأخير عنه تأخرنا، وما أبان لنا ما خالف طريقهم المستقيم الخاص المعلوم شرع محمد ﷺ؛ إلا لنعلمه ولا نعلمه؛ إلا بالنظر إليه لا بالمشي فيه.

---

(1) رواه الحاكم في المستدرك عن عبد الله بن مسعود ﵁ رقم (2938) وقال: صحيح الإسناد، وابن حبان في صحيحه رقم (7) (181/1)، والنسائي في سننه بنحوه رقم (11174) والإمام أحمد في مسنده رقم (4142) (435/1)، وابن ماجة في سننه رقم (11) (6/1).

وأما قولي لك: [يفوتك إن لم تلتفت علم كثير] لأنك إذا لم تلتفت لم تعلم ما أنت عليه في طريقك، مما يختص بالشرع المحمدي مما لم يختص به، وكان شرعًا لمن قبله، وقرره محمد ﷺ فتقول عند ذلك أنك وارث محمد ﷺ مطلقًا وليس كذلك فإنه ما يرث محمد ﷺ إلا رجلان، الواحد منهما يرثه فيما يختص به مما لم يكن شرعًا لمن قبله، والرجل الثاني من يرثه في الجمعية لذلك كله من حيث ما هو جامع، لا من حيث التفصيل، فإذا ورثه السالك على طريقه في شرع قرره، قد كان شرعًا لمن قبله، فإن لم يلتفت لم يعلم لأي نبي كان، ولا يكون هذا الوارث وارثًا، إلا لذلك النبي الذي كان هذا شرعه، فيكون مثلاً عيسويًا، أو موسويًا، أو خليليًا، وهو يقول إنه محمدي، فيغلط في ذلك، نعم، وهذا يكون من جملة السُبل والشرائع الحكمية، التي لم يأت بها الرسل وابتدعها الحكماء في الفترات لمصالح العباد، وقد قرر الشرع المنزل من الله تعالى أمرها فقال: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ ﴾ [الحديد: 27]، فقد يكون هذا وارثًا لذلك الحكيم من شرع محمد ﷺ فيفرق بين الشرائع الإلهية والشرائع الفكرية، ولا يختلط عليه الأمر، فيختلط عليه النسب، فلا يعرف نسبه فيكون متلوفًا، فلو كان صاحب هذه الوصية صاحب إشراف على المقامات، والمراتب والمنازل، ما جرت وصيته على هذا، فهو رجل يتكلم مع نفسه في شهوده، لا من جهة ما هو الأمر عليه، وما كل سامع يكون على مزاجه وحاله، فإن الناس يتفاضلون في ذلك كما تفاضلت الرسل، فجعل الله لكل رسول شِرعة ومنهاجًا، فما اتحدت الشرائع، كذلك السامعون ما اتحدوا، ألا ترى كيف يرد الحديث الواحد عن رسول الله ﷺ ويختلف السامعون في تأويله، فيفهم منه الواحد ما لا يفهم منه الآخر، وهذا سامع، وهذا سامع، كما يتفق أيضًا أن السامعان فيه إذا كان فهمهما واحد يكون مزاجهما متقاربان، ولولا ذلك ما اختلفت الأئمة في الشرع الواحد، فأين مذهب الشافعي من مذهب الحنفي، فيما اختلفا والشارع واحد، ولا بد أن يكون الشارع لو عرضت تلك المسألة المعينة، التي اختلف فيها أبو حنيفة والشافعي بقول أحد الإمامين، أو بأمر ثالث خارج عنهما، فإن الواحد لا يحكم بالشيء ونقيضه بنفسه في العين الواحد، وإن قرر حكم كل واحد منه، فهو لا يحكم إلا بأمر واحد خاصة فافهم ذلك.

فإذا اختلط الأمر على السالكين الذين لا يلتفتون عن يمين الطريق وشماله، يقول كل واحد منهم أنه محمدي، وليس كذلك، لأنه ما ورث من محمد ما اختص به، وإنما ورث منه ما شُورك فيه واقتدى فيه بغيره، مثل قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾ [الأنعام: 90]، وهو ما قرره في شرعه من شرع غيره عملاً، والكل يلزم الإيمان به، سواء نسخ العمل به أو لم ينسخ، فلا يفرق في الوراثة من هذا حاله بين شخص وشخص، ويلتبس الأمر، فإذا انكشف الغطاء، ورأى نوره ممتزجًا للاشتراك، ونور المختص خالصًا من الامتزاج، يعلم عند ذلك من أين أتى عليه، فيسعى يوم القيامة في نور ممتزج، وهو كان يظنه نورًا خالصًا، فبدا له من الله ما لم يكن يحتسب، وما كان هذا إلا من عدم التفاته، فلو التفت [رأى][1] الرقائق عنده من اليمين والشمال، إلى ما يناسبهما من الطريق المستقيم، فيعرف السالك ما وقع فيه الاشتراك، ويرى في طريقه ما لا رقيقة بينه وبين ما على يمينه وشماله، فيعلم أنه يمشي في طريق اختصاص، فينظر ما وقع فيه الاشتراك، من أي منبع من هذه السبل امتدت تلك الرقيقة؟ فيشاهد الأصل، فيسمى له، أو يرزق العلم فيراه إن كان نبيًا أو رسولاً أو حكيمًا، فيقول: إني ورثت فلانًا الرسول، أو النبي، أو الحكيم، من طريق محمد ﷺ في عمل كذا وكذا، ويعلم ما اختص به محمد دون ما شُورك فيه، ولهذا جاء: «العلماء ورثة الأنبياء»[2]، وما قال ورثة نبي واحد، فإن نبينا عليه الصلاة والسلام جامع لشرائع كانت قبله، ويختص بشرع خاص له، فورثته من العلماء ورثة الأنبياء، فينبغي أن ينسب الوارث في المشترك إلى صاحب تلك الشريعة، وإن كان محمديًا حتى لا يخلط.

وأقل ما في المسألة أنه وإن كان تابعًا لمحمد ﷺ من وجه، وهو وجه آخر وهو تعليمه إياه، فإنه عنه أخذه فقد ساواه من وجه آخر، وهو كونه اقتدى بالأول،

---

(1) في نسخة: لرأى.

(2) رواه الترمذي في سننه عن أبي الدرداء ﷺ رقم (2682)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (1/ 126) وقال: رواه البزار ورجاله موثقون، وابن حبان في صحيحه رقم (88) (1/289)، وأبو داود في سننه رقم (3641)، وابن ماجة في سننه رقم (223) (1/81)، والبيهقي في شعب الإيمان رقم (1696) (2/262).

كما اقتدى به رسول الله ﷺ وهذا شرف له كما يساويه فيما تعبده به فيما شارك فيه، كالصلاة والصيام والحج، وما خاطبنا بالعمل به مما هو عامل به، ونفارقه فيما اختص به ﷺ دوننا، مثل نكاح الهبة وغيره، فقد ساويناه في أمر آخر، وله فضيلة التعليم علينا، وإنا ما استفدنا ذلك إلا منه، وهذا حكم آخر، فكما تعين علينا العلم بما يخصه مما لا نشاركه فيه لئلا نقع في محظور، كذلك تعين علينا أن نعرف من نرثه من الأنبياء في شرع محمد ﷺ، لئلا نقع في جهل، والوقوع في الجهل أشد من الوقوع في المحظور، فإن الوقوع في المحظور دون الوقوع في الجهل وإن كان الجهل من المحظور، فإن الله تعالى أمرنا أن نطلب العلم بالنظر والسؤال فيما لا نعلم مَن يعلم.

وأما قوله: (فكن ذاكرًا في كل موطن لما وصيتك به) فهذا لا يصح، فإن الموطن حاكم بلا شك على كل من حصل فيه، يقول النبي ﷺ في موطن: «سحقًا سحقًا»[1] وفي موطن آخر: يشفع ويتراضى ربه في أمته[2].

وأما قوله: (حتى تصغر عندك نفسك) فما أدري مع من يتكلم في ذلك من أهل الطريق؟ إن كان مع المريد الثابت فلا يصح، فإن توبته وإنابته تصغر نفسه عنده بلا شك، وهذا شهود التائبين، وإن كان يخاطب من أهل الله من هو أعلى من

(1) رواه البخاري في صحيحه عن سهل بن سعد ﷺ رقم (6212)، (6643)، ومسلم في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ (249) و(2290) عن سهل بن سعد ﷺ، وابن ماجة في سننه عن أبي هريرة ﷺ رقم (4306)، والإمام أحمد في مسنده رقم (7980) (300/2)، والطبراني في معجمه الكبير عن أم سلمة رضي الله عنها رقم (977) (413/23).

(2) يشير إلى قول النبي ﷺ المروي عن عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ أن النبي ﷺ أصحهما قول الله ﷺ في إبراهيم ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [إبراهيم: 36] وقال عيسى ﷺ ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: 118] فرفع يديه وقال: «اللهم أمتي أمتي» وبكى فقال الله ﷺ: يا جبريل اذهب إلى محمد وربك أعلم، فسله ما يبكيك؟ فأتاه جبريل ﷺ فسأله فأخبره رسول الله ﷺ بما قال وهو أعلم، فقال الله: يا جبريل اذهب إلى محمد فقل: إنا سنرضيك في أمتك ولا نسوءك» رواه مسلم في صحيحه رقم (202)، والطبراني في معجمه الأوسط رقم (8894) (367/8)والبخاري في صحيحه عن أنس بن مالك ﷺ رقم (7072)، والحاكم في المستدرك عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما رقم (220) (135/1)، والنسائي في السنن الكبرى رقم (11160) (630/6).

المريد، فعلمه منعه من أن تكبر نفسه عنده، وإن كبرت عند العارف فليس ذلك الكبر بمذموم، وإنما هو بمشاهدة حقيقة كونها على صورة منشئها، فالكبرياء بالله لا لها، فإن صغرت في هذه الحالة عنده أو صغرها بنظره عند نفسها، فقد صغر الحق وألقاها في بحر الجهل بنفسها، وأخرجها عن معرفتها بها، ومن خرج عن معرفة نفسه، فقد خرج عن معرفة ربه، فالعلماء تشهد نفوسهم ذات كبرياء وعظمة، والمريد يشهدها صاغرة ذليلة، فإن صغرت عند العالم كان نقصًا في حقه ولم يكن عالمًا، وعاد ذلك الصغر على ربه، فأساء الأدب، فاستوجب الطرد.

وإن كبرت عند المريد نفسه فليس بمريد، بل هو من العوام، وكلام هذا الرجل إنما هو مع من يطلب طريق الله أقلهم المسمى مريدًا خاصة، فبكل وجه أمره بما يصغر عنده نفسه حشو كلام في حق المريد، وجهل منه في حق العارف، أوغفلة لشغله بحاله، لأنه ذكر لي ﷺ أنه ما قيد شيئًا من هذه الوصية باختيار منه، ولا روية، بل وجد في نفسه ما ذكره وقيده على حد ما وجده، وكانت له مادة في ذلك الوقت من صاحبه (علي الكردي) الذي كان يعتقد فيه، فمنه كانت تسري المادة إليه في كل ما يجد في نفسه، سواء كان ذلك عالي الشأن، أو منحطًا، ولهذا لما فاوضته فيما خرج عنه لم نجد عنده علم ما يقتضيه ما نطق به، فسألني في شرح ما قيده في هذا الوارد، فأجبته إلى ذلك.

واعلم أن كلامنا أبدًا [فيما][1] نتكلم به ابتداءً وجوابًا عن سؤال، إنما نتكلم على ما يقتضيه المقام والحال فأوفيه حقه، ولا أتعرض للناطق به الذي خرج عنه، فإنه لا يثبت الإنسان على حالة واحدة، فقد يرتقي عن ذلك وقد ينزل عنه في الزمان الآخر، فكلام المصنف إنما يكون على الأحوال لا على الرجال، ولهذا هم بُراء من الغيبة، فمن فهم ما قلناه وعلم مقصدنا لم يفرح لحمد، ولا يحزن لذم، إذا لم يتعرض إليه في شيء من ذلك، وهذا أعرف بنفسه، ولا سيما إن كان من أهل البصائر، فلا يقول مثل هذا إذا سمع كلامي فيما جاء به من دني الحال، إن كان هذا الشخص قد جهلني وجهل مقامي، فإني ما تعرضت إليه في شيء من ذلك، ولينظر

(1) في نسخة: في كل ما.

المنصف في الحال وكلامنا عليه، [فيجدني أعطيته حقه][1] كما أعطى الحق خلقه، وبه تعالى اقتديت، حيث بينت لك [مقصودي][2]، فإن الله تعالى يقول: ﴿ أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾ [طه: 50]، أي بين للسامعين أنه أعطى كل شيء خلقه، كذلك فعلت لما أعطيت كل حال ومقام حقه، بينت أني أعطيت كل ذي حق حقه، والله الموفق، والهادي للصواب.

وأما قول هذا الرجل: (أن تكون في هذه الأحوال التي ذكرها ملازمًا للذكر) فإن أهل الطريق أجمعوا على أن ذكر الله ﷻ في ذلك، أنه قرع باب المنح الإلهية في المعرفة بالله، [ومنعوا][3] من الفكر في ذلك، وبهذا زادت الصوفية وانفردت في العقائد في الله على أصحاب النظر، فإن النظر الفكري ما يعطي من المعرفة بالله إلا وجوه المستند إليه خاصة، ومن النسب المعبر عنها بالصفات، كما تعطيه الآثار في الأكوان، غير ذلك لا يكون، والذكر يعطي معرفة الأمر على ما هو عليه في نفسه، ولا ينقال أصلاً إلا بمثال، وهو أعلى من المثال، وقد نُهينا أن نضرب الأمثال لله، وقد ضرب هو المثل لنفسه، فيفتح لصاحب الذكر في ذلك المثل الإلهي ما يتكلم به، فيتخيل الأجنبي فيه أنه قد ضرب المثل لله، وهو ما فعل؛ وإنما ذكر ما فتح الله به عليه في المثل الذي ضربه الحق لنفسه، فأهل الله مجهولون عند الخلق، كما هو مَن هم أهل له مجهول عندهم، فلا تُدْرَك مرتبة أهل الله في الدنيا أبدًا؛ لأن الله تعالى ما ظهر ولا تجلى لأهل الدنيا، وكما أن رؤيته في الآخرة محققة، فهناك يظهر أهل الله، فيتحقق قدرهم ومنزلتهم في العلم بالله.

وأما قوله: بعد قوله ملازمًا للذكر (أن تكون متحققًا به) فيريد بالتحقيق أن يكون الحق لسانه في ذلك الذكر لا هو، بخلاف التخلق بالذكر، فإن التخلق بالذكر أو باسم ما من الأسماء، هو أن تقوم فيه بنفسك قيام الحق فيه بنفسه، والتحقق أن يقوم الحق فيك في ذلك لا أنت، فإنه سمعك، وبصرك، ولسانك، ويدك، ورجلك في حال بطشها وسعيها لا غيره، فلذلك قال: (أن تكون متحققًا به) فتكون على

---

(1) في نسخة: فيجد ما أعطيته حقه.

(2) في نسخة: مقصدي.

(3) في نسخة: وصفوا.

بصيرة فيمن هو الذاكر بلسانك، ولا تكون آلة الصانع أعلم بصانعها منك، فإن الحق قد جعل لسانك وقواك وأعضاءك آلات له، يفعل ما يظهر عنها من التصرف، ولهذا أضافها إليك فقال: سمعك وبصرك ولسانك، ما قال: سمعي ولا بصري ولا لساني، وجعل هويته عين ما ذكره، فافهم إن كنت منور الذات، واعرف أنت واعرف هو، تكن منصفًا فإنه تعالى ما زال عنك بالكلية، ولا أثبتك بالكلية، بل أعطاك ما أنت، وأخذ منك ما هو هو، فكذلك فلتكن أنت حتى تكن متحققًا بالأمر على ما هو عليه.

ولهذا نطق هذا الشيخ بعد قوله متحققًا به: **(أن يكون ملتجئًا إلى الله تعالى)** فأثبتك على قدرك لئلا تزهو في التحقيق، فتقول أنا هو، وأنا ما يكون هو أبدًا، ولا أنت، ولا يكون أنا أبدًا، فأثبتك بالالتجاء، كما قال الحق في نصف الفاتحة الثاني لما قسم الصلاة بينه وبين عبده نصفين، فنصفها له ونصفها لعبده، وهذا عين ما ذكرناه، فمنها ما انفرد الحق به، ومنها ما انفرد العبد به، ومنها ما وقع به الاشتراك، فتعلم ما لله من هذا الاشتراك فتُخلص له، وما للعبد في هذا الاشتراك فتخلص له، فتتميز الحقائق وتتبين الأعيان ومثل هذا لا يُهمل، فإنه ما أهمله إلا عن وَجَلٍ.

ثم قال: **(قاصدًا وجهه الكريم)** إذ لا يُقصد إلا الكريم، فإنه لا يُقصد إلا ليسأل منه ما هو السائل مفتقر إليه، فجاء بالاسم الكريم؛ لأن الكريم هو الذي يعطي عند السؤال، والجواد يعطي قبل السؤال، ولهذا كان وجود العالم من حضرة الجود؛ لأن السؤال من المعدوم لا يكون، والسخي المعطي قدر الحاجة من غير زيادة، والمؤثر المعطي ما هو محتاج إليه في الوقت، أو يوهم الحاجة إلى ما أعطى، والواهب المعطي لينعم، والمجازي المعطي ليشكر، فلما كان الشخص طالبًا أمره طلب أن يقصد من الحق وجهه الكريم لا غيره، على حسب ما أعطاه حاله في الوقت.

ثم أمرك أن تترجى منه ما يكون لك به التشريف على أبناء جنسك ،لتتميز عن مثلك بما [تشرفت][1] به عليه، وهنا أمر ينبغي أن ننبه عليه، وذلك أن الإيمان يعطي أن تحب لأخيك ما تحبه لنفسك[2]، فإذا سألت ما تشرف به على أخيك فقد أردت

---

(1) في نسخة: تشرف.

(2) يشير إلى قول النبي ﷺ المروي عن أنس عن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» رواه البخاري في صحيحه رقم (13)، ومسلم في صحيحه رقم (45)، والترمذي =

لنفسك ما لم ترده لأخيك، فمثل ذلك طعن في إيمانك أم لا؟

فاعلم أن الإنسان لا يخلوا إما أن يسأل عن غفلة مثل هذا، أو عن حضور، فإن كان عن غفلة فما هو طعن في إيمانه، فإنه يقول كما يقول: اغفر لي وللمسلمين فتعم، وكذلك يطلب أن يشرفه الحق بما شرف به عباده الصالحين، فكما طلب أن يشرف على غيره طلب أن يشرف عليه غيره، وإن كان عن حضور فرأس المؤمنين وهو محمد ﷺ قد طلب منا أن نسأل الله ﷻ في حقه أن يعطيه الوسيلة، وهي منزلة في الجنة ولا ينالها إلا شخص واحد، قال عليه الصلاة والسلام: «وأرجو أن أكون أنا»[1]، فقد سأل ما يشرف به على جميع الخلق، إذ قد علم أن تلك المنزلة لا ينالها إلا واحد، فإن حضر في مثل هذا، فقد سأل ما يشرف به على غيره، فإن الله تعالى قال لنا: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: 21]، وقال تعالى: ﴿ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: 31]، فهذا [مما تبعته][2] فيه هذا حضور أول.

والحضور الثاني: إذا كان في سؤالك مثل هذا أن الحق تعالى لسانك الذي تسأل به، فهو السائل بلسانك لا أنت، وهو في أسمائه على مراتب متماثلة ومتقاربة، ومتقابلة ومختلفة، فإذا كانت هذه الأحكام قد ظهرت بها الهوية الإلهية، فإن الإنسان أولى بذلك، أعني: لهذه المفاضلات، فأين الغفور من الغفار، من المنتقم من الخلاق، من العفو من الغفار، فالغفور والغفار مثلان، وهما مع الغافر والعفو متقاربان، وهما مع المنتقم على التقابل، وهما مع الخلاق على الخلاف، وإذا كان الأمر على ما ذكرناه، فللإنسان أن يسأل فيما يختص، وفيما يَعُم، والأحوال تقتضي، فإن السائل يحب حكم الحال، والحال يحب حكم الاسم الإلهي، والاسم الإلهي بعينه القابل، والقبول يعطيه الاستعداد، والاستعداد يطلب بذاته، والمستعد يطلب به،

في سننه رقم (2515) (4/667) وقال حديث صحيح.

(1) رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما رقم (384)، والبيهقي في السنن الكبرى رقم (1789)، وابن حبان في صحيحه رقم (1690) (4/588).

(2) في نسخة: ما اتبعته.

أعني: بالاستعداد، ولو لم يكن الأمر كذلك لكان الدور، ولو كان الدور لوقع التوقف، فلا يظهر الكون، وقد ظهر [ثم][1] ثم دور، وثم دور من وجه آخر لا يحتاج إليه، فالعطاء الإلهي لا منع فيه؛ لأنه فيض ذاتي، فلا تلم إلا نفسك، ولا تحمد إلا الله، فإن المنع منك، والعطاء منه.

فلهذا أمرتك بذم نفسك ويحمد الله، فتفطن لهذه الدقيقة، فإن كثيرًا من المنتمين إلى الله ﷻ لا يفرقون بين الحمد والذم، ويجعلهما سواء بالنظر إلى الأصل، كإبراهيم بن أدهم - رحمة الله تعالى عليه - وغيره، والأمر ليس كذلك في نفسه، فإن عطاء الحق لا منع فيه، فالنعمة منه، والمنع من القابل، فإنه ما هو على استعداد ليقبل أمرًا ما معينًا، هو محبوب له ومطلوب، فيقول الحق: لم يعطني ما سألت، وهو يكذب، وإنما الصحيح لو أنصف أن يقول: لم أكن على استعداد يقتضي في قبول ما سألته فيه، فلهذا يلوم نفسه ويحمد الله، ولا يجعل هذين الأمرين راجعان إلى غير واحدة، فيحرم الصواب.

ثم قال: (واعلم أن المشايخ إذا عبروا من عالم الدنيا لم يغيبوا عن علمائهم وأصحابهم، بل نظرهم باقٍ بحاله، إذا قصده المريد وجده عاجلاً سريعًا) يقول رحمه الله: إن المشايخ إذا ماتوا تركوا همتهم متعلقة بقلوب من [أُسند][2] إليهم، كما أنهم يتركون بزواياهم التي كانوا يعمرونها، أرواحًا من أذكارهم وعباداتهم يعمرون ذلك الموضع، ولهذا يجد كل من يدخل مكان رجل كبير في الدين قد مات، يجد هذا الداخل في منزله خشوعًا ورقة، وإنابة إلى الله تعالى لا يجدها في غير ذلك المكان، ولقد كانت زاوية أبي يزيد - رحمه الله تعالى - بعد موته إذا دخلها أحد، وعمل فيها ما لا يقتضيه حال أبي يزيد من المخالفة، احترق ثوبه من غير نار تكون في الموضع، وصار هذا مجربًا عندهم بـ «بسطام» وقد عاينا مثل هذا في أماكن الصالحين، فإنهم ما ماتوا وما دُرِجوا؛ إلا وهمتهم متعلقة بمصالح الخلق، وخصوصًا بتلامذتهم وأصحابهم، وقد تقدم ذلك أن للمريد في قلبه مثالاً من شيخه، يسمى الشيخ المتوهم، وهو الذي يلازمه ويبقى له دائمًا، انتقل الشيخ إلى الآخرة أو

(1) في نسخة: فما.

(2) في نسخة: استند.

لم ينتقل ذلك الشيخ القائم في خياله لا يزول ولا يموت، فلهذا قال نظرهم باقٍ.

وأما قوله: (إذا قصده المريد جاءه عاجلاً سريعًا) وكيف لا يكون ذلك وهو أقرب إليه منه، وهو عين ذلك المثال، فإن ذلك المثال لا بد منه، وهو مثل قوله ﷺ في حق الحق: «اعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه، فإنه يراك»[1]، فأدخله في حضرة الخيال بقوله: «كأنك تراه» فجاء بكاف التشبيه، أي: تخيل وقوفك بين يديه في عبادتك إياه، وكأنك ناظر إليه، أي: مَثِّلْهُ نصب عينيك، فإن عين تمثيلك إياه عينه، فقد جاء بالقصد عاجلاً سريعًا، فان الله تعالى يقول في ذلك: «مَن تقرب مني شبرًا تقربت منه ذراعًا» أي: قربي إليه أسرع بالتضاعف من قربه، حتى قال: «وإن أتاني يسعى أتيته هرولة»[2]، هذا حظ السعي، فكيف من يسارع إلى الخيرات؟ يكون الحق أشد إسراعًا بما يطلبونه منه فيهم، والمشايخ نواب الله وخلفاؤه، ولا بد أن يظهروا في الخلق بما هو الحق عليه من النسب المنسوبة إليه، والصفات والأسماء، قل: أي ذلك شئت والأسماء أولى من غيرها من الألقاب، فإن الله تعالى ما عين لنا إلا الأسماء، ما تعرض للفظ الصفات ولا النسب، وإنما ذلك أمر أحدثه العلماء، ولا ينبغي أن يُطلق على الحق في الأدب؛ إلا ما أطلقه على نفسه، هذا هو الحق، وإن كنا نعلم أنه عين كل شيء، كما نعلم أنه بحكم كل شيء كما قد تقدم.

ثم قال: (فإذا وفقك الله وصبرت على ما هالك في الطريق، رُفعت عن هذا العالم، وصيرت إلى العالم الأُخرى) هذا الذي ذكره هذا الرجل ما هو على ظاهره، وإن كان قال ذلك عن دراية وحقيقة، وإن كان نطق به ولا يعرف معناه، فهو أعرف بنفسه.

قلنا: أن نبين صورة الحق في ذلك، وذلك أن الإنسان السالك ما يصبر على ما يناله من الأمور الشاقة في سلوكه؛ إلا وهو في حجاب بشري، فلا يكلمه الله إلا من وراء حجاب البشرية، كما قال تعالى، فإن الله في نفس الأمر جميع قواه وأعضائه، فإذا صبر من اسمه تعالى الصبور، حينئذٍ يكون متحققًا بقوله تعالى: ﴿ وَمَا

(1) سبق تخريجه.

(2) سبق تخريجه.

صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ ﴾ [النحل: 127]، وليس الصبر إلا حبس النفس على الحال الذي ابتلاه الله به، فمعنى قوله: (رفعت عن هذا العالم) أي: كشف الله لك عنك أنك ما أنت أنت، فإنك تقول في حال صبرك: أنا أنا، والحق من وراء هذا الحجاب يقول: لا بل أنا أنا، وأنت لا تسمع، فإذا لم تبرح من موطنك، رفع الله عنك حجاب أنانيتك بأنانيته، فشهدت ما لم تكن تشهد، فتخيلت أنك انتقلت إلى عالم آخر وما انتقلت، وإنما كشف لك عنك، فرأيت ما لم تكن تراه قبل ذلك، وإنما عبر عنه هذا الشيخ بعالم آخر؛ لأن الحق أخذ العالم محلاً له، وقد تنوع التجلي في حق هذا العبد، ورأى صورة لم يكن يراها قبل ذلك، فعبر عن ذلك بتحول في الصورة الأخرى بعالم الأخرى، مع كونه في موطن الدنيا، والحكم في الحق للصور التي يتجلى فيها، ويستلزم من النعوت والأسماء ما يلزمها، فإن قلت: بانتقالك صدقت من حيث أن هذه الصفة ما هي تلك الصورة، مثل اختلاف الأحوال على الشخص الواحد، فالقائم ما هو القاعد، فإن القيام ما هو القعود، وزيد القائم ما هو زيد القاعد، فالعين واحدة من وجه، ما هي واحدة من وجه، والحق وإن كان هو المتجلي في الصورة الأولى، فهو عينه في الصورة الأخرى، لكن الصورة ما هي هذه الصورة.

وقد أمرك هذا الشيخ في وصيته بالصبر، وهو حبس النفس على ما نالت حتى ترى ما يفتح لك فيه، فإن لم تصبر حرمت فائدة العلم بما ذكرناه، ووقعت في الجهل الذي لا خروج منه.

ثم أوصاك: (ألا يغيب عن خاطرك شيخك) يريد لا تغفل عن الرقيقة التي بين مثال الشيخ الذي عندك، وبين الشيخ حيًا كان أو ميتًا ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ نَسُواْ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْۚ ﴾ [الحشر: 19]، لأنه من نسي الله فقد نسي نفسه، إذ قد أخبر الله أنه قُوى العبد وأعضاؤه، فمن نسى الله فقد نسى نفسه، أي: أن الله تعالى قد أنساهم أنفسهم في نسيانهم الله تعالى، فما أعجب قول الله لمن دبره وفصله تفصيلاً.

وأما قوله: (فإنك من إيجاده إلى هذا العالم) يقول أنه منشؤك في هذه الصورة التي أنت عليها، أو كان هو المبين لك من أنت، فأوقفك منك عليك، وقد كنت غافلاً عنك، فلهذا نسب الإيجاد إلى الشيخ لتشكره على ذلك، فيزيدك الله من جهته خيرًا، فهذه أبوة الحال كما كانت في الوالد الطيني أبو الصلب، وقد أمرك الله أن

تشكر الله ولوالديك، وما عين والد الدين من والد الطين، فاشكر والديك، فهما اللّذان أوجداك، فوالد الطين أوجدك في عالم الدنيا، ووالد الدين أوقفك وأشهدك على وجود الحق فيك، فكأنه أوجدك حقًا، وقد كنت عند نفسك خلقًا، فانظر في هذه الولاية الشيخية ما أكملها، وما [أهمها][1] وما أحسنها، فليكن شكرك لشيخك أتم من شكرك لوالدك العرفي، فإن والدك العرفي قد لا يقصد إيجادك، بل يأتي لقضاء شهوته، وتكون أنت بحكم التبعية، وولادة الشيخ في المريد مقصودة له ولا بد، ما هي بحكم التبعية ولا الاتفاق بحكم الشيخ، وحقه أعظم من حق الوالد، ولذلك كان حق رسول الله ﷺ أعظم من حق الوالدين، فأبوة الدين أعظم وأتم.

ثم قال في وصيته: (كن ذاكرًا لأحوالك منذ خلقت، ولما صدر منك، وانظر فيما أنعم الله به عليك، وعظم ذلك في قلبك تعظيمًا) يقول لك: يكون وارد وقتك ذكر ما مضى من أحوالك وتقلباتها، إذا علمت أنك تجبر بذلك الذكر ما انكسر فيما مضى من حالك، فتنظر فيما خلقت بالاعتبار، وتنظر فيما صدر منك بالإجبار، ومعنى بالاعتبار: أن تجوز بنظرك في ذلك إلى من هو حي بعلمه، وما هو إلا الحق لا غير، إذ لا غير.

وقوله: (منذ خُلقت) أي: منذ ظهرت إذ كنت أنت عين الصورة التي تجلى فيها، فتعلم ما أنت، وما حكمت به عليك لتعلم الأمر على ما عليه، فيزول عنك اللبس الذي على غيرك، فما صدر عنك؛ إلا ما هو لك، فلا تضف إلى الحق ما ليس له فتكون من الجاهلين، وهذا المدرك مدرك صعب يحتاج إلى أدب كبير، وصاحب الأدب فيه عزيز، فإنه مزلة الأقدام، ولهذا استدرك صاحب الوصية سواءً علم ذلك أو لم يعلمه، بقوله: (وانظر فيما أنعم الله عليك وعظمه تعظيمًا)، فإن ذلك من شعائر الله وحرماته، فيشغلك بالنظر في نعم الله لئلا تعثر على حقيقة الأمر، فتترك الأدب بأن تنسب إلى الله ما هو لك فيما لا يرضى ولا يُحمد، فأعطاك هنا الدواء لأجل هذه العلة والمرض، فإنه مهلك وصاحبه صاحب زمانه، فإن كل طائفة ما عدا هذه الطائفة التي يثني عليها كلهم زَمْنَى، لا ينجع فيهم دواء، فلهذه الطائفة الصحة التي لا تقبل المرض من جهة، وتلك الزمانة التي في الباقين لا ينجع فيها دواء، ثم قال

(١) في نسخة: أتمها.

بعد تأكيده بألفاظ يحتاج الخوض فيها إلى طول.

(فالزم الباب بأدب ولا تخل بشيء من آداب الشرع أصلاً، فإن أخللت بشيء من الآداب أنت أو غيرك كانت العقوبة إليه سريعًا، فالزم حلقة الباب، وزن حركاتك بميزان الشرع) يقول لك في وصيته بلزوم الباب وحلقته، ما قال الله تعالى: ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ﴾ [البقرة: 256]، وهو من حلقة الباب، وذلك هو الإيمان، والباب الإسلام، وبالباب وحلقته تكون السعادة للعبد، وإنما قيد الإيمان بالله والكفر بالطاغوت فإنه يقول في حق قوم: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ [العنكبوت: 52]، فسماهم مؤمنين كما قال: ﴿ يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ ﴾ [البقرة: 256] فسماهم بالكافرين، كما سمى الكافر بالله كافرًا، فلما وقع الاشتراك في الاسم لذلك قيد بيان [الغاية][1] الإطلاق.

واعلم أن الآداب جماع الخير، والشرع ما شرع الله، ففي الشرع جماع الخير، فإن الطريق إليه لا يُعرف، إلا منه، فإنه ليس لمخلوق أن يحكم فيما يقرب إلى الله؛ إلا روائح مكارم الأخلاق، فإن الصورة الإلهية تعطي ذلك، ولهذا يجني ثمرتها المؤمن صاحب الجنة، والمخلد في النار لا بد من ذلك، ولما كان الأمر كما قلنا، لذلك أمرك بالآداب الشرعية لتكون بها في الدار المسمى جنة، وأما صورة الوزن بين الحكم المشروع وبين أفعال المكلفين، فالعلم بذلك موقوف على العلم بالشرع، والشرع على قسمين: شرع ثابت يناقضه شرع ثابت، وهو ما وقع فيه الاختلاف بين المجتهدين، وشرع جامع، وهو ما أجمعوا عليه، فالإنسان الحازم يحتاط ولا يزال أبدًا يميل إلى ما وقع فيه الإجماع، كالقصر في الصلاة للمسافر، والفطر للمسافر في رمضان، ودخول مكة لمن لا هَدي له بعمرة دون الحج، وترك نكاح الربيبة التي ليست في الحجر، وترك شرب النبيذ، وأمثال ذلك، وهذا هو طريق العزائم، فأمرك ألا تجنح إلى تأويل مع قدرتك على مثل هذا، أي: لا تكون في عمل مشروع ينقده عليك شرع آخر، والشارع واحد، وأكثر من هذه النصيحة من هذا الرجل في مثل هذا الأمر لا يكون والله أعلم.

---

(1) في نسخة: لغائلة.

ثم قال: (لا تلتفت إلى صفاء باطنك مع الله تعالى إلى استرسال ظاهرك مع الناس فيما أُبيح لهم) لا بد من ذلك أعني هذا التقييد، فإن هذا الشيخ ما قيده اتكالاً منه على عناية الله بمن هذه حالته في إصلاح ظاهره وباطنه، وغفل هذا الشيخ عن قوله تعالى: ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: 182]، وغفل عن كون الحق مع الشخص على قدر ما هو الشخص عليه مع الله تعالى، أي: على قدر ما يكون علمه بالله، فإنه ما أعطى الله فإنه يعطي على قدر الله عنده، ولهذا خرج أبو بكر ﷺ عن كل ما يملكه، وما ترك لأهله؛ إلا الله ورسوله[1]، أي: السمع لرسوله فيما يأمره به، فلو رد عليه جميع ماله قبله مع كونه خرج عنه [لله][2]، فلهذا قرن الرسول مع الله فيما تركه لأهله، لأنه ﷺ أعرف بالمصالح، وكذلك الوارث الذي هو الشيخ، فأي مريد خبأ عن الشيخ شيئًا من ماله نقصه من الشيخ على قدر ما خبأ من ذلك، لأنه اعتمد على ما خبأه واستند إليه فوكله الله إلى ذلك، وحرمه خيرًا كثيرًا، ولهذا فَضُل أبو بكر الصديق ﷺ على غيره من الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - وإن كانوا [الصادقين][3].

ثم قال: (وكن ذاكرًا لله تعالى، ومثنيًا عليه، واطلب منه ما تثني به عليه، فإنه كريم، وتصلي على رسول الله ﷺ) أما قوله: (وتطلب منه ما تثني به عليه) مع أن القرآن قد علمنا فيه ما نثني به عليه، فإنه حرضه على تعلق الهمة بالله تعالى، في أن يكشف له عن الحضرة التي منها أخذ الرسل - عليهم الصلاة والسلام - ما جاءت به في حق الحق من الثناء عليه في الكتب والصحف، فيكون له الأمر ذوقًا لا نقلاً، حتى يمتاز عن أبناء جنسه، ويتعين في أصحاب الوحي المنزل باتباع ما شرع له الرسول عليه الصلاة والسلام، لا بشرع جديد بزيادة حكم أو نسخ حكم، ولهذا قيد فقال: (بما يثني به عليه) ما قال بما تحكم به في نفسك وفيمن اتبعك، فإن ذلك لا يكون إذا كان وحي التشريع قد انقطع، فأراد أن تذوق مذاق الأنبياء فيما بقى لنا

---

(1) رواه الحاكم في المستدرك (1/574)، والترمذي في سننه رقم (3675)، وأبو داود في سننه (1678)، والبيهقي في الكبرى (7563).

(2) في نسخة: إلى الله.

(3) في نسخة: الصديقين.

الذوق فيه، فمالنا لا نرفع الهمة في تحصيل ذلك من الله، والذي بقي من ذلك ما يرجع إليه من الأسماء التي يثني بها عليه، والإخبار بحوادث الأكوان وبما ثم، أو بما قرره من الأحكام على لسان الشرع، حتى تكون على بصيرة من أمر في الدعاء إليه.

ولا تروِ عن رجل غير معصوم من الوهم والخطأ والكذب، إذ في الرواية عن الرسل من ذلك كثير، ولهذا ورد الضعف في الحديث بأنواع ضروب الضعف ورد منه كثير، فإذا أخذته من المعدن الذي أخذته الرسل كنت على بصيرة، ولذلك قال الله تعالى لنبيه ﷺ أن يقول في هذا المقام ﴿ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ ﴾ [يوسف: 108]، يقول: من اتبعني فيما شرعت كشف الله ﷻ له حتى يرى صدق ما جئت به كما رأيت، فيخبر عن عين اليقين، وقد ورد خبر صححه الكشف وإن كان غير ثابت من طريق النقل، وتُكُلِم فيه أن رسول الله ﷺ قال: «لولا تمريج في قلوبكم، وتزيد في حديثكم، لرأيتم ما أرى ولسمعتم ما أسمع»[1]، يشير إلى أن ندرك الأمور ذوقًا كما أدركتها الرسل، الذين أُمرنا بالإقتداء بهم ليكون الناس مع الحق ما كان لهم فيما يجوز لنا أن نكون فيه، مما أبقاه علينا من ذلك واستثناه لقوله تعالى: ﴿ بَلْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ ۝ ﴾ [ق: 5]، فهذا هو التمريج الذي ذكر وأمثاله، وأما التزيد في الحديث فهو: أن الإنسان مجبول على الإفشاء، ولذلك كان في الكشف دون الحيوان لما قام بهم من الخرس، وقام به من التمكن في التوصيل لما يراه وإذاعته، ولما عُرف منه أنه ينم ستر عنه ما أراد الحق ألا يظهره؛ إلا لأهل الكتمان من عباده، إما بالحال كالبهائم، ومن لا يعط آلة الإفصاح أوفى لمن تحقق بالأمانة، ولا شك أن من نقل أمرًا رآه أو سمعه؛ فإن نقله على المعنى، فقد يزيد فيه أو ينقص منه، فالنقص من الشيء زيادة في الخبر ما لم يكن فيه، وإن نقل عن لفظ سمعه بلغته سواء فهم معناه أو لم يفهم؛ فذلك هو المبرأ من الزيادة في الحديث وهو قليل، وهذا القليل هو الذي يكشف له ما كشف للرسل فدعا إلى الله على بصيرة؛ إلا أنه من أمانته لا يقول: أوحى إلّي، ولكن يقول: وقع

---

(1) رواه أحمد (266/5).

في سري، أو رأيت في الواقعة، أو خاطبني الحق في قلبي بكذا وكذا، فما يشهد له أصول الشرع قبله.

وهؤلاء السادة يرون ما رأته الرسل، ويسمعون ما سمعت الرسل، ويكونون في ذلك مع الرسول ﷺ كما كان الرسول عليه الصلاة والسلام فيما شرع له، وما تعبد به من شرع من كان قبله، فيكون قد ورث الرسول في هذه الحقيقة، فمثل هذا يثني على الله بما يُعلمه الله من أسمائه، إذ لا يثني عليه تعالى إلا بأسمائه، وقد أشار إلى ذلك رسول الله ﷺ في إجماله فقال: «اللهم أسألك بأسمائك التي استأثرت بها في علم غيبك، أو علمتها أحدًا من خلقك»[1]، فنكر ولم يخص صنفًا بعينه، لعلمه عليه الصلاة والسلام بأن الله تعالى قد يختص من شاء من عباده باسم من أسمائه - جعلنا الله ممن أخذ أسماءه منه حالاً - فتكون صفته لا نقلاً، فلا يكون عنده منها؛ إلا ما هو على لسانه، والإنسان متى أثنى على الله بما أثنى به عليه من أسمائه فقد ذكره، والله تعالى يقول: ﴿ فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ ﴾ [البقرة: 152]، فإن الله تعالى يذكره بتلك الأسماء عينها فيعود عليه ذلك الثناء فيسميه بما سمى به نفسه، وهو صادق فيما يذكر به عبده فلا يثني عليه بإعادة ذلك الثناء عليه، حتى يتحقق العبد من الله بتلك الأسماء في نفسه، فيكون عينها إذا كان مسمى بها، فيصدق الله في ذكره إياه بها، فإن قيل: نعم ذكر أنه يذكر من ذكره، فمَن قال أنه يذكره بما ذكره؟

قلنا: الجواب من وجهين على هذا الوجه يسلم لنا، فإنه دعوى وهو أن تقول: كذا وجدنا الأمر في الكشف وسمعناه، والجواب الثاني: أن نقول ثبت قوله: «إنما هي أعمالكم ترد عليكم»[2]، فرد علينا نفس عملنا، وما كان عملنا إلا الثناء عليه بهذه الأسماء المعينة، فإذا ردها علينا هو عين ثنائه علينا بها.

وأما وصيته بالصلاة على نبيه ﷺ، فإنه ثبت أنه من صلى على رسول الله ﷺ

---

(1) رواه أحمد (391/1)، والحاكم في المستدرك (690/1) بنحوه، وابن حبان في صحيحه (972)، وابن أبي شيبة في مسنده (29318)، والطبراني في الكبير (169/10)، وأبو يعلى في مسنده (9/ 199).

(2) سبق تخريجه.

مرة واحدة صلى الله عليه بها عشرًا[1]، فإنه أتى حسنة فله عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، بحسب المقام الذي منه صلى عليه، فمن دعا للنبي ﷺ بأمر فإن الله تعالى يعطيه أضعاف ذلك الأمر.

فإن قلت: فيفضل بهذا على ما حصل للنبي من قِبله بالصلاة عليه؟

قلنا: كذلك لا يلزم لولا أن المجال ما يقبل ما يكون من الحق؛ إلا على قدر استعدادها، ومعلوم أن استعداد الرسل أكمل [استعدادًا][2]؛ لأنهم قبلوا وحي التشريع وما قبلناه [وقبلوا ما قبلناه][3]، فعلمنا أن عندهم من الاستعداد ما ليس عندنا، فنوازن الأمر الواحد الذي يكون لهم ألفًا مما يكون لنا من ذلك فكيف عشرًا، فالجود الإلهي مطلق الإفاضة لا منع هناك، والقبول يزيد وينقص بعضه عن بعض، فإذا صليت على النبي ﷺ وإن كان الله تعالى قد صلى عليك بما رحمك به لكن من مقامك، والآن إنما يصلي عليك من مقام الرسول ﷺ الذي صليت عليه، فتكون صلاته تعالى عليك، إذا كانت جزاءً عن صلاتك على الرسول ﷺ أتم من صلاته عليك إذا لم يكن جزاء، فلهذا أمرك بالصلاة على النبي ﷺ، وكذلك إن عممت في تلك الصلاة (آله وجميع النبيين، وعباد الله الصالحين) [أصابت كل عبد صالح لله][4]، كما قال ﷺ في التشهد: «أن العبد إذا قال: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أصابت كل عبد صالح لله في السماء والأرض، فلا يبقى عبد صالح سمع سلامك؛ إلا رد عليك، فإن لم يسمع رد الحق عليك ذلك نيابة عنه»[5]، حتى يود الإنسان أنه إذا شاهد ذلك أن لو ناب الحق عن الجميع لما يَرى من الخير، ولا يعرف قدر ذلك إلا أهل الذوق، ومن عناية الله بهذه الأمة أن تولى الله تعالى بنفسه صلاة الجزاء عليها.

(1) رواه مسلم (408)، والترمذي في سننه (485)، وأبو داود في سننه (2/88)، وأحمد (2/458)، وابن حبان في صحيحه بنحوه (3/185)، والحاكم في المستدرك (1/375)، والبيهقي في الكبرى (1/385)، وأبو يعلى في مسنده (7/75).

(2) في نسخة: من استعدادنا.

(3) سقط من نسخة.

(4) زيادة في نسخة.

(5) رواه البخاري (797)، ومسلم (402)، وأبو داود في سننه (968)، والبيهقي في الصغرى (406).

ثم قال: (وأسألك الزيادة على ذلك) يقول: من العلم بالله، فإن الله تعالى ما أمر نبيه ﷺ من طلب الزيادة في شيء من الأشياء لا عملاً ولا غيره؛ إلا من العلم، فقال له: ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾ [طه: 114]، فلو كان ثَم رتبة فوق العلم لأمره بطلب الزيادة منها، ولم يقل: رب زدني عملاً، ولا حالاً، فإن العمل مشقة، ولا سيما أعمال الطبيعة، والحال أمر عارض فالعارض لا بقاء له، والعلم صفة إحاطية إلهية، فطلب الزيادة منها لشرفها.

واعلم أن طلب الزيادة من العلم، إنما هو إشارة إلى التعلق لا إلى العلم، فإن العلم إن كان صفة فهو واحد لا يقبل الزيادة، فلا تكون الزيادة إلا من المعلوم، ولا يكون المعلوم معلومًا؛ إلا بالتعلق، فثَم الأصل وهو العلم، إذ لا يكون علمًا؛ إلا بالتعلق، حتى لو فرضنا أنه لم يتعلق لا بنفسه ولا بمعلوم غيره لم يكن علمًا أصلاً [فما زال متعلقًا][1]، فما زال علمًا، ولما كانت المعلومات تتفاضل وتشرف بعضها على بعض، وكان أعلى معلوم العلم بالله، جعلنا طلب الزيادة من العلم إنما ذلك من العلم بالله لا بغيره، إذ لا يعرف الأمور والمسماة عالمًا واعتبارًا إلا بالله، فإنا لا نعرف ما ثَم حتى يتجلى الحق، وفي أي صورة أدركناها من العلم فحينئذ نعرف من العالم قدر ذلك، فنعرف نسبة الحق من تلك الصورة التي هي [مجلى له][2]، ولهذا ظهر بها، فيكون علمنا بالله غير علمنا بالعالم، فنزيد في كل تجلٍ علمًا بالله لم نكن نعرفه، وسواء كان ذلك في الأشكال المعتادة أو الغريبة لا بد من الزيادة، وإذ هو الأمر كما قررناه، فتسأل الزيادة من حيث أن الله تعالى أمرنا بالزيادة، فنأتي واجبًا أوجبه علينا أمره، فيحصل لنا من الحق جزاء محبة الفرائض وقدرها عظيم.

وكذلك ينبغي لأهل الله أن يكونوا في الأوامر الإلهية لا يأخذونها؛ إلا على طريق الوجوب على ندب وإباحة، فإنهم إما أهل حضور، أو أهل استحضار، والأوامر على المشافهة لا تقوم مقام الأوامر بالواسطة، فإن الله تعالى ما أمرك حق رجح جانب الوقوع لما أمرك به ،فلا أقل من الموافقة، فاعلم ذلك.

فإن قلت: يظهر الترجيح في أمر الندب، فكيف الترجيح في أمر الإباحة؟

(1) زيادة في نسخة.

(2) في نسخة: مجلاه.

قلنا: إذا خيرك في المباح بين أن تفعل وألا تفعل، فلا تفعل، هو حالك في الوقت، لأنك غير فاعل، فترجح أن تفعل على ألا تفعل حتى لأمره أثر عليك، فتأتي من المباح ما هو فعل، مثل قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الجمعة: ١٠]، فإذا قعدت في المسجد بعد صلاة الجمعة، فما زدت حالة ولا ظهر عليك أثر لم يكن، وإذا قمت من مجلس مصلاك إلى موضع آخر من المسجد أيضًا، فقد انتشرت في الأرض لأن المسجد من الأرض، وقد ظهر عنك فعل أخرجك عن موضع مصلاك، فإذا فعلت هذا بهذا القصد أجرت في المباح، الذي قالت الفقهاء: أنه لا أجر فيه ولا وزر، وكذلك في النواهي، أما المحرم فلا كلام فيه، وأما المكروه فما رجح النهي عنه؛ إلا وتركه خير للعبد، وأما نهي المباح المساوي لفعله فقد أريناك ترجيح الفعل في وصية معينة، فترجحه فيها وفي أمثالها، لأنه ما ورد في مثل ذلك إن شئت وإن شئت، فيرجح في مثل هذا الأمر على النهي، فإذا جاء في المباح إن شئت وإن شئت، فانظر إن كان قَدّم الأمر على مشيئة النهي فاعمل بالأمر، وإن قدم النهي فاعمل بالنهي، فإن الله تعالى مدح الذين يسارعون في الخيرات فما قدمه حتى رجحه فسارع إلى ما قدم كما يسارع هو في التقديم، وإذا ورد مثل «**اعمل ما شئت فقد غفرت لك**»[1]، فكل ما عملت مما كان محجورًا عليك عمله، فلست مؤاخذًا به مما تكون فيه عاملاً، وينطلق عليك حقيقة اسم العامل، فإن تركت الصلاة بهذا الخبر كنت عاصيًا، فإنك ما عملت وأخذت بذلك إن شاء الله تعالى، والعمل الذي يكون عليه عوضًا من الصلاة مثلاً من مكروه أو غيره، فإن ذلك العمل مباح لك وأنت غير مؤاخذ به، فإن الله تعالى قد غفره لك، فإن ترك المأمور به ليس بعمل وهو ما قال لا أعمل ما شئت، وكل عمل مغفور لك وإن الله لا يأمر بالفحشاء، فلذلك أباحه لك، فانظر ما نبهك عليه تنتفع بذلك إن شاء الله تعالى.

---

(1) رواه مسلم (2758)، والحاكم في المستدرك (7608)، وابن حبان في صحيحه (625)، وأحمد في مسنده (492/2)، وأبو يعلى في مسنده (409/11).

ثم قال: (لا تنس يا مريد، شيخك [وإخوانك][1]، فإن شيخك رأسك، وإخوانك أجنحتك) لما كان الأمر يعطي الترقي والعلو والرفعة، وجعل محل ذلك السموات، جعل الملائكة أولي أجنحة من أجل النزول لا الصعود، كما جعل الأجنحة للأجسام العنصرية في المسمى طيرًا للصعود لا للنزول، فهو ينزل طبعًا وإلى جهة خاصة قصدًا، فينتفع في ذلك القصد بالأجنحة التي [سبح][2] بها، التي هي كالأرجل لغير ذوات الجناح، فلذلك يترقى طبعًا ويحتاج في النزول إلى الأجنحة، وهذه الأجسام البشرية العنصرية، فيحتاج إلى أدوات الترقي إلى الأجنحة لتستعين بها، وقال الله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: 2]، فلذلك جعل الإخوان أجنحة يستعين بهم العبد على أفعال البر، وجعل الشيخ رأس الأمر، لأن الرأس إذا قطع بطلت حركة الجسد، وكذلك المرشد إذا لم يكن يقي المريد يخبط في عشواء مظلمة، فلا بد من مطرق، وأولهم الرسل، ثم الورثة، ثم الورثة في الصنف الأدنى، ولما كان الرأس محل القوى كلها استحق اسم الرأس لرياسته على جميع الأعضاء، ولما كان يدبر هذا الجسم لهذه القوى التي يجمعها الرأس، وكان الشيخ هو الذي يدبر المريد في جميع تصرفاته، لذلك جعله هذا الرجل بمنزلة الرأس والإخوان بمنزلة الأجنحة للتعاون.

وقوله: (لا تنس شيخك وإخوانك) يريد في مواقف الحق إذا أوقفه يذكر عند ذلك شيخه لربه وإخوانه بخير، فيعطيهم الله تعالى من الخير على قدر ما قصدوه، إن كان قصدهم أعلى من موقف هذا المريد، فإن كان موقف المريد أعلى من قصدهم أعطاهم الله تعالى على قدر موقف المريد، وإن قصر قصدهم عن ذلك، وذلك لكرم الله الشامل، فإن المريد في ميزان شيخه فيما كان منه وسببه.

ولقد كنا نحضر بمجلس الشيخ عبد العزيز بن الكره، وهو يتكلم في المعرفة والناس بين يديه، وكان يحضر مجلسه شيخه جراح - رحمه الله - فيفرح به الشيخ جراح، وبما فتح الله تعالى عليه به، ثم يرد برأسه إليّ وإلى الجماعة، ويقول: هذا عبد العزيز رويحانة – ويصغرها - في ميزاني، وكان عبد العزيز - رحمه الله - إذا

(1) في نسخة: وإخوتك.

(2) في نسخة: يسبح.

سمعه يذكر ذلك يتهلل وجهه ويتبسم، وكان هذا الشيخ جراح ﷺ عالي المقام، مجهول بين أصحابه لم يظهر قط للشيخ عبد العزيز تلميذه من حاله بارقة، وكذا قال لي وسألته عن ذلك؟ فقال: لا يطيق، وكان هذا الشيخ جراح باب في مجلس الشيخ أبي مدين - رضي الله عنهما - إذ كان بـ «تونس»، وجاء منه ما جاء، وكان الشيخ أبو مدين يقول بـ «بجاية» إذا ذكر عنده جراح: لو كان لي جناح لطرت به إلى جراح، ثناءً عليه لكونه يقصده مع كونه من مريديه، وكان يحفظ المدونة لسحنون في مذهب مالك ﷺ عن ظهر قلبه، وكان قد اشتغل بالفقه قبل توبته، وكان من العمال الأمناء، مات ودفن بـ «مرسى عبدون» بمحرسة على البحر على اثني عشر من تونس، ولما مات الشيخ عبد العزيز تلميذه أمر أصحابه أن يدفن إلى جانبه، فقيل لي: إنه دفن إلى جانبه بالمرسى المذكور، وما رأيت فيمن رأيت أحفظ منه على السنة؛ إلا ما سمعته عن الشيخ الحداد باليمن، شيخ ربيع بن محمود المارديني الحطاب، فإنه بلغني: أنه ما بلغه قط خبر من رسول الله ﷺ يقتضي العمل؛ إلا وعمل به.

ثم قال في وصيته: (إذا حضرت في جمع فلا تجلس؛ إلا في أخفض موضع، يكون ذلك بذل وانكسار، وليكن عندك من الهيبة لهم، والاحترام لصغيرهم وكبيرهم، حظ وافر، ولتكن مطرقًا بينهم حياءً منهم) يقول: انظر نفسك أقل الجماعة، فإنك أعرف بنفسك منك بهم.

قال بعضهم: هذا الطريق لا يصلح؛ إلا لقوم كنسوا المزابل بأرواحهم، فإنه من تواضع لله رفعه [الله][1]، وإنما أوصى بمثل هذا إذا كان الأمر في نفسه أن الله تعالى لا يتجلى في صورة واحدة لشخصين، فما يدريه لعل الله قد تجلى لكل واحد من الجماعة في صورة، هي أعلى من صورة ما تجلى له الحق، فإن كان الأمر كذلك فقد وفى المقام حقه، وإن كان هو في نفس الأمر أكبر من الجماعة في هذا التجلي، فهو نزول فيه إليهم لأنه بحكم ما تجلى له، والله تعالى قد وصف نفسه بالنزول لعباده كل ليلة إلى السماء الدنيا[2]، فنزوله بهذا التجلي في نزول هذا المريد أقرب

---

(1) زيادة في نسخة.

(2) رواه البخاري (5962)، ومسلم في صحيحه (758)، والترمذي في سننه (446).

نسبة في النزول من نزوله تعالى إلى السماء الدنيا.

وأما وصيته: في جلوسه بين الجماعة بذل وإنكسار، ليطلب بذلك عزة الله، وجبره لما انكسر منه، وليس الكسرة؛ إلا دعواه في عبوديته حالة ربانية، وذلك ثلم في عبوديته فيجبر الله تعالى ذلك الكسر له، وسد تلك الثلمة، ويعطيه العزة التي أعدها للمؤمنين بذله، فإن لم يكن انكسر فلا تثلم عبوديته، وكان قعوده قعود المنكسرين من غير كسر في نفس الأمر، فيكون حاله حال ظهور الحق في أدنى الصور، فافهم ذلك.

وأما وصيته: بالقعود في أحقر الأماكن، وهو الذي زهدت الجماعة في القعود فيه نفاسة للرتبة المكانية، فإن الله تعالى يقول في إدريس: ﴿ وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴿٥٧﴾ ﴾ [مريم: 57]، فوصف المكان بالعلو على غيره، يقول هذا الشيخ: لا تبرح في هذه الجماعة مشاهدًا لعبوديتك بقعودك مكان العبيد من الموالي، وإن الله ما تجلى لك من عزه؛ إلا على قدر ذلك، ولا من ربوبيته؛ إلا على قدر عبوديتك، فكلما تحققت في أمر إعطائك يقتضيه على قدره، ولا تفرق في التعظيم بين صغيرهم بالسن، وكبيرهم، فإن الصغير بالسن قد يكون كبير بالمرتبة، قيل في يحيى: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴾ [مريم: 12]، فهذا كبير في صغير.

وأما وصيته: بلزوم الحياء من الجميع، ولم يقل من واحد واحد على التفصيل، فاعلم أنه أراد ألا يفرق هذا المريد، وأن يجمعه على أمر واحد، ولاشك أن جماعة إذا اجتمعت أنها لا تجتمع إلا لمناسبة، فلا بد من أمر جامع واحد، ليس لك ذلك؛ إلا من عند واحد على انفراده، فيكون مشهود هذا المريد ذلك الأمر الواحد الذي جمعه، فيستحي منه فلا يتبدد هذا المريد، ويكون له من الإمداد الإلهي من ذلك الأمر الواحد ما لا يكون لأحد من الجماعة، ولا للجماعة؛ إلا أن يكون مشهد غيره من الجماعة مشهده.

ثم قال: (ولا تبدأ أحدًا منهم بكلام، بل إن أشار إليك أحد منهم فرد إشارته بأدب، فإذا كلمك أحد منهم فتأدب برد الجواب عليه، منكسر الهمة، متواطي الرأس بعبارة لطيفة) كأنه ﷺ يحرض على استعمال البشاشة، واستجلاب القلوب، والتحبب للناس، وألا تكون مبتدئًا بشيء من ذلك؛ إلا حتى يكون الطلب منهم، فإنهم لا

يكون الابتداء منهم إلا عن قبول عليك، وإذا كنت أنت المبتدي، كنت أنت المكلف لهم في الإجابة، فقد يجيب المجيب حبًا وغير حب، إما حبًا وكراهة، وإذا كنت أنت المجيب كنت بحسب ما كلمت مع ملازمة الأدب.

وكأنه والله أعلم في هذا الفصل يدل على السماع من الحق لا من نفسك، بل من خارج، فإن هذه أحوال السامعين من الحق، ولذلك وصاك بالأدب في رد الجواب، والذلة والسكون، لكون المتكلم معك الحق تعالى على ألسنة عباده، وهو مقام ابتلاء كله، والناجي منه قليل، وقد فردنا له بابًا أعني فصلاً من كتاب «مواقع النجوم» يحوي على التخليص من غوائل هذا المقام مع التحقيق به.

وإنما قلنا: أراد السماع من الحق في هذا الكلام، لما تمم به، فقال: (ولا يشير إليك أحد منهم، فتغفل عن إشارته) الله الله فأثبتك، وإنما أثبتك فصفة الغفلة من جملة صفاتك، ولو جعلك في هذا المقام مهما جعل الغير ما قال لك: لا تغفل عن إشارة المشير، وهذه حالة السامع من الحق، غير ذلك من المقامات لا يكون، أعني: من مقامات الطريق.

وأما أمره: (بانكسار الهمة، وتواطي الرأس، والجواب بالعبارة اللطيفة) فهو يؤكد ما ذكرناه في قصد المتكلم بهذا الكلام، أنه يريد السماع من الحق، لأن الهمة ما لها متعلق إلا الحق، فإذا وقفت عند هذا فلم يقف، وقدر أنه عين الحق المطلوب، فإنه ليس وراء الله مرمى، لهمتها وانكسارها عن النفوذ فيمن يكلمها عين رجوعها إليه، (وتواطي الرأس) في هذا المقام حياءً من المشاهدة، إذا رأى أن المتكلم معه الطالب [بجواب][1] منه، إنما هو الحق في هذا المجلى المخلوق، (والعبارة اللطيفة) بعد الإنصات لكلامه عند سؤاله هو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾ [الحجرات: 3]، ﴿ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ ﴾[الحجرات: 2]، وذلك أن الرسول ﷺ مجلى الحق، فهو الحق يكلم عباده في هذا المجلى، وكلام الحق كله قرآن، وقد أمرنا بالإنصات عند القراءة والاستماع، فإن طلب منا الجواب

(1) في نسخة: بالجواب.

في ذلك، أجبنا بألطف عبارة وأحسنها، كما فعلت الجن حين أسمعها رسول الله ﷺ سورة الرحمن، فكلما قال: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝ ﴾ [الرحمن: 13] قالوا في الجواب: ولا بشيء من آلائك ربنا نكذب، فما خاطبوا إلا الحق في الجواب، وحذفوا الرسول ﷺ من الوسط، فما سمعوه؛ إلا من الحق، فما أجابوا بهذا الجواب إلا للحق، ولذلك جاؤوا بحرف الخطاب في قولهم: من آلائك، وأثنى عليهم رسول الله ﷺ حيث أجابوا بذلك، وجعل ذلك من حسن الاستماع، وفضلهم على الصحابة من الإنس إذ كانوا دونهم في الاستماع.

ومعلوم أن رسول لله ﷺ كان التالي، وإنما سُمي قارئ القرآن تاليًا؛ لأنه تالي الحق في ذلك، إذ الكلام الذي يتلوه هذا التالي هو لله، وهذا تالٍ له، فإنه ما سمعه السامع إلا منه ولا ينسبه التالي، أعني ما جاء به من الكلام لنفسه، ولا سمعه السامع؛ إلا من الله تعالى بسمعه، ومن ألفاظ الرسول بإذنه، الذي هو محل السمع في وقت حجاب السامع عن الله، أنه سمعه وبصره، فإذا كان من أهل هذا المقام الآخر يكون السامع والمستمع واحد العين في صورتين مختلفتين، بحالتين مختلفتين، خارجتين عن هذا الباب الذي أشار إليه هذا الشيخ - رحمه الله - في وصيته، والله أعلم.

ثم قال: (وإن كان في الجمع من يُشار إليه، ورأيت الجماعة تخدمه وتتأدب معه بين يديه، فاعلم أنه سيدك محمد ﷺ) هذا قد نبهك على حالة لباس الأرواح الهياكل، كما حدثني أوحد الدين بن حامد بن أبي الفخر الكرماني ﷺ قال: خدمت شيخًا في رجوعي من الحج، فأصابه إسهال - يعني إطلاق البطن - فشق عليّ ما يقاسيه، فسألته أن يتركني أكلم صاحب بـ (بمارستان) لبعض السبيل، فمنعني من ذلك، فلما رأى أن منعه إياي من ذلك [شق][1] عليّ، قال لي ليلة: رُح إلى بيمارستان السبيل، وجئني بدواء ففرحت، وجئت إلى سبيل دانٍ بيمارستان صاحب سنجار، وشمعة توقد بين يديه في خيمة له، وجماعته واقفون على رأسه في خدمته، وكان خادمًا، فعندما أبصرني بين الجماعة قربني، وأقبل عليّ، وسألني عن حاجتي، ولم يكن قبل ذلك يعرفني، ولا بيني وبينه اجتماع، فقضى حاجتي وأعطاني الدواء،

(1) في نسخة: يشق.

وخرجت من عنده فارحًا نحو الشيخ، فخرج في خدمتي، وأنا أقول له: لا تفعل خوفًا من الشيخ، وهو يأبى إلا المشي في خدمتي إلى بعض الطريق، فحلفت عليه، فرجع، وجئت إلى الشيخ وذكرت له الخبر، وجميع ما جرى لي، فقال: صدقت، وأخذ الدواء وما استعمله، ثم قال: يا ولدي مالي حاجة بهذا الدواء، وإنما أمرتك بذلك لما رأيت من توجع قلبك عليّ، فرحمتك، فلما وجهت خفت عليك أن يطردوك وينكسر قلبك، فانسلخت من هيكلي ولبست هيكل صاحب السبيل ذلك الخادم، فكنت أنا الذي أقبلت عليك، وقضيت حاجتك لا هو، جبرًا لقلبك، وأنت إن كنت تشك في ذلك، فتعرف صدقي في رجوعك إليه دون أن أتلبس أنا بصورته، وتنظر، قال: فتعرضت له في اليوم الثاني فطردني، وما أقبل عليّ، وفعل بي نقيض ما رأيت منه البارحة، فرجعت إلى الشيخ وأخبرته الخبر.

ولا شك أن الورثة إنما هم هياكل لروحانية النبي ﷺ، فهو رسول أبدًا حيًا وميتًا، فمن يطع الشيخ؛ فقد أطاع رسول الله ﷺ، فإنه روح هيكله، ومن أطاع الرسول فقد أطاع الله، فإنه مجلاه، وحينئذ الرسول ﷺ موضع ظهور الحق، ثم يفنى عن الرسول ﷺ بقوله تعالى: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: 80]، فيكون نظرك في الرسول فيغيب الرسول، فكما يبقى في مغيب الرسول بالنص، كذلك يبقى الحق في مغيب الشيخ عن بصيرتك، ويبقى الحق إذ هو المتكلم من الرسول، فإنما قال لك: (فاعلم أنه سيدك محمد) لكونك في سلوكك على شريعته، وسنته وطريقه، والمكلف من هذه الأمة لا يخلو في حركته وسكونه، وجميع أحواله، أن يكون على حال المشرع فيه، حكم بأحد أحكامه، فحكم الشرع قاضٍ فيه لا يفارقه، فلهذا قال لك: إنه سيدك محمد ﷺ إذ لا يشار إلى الشيخ؛ إلا لتحقق اتباعه، وإذا رأينا من يدعي في هذه الأمة مقام الدعاء إلى الله على بصيرة، ويخلّ بأدب من آداب الشريعة، ولو ظهر عليه من خرق العوائد ما يُبهر العقول، ويقول: إن ذلك أدب يخصه، ولا يلتفت إليه، فليس بشيخ ولا محق، فإنه لا يُؤمَن على أسرار الله تعالى؛ إلا من يحفظ عليه آداب الشريعة، ولكن شرطه أن يبقى معه عقل التكليف، فإن طرأ ما يخرجه عن عقل التكليف، فيسلم إليه حاله ولا يقتدي به، وهو سعيد، وهو في الوقت الذي سلب عنه عقل التكليف، بمنزلة الشيخ عندما يموت فيما يقبض روحه

على ما كان عليه، كذلك يؤخذ عن هذا المولّه عقله على ما كان عليه، فيبقى سعادته سعادة الميت، ولا يُدبر لنفسه الناطقة في هيكله لفقد آلامها، فيبقى مثل سائر الحيوانات تدبره روحه الحيواني، ولا يعترض، فإن الله ما كلفه، كما أنه لم يكلف الموتي وإن كانوا سعداء. فافهم ما ذكرناه لك لكي تسعد، فإن هذه الحالة جهلها أكثر أهل الطريق، فكيف عامة الفقهاء؟ فإذا عرفوا ما قلناه لم يقدروا على إنكاره، وإنما يحجبهم عن ذلك ما يرونه منه من حركاته الطبيعية، في أكل وشرب ونكاح وشبه ذلك، فيقولون كما أنه ينكح ويأكل ويشرب، فليصلِ، وتحجبهم الصورة الإنسانية الظاهرة، وما يعلمون أنه حيوان في صورة إنسان، وأن نفسه الناطقة انقلبت إلى البرزخ انتقال الموتى، وإن كان لها التفات إلى هذا الهيكل، فمن أجل بلوغ الأجل المسمى، الذي للروح الحيواني في كل حيوان يموت، فإن الموت إنما هو للحيوان لا للإنسان، إلا من كونه حيوانًا فافهم، فتعتقد في مجانين أهل الله، ولا تقتدي بهم، بخلاف عقلائهم.

ثم قال بعد دعاء دعا به لنفسه وللمسلمين: (واعلم أنه بهمة شيخك، وشيخ شيخك، وإخوة شيخك، وغلمان شيخك) يقول: واعلم أن إشهاد الحق إياك محمدًا ﷺ في هذا المقام من أكبر الاعتناء الإلهي بك، إنما كان بهمة من ذُكر، إن كان من ذكره له همة متعلقة بالله في حق [السالك][1]، واعلم أن الله سبحانه وتعالى إذا أشهد من شاء من عباده نفسه تعالى، فإن ذلك لا يدل على علو مقامه ولا حاله، ولا بد أن الحق في عقد كل ذي عقد صغير وكبير، وهو المتبوع في الاعتقادات بحسب ما تعلقت به تلك الاعتقادات، فلا يعرف العالي من الأعلى من ذلك، ولا المعصوم من غير المعصوم من ذلك، فإن الله تعالى عند لسان كل قائل - يعني بما يقول - فلذلك هو عند اعتقاد كل معتقد، وأثنى الاعتقادات وأعلاها، كل اعتقاد في الله تعالى ﷻ، أخذه صاحبه من كتاب إلهي منزل، أو من أخبار رسول الله ﷺ أو رسول من الرسل، ودل ذلك ما دلت عليه العقول، وبينهما ما صورته الأوهام من بين العقول والأخبار.

وما ثَم إلا هذه المراتب الثلاثة: إما إله دل علي ما ينسب إليه عقل سليم، وإما شرع ثابت مقرر، وإما وهم مصور في دليل نظري أو خبري، وليس ثَم غير هذا.

(1) في نسخة: أمثالك.

النفس مصرفة تحت سلطان الوهم، أكبر من تصرفها لسلطان العقل، فإن الوهم أقوى وأقرب نسبة إليه من العقل، فإن ميدان الوهم واسع، فجولانه في الأمور أطلق من جولان العقول، وجُل الأخبار الإلهية جريها مع [الأفهام][1] أعظم من جريها مع العقول؛ لأنها تعم بالدعوة إلى الله ﷻ الصغير والكبير، والعالم والمقلد، والوهم له التصرف في الجميع الخاص والعام، والعقل ما له تصرف؛ إلا في خصوص قوم، مع كون الوهم لا يفارق قط موطن حكم العقل.

ولاشك أن أخذ العلم بالله من خبره تعالى، أحق به من العلم به من حيث النظر العقلي بكثير، فإنه تعالى في نفسه أعلم، والعقل لا يدرك ما يدرك من ذلك؛ إلا بضرب مثال وهمي، وقياس غائب على شاهد فإن الأمر غيب، ولا تقيس عليه مشهود له، وطرد العقل مما شهده غائبًا وشاهدًا من الحكمة، ولولا أن الأمر أوسع من ذلك، فإن التوسع الإلهي يقبل كل قول قيل فيه، لكان بعض النظار يخيب، وبعضهم يصيب، والكل مصيب فيما ذهب إليه، بدليل أن الله تعالى ما يتجلى له فيعرفه عبده إلا في اعتقاده، وفيما عقد عليه مع نفسه، عقد عقل، أو وهم، أو وقوف عند خبر إلهي، ولكن لا بد من وهم يصور ما جاء به هذا الخبر، حتى ينضبط له، ولولا ذلك ما كان عقدًا، فإن ما لا ينضبط لا ينعقد، فإذا أشهد الله من شاء من عباده ما شاء من العلم به، بحضور رسول من رسله، أو بحضور محمد ﷺ وهو التامة الأتم، وهم طائفة لا يتصور سلطان الأوهام على صورهم، بخلاف رؤية الإله في مثل هذه المشاهدة، يعلم المريد بحضور ذلك السيد المصطفى، أنه محفوظ الكشف والشهود لعدم إنكار حضور السيد له في الواقعة، وترك النُكر لذلك، فيكون على بصيرة فيما رآه، وأنه رآه بالأفق الأعلى، لا بالأفق العالي، فإن قوله تعالى: ﴿ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [النجم: 7]، هي رؤية الشهود، وقوله ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ [النجم: 13]، أي: رؤية قبل ذلك، وهي الرؤية الوهمية، فإن كان ذا نظر عقلي فهي الرؤية النظرية الفكرية، وشهود ما أدركه النظر الفكري أعلى من حال النظر في ذلك، فلذلك جعله أعلى، فدل حضور النبي ﷺ في الوقائع على مرتبة صاحب الواقعة،

---

(1) في نسخة: الأوهام.

وعصمته وعلوه فيما رآه، فإنه من مرآة الحاضر يبصره لا من مرآته، مثل مسألة الشاب الذي أغنته رؤية الله ﷻ عن رؤية أبي يزيد في زعمه، فلما حضر أبو يزيد - رحمه الله - هذا الشاب، لم يطق حمل عظيم ما رآه، فمات من حينه، فأين هذا الإدراك بحضور أبي يزيد من ذلك الإدراك، الذي انفرد به؟ وأين أبو يزيد من محمد ﷺ؟

ولقد روينا عن أبي موسى الديبلي عن أبي يزيد البسطامي: أنه سأل الله تعالى رؤية مقام رسول الله ﷺ من ربه؟ فقيل له: إنك لا تطيق، أي: نورك الذي ترى به يضعف عن إدراك ما تطلبه من ذلك، مع كون الحق في هذه الحال بصره، فكيف به لو لم يكن بصره، فألح في السؤال، قال أبو يزيد: فَفُتح لي من ذلك قدر خرم إبرة، فلم أطق الثبوت عند ذلك، وأُحرِقت، هذا قوله عن نفسه: فلولا مشاهدته في الصور المعتادة؛ لما ثبت أحد عن رؤية شيء من ذلك، فإنا لا نشك في قوة رسول الله ﷺ وثباته، وعلو رتبته ومقامه، في معرفة ربه ﷻ، ومع هذا قيل له في حق ما أعطيه أصحاب الكهف: ﴿ لَوِ ٱطَّلَعۡتَ عَلَيۡهِمۡ لَوَلَّيۡتَ مِنۡهُمۡ فِرَارٗا ﴾ يعني خوفًا على نفسك أن تذهب ﴿ وَلَمُلِئۡتَ مِنۡهُمۡ رُعۡبٗا ﴾ [الكهف: 18] أي: في قلبك، فإنهم جماعة ولكل واحد منهم حال مع الله تعالى في إيمانه به، ما هو للآخر، فلو اطلعت عليهم بالجملة؛ لرأيت اختلاطًا في الأمر، واختلافًا في النظرة الواحدة، فكنت تخاف على نفسك من الحيرة فيما رأيته في النظرة الواحدة، فكنت تولي فرارًا، وتملأ قلبك رعبًا من هول الأمر، لأنك ترى ما لا تقدر على دفعه؛ لعلمك بأن الله جعل ذلك كله حقًا، ولا ينضبط لك منه شيء دون شيء، فتحار وتُملأ رعبًا من الخوف. شعر:

تفرقت الضباب على خداش ... فما يدري خداش ما يصيد

وليس في قوة هذا الصائد أخذ الكل، ولا يدري ما هو الأولى من ذلك فيقصد إليه ويترك ما سواه، فإنه يرى العين واحدة في صور كثيرة، كما يرى الإنسانية واحدة في أشخاص كثيرة، بأحكام مختلفة يريد ضبطها فلا تنضبط، فإن الأمر فيما لا يتناهى لا ينضبط، إذ لو انضبط لتناهى، فلو أن صاحب الواقعة يرى الحق في واقعة بحضور جميع الرسل؛ لكان حاله حال النبي ﷺ لو اطلع على أصحاب الكهف، فلذلك لم يشهد الله تعالى صاحب الواقعة ما أشهده من العلم به؛ إلا

بحضور الرسول وحده ﷺ فإن الله تعالى قد جعل لكل رسول فيه شرعة ومنهاجًا، أي: ما رأى إلا ما أعطته حقيقة نشأته الروحية، الصادرة عن مزاج طبيعته، وكما لا يتكرر مزاج، لا يتعدد بين اثنين معراج، ولكل معراج غاية، فلا تتوحد بين اثنين غاية، بل لكل مزاج معراج، ولكل معراج غاية، بل للإنسان الواحد معارج كثيرة، وغايات كثيرة بعدد معارجه، بل لا يكون له في كل مزاجه إلا معراج واحد، لأن مزاجه لا يدوم زمانين، وإن كان ذلك في عين جوهر واحد، فلا خفاء باختلاف الصور على ذلك الجوهر الواحد، ولا معنى لاختلاف الصور؛ إلا وجود المزاج، فهذا المزاج غير هذا، فلما نظرنا الجوهر القابل الذي لا وجود له، إلا بالصورة كذلك تجوزنا بقولنا: بل للمزاج الواحد معارج كثيرة، وليس هو في نفسه إلا على ما قلناه، فالخلق جديد مع الأنفاس كثير بالصور، والحق ليس بجديد، بل هو مستمر ثابت، واحد العين والقبول، فاعلم ذلك.

وقال هذا الرجل لهذا المريد: فما اعتنى الله بك بحضورك بين يدي هذا السيد محمد ﷺ في واقعتك؛ إلا بهمة من ذكره من الشيخ، وشيخ الشيخ، وإخوان الشيخ، وغلمان الشيخ.

ثم قال له بعد ذلك: (فبادر إلى الوقوف بين يديه، واجعل التراب على رأسك، والصق رأسك وخدك بالتراب، وقليل ذلك، فلو أهلكت نفسك شكرًا لله ﷻ على ذلك لما سبق لك في الأزل، وجعل شيخك سببًا لإظهار ذلك على يديه) يقول ﷺ: إذا رأيت في المشهد سيدك محمد ﷺ فبادر إلى الوقوف بين يديه، يقول ذلك لترى ما يأمرك به، فإنه ما جاء سُدى، فإنه إما بشير، وإما نذير، وهو السراج المنير، فيعطيك بإنارته بحسب حالك الذي أنت عليه، وإن كنت على حالة بِشر كان بشير خير في حقك، وإن كنت على حالة غير مرضية كان نذير في حقك، أي: معلمًا لك لترجع عن ذلك ما دمت في موطن قبول التربية، وهو الحياة الدنيا، فما تعرف حالك في وقوفك بين يديه؛ إلا بما يأمرك به، فتعلم أنه ما أعطاك ما فهمت عنه في وقوفك بين يديه؛ إلا حالك، فمن حالك خاطبك، فكن بحسب ما يقتضيه ذلك الخطاب فهو الذي اقتضاه الحال.

وأما قوله: (واجعل التراب على رأسك) فإن الأرض أمك، فمن التراب خلق الله جسدك، ومن مزاجه ظهرت صورة روحك ولطيفتك، وواجب على الولد بره

بأمه، فإن الشارع ﷺ قد أكد ذلك لك، فقال رجل لرسول الله ﷺ مَن أبر؟ قال: «أمك، ثم عاد عليه، مَن أبر؟ قال: أمك، ثم عاد عليه الثالث، فقال: مَن أبر؟ قال: أمك، ثم قال في الرابعة: ثم أباك»[1]، وهو الروح الكلي الذي أعطى هذا الروح الجزئي الخارج على صورة مزاج البدن، كما يتكون الجنين في رحم الأم، وهو من الأب ما لا صورة له سوى عينيه، فلا يكسب الصورة إلا في الأم، فهي أظهرته، فكان بره بها أعظم، وإن أردت تعظيم شيء جعلته على رأسك أي أعطيته مرتبة العلو منك عليك تعطي لا تشك، فإنها بارة بك، كذا قال رسول الله ﷺ حين أمر بإكرامها، أعني الأرض، فقال: «إنها بارة بك».

ويتخيل من يسمع كلام هذا الشيخ في جعل التراب على الرأس، أنه بمنزلة ما يفعله الذي أصيب، فإنه جرت العادة في المصاب، إذ يجعل التراب على رأسه، ليس هذا مراد الناطق بهذا الكلام في هذا الموطن؛ لأنه لا يعطيه الطريق، فما هو إلا ما ذكرناه، فإنه جاء به على تعظيم المقام والعناية، فإن الله تعالى جعل الأرض ذلولاً، وأنت ما نلت هذه العزة الإلهية؛ إلا بذُلِك وسكينتك، فما نلت ذلك إلا بصفة أمك الذلول، فاعرف قدرها، وارفعها على رأسك تعظيمًا لها.

وأما قوله: (والصق خدك بالتراب) فهو قوله عليه الصلاة والسلام: «الجنة تحت أقدام الأمهات»[2]، فإذا جعلت خدك مقام أقدام أمك، وقدم أمك ملصق بالتراب، فقد أنزل التراب منزلة الجنة، فإن الجنة تحت أقدام الأمهات، وهو إما مقام الغنى بالله، فيكون من أترب الرجل: إذا استغنى، وأما مقام الفقر إلى الله، فهو من: ترب الرجل إذا افتقر، فلذلك أمرك أن تلصق خدك بالتراب، أي: تجعل صفتك الغنى بالله أو الفقر إلى الله، ومن رزقه الله الغنى به أو الفقر إليه، فتلك نعمة لا يقوم أحد بشكرها أبدًا، فإنك في الحالين ما شغلك إلا به، ألا ترى النبي ﷺ ما قام حتى تورمت قدماه في عبادة الله؛ إلا في الشكر لما غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فقيل له في الرفق في نفسه، فقال عليه الصلاة والسلام: «أفلا أكون عبدًا شكورًا»[3]،

---

(1) رواه البخاري (5626)، ومسلم (2548)، وابن ماجة (3658)، والترمذي (1897).

(2) رواه ابن ماجة (2781)، وابن أبي شيبة في مصنفه (25411)، والحاكم في المستدرك (114/2).

(3) رواه البخاري (1078)، ومسلم (2819)، والترمذي (268/2)، والنسائي في الكبرى (1325).

فيكون من القليل، فإن الله تعالى يقول: ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾ [سبأ: 13]، وأما الشاكر فكثير، والله قد نعت نفسه بالشاكر، والشكور بمزيد النعم، ومن العبيد بمزيد العمل.

وقوله: (ولو أهلكت نفسك شكرًا لله ﷻ) وما فعله ذلك المريد بمِنى، وكان فقيرًا صادقًا، ففاته لفقره من مناسك الحج القربان، فإنه لم يكن عنده ما يشتري به قربانًا يذبحه أو ينحره، فقال: إلهي تقرب إليك أهل [الجدة][1]، بما وصلت إليه أيديهم بما أنعمت به عليهم من الثروة، وعبدك فقير لا شيء له، فاقبل اللهم نفسي قربانًا بأن تأخذها إليك، ووضع خده في الأرض، كما يضجع الكبش للذبح، وشهق فمات، فكانت نفسه قربانه في ذلك اليوم شكرًا لله تعالى، فهذا معنى قوله: ولو أهلكت نفسك شكرًا لما سبق لك في الأزل من إحضار هذا الرسول في مشهدك الإلهي.

ثم قال: (في إلصاق خده بالتراب، فإذا جلست وإلا قدم ما أنت عليه من وضع الخد على الأرض، ووضع التراب على الرأس إلى أن يأمرك الرسول ﷺ برفع وجهك عن التراب، فانفض التراب عن رأسك، فإذا جلست فاجلس حيث يؤمر بك أن تجلس فيه، منكسر الهمة مطرقًا، متواطي الرأس) هذه إشارة إلى ما هو الحق عليه مع الخلق فإنه بالعالم ظهرت أسماؤه، وبالخلق ظهر حكمه فيهم، فما أضاف الجلوس إليه، وإنما قال له: فإذا جلست وإلا قدم على حالك، والحال الإلهي الذي أشار بالدوام هنا قوله: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران: 97]، وهذه حالة لا تقتضي الدوام، فلا بد أن تجلس، فليكن الذي يجلسه الرسول الذي أشهده.

وقوله: (ألا يجلس إلا حيث أُمر بالجلوس فيه) هو قولنا: لا تحكم على الخلق إلا بما أعطاه الحق، فهو الحاكم المحكوم.

وقوله: (فانفض التراب عن رأسك) يشير إلى أن يرد كل شيء إلى أصله، فما هو للحق بما هو حق رده إليه، وما للخلق بما هو خلق رده إليه.

وقوله: (متواطي الرأس منكسر الهمة) وإن كان قد مضى تفسيره، فهو هنا

---

(1) في نسخة: المجدة.

تواطي الرأس عبارة عن لين الجانب مع الرفعة، التي أنت عليها، أي: لا تظهر للناس علو مرتبتك التي لو ظهر لم يصل إليها غيرك، فتكون مع الناس بحيث هم، كنزول الحق إلى عباده إلى سماء الدنيا في القرب إليهم ومنهم، من مستواه الرحماني، ولو استوى بغير هذا الاسم ما نزل أصلاً، كذلك ما أجلسه إلا رحمة بك، ولذلك قبلت أن تكون متواطي الرأس، لين الجانب، لمن أرادك، أين مقام منزل موسى ﷺ من ربه إذ كلمه على الاختصاص، وأعلى منزلته، من لينه لفرعون في قوله حين دعاه، فانظر في حكمة هذا اللين تجدها في دعواه الربوبية، وموسى على كل حال خلق في نفسه، وحاله وذاته، فلا بد من لين الجانب تحت عز ما ادعاه من الربوبية فرعون، فما دعاه باللين؛ إلا في المقام الذي يستحق ذلك، ورجال الله بحيث مقاماتهم وأحوالهم لا بحيث ذواتهم، ولو لم يدع الربوبية، ما بعث له باللين من العزة التي كان عليها موسى بالكلام، وهارون مؤيد موسى، فله عزة التأييد، فلو قابلا عزة فرعون بعزتهما لتصادموا، ولم تقع المنفعة لفرعون في قوله: ﴿ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس: 90]، وهو قوله: ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [طه: 44]، فخشي، فإن الله لا يرجو ما لا يقع.

وأما انكسار الهمة في هذا الموطن، فإن الهمة إذا تعلقت بما ليس بحاصل في الوقت، فإنها تطلب النفوذ إلى مشاهدة من تعلقت به وتحصيله، فإذا رأى صاحب الهمة مطلوبه في نفسه زالت همته، وانكسرت عن طلب النفوذ وهو قوله:

قَــد يَــرحَلُ المَــرءُ لِمَطلــوبِهِ　　　وَالــسَبَبُ المَطلــوبُ فــي الــراحِلِ

فإذا انكشف لك أن مطلوبك ليس غير عينك، وعينك ما فارقك، لأنه أنت، فما لهمتك متعلق خارج عنك، وهذا أعطاه الشهود الذي ذكره، والله أعلم.

ثم قال - رحمه الله- بعد تحصيل هذا الحال: (وتُظهر التذلل والانكسار والمسكنة لمن يتكلم معك ويُشير إليك) يقول لما رأيت نفسك حقا، والذين ينظرون إليك خلقًا، وجب عليك النزول عليهم، حتى يستفيدوا من نوالك.

وكذلك تمم في وصيته فقال: (ولا ترفع رأسك إلى أحد منهم، فإنهم لن يصلوا إليك إن فعلت ذلك، وهم يطلبونك، وإن رفعت رأسك إليهم أخذتهم العزة في أنفسهم، فتخيلوا أنهم أرفع منك، فيجهلوك، فلا ينتفعون بك، فإذا كان نظرك إلى

أسفل، شاهدوك فوقهم أنهم دونك، فتهيأوا للإفادة منك، فأفدتهم بحالك).

وقوله: (فإنهم ملوك الدنيا) يعني الرسل ومن يماثلهم، حيث أنهم أرسلوا إلى التحكم في العموم، وأما من حيث منزلتهم في العلم بالله، فليس هم ملوك الدنيا والآخرة، وإنما هم ملوك الله، وفي هذا الرتبة يكون الحق ملك الملك، كما ذكره الترمذي الحكيم، وملك الملك هو الحق، لأنه يجيب دعوة الداعي إذا دعاه، ويرضيه فعل العبد ويسخطه، ولا خفاء لهذا التأثير عقلاً وشرعًا، والمقلد محل الآثار أبدًا حيث كان، فمن وجه هو الحق، ومن وجه هو الخلق، وفي وجه حق لا هذا ولا هذا، فما الحق فعل ما يشاؤه فقيه، فما في صفوه رتق، وقد يظهر التابع في مقام أعلى، في حال قيام المتبوع في حال أدنى، من أجل من أرسل إليه، فإنه حجة لكل واحد، وإن تقابلت الحجج، ولست أنت كذلك؛ إلا في مريديك الذين هم لك بمنزلة أمة الرسول للرسول.

ثم قال: (وإن أشار إليك الرسول وكلمك هو، فبادر إلى الوقوف بين يديه فقيرًا متنظرًا) يقول: (وإن أشار إليك الرسول أو كلمك) وهو ينطق تلك الصورة التي تجلى لك فيها، فقف بين يديه (فقيرًا) لما ليس عندك، (متنظرًا) لنواله بمنحك إياها، فإن أمرك بالجلوس من ذلك الوقوف، فاجلس على حد ما تفهم في أمره إياك بالجلوس، فلا تقيده بحال دون حالة في شرح الجلوس.

ثم قال رحمه الله: (فإن خيرك في أمر فرد التخيير) يقول لك: لا تختار عليه، فإنك جاهل بما يصلح لك من حالك، وهو عالم به، فإن اختار لك ما اختاره ألزمه نفسك، فلا تعدل عنه ففيه ما كان مما يسهل عليك ويصعب، فإن الله تعالى هو المتجلي لك في صورة الرسول، فمن أطاع الرسول فقد أطاع الله، ولذلك قال لك هذا الشيخ فرد الأمر إلى الله سبحانه وتعالى.

ثم قال لك: (وقل به رب ليست لي إرادة في شيء، فإنى قد خرجت عن إرادتي كلها من حيث ما هي لي، فلم يبق لي إرادة مستقلة دونك، فهو ما تريد، فذلك الذي أريد، كما قال أبو يزيد – رحمه الله تعالى -: أريد ألا أريد، فإن إرادتي لا تساوي شيئًا، إذ لا يكون إلا ما يُريد) وهذا وإن كان عاليًا فله مقام خاص، وأعلى منه ما يقابله، فإن أكثر الناس يرون أن إرادة العبد تبع، وأهل الاطلاع على النقيض في الحكم من ذلك، وقد أشرنا إليه فيما تقدم.

وما أظن قال أبو يزيد مثل هذا الكلام؛ إلا في وقت حجابه وبداية أمره، فإن كل كلام ترمي به الحقائق، وإن كان حقيقته فما يصدر من مبتدئ ضعيف، دخيل في الأمر، عام في غاية العمومية، ولذلك يبتدئ بسبب نفسه، ويجعل ذاته وقاية للحق عن أن تصيبه سهام المذام، ورجال الله يعلمون ذلك، فإذا صدر مثل هذا من كبير، فهو عمل بحكم الموطن، وهو من علو الحال والرسوخ في المقام، وإذا صدر من صغير فهو حاله لا غير، فالصورة في الشخصين واحدة، والباعث مختلف، فما أحسن تعليم الله في قوله ﷻ: ﴿ وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍۢ ﴾ [الأنعام: 108]، فيتعلق بغير علم بـ ﴿ تَسُبُّوا۟ ﴾ الأول ﴿ تَسُبُّوا۟ ﴾ الثاني، فلكل واحد منهما عمل في هذا المجرور، فأما عمل الثاني فيه فمعلوم عند الكل بأول الفهم، وأما عمل الأول فيه فمعلوم عند أمثالنا بقوله: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: 23]، فما عبد قط غير الله، فلا تسبوا الذين يدعون من دون الله بغير علم فليس الله بغير علم كذلك.

وإياك أن تسب أحدًا إلا حاكيًا، أعني: تحكي سب الله في كتابه لذلك على علمه فيه، وكنت أنت في ذلك السب بجانب، فإن الحاكي له حكم من يحكي عنه إلا في الصورة، كما قال الشاعر العربي في ذلك:

رَأَيتُ الناسَ يَنتَجِعونَ غَيثًا

فالجملة في موضع النصب فرع على الحكاية، ولو أُعمل (سمعت) في اللفظ لنصب الناس، فالعلماء بالله تعالى أبدًا يحكون لا يتحكمون، والعامة تتحكم لا تحكي، وهذا الرجل كثير السب للنفس، فإن كان حاكيًا فهذه صفة الكبراء من رجال الله تعالى، وإن لم يكن حاكيًا فهو من أهل الحجاب، وما حجب الناس؛ إلا عدم الفهم في كلام الله تعالى حيث تلوا ﴿ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [يوسف: 53]، والله حاكي في هذه الآية قول من قال هذا، وهو قول زليخا، أو قول يوسف ﷺ عند من يرى ذلك، فلو أُعلموا من أي مقام أُمرت بالسوء لم يحتجبوا بهذه الآية على ذم النفس، والله تعالى يقول الحق وهو يهدي السبيل إليه، لمن اختصه من عباده أهل عنايته، ثم قرن هذا الشيخ وقوفك بين يدي الرسول عليه السلام بوقوفك بين يدي

الشيخ فقال:

(بين يدي الشيخ الذي حكمه الله ﷻ في إيجادك وإظهارك إلى هذا العالم العزيز) يقول: يلزمك به من الأدب مع شيخك، الذي أرشدك الله به، ما لزمك مع الأدب مع الرسول ﷺ.

وقوله: (إن الشيخ أوجدك وأظهرك في هذا العالم العزيز) أي: بإرشاده وهمته مع قبولك، أظهر لك ما ظهر، فكأنه أنشأك نشأة أخرى، فإن الإنسان يظهر في كل موطن بصورة غير الصورة التي كانت له في موطن آخر، وهذا الموطن ما حصل؛ إلا بما أبان له الشيخ في إرشاده، فنسب الإيجاد والإظهار إليه، وأما تقيده ما ظهر له بالعالم العزيز، ولم يصل بالله لعلمه بأن الله ما له تجل لأحد من خلقه، من حيث هو لنفسه، ولكن يتجلى من حيث هو لنا، فيظهر في التجلي بصورة من صور العالم، وفي أي صورة ظهر، فإن تلك الصورة تقر أن يدخل حماها، ما كانت مجلى الحق، ولا يزال العالم مجلاً للحق؛ إلا أنه لا يُعرف، فلهذا تنتهك حرمة تلك الصورة في العامة الجهلاء، والعارف لا ينتهك صورة من العالم، لعلمه أنها صورة الحق، فلهذا نعته بالعزيز، فإن العالم لو كانت له العزة من نفسه ما ظهر الحق فيه، لامتناعه لذاته عن القول، والأمر هوية في حكم صورة اسم إلهي، واسم إلهي في حكم هوية المسمى، لقبولها ذلك الاسم؛ لأنها تحكم بظهوره، ولذلك أطلق عليها فقيل: هو الله الكذا والكذا، كما ذكر من الأسماء.

ثم قال بعد دعاء كثير وذكر أطرافك فقال: (فلا يرفع رأسك؛ إلا الرسول والشيخ، ومهما تعرض لرفعه غيرهما فلا تمكنه من نفسك، ولا ترفعه أنت بنفسك أصلاً، فكن مستيقظاً لذلك) هذه وصية وأكد فيها، يقول: لأنك لا تدري، ولا يدري غيرهما إلى أين ترفع رأسك، فإن الرفع يختلف بالقصد، فمن أراد العلو في الأرض هلك، ومن أراد إعلاء الله بالمرتبة في الأرض لم يهلك، فالرسول أو الشيخ يعلمان أين يرفعان برأسك، وفي أي وقت، وبأي صفة، وأنت وغيرهما يجهل ذلك.

وأما قوله: (وكن متيقظًا) يريد بما قاله بعد هذا، وهو أنه قال: فإذا رفع الرسول ﷺ رأسك بنفسه، أو الشيخ بإذنه ﷺ، فإنك ترى عندك أمرًا هائلاً، وقبولاً من تلك الجماعة الحاضرين، وسلامًا منهم عليك، ويهنؤوك بما أنعم الله به عليك، فإياك إذا رأيت ذلك أن ترى لنفسك قدرًا يقول: تيقظ مع نفسك عندما ترى عناية الله بك، إذا

كان رسول الله ﷺ يتولى رفع رأسك، أو يأذن للشيخ في ذلك، فمن الوجهين إنما كانت بالعناية منه ﷺ، فهي بشرى من الله تعالى لك بالمكانة عند الله، فإن النبي ﷺ ما يفعل مثل ذلك في موطن الكشف والخيال؛ إلا بمعتنى به عند الله، عظيم القدر، بخلاف الحس، فإنه لو فعل ذلك في الحس ربما كان مكرًا، فاقتضى لصاحب هذا الكشف الموطن، أن ذلك الفعل يؤذن بالاعتناء الإلهي به، فإن من اعتنى به الرسول ﷺ في موطن الكشف، فقد اعتنى الله به، كما كان في حال التكليف في الحس في دار الدنيا، من أطاع الرسول فقد أطاع الله، فذلك الاعتناء جزاء هذا الخير، فاعلم ذلك، ثم قبول من حضر في ذلك الموطن الكشفي، من الأرواح الظاهرة في القبور الجسدية، وسلامهم عليك، وتهنئتهم لك، مما يؤيد ويؤكد أن ذلك اعتناءً من الله بك، وأنك جنيت في ذلك ثمرة غرسك، باتباعك للسنة في حال تكليفك، غير أنه أوصاك إذا شهدت هذه الحالة.

(ألا ترى لنفسك قدرًا) يقول: لا ترى أن ذلك نلته باستحقاق، ينبهك أنه وإن كان ذلك الاعتناء والإنعام باتباعك الرسول، وبجميل فعلك، فانظر أن تلك الأفعال والاتباع الذي أنتج لك ذلك، إنما كان بعناية الله بك، لا بالاستحقاق، فإن التوفيق من الله تعالى، ما يُنال بالاستحقاق، إذ لا يجب على الله شيء من ذلك، فأجر ما أنتجه الأول من أمرك مجرى الأول، ثم إنه وإن كان ذلك الإنعام ثمرة هذا الفعل، فهو ثمرة الفعل والعمل، لا ثمرتك، فالاستحقاق للعمل لا لك، غير أنك المتصف به، لأنك تعلم أنك مسلوب العمل، وأن العمل لله تعالى لقوله ﷻ: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: 96]، فأنت وإن ظهر منك العمل، فالعمل خلق الله لا لك، فما لك استحقاق عند الله أولاً ولا ثانيًا، وهذا كله حظ من لا علم له بما هو الأمر عليه في نفسه، بل هذا هو المعلوم عند خواص أهل الله تعالي الموصوفين بالعلم.

وأما خواص الخواص، وهم الراسخون أهل الكشف المحقق، والاطلاع علي سر القدر، فيرون خلاف ما قرره هذا الشيخ، وقررناه في شرح هذا الكلام، بل ذلك كله عنده ما حصل إلا بالاستحقاق، فإنه تعالى أوجب على نفسه، ما أوجبه عليه ما تقتضيه تلك الأحوال، ولا تكون الأحوال تستحق ذلك لعينها، لكونها لا تقوم

بنفسها، فإنما ذلك لمن هي حالته، فهو المثني عليه بها، فهو يستحقها أولاً في التوفيق بالاستعداد الذي هو عليه في نفسه، إذ لولاه لما قبل الموافقة الإلهية فيما كلفه، فكان من المتقين، وذلك الاستعداد ما حصل له في الصورة الظاهرة حال التكليف؛ إلا بما كانت عليه الصورة الباطنة في علم الله، فهو باطن ظاهر، فما زال الأمر عنه، وقيل: ليس للحق فيه حق، كما تقرر في قوله: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ [آل عمران: 128]، فهذا يقابل هذا، وإنما خاطب الصورة الظاهرة بأن قال ﷺ: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ في حق هؤلاء لوجهين:

الواحد أي: الأمر للصورة الباطنة، والأمر الثاني أن الأمر لهم ليس لك، والحقيقة تعطي أنه ليس للحق حق، فيما ظهر في الأكوان من الأمور، لمن فهم الأمر على ما هو عليه، وهو له من وجه أنه المتصف به، فقد قبله بتجليه فيما ظهر فيه من صور العالم، فما قبله إلا بالاستحقاق، والحق لله تعالى في ذلك كله، ولكن أين هذا الوجه؟ والعلم من الوجه الذي يقول به العلماء ﷺ من حيث النظر والفكر، في هذه المسألة بينهما ما بين النفي والإثبات، ولولا أني أعلم الناطق الذي أنطق هذا الشيخ بهذا الكلام ما شرحته بهذا الشرح، ولو شرحته على قدر علم المنطق به الذي هو الشيخ؛ لشرحته بما هو المقرر بين أهل الحجاب، الذين يعلمون ظاهرًا من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون، فكلامنا في مثل هذا وغيره؛ إنما هو كلامنا مع الله ﷻ الذي أنطق كل شيء، فكلامنا معه، ولكن أيضًا به لا بأنفسنا، فهو المتكلم والسامع منك بحكم الصورتين، لا بنفسه.

فالأمـــــر بينـــــي وبينـــــه إذا تحققـــــت عينـــــه

فالكـــــون كـــــون كـــــونه لمـــــن تحقـــــق كـــــونه

فمـــــن يقـــــول بـــــأين فالحـــــق للكـــــون أينـــــه

إشارة قوله: (لا ترى لنفسك قدرًا)؛ لأنك خارج عن المقدار، فما ينضبط لصورة تحصرك، بل كلما ظهرت في صورة تليها صورة غيرها والكل عينك، والأمر غير متناهٍ، فلا ينضبط ومالا ينضبط لا يأخذه المقدار، وكل جاهل رأى لنفسه قدرًا وقف معه، وما رأيت من العامة من عرف قدر هذا من غير هذا الباب؛ إلا زوجة

كانت، ولما أردت عقد نكاحها، قال لها العاقد: ما تحب أن يُفرض لكِ من الصداق؟ فقالت: أدنى ما يحل به النكاح، فقال لها العاقد وهو لا يعرف قصدها في ذلك: أنت امرأة جليلة القدر، أخت ملك كبير، ولا بد أن يكون صداقك على قدرك، فقالت: من يفعل ذلك من له قيمة وعزه في نفسه، والمرأة إذا عينت فوق ما يحل به النكاح؛ فقد خرجت بقدرها عندها، ونفسي والله أعلم عندي أعلى من أن تكون في مقابلة قدرها الدنيا والآخرة، فما أنا قليلة عند نفسي، فإذا لم يكن في صداقي إلا ما يحل به النكاح، يعلم قطعًا أن ذلك ليس قدري، وإنما قصدت الإجلال، فيبقى قدري مجهولاً، فتعجب العاقد والفقهاء من شرف همتها، وكذلك قالت لي شِفاهًا مثلما أسمعتهم، فهذه امرأة من العامة قد هبت إليها نفحة إلهية وجودية، مما هو الأمر عليه في نفسه، ولا يشعر بقدرها ما نطقت به، فإنها نطقت عن نفس عزيزة كبيرة عند نفسها، ما نطقت به عن علم بالوجه الذي يذكره أمثالنا في مثل هذه المسألة، فما وصاه هذا الشيخ ألا يرى لنفسه قدرًا، وفي نفس هذا الموصى لحقارته وذله وصغاره، وفي حق من نطقه بذلك لعلو شأنه وعزة الأمر في نفسه، فكثير بين القصدين.

ثم قال بعد قوله: لا ترى لنفسك قدرًا قال: (وانظر إلى حالك وما أُهلت له، واستصغر نفسك لذلك الأمر) وهذا أيضًا مما نطق به، ولا يعرف ما قال، ولهذا فسره بما تممه فقال: (وانظر إلى حالك) يعني في حالك، فكر فيه (وما أُهلت له)، وإذا نظر في حاله، وما أُهل له فما أعطاه الله ﷻ؛ إلا ما استحقه الأهلية، فإنه حكيم يضع الأشياء في مواضعها، فإذا استصغر نفسه لذلك الأمر؛ فقد وضع الحكيم الشيء في غير محله، وليس الأمر كذلك، بل المنعم لو لم يكن فيه الأهلية لقبول النعمة ما قبلها، ألا ترى الجُعل يضر به ريح الورد مع طيبه؛ لأنه ليس فيه أهلية لذلك، ولا هو على مزاج يقتضي له النعيم بتلك الرائحة، وكذلك كل منعم ومعذب، ما نعمه ولا عذبه؛ إلا حقيقة ما هو عليه، فمن استصغر نفسه فيما أنعم به عليه فقد جهل واضع تلك النعمة، حيث وضعها في غير محلها، فإنه ما قبلها إلا وقد وسعها، فما يصغر عنها، ولا وضعها المنعم فيه؛ إلا وهو يحوي عليها، وربما يزيد لقبول نعمة أخرى ثانية من الله تعالى، والعالم كله منطق بما يعرف قدره وما لا يعرف، فكلامنا وشرحنا إنما هو لكلام الله العالم بما نطق به هذا الشخص، ولا تعتبره؛ إلا

في مواطن نزولنا عن الحقائق إلى المعهود في عُرف العلماء، وما تعطيه قوتهم، فقد نمشي في ذلك لفهم السامع ووقاية في الحال، يقول الله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةًۗ ﴾ [آل عمران: 28]، فأباح لنا مثل هذا، فإذا ارتفع الموجب ارتفع الواجب، ومن هذا الباب كان يحب رسول الله ﷺ الفأل، وإن كان الناطق به لا يقصد ما أخذه صاحب الفأل، وهو مقصود الحق الذي أنطقه في حق صاحب الفأل، فله وجهان: وجه لقصد المنطق به اسم مفعول، ووجه لقصد النطق به اسم فاعل في حق صاحب الفأل الحسن، فانظر في هذا والله أعلم.

ثم قال - رحمه الله ورضي عنه-: (وإن وجدت في نفسك نهضة، فقم واذكر الله ﷻ بما هو أهله، واثنِ عليه بما يفتح الله عليك، ثم صل على النبي ﷺ، وادع للشيخ، ولمن أمرك بالدعاء له فيما تقدم) يقول ﷺ: إنه من الأحوال ما إذا وردت على الإنسان خَدرت جوارحه، وأضعفته عن الحركة بجميع أعضائه لسريان قوة الخيال فيه، فإن الله تعالى أعطى الأحوال وأعطى في العبد قوة، فلا يخلو حال الوارد على صاحبه من أحد ثلاثة أحوال: بالنسبة إلى قوة من ورد عليه، أو دون ذلك، أو فوقه، وما ثَم قسم رابع فإن كان مثله خرج سواء بسواء، فصاحبه صاحب اعتدال، كما لا يحكم عليه الحال بظهوره، كذلك لا يحكم على الحال في تصرفه، وإن كان الوارد أقوى أخدر الجوارح، وأضعف الحواس، فيقول: زملوني دثروني، وإن كان الوارد الحالي دون القوة التي في المحل، صرف حاله كيف يشاء، ووجد القوة والنهضة في جسمه، فلذلك قال: (إن وجد نهضة) يقول: الحال دون قوتك ، فلتنهض عند ذلك بذكر الله ﷻ والثناء عليه بما هو أهله، وأراد بالذكر هاهنا ذكر الشكر، لأنك صاحب نعمة بهذا الحال.

وقوله: (ثم صل على النبي ﷺ) يقول لك: لا تغفل في ذلك الحال أن تعلم ما أنتجه إلا اتباع رسول الله ﷺ، فتصلي على النبي ﷺ شكرًا لكون الله هداك به إلى ما أنت عليه.

وأما الدعاء لإخوانك، فلكونهم أعوانك على ما أنت عليه، وأما غيرهم من أهل الله، فلكون همتهم متعلقة إلى الله تعالى في توفيق عباده، وأنت من عباده، فتعين عليك أن تدعو لهم.

ثم قال ﷺ في مثل هذا المجلس: (فإن علم النبي ﷺ من كلامك، أن الله ﷻ قد فتح عليك في الكلام، فربما أشار إليك أن تتكلم احترامًا لك عند الحاضرين، فبادر إلى الوقوف بين يديه).

يقول: إن بعض الناس قد يفتح له في العبارة وهو يسمى في الطريق فتوح العبارة، فيأمرك ﷺ بالكلام، وهو ما يجده صاحب الحال من العبارة عنه في نفسه، فإن غلب عليه نطق مغلوبًا، فلو أراد السكوت ما قدر على ذلك، والمغلوب عليه ينطق بما يدري ليصل ذلك إلى الحاضرين، أو السامع يصل إليه في المستأنف، فينتفع به فيكون منطقًا بذلك في حق من انتفع به، إذا بلغه ولو بعد ألف سنة، وإن عرف قدر ما ينطق به فهو المتكلم والسامع، فينطق عن بصيرة وهو الأتم، وإن لم يكن مغلوبًا عليه، وكان متمكنًا من النطق أو السكوت، فلينظر فيما فيه من العلم، فإن احتمله المجلس نطق به، وإن لم يحتمله المجلس لم ينطق به، وكتمه كتمًا إلى وقت آخر يأتي إليه أهله، فيقرره به فينتفع به، فلا بد من إيصاله إما باللفظ، وإما بالكتاب، وإن لم يجد الباعث لذلك، فيعلم أنه ما أريد منه إظهار شيء من ذلك إلا لنفسه، فيعمل بمقتضى ما عنده، وإذا تحقق النظر في ذلك لم يجده إلا هكذا، فإن التأخير في البيان عند الحاجة لا يجوز، هذا حكم الله ﷻ في الأمور.

فصاحب الكتم بيانه لنفسه، فإن كتب فلغيره ممن ليس بحاضر، وإن نطق فللحاضر والغائب معًا ولنفسه، فأمره إذا وجد قوة الكلام والتبليغ وهو في ذلك الشهود حالاً أو خيالاً، كقوله: «**اعبد الله كأنك تراه**»[1]، وهو استحضار لا حضور، فإن معاملة العبد ربه في الاستحضار مثل معاملته في الحضور سواء، فلا تغفل عن هذا، وهو إذا تكلم في الحضور يقف بين يديه، فكذلك يقف في استحضار مثل معاملته، ومعنى يقف بين يديه أي: لا يتكلف فوق ما يجده، ويقف عنده من غير مزيد، فإنه يخاف على المتكلف أن يكون كلامه فتنة، بخلاف من لا يتكلف في ذلك، فالزائد على الحاجة في الوقت تكلف، وكن في وقوفك وإبلاغك بحسب ما يعطيه حال الوقت، وما تراه من إشارة من أمرك بالكلام، ولا تزيد على ذلك وأنت أعلم بالحال؛ لأنك صاحب المجلس، فلا عين لك حالاً من حال إلا حال العلم،

---

(1) سبق تخريجه.

وهو الأدب مع الأمر الذات بين يديه، والوقوف عند مراسمه، ولا تزده على ما تجده في صدرك من العلم الذي تريد تبليغه، وما تعرف الزائد من الناقص من المعتدل في ذلك؛ إلا بالفكر فهو ميزانك، فإذا وجدت الكلام يدفع بعضه بعضًا منك فتكلم ما دام معك هذا الوصف، فإن توقف عنك الأمر نفسًا واحدًا؛ بحيث أن ترجع إلى فكرك لترى ما يليق بذلك المجلس فتبرزه في العبارة، فذلك تكلف فلا تفعل، ولا تتكلف إلا عن غير فكرة ولا رؤية في ذلك، وتسكت حيث ينتهي بك الإمداد الإلهي.

واحذر من الفكر ما استطعت، فإنه لا شيء أضر على الله ﷻ من الفكر، وهو ما زاد على الخاطر الأول، والثاني أبدًا فكري، فإياك أن تنطق به ولو كان حقًا، فإنه فتنة والناطق في هذا الطريق إنما ينطق بالجبر لا بالاختيار، ولهذا قيل للرسول: ﴿ بَلِّغۡ ﴾ فأمر والأمر عين الجبر، حتى قيل له في التأكيد: ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ ﴾ فقال لسان الحال: أخاف الناس، فقيل له: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ ﴾ [المائدة: 67]، وعصمته لأوليائه فيما ينطقون به من مثل هذه الحقائق، إذ لا يرون الحاضرون الفهم عنه في دليل لفظ، فيقولون: هذا هذيان من القوم وقشر لا حقيقة له؛ لأنه لا يدخل تحت ميزان عقولهم، فإذا أراد الله ﷻ نفع قوم بذلك؛ نطق المنكر الجاهل بذلك اللفظ الذي جاء به هذا الولي، على جهة الهزية وحكاية قشره ليذمه بذلك منه السامع، فأخذ السامع روح ما جاء به وهو لا يشعر، ففي حق ذلك السامع حفظ على هذا الجاهل ما سمعه من ولي الله تعالى، وقد أشار إلى ذلك، وقد شاهدنا هذا كثيرًا من نفوسنا إلى الآن، والله أعلم.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه- بعد دعاء طويل: **(فإن تكلمت، فاعلم أن الله ﷻ ألهمك من عنده)** يقول ما قال الله تعالى عن الخضر: ﴿ ءَاتَيۡنَٰهُ رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا وَعَلَّمۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلۡمٗا ﴾ [الكهف: 65]، وقال: ﴿ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَرۡضِعِيهِۖ ﴾ [القصص: 7]، وكان إلهامًا وُفِقت له، وكذلك قوله ﷻ: ﴿ وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ ﴾ [النحل: 68]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا ﴾ أنه فجور

﴿ وَتَقْوَىٰهَا ﴾ [الشمس: 8]، أنه تقوى، فميزت بهذا الإلهام بين الفجور والتقوى، فاعلم ذلك.

ثم قال بعد ذلك هذا الشيخ - رحمه الله - يصف ما عنده وما يشاهده من حاله في سره

فقال: (ثم أمر الرسول ﷺ لمن هذا حاله بسرير يجلس عليه) يقول: عين له رتبة خاصة كني عنها بالسرير، وأظهرها في عالم المثال حضرة الخيال سريرًا، كما أظهر العلم في صورة اللبن، فما أراد إلا تعيين المرتبة، فلينظر ولي الله في تلك الرتبة وما يستحقه وما يكون عنها، ولا يخرج من الكلام إلا بقدر تلك المنزلة، ويسكت عما بقي عنده إن كان عنده ما يزيد على ذلك، فإن العبد إذا وُضِع له سرير الكلام، لا يكون عنده أنقص مما يستحقه ذلك السرير، بأن يكون عنده من العلم ما يساويه ويفضل عنه، لا ما ينزل عنه، وليلزم من الأدب في التبليغ، ما قرره في وصيته مما شرحناه قبل هذا، فإنه تكرر في وصيته ذلك في كل مقام يتكلم فيه، وإن كانت الآداب تتنوع بالصورة الواحدة بحسب المجالس، فلا يتمكن لنا الكلام والإبانة عنها؛ لأنه ما ذكر في كلامه ما نتكلم به، فلو ذكر لشرحنا من آداب ذلك الذي يطلبه الكلام المعين، ما يمكن شرحه، فلما سكت سكتنا، ولو كان الأمر في ذلك محصور العبارة لعيناه بجهة الحصر، لكان الأمر في ذلك لم يكن لنا أن نعد إلى وجه دون وجه؛ لأنا نعلم مما نتكلم به في ذلك المجلس المعين، فلو عين المجلس ربما تعين الكلام، فتعين الأدب الذي يليق بذلك المجلس، الذي يطلب ذلك الكلام المعين، ففي هذا الفصل في كلام هذا الرجل حشو كثير، وتكرار بخلاف كلامه الأول، غير أنه زاد في هذه الوصية أمره إياك، بتقبيل قدم النبي ﷺ في ذلك المجلس، إشارة ذلك لكونه يسمى عليها إلى أن وصل إليك، ومعلوم أنك دونه، فكان سعيه نزول من أعلى إلى أدنى، فهو قدم ظاهرة نزلت من قدس أعلى، مستوى أزهى، إلى سماء الدنيا، بصفة مُثلى، متعلقة بآخرة وأولى، فما ذكر من الأدب؛ إلا تقبيل القدم.

ثم قال في صفة ذلك السرير وما يكون حالك معه: (فإن كان له – يعني: للسرير - درجة واحدة، فاجعل يدك عليها ولا تصعد فيها، وإن كان له درجتان وأكثر من ذلك، فاصعد إلى الأولى فحسب).

ينبهك بالدرجة الواحدة على الاسم الجامع، ولا تصعد فيها بقدمك، فإن الاسم الإلهي الجامع لا يتمكن لأحد أن يُقام فيه، كما لا يتمكن أن يُسأل به مطلقًا، فإنه جامع الأضداد، فكلما أراد أمرًا قام المقابل فتبعه، فلا يكون عنه أصلاً، فلذلك منع أن يدعى به من حيث هو، فإن كان للسرير درجتان وأكثر، وهو ما ظهر من الأسماء الإلهية، فإنه ما بأيدينا اليوم من الأسماء سوى الذي جاء بها نص الشارع، وهي مائة إلا واحدًا في جُل الورثة، والاسم الجامع هو المائة من حيث جمعيته خاصة، فما زاد على عين كل اسم فهو عين المجموع، فكذلك هي تسعة وتسعون لا غير في حال تميز واجتماع، فاعلم ذلك.

وأما أمره لك بالاقتصار على الدرجة الأولى، فهي ما قال ابن قسي: عن كل اسم من الأسماء الإلهية مسمى بكل اسم من الأسماء الإلهية، فأغنى كل واحد منها من الجميع، وما وجدت إلا أول درجة، فما عندك فراغ عنها لترقى في الثانية، ما زادت في عين الأول، بل ذلك كالعلم بتوحيد الله تعالى من طريق العدد، فالواحد أغنى عن الجميع؛ لأن الجميع ما ظهر إلا بالواحد، وما زاد إلا بإزالة الواحد، فعين مائة يثبت عين مائة انتفى منها، فبالواحد ظهرت مراتب الأعداد، فافهم ذلك، فقد قال به جماعة يعتبر قولهم في العلم بالله ﷻ، وإن تفاضلت الطرق لكنها بالجملة طريق منها، فإن إشارة هذا الناطق بالاقتصار على الدرجة الواحدة إلى المراتب، فليس لمراتب الاختصاص سوى ثلاث درجات: ولاية، ونبوة، ورسالة، والإيمان من الولاية؛ لأنه من اعتبر الإيمان مرتبة واحدة لاشتراك العامة فيها، جعلها أربع درجات، والصحيح ثلاثة، فأول الدُرج ولاية، فلذلك أمرك أن لا تتعداها، فإنك إن تعديتها ادعيت نبوة التشريع ورسالته، وقد حجر ذلك فما بقي إلا الولاية، وهي الدرجة الأولى فلا تتعداها، فإنك تتخبط فيما قدم لك فيه فيخاف عليك، فتتكلم من ولايتك لا تتكلم في حال نبي مشرع ولا رسول، وهذا تنبيه منه عجيب نطق به، فإن كان عن شعور منه فهو ذائقه، وإن كان عن غير شعور منه فقد أدى الأمانة إلى أهلها، فله جزاء الأداء، والله أعلم.

ثم قال رحمه الله: (فإذا فرغت من هذا المجلس، فوجدت في مزاجك تغير أو في جسدك، فلا تصنع له دواء، ولا تشكو ذلك إلى أحد، وكذلك كل ما يصيبك في نفسك وأهلك وأولادك، وجميع ما تعلق بك، ولا تنزعج لذلك، وقرر مع نفسك أن

نفسك عندك عارية، فأحرى ما خرج عنك عنها، والعارية مردودة، والله أعلم) يأمرك في هذه الوصية بالتسليم لأمر الله، ويدلك على الأصل الذي منه ظهر كل ما وقعت فيه الدعاوى بالملك، فكان يوصيك بترك الفضول، فإنه من تصرف فيما لا يملك فإنه صاحب فضول، أي: زيادة على ما تملكه من التصرف، ولذلك يوقف تصرف الفضولي في شرائه وبيعه على صاحب الرجل، فإن أمضاه مضى، فهو وإن تصرف فالأمر فيه موقوف على إذن المالك، وبهذا القدر يتصرف الإنسان في نفسه وماله بيده، فهو الفضولي وصاحب الملك هو الشارع، فما أجاز من ذلك فهو ذاك، وما منع فهو ذاك.

واختلف أصحابنا فيمن أصيب بشيء من ذلك في نفسه، وما يملك من أهل ومال وولد، هل يرفع ذلك إلى الله ﷻ أم لا؟ فمنهم: من منع من باب التسليم والتفويض، ومنهم: من أجاز رفع ذلك إلى الله ﷻ كأيوب، وذا النون وغيرهما، وجعل من الأدب رجوع ذلك إلى الله ﷻ كما قال العارف: إنما جوعني لأبكي. وأنه من لا يرفع إلى الله ﷻ ذلك ويسأله في رفعه عنه، فقد أساء الأدب، حيث ناوئ بصبره القهر الإلهي، وليس له ذلك، فمن كان ذوقه هذا وجب عليه الرفع والشكوى إلى الله ﷻ لا إلى غيره، إثبات يخلو من العبودية له تعالى.

ومن كان مشهوده التفرج في التعريف الإلهي في الملك، ولم يخطر له مقاومة القهر الإلهي، فليس له أن يرفع إلى الله ﷻ ولا يسأله في ذلك وكشفه عنه، فهو بحسب ما يقام فيه، فقد يقام العبد أيضًا في غير هذين المقامين، وهو أن يقام في عبوديته ووجود نفسه، فهذا يسأل ويتضرع في رفع ما أصابه عنه إلى الله ﷻ لا إلى غيره، فإن أقيم في أنه محل المحو، وأن الحق عين ما ظهر فليصبر، فما ناوأه إلا عينه، فإن العبد ليس ثَم، وقد يقام أيضًا في شكوى الحق لعباده وتعريفه إياهم ما أوذي به، ليذبوا عنه ويدفعوا لما لهم في ذلك الخبر، فيقتدي بربه في ذلك، فيرفع هو أيضًا إليه ما نزل به ذلك عنه، كما رفع الله تعالى عن نفسه ما أوذي به لعباده المؤمنين، فإنه قد ورد «ما أحد أصبر على أذى من الله»[1]، ومع هذا فقد عرفنا أنه

(1) رواه مسلم (2804)، والبخاري (5748)، وأحمد (395/4)، والطبراني في «الأوسط» (7/4)، والنسائي (395/6).

يؤذي وما عرفنا؛ إلا لندفع عنه.

ومنهم: أن يقام في أن الأذى المنسوب إلى الله ﷻ أنه أُوذي به، إنما كان ذلك إلى المجلى لا لعين من تجلى فيه، ومنهم: من يقام في شهود ما أوذي به أنه ليس بزائد على عينه، فإن شكواه لا يدفع عنه ما هو له، فإن الشيء لا يزول عن حقيقته، فلا تنفعه شفاعة الشافعين، فما لهم عن التذكرة معرضين، فهم كما قال الله ﷻ: ﴿ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ۝ ﴾ [المدثر: 50، 51]، فما هو حيوان فر من حيوان، فإن الشيء لا يفر عن نفسه، وإنما هو حمار فر من أسد، أو حيوان بحياة خاصة، فر من حيوان بحياة خاصة، فعينها التخصيص، فما الفار عين من فر منه، فالمقامات التي يقام فيها أهل الله تعالى في مثل هذا كثير، ومنها عالٍ وأعلى، ما ثَم دون أصلاً، فليعمل الإنسان بحسب ما يقام فيه لا يتكلف غير ذلك.

ثم قال: (وإياك أن يصيبك أمر من الأمور، فيخطر لك الموت لأجل ذلك ببالك، بل كن مع الله ﷻ فيما يقلبك فيه) يقول ما قال رسول الله ﷺ: «لا يتمنى أحدكم الموت لضر نزل به، ولكن ليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خير لي، وأمتني إذا كانت الممات خيرًا لي وإذا أردت بقوم فتنة فاقبضني إليك غير مفتون»[1]، فإن ذلك ما يكون إلا من ضجر وعدم احتمال، ومن شرط أهل الله تعالى بل من شروط الإيمان، السكون تحت مجاري الأقدار، ثم إن تمنى الشخص الموت لما أصابه ما ذاك؛ إلا لتخيله أن ذلك الذي أصابه وأضر به يزول بالموت، وما يعلم هل يصير بعد الموت إلى ما هو أشد مما أصابه أم لا؟ فلهذا نهى عن تمني الموت لما أصابه، فإن الموت قاطع، وما دام الإنسان في حياة التكليف فلا يخلو إذا كان مؤمنًا عن خير يقتنيه، في كل ما يصيبه من بلاء الدنيا، وسواءً أسخطه ذلك أو أرضاه، فإن الله تعالى قد ذكر إن العبد يسخط ربه عليه بفعل يفعله، فالعبد أولى هذه الصفة وما هو لله صفة، وإن العبد لا يؤاخذه الله بها، فهو سبحانه يتجاوز عن المستخفين بما يكون من الله فيهم مما لا يوافق أغراضهم، فإن الأغراض من العبد كالأمور المشروعة من الله سواء.

---

(1) رواه البخاري (5347)، ومسلم (2680)، والترمذي (970)، والنسائي في «الكبرى» (1944)، وأحمد (104/3).

والحال الحال فلا تخرج من أمر تسخط منه، بل مع سخطك اسأل الله ﷻ دفع ذلك الأمر الذي أسخطك عنك، فإن السخط للنفوس الروحانية، كالأوجاع المحسوسة للروح الحيواني، وليس إلا عدم موافقة الأغراض، كما أن الأوجاع عدم ملائمة المزاج، فإن علمت أن الله تعالى يؤاخذك على هذه الآلام النفسية، مثل السخط والضجر، فاعلم أن ذلك مؤاخذة تعريف لا أخذ عقوبة، فإن العقوبة لا تكون إلا فيما أنت متمكن من طرحه عنك، وأما ما هو خارج عن مقدورك؛ فإن الله تعالى في أخذه مصرِّف لا معاقب، فيعاقب في المصارف لا في نفس الصفة، فإنها صفته وأنت قادر على المصارف، فمن هنا تكون العقوبة، فإن حضرت فيما أنت فيه ساخط مع حقيقة ما أنت عليه من جانب الحق؛ هان عليك الأمر، ولم تؤاخذ به أخذ عقوبة.

وقوله: (كن مع الله ﷻ فيما يقلبك فيه) فاعلم أنه ما يقلبك إلا فيما تقبله، فلو لم يكن فيك حقيقة القبول ما قلبك فيه، ومعنى قوله: مع الله ﷻ فجاء بأداة المصاحبة لكون الأمر بينك وبينه، فمنه التأثير وهو ما نزل بك، ومنك القبول كما لا يرجع على نفسه فيما أنزله بك، كذلك لا يرجع عليك في سخطك لذلك، فأنكر بالطبع النفسي فدفعه كما هو بالذات ينزله، وهنا مذلة قدم لمن لا علم له بأسرار الحق في عباده، أي: في المتسمين عبادًا.

فما ثَم إلا الحق والعبد ليس ثَم ... وما ثَم إلا العبد والحق يحتكم
وقد لاح للأبصار ما جئتها به ... فمن شاء فليرحل ومن شاء فليقم
فلا تأخذ الألفاظ زورًا فإنها ... لباس المعاني فلتقل عندها نعم
فكن رب إقدام عليها ولا تكن ... جبان فتعمى عنك فاثبت ولا ترم

ثم قال: (فإن أشير إليك في الأخذ عنك، فتأدب واعترف بالتقصير) يقول: إذا أقامك الحق في مقام الاقتداء بك، والتأسي ليأخذ عنك الغير، فتأدب، يقول فاعرف ما يقتدي به منك، فتعلم أنه ليس لك، بل ذلك لمن أعطاك إياه، واعترافك بالتقصير هو أن تقول لنفسك أنها تقصر عن ذلك، وإن كان لها القبول، فلولا الوهب الإلهي ما كان لك ما تقبله، فالنعمة من الله فهذا معنى الاعتراف بالتقصير، فإن الطريق كله علم لا غير، فلا يشغلك الإقتداء بك عما خُلقت له مما نبهتك عليه، فإنه ما نصبك

أسوة حتى خلع عليك خلع العصمة، والحفظ، فاشتغل أنت بما يخصك بينك وبينه وما يفعله، فالمقتفي يرقبه لا أنت، فلا تزهو بنفسك في هذا المقام؛ إلا أن تكون تزهو بربك، فإنه قد نُقل في المناجاة عن الله تعالى: بي فافتخر، بقول الله تعالى لعبده.

رُؤي عُتبة الغلام يتبختر في مشيه، فقيل له: ما هذا الزهو الذي بدا منك؟ فقال: كيف لا يحق لي ذلك، وقد أصبح لي مولى، وأصبحت له عبدًا.

فهو يقيه على عبيد أهوائهم، بخلوص عبوديتي من رق الأهواء إلى الله ﷻ، فما زهى إلا بعد التخلص من ذلك وتحرير الملك لله ﷻ.

ثم قال ﷺ: (فإن عرض عليك ما تتناوله، فخذ من ذلك اللبن فحسب، ولا تتناول ذلك إلا بأدب، هذا ما أعطاه حاله، بل ينبغي لك أن تتناول كل مشروب يعطى من جانب الحق، مما يكون غذاءً أو دواءً، وما ثم إلا هذا أو دق، وكل دواء غذاء لمن فهم) لأن الغذاء يدفع به ألم الطبيعة نفسًا وحسًا، ولو شرب ذلك على وجه الالتذاذ به فلا يزول عن كونه دواء، وما جعله يقتصر على اللبن في وصيته؛ إلا حديث الإسراء النبوي، وللرؤيا النبوية وتأويله تلك بالعلم، وفي بعض الروايات: «لو شربت خمر غوت أمتك»[1].

واعلم أن الشاربين عامة وخاصة، والتأويل في حق العوام غير التأويل في حق أهل الله ﷻ، فإن الأحوال تختلف، فشرب الخمر في العامة في المنام رديء، وفي أهل الله علم الأحوال، والماء علم المعاني المجردة عن الألفاظ، واللبن علم العبارات، والعسل علم الإلهام، وهو ضرب من ضروب الوحي، وأما إن عُرض عليك ذلك في الحس، فإن كنت من أهل الكشف والإطلاع، فانظر من أي حضرة عرض عليك ذلك المشروب، فإن كان عُرض عليك من حضرة الحس، فقدم اللبن على مذهب القوم، ثم العسل ممزوجًا بالماء، وكذلك اللبن امزجه بالماء، وإن مزجته بالعسل فحس، واجتنب الخمر جملة واحدة من أجل الموطن الذي منه كان الغرض، فإن الله تعالى حرم الخمر في موطن الحس، وإن عُرض عليك ذلك في

(1) رواه البخاري (3214)، ومسلم (168)، والترمذي (3130)، والنسائي في الكبرى (5167)، وأحمد (282/2).

الحس من حضرة الخيال، فإن أهل الكشف والاطلاع يرون في اليقظة ما يراه النائم في نومه.

واعلم أن الخمر ما حرمه الله ﷻ في النوم، أعني: في حضرة الخيال، ولا في الدار الآخرة التي هي الحيوان، فاشربها في الحس إن كانت من هذه الحضرة الخيالية، كما أمرتك أن تشربها في النوم في الرؤيا، فإنك تجد أثر علم الأحوال عند شربها، فهو علم حال تجسد لك في صورة خمر، ومهما شربت شيئًا من هذه المشروبات وطعمتها، فإن كان من حضرة الحس فقل: اللهم بارك لنا فيها، وأطعمنا خيرًا منها، إلا في اللبن، فقل: اللهم بارك لنا فيه، وزدنا منه، وإن كان من حضرة الخيال في اليقظة، فقل في كل ذلك: وزدنا منه، كما قلت في اللبن الذي هو من حضرة الحس، وهكذا كل ما يعرض عليك من الأطعمة تحقق من أي حضرة جيء إليك به، فعامله بحسب الحضرة التي جاء منها بما أنت عليه، وهذا معنى قوله رحمه الله في وصيته: أن يتناول ذلك بأدب، فإن الأدب في ذلك أن يُعمل فيه ما يستحقه، فيعطي كل ذي حق حقه من الحال التي أنت عليه، فإنك من المنتمين إلى الله ﷻ لست من عامة الناس، فإن الحق ما يطلبك إلا من مقامك، فرب حسنة من غيرك لو جئت بها سيئة لعلو مرتبتك، وكذا قال القوم: «حسنات الأبرار سيئات المقربين»[1].

---

(1) ذكره القاري في المصنوع (111)، وفي الموضوعات الكبرى (ص186)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (733)، وأوردته في كتابنا «أحاديث مشهورة لكنها لا تصح» وعزوه لأبي سعيد الخراز، كما رواه ابن عساكر في ترجمته، وأورده السندروسي في الكشف الإلهي (351)، وعزاه للزهري.

قلت: وحُكي أيضًا عن ذي النون المصري، وقد عزاه الزركشي للجنيد، والقرطبي في التفسير (309/1)، وانظر: كشف الخفاء (428/1).

فائدة: قال الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني: واختلفوا في الصغائر في حقِّ الأنبياء والكُمّل والذي عيه الأكثر أن ذلك غير جائزٍ عليهم، وصار بعضهم إلى تجويزها، ولا أصل لهذه المقالة.

وقال بعض المتأخرين ممن ذهب إلى القول الأول الذي ينبغي أن يقال: إن الله تعالى قد أخبر بوقوع ذنوبٍ من بعضهم، ونسبها إليهم، وعاتبهم عليها، وأخبروا بها عن نفوسهم، وتنصلوا منها، وأشفقوا منها، وتابوا، وكل ذلك ورد في مواضع كثيرة لا يقبل التأويل جملتها، وإن قبل ذلك آحادها، وكل ذلك مما لا يزري بمناصبهم، وإنما تلك الأمور التي وقعت منهم على وجه الندور، وعلى وجه الخطأ والنسيان، أو تأويلٍ دعا إلى ذلك فهي بالنسبة إلى غيرهم حسناتٌ،

=

فإن المقرب يشرب من عين التسنيم، التي لا يشرب منها الأبرار، إلا حتى تمزج بالرحيق المختوم من أجلهم، فلا يدركونه خالصًا، كما يدركه المقربون قال الله تعالى في حق الأبرار: ﴿ يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ ۝ خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ ﴾ [المطففين: 25، 26]، يشير إلى أنهم من أهل الأنفاس، فما أخرجهم عن مقتضى الطبيعة، ثم تمم فقال: ﴿ وَمِزَاجُهُۥ ﴾ يعني مزاج ذلك الرحيق ﴿ مِن تَسْنِيمٍ ﴾ [المطففين: 27]، أي: من عالي المنزلة والرتبة عليه، ثم قسم التسنيم فقال: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝ ﴾ [المطففين: 28]، فجعل الشرب من هذا العين خالصًا للمقربين، ومنه مزج رحيق الأبرار لأنهم مزجوا الطبيعة بالحق، فبقوا على نشأتهم من جميع الوجوه، أعني: من نشأتهم الروحية والجسمية، فإنهم إلهيون، فهم أهل إضافة والمتضايفان لا ينفك أحدهما عن صاحبه الذي أضيف إليه.

وأما المقربون وإن كانوا إلهيين، فمن حيث المسمى لا من حيث المرتبة، فينفصلون من حقيقة المزج والإضافة، فهم ناظرون في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران: 97]، فانفردوا فخلص لهم عين التسنيم فلم يشربون ممزوجًا، فإن الله تعالى قد جعل لكل مقام أهلاً ورفع بعضهم على بعض درجات، فالمقرب لا يدركه البار أبدًا، فكل مقرب قد كان بارًا، وما كل بار أدرك به لو جيز به إلى مقام المقرب، فللمقرب الكمال وعموم المراتب، فإذا شرب ممزوجًا فمن حيث كان بارًا لا من كونه مقربًا، فإذا شرب خالصًا من المزج فمن كونه مقربًا ممن لا ذوق للأبرار فيه، فاقتصر هذا الناطق في وصيته على ما ذكرناه، وما فصل اتكالاً

وفي حقهم سيئاتٌ بالنسبة إلى مناصبهم وعلوِّ أقدارهم؛ إذ قد يؤاخذ الوزير بما يثاب عليه السائس، فأشفقوا من ذلك في موقف القيامة مع علمهم بالأمن والأمان والسلامة. قال: وهذا هو الحق، ولقد أحسن الجنيد حيث قال: حسنات الأبرار سيئات المقربين؛ فهم -صلوات الله وسلامه عليهم- وإن كان قد شهدت النصوص بوقوع ذنوبٍ منهم فلم يُخلّ ذلك بمناصبهم، ولا قدح في رتبهم، بل قد تلافاهم، واجتباهم، وهداهم، ومدحهم، وزكّاهم، واختارهم، واصطفاهم صلوات الله عليهم وسلامه. وانظر: تفسير القرطبي (309/1).

منه على فهم السامع الكامل، الذي الحق سمعه، كما كان الحق لسان هذا الناطق سواء، ولهذا لما وصل إلينا ما نطق به شرحنا على قدر علم الناطق، سواءً فصلناه مجمله، فإن كان هذا المحل الذي منه هذا الناطق من أهل الجمع والوجود؛ فقد وافقنا مقصوده في الشرح، وإن لم يكن وكان صاحب حال منطقًا مما يدري وما لا يدري، فقد وفينا مقام الناطق منه والنطق حقه، حتى لم يبق منه شيئًا، والله أعلم.

ثم قال: (**وإن دفع إليك ملبوسًا، فلا تتناوله أصلاً، ثم علل، ولو سكت لكان خيرًا له**) فقال: فإن السفر طويل فيقتضي التخفيف، فلنقل في شرح ذلك ما ينبغي، أعني: في شرح الملبوس، وندرج فيه قصد هذا الشيخ فتحصل الفائدة للسامعين.

فاعلم أن الملبوس ملبوسان: لباس تقوى، ولباس زينة، فلباس التقوى: هو الغرض وهو ما تتقي به ضرر جسمك وروحك، هذا معنى لباس التقوى، وتتقي ظهور عورتك وهو خير لباس؛ لأنه لباس فرض، وأما لباس الزينة: وهو الريش وهو لباس التجمل، وله من الله محبة خاصة، ولباس الزينة على أقسام، فمن ذلك ما هو فرض بالنص، وله موطن خاص مع كونه زينة، وموطنه حال مناجاة الحق والوقوف بين يديه، وتلك زينة الله، والأمر بها قوله: ﴿ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ ﴾ [الأعراف: 31]، فأمر وأمره واجب عند كل مسجد، فذكر الحال والموطن الذي يقتضي التجمل فيه لله تعالى بزينته، فإن النبي ﷺ قال لنا في الحق: «**إنه أحق من تجمل له**»[1]. وقال في الخبر الصحيح نقلاً وكشفًا، للرجل الذي قال له: يا رسول الله إني أحب أن يكون نعلي حسنًا وثوبي حسنًا، فخاف أن يكون ذلك من البطر، فقال له رسول الله ﷺ: «**إن الله جميل يحب الجمال**»[2]، فحصل للجمال حبًا إلهيًا لا يحصله إلا من أخذ زينة

---

(1) لم أقف عليه.

(2) رواه مسلم (91)، وابن حبان (5466)، والحاكم في المستدرك (69)، والترمذي (1999)، وأحمد (399/1)، والطبراني في الأوسط (60/5) ونقل الشيخ الشعراني عن الشيخ قوله: وهو تعالى صانع العالم؛ فالعالم كله في غاية الجمال، ما فيه من شيء من القبح، بل قد جمع الله له الحسن كله؛ والجمال في الإمكان أجمل، لا أبدع ولا أحسن من هذا العالم، ولو أوجد تعالى ما أوجد إلى ما لا يتناهى فهو مثل لما أوجد؛ لأن الحسن الإلهي والجمال قد حازه وظهر به، فإنه كما قال: ﴿أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ﴾ [طه:50] فهو جماله، إذ لو نقص منه شيء لنزل عن درجة كمال خلقه فكان قبيحًا، وأطال في ذلك نظمًا ونثرًا.

الله عند كل مسجد، فمن كان على صلاته دائمًا في عموم أحواله، فتكون الرتبة عليه لا تبرح، وهو من الذين هم على صلاتهم دائمون في عموم أحوالهم، بخلاف من ليس له هذه الحالة، ويجعل ذلك في حال الصلاة المشروعة خاصة، فهم في وقت دون وقت، وهؤلاء في عموم الأوقات يناجون الله فهم في صلاة دائمة؛ وإن اختلفت مشاربهم فيها، فإن اختلاف المشارب أيضًا موجود في الصلاة المعهودة المعلومة، فذوق الوقوف فيها غير ذوق الركوع، وغير ذوق الرفع من الركوع، غير ذوق القيام من الركوع، والسجود غير ذوق السجود الأول، غير ذوق الرفع من السجود، غير ذوق الجلوس بين السجدتين، غير ذوق السجود الثاني، غير ذوق جلوس الاستراحة، غير ذوق جلوس التشهد، فهذه مشارب مختلفة في الصلاة المعهودة، والمصلي يناجي ربه من حضرة الشركة والقسمة، فيكون كل صاحب قسم على قسمه معين، وكذلك الكامل في جميع أحواله على قسمه، ويعطي الله قسمه من حاله، فإن لله في كل حال قسمًا معينًا، وحقًا واجبًا، ولذلك قال له في كل حال وحركة وسكون، حكم شرعي بفعل أو ترك، على وجوب، أو ندب، أو خطر، أو كراهة، أو إباحة، فاعلم ذلك.

وهذه الأحكام للمعرفة بمنزلة صورة الأجسام للأرواح المدبرة لها، أو للقُوَى القائمة بها، فاعلم ذلك ولا ترد إن كنت في هذا المقام لباسًا يعرض عليك، فإنه دين، وكذا فسره رسول الله ﷺ وغيره في الرؤيا، فجعل الثوب في الدين وبه ضرب المثل في الطول والنقص، فإن لم يكن لك هذه الحالة، وتفرق بين الأمور بأحوالك، فخذ زينة الله في مواطنها، ورد من اللباس زينة الشيطان وزينة الحياة الدنيا، التي لا روح لها، وما ثم زينة سوى هذه الثلاثة: زينة الشيطان، وزينة الحياة الدنيا، وزينة الله تعالى التي في زينتك، فأضاف زينة الله لك دون غيرها، فقال تعالى: ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ ﴾ فأضافها إليك، وقال عقيب ذلك: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ﴾ فأضافها إليه، ثم قال: ﴿ قُلْ ﴾ يا محمد ﴿ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ فعين صاحبها بصفة في الحياة الدنيا ذات الروح، خالصة يوم القيامة من الشوب بزينة الحياة الدنيا، التي لا روح لها، ثم قال: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ﴾ وكذا فعل في فصل كل زينة من غيرها ﴿ لِقَوْمٍ

يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: 31، 32]، فنبه على شرف العلم.

ولما علل هذا الشيخ في رد الملبوس من أجل السفر؛ علمنا أنه يريد لباسًا معينًا، إذ لا بد له من لباس التقوى كما ذكرناه، واقتصر عليه فإنه ضد الفرض، ولما كان الثوب الدين، وهو على قسمين: فرض، ونفل، أراد هذا الشيخ في وصيته، أن يكون في جميع حركاته الدينية صاحب فرض لا صاحب نفل، ولا شك أن أداء الواجب أعلى وأحب إلى الله تعالى من كل ما يُتقرب به إليه، فكأنه يقول لك: إن عرض عليك نافلة فلا تقبلها، وعمر وقتك بالفرض فهو خير لك، وإن كانت نافلة فتكون بمعنى زيادة فرض لا غير ذلك، كما كان قيام الليل فرضًا على رسول الله ﷺ بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ ﴾ [المزمل: 1، 2]، وجعل ذلك نافلة له، أي: زيادة في الذي افترض عليه، فقال: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ ﴾ [الإسراء: 79]، فلذلك أي زيادة فرض أمرك بها، وكذلك هي في حق المؤمن لو عقل عن الله تعالى، وأن الله تعالى يقول في العبد الذي انتقص من فرائضه: «أكملوا الفريضة من تطوعه»[1]، الذي أوجبه بالفعل على نفسه، فما كمل واجب إلا من واجب، كالنذر الذي أوجبه الله عليه بإيجابه إياه على نفسه.

وكذا جاء في الخبر في قول السائل رسول الله ﷺ لما قدر الفرائض، فقال: في كل فريضة هل عليّ غيرها؟ قال: «لا» أي ما أوجب الله عليك ابتداءً من ذاته إلا هذا الذي جئتكم به، ثم قال: «إلا أن تطوع»[2]، يقول: فإن تطوعت أنت بما توجبه على نفسك فإن الله تعالى يوجبه عليك، كما فعل بالنذر، فإن مقتضى الكلام يعطي ذلك في قوله: هل عليّ غيرها؟ قال: «لا إلا أن تطوع بشيء» فيكون عليك الوفاء به، فإنك جئت بعمل لم يفترض عليك، تطوعت به من نفسك، فأمرك الحق ألا تبطل عملك الذي تطوعت به، فأوجبه عليك بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُبْطِلُوٓا۟ أَعْمَٰلَكُمْ ﴾ [محمد: 33]، والشروع ملزم، ولذلك ورد فيمن أبطله أن يقضيه، فتحقق ما ذكره

---

(1) رواه الحاكم في المستدرك (965)، والبيهقي (386/2)، وأبو داود (864)، وابن ماجة (1425).

(2) رواه البخاري (46)، ومسلم (11)، ومالك (423)، والنسائي في الكبرى (319).

هذا الشيخ، فما أوصى إلا بأن تكون صاحب فرض في ذلك كله، فإن ترك الزيادة تخفيف.

ولا خفاء على كل ذي نظر سليم، أن الإنسان في سفر دائمًا إلى غير نهاية، دنيا وآخرة، فإذًا يُنسب إليه الاستيطان؛ فإنما ذلك أوان مبيته في المنزلة التي يصل إليها، فإذا أصبح رحل، فهو بالنظر إلى مبيته بالمنزل قاطن، وبسفره إذا أصبح راحل، أو بارتحاله إذا أصبح مسافر، قل كيف شئت بعد فهم المعنى، ولا تسمي زيادة؛ إلا ما زاد على قدر الحاجة، وما ثَم إلا محتاج إليه، فالحاجة لا ترفع، فما يعطيك الحق شيئًا؛ إلا وأنت محتاج إليه علمت ذلك أو لم تعلم، فخذ بقبول، وابحث على صاحب الحاجة إليه منك من هو؟ فإنك تجده ولا بد، فإن الله لا يعطي شيئًا؛ إلا على قدر الحاجة إليه، كذلك المعطى إياه، والمحتاجون مختلفون متفاضلون، فالمعطي اسمه السخي أبدًا، فإن كان قبل السؤال كان رفيقه الكريم، وإن كان على طريق الإنعام كان رفيقه الوهاب، وإن كان على طريق الجزاء كان رفيقه الحسيب، وما ثَم عطاء إلهي بطريق الإيثار؛ إلا إذا أعطى بآلة العبد، فحينئذ يكون عطاؤه إيثارًا أوجبته الآلة لحاجتها، وهذا لا يكون من الرب سبحانه، وكل اسم مضاف إلهي، كالخالق، والرازق، والمعز، والمذل، وأمثال ذلك كله، فالبس لكل حالة لبوسها، إما نعيمها وإما بؤسها.

واعلم أن الكامل من استنابه الحق عليه، فجعله رقيبًا على نفسه؛ ليرى آثار ربه في قلبه، فيكون يقابل تلك الآثار بما يجب لها من الخِلع، فيكون الرجل الذي قال الله تعالى فيه: ﴿ وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ ﴾ أي: من أجلكم ﴿ لِتُحْصِنَكُم ﴾ يعني بها ﴿ مِّنۢ بَأْسِكُمْ ﴾ مما يقع بكم من الضرر ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾ [الأنبياء: 80]، على ذلك حتى يزيدكم منه، ﴿ وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾ [البقرة: 152]، فإن له لباس جوع وخوف؛ لمن كفر نعمة الله من بعد ما جاءته، فقال في ضرب مثل: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ ﴾ وأي: قرية أعظم من جمعية الإنسان في نفسه ﴿ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ ﴾ [النحل: 112]، فسماه لباسًا فمثل هذا اللباس

إذا كان عقوبة، أي: أتى عقيب الكفر أن ينبغي للعاقل أن يرد عن نفسه ما يؤديه إلى هذا اللباس، فيخفف عن ظهره لسفره، كما أنه يلبسه أيضًا، أعني: لباس الجوع للتصفية والخوف من الله من هذا الخوف، فإنه من كلمة الله المحمودة في موطنه، فما ثَم مذموم مطلقًا أصلاً، فعليك بمعرفة الأحوال والمواطن، فهي التي تميز لك بين الأشياء، وتُوقفك على حقائق الأمور على ما هي عليه في نفسها.

ثم قال: (وإن كلمتك أحجار، أو أخشاب، أو حيوان، وغير ذلك من المخلوقات، فلا تلتفت إلى شيء من ذلك أصلاً، ولا تُعلق قلبك بشيء، ولو عرض عليك الملك والملكوت، والسموات والأرض، والجنة والنار، وغير ذلك، فلا تلتفت إلى شيء، فإن جميع ذلك في بيعك).

يقول: فإن انخرقت لك العادة بكلام من ليس من شأنه أن تسمع له كلامًا، كالجمادات، والنباتات، والحيوانات، أو من تسمع له كلامًا؛ إلا أنه خاطبك على التبيين بخطاب فيه تعظيم لقدرك، فأوصاك أنك لا تُعلق قلبك به - يعني بالمحل الذي خُوطبت به- فتقف عنده، بل ينبغي لك أن تقف مع الناطق منه في كل منطق، فما نهاك؛ إلا عن الوقوف مع الصورة التي نطق منها فتتقيد بها، فيوقفك الحق معها، وأنت في أول الأمر قد بعت كل ممكن من الله، فلا ترجع فيما وقع فيه البيع فقد حصل القبض من المشتري، فلا يجوز لك استرداده؛ إلا أن يُنعم عليك المشتري بذلك، وله حال خاص.

فإن العاقل ينبغي أن يفرق من الله بين ما يعرضه عليك، وبين ما يعطيك، فإنه إذا أعطاك أمرك، فوجب عليك بالأدب امتثال أمر سيدك، وإذا عرض عليك خيرك، والخير أبدًا إذا قيل ما خير فيه، فإنه يقبله بهوى نفسه، وما دخله الهوى فقد هوى، ولكن مع هذا انظر ما يكلمك به في تلك الصورة، فإن كلمك مما لك فيه ترقٍ وزيادة علم؛ فاسمع منه كما تسمع من الناصح، كما تسمع من هذا الشيخ الذي أوصاك ونصحك، فإن الحق نطق بلسانه عندك، وإن لم يقتض ما خاطبك به زيادة علم ولا فائدة، بل كان خطاب فتنة، فانظر فيما بشرك به، وزنه مع حالك الذي أنتج لك الخطاب المعين، فإن طلبه الحال منك، فاسمعه واقبله بحكم الوكالة لذلك لا لعينك، وخذ ذلك بشرى من الله ﷻ، واجهد عليها فإنها من أكبر النعم، ولا سيما إن تعلق ذلك بالمال، وإن رأيت حالك لا ينتج ذلك الخطاب المعين، فاعلم أن ذلك

فتنة، فاحذر من الفتنة فإنها اختبار من الحق، هل تغتر بذلك أم لا؟ وهل تنسى ما أنت عليه لو تذكره، وهذا معنى قول موسى ﷺ: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ ﴾ أي: ابتلاؤك واختبارك ﴿ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ ﴾ أي: تحير فيها من تشاء ﴿ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ ﴾ إلى العلم بذلك حتى يتبين لك أنه الحق، ﴿ أَنتَ وَلِيُّنَا ﴾ أي: ناصرنا على ما فتنتنا به، ﴿ فَٱغْفِرْ لَنَا ﴾[الأعراف: 155]، أي: استر من أجلنا ما يجيرنا من فتنتك ويضلنا.

واعلم أن أصل الاختبار الإلهي والفتنة؛ إنما هو الدعوى، فمن لا دعوى له لم يطلبه الله بإقامة دليل على صدق دعواه، أي مدع كان، لا أخصص صاحب دعوى من غيره، فاعلم ذلك حتى عن الشخص إن ادعى أنه لم يدع، أُختبر وفُتن في ذلك، فإنه ادعى تنزيه نفسه عن الأدمي كمثبت النفي، يقال له: أقم البينة والأدلة على إثباتك هذا النفي لا على النفي، فإن النافي لا يطلب الدليل ؛ إلا إذا أثبت النفي، فإن الدليل يطلب الإثبات لا النفي، فما ثَم إلا مدعٍ، وما ثَم إلا مفتون، فإما صادق، وإما ليس بصادق، فالصادق في دعواه إليه على الإطلاق، والمخلوق قد يصدق في دعواه وقد لا يصدق، فكل مدعٍ بالله فهو صادق الدعوى، وكل مدعٍ بنفسه لا يخلو؛ إما أن يدعي في حال ذوقه أنه على الصورة الإلهية، خُلقه الصدق في كل ما يدعيه في هذه الحالة، وإما ألا يكون ذوقه ذلك، فقد يَصدُق، وقد لا يَصدُق، والفتنة لا بد منها، فاطلب نصرة الله في ذلك، كما قررها موسى ﷺ واقتضى هذا الاختبار مؤمن التكليف، ولولا التكليف ما وقع اختبار ولا فتنة حيث كان، ولا توكيل ملك ولا ملازمة قرين شيطاني، ولكان الأمر من الله إلى عبده، ومن العبد إلى ربه، كما يكون في الجنة والنار.

ثم إنه حذرك من العوائق التي تعرض لك في طريقك، وقد تقدم لك شرح العوائق والعلائق، التي تحول بينك وبين سعادتك، وهي كثيرة لا تحصى، فلا يقطعك شيء من ذلك غير محبوبك الذي هو مطلوب لك، لكن أنبهك على شيء أغفله هذا الشيخ في وصيته، حيث لم يكن ذوقه، فإن القوم من صدقهم لا ينطقون؛ إلا بما هو ذوق لهم.

فاعلم أن لله تعالى وجهًا خاصًا في كل عائقة وعلاقة، فلا تبرح من تلك العائقة والعلاقة، حتى تشهد وجه الحق فيها، فتكون تلك العلاقة والعائقة طريقًا موصلاً إلى معرفة ذلك الوجه الخاص الذي الله فيها، فإنه بذلك الوجه يحفظ عليها وجودها، وبذلك الوجه أوجدها، ومن تحقق توجه الحق في الأشياء كلها العارضة له، لم يتمكن أن يكون في حقه شيء حجابًا أصلاً، فإنك تعلم بعلم كلي، أنه لا يخرج شيء عنه تعالى، ولا يخرج هو عن شيء، ولكن الفائدة الحاصلة لأهل الله في علم ذلك من كل شيء على التفصيل، ولا يكون ذلك إلا عن شهود وتجلٍ، بخلاف العلم بالكل، فهذه نصيحة متممة مني إليك، اقتضاها هذا الفصل، فإن هذا الوجه الخاص الذي أظهرناه لم يظهره أحد قبلنا، وإن كان يعلم؛ ففزنا بإظهاره لأهل الله تعالى نصيحة لهم.

ثم قال رحمه الله: (واعلم يا ولدي هذا قول علي المتوهم، ليوسف المتحقق، أن الحق يعرض عليك في مواطن مختلفة أمورًا مختلفة، فتخاف في بعض تلك المواطن، وتأمن في بعضها، وتطرب في بعضها، وتحزن في بعضها، وترجو في بعضها، وتظهر على نفسك محبة في بعضها، فلتكن يا ولدي في جميع هذه المواطن بين يدي محبوبك، ولا تلتفت إلى شيء من ذلك، فإن ذلك من قبيل الدنيا التي خرجت أنت قبل ذلك عنها).

اعلم أولاً أن يوسف هذا كل ما ظهر على لسانه من وصية، والمعارف أيضًا مما يعرفه فهو منه لغيره، وإن كان الناطق منه (علي الكردي) شيخه، وكل ما ظهر على لسانه مما لا يعرفه، فهو لسان علي يوصي بذلك يوسف تلميذه، فتارة وتارة، كذا اقتضت الحكمة التي أودعت هذه الأوراق، فإن كان علي قد عرف ذلك، وهو أن يعلم ما ألقاه الشيخ المتوهم عليه، فالإمداد من علي، وإن كان لا يعلم ذلك على التعيين فهو من صدق يوسف في علي، وذلك الصدق هو الذي أنشأ صورة هذا الشيخ في خياله، وإن علم بذلك علي فتكون همة علي هي التي أنشأت مثالها في خيال يوسف، ولما قال لي يوسف: ما كان الشيخ علي في كل ما ذكرناه مشافهي بلسان في ظاهري، علمت أن ذلك كله من مثال الشيخ المخلوق من همة علي إن كان عالمًا، أو من صدق يوسف إن كان لا علم لعلي بذلك، فأول ما قال فيما يعرض عليه في المواطن المختلفة، من الأمور المختلفة ما يخوفه، فيخاف منه،

فاعلم أن الأمر الذي يوجب الخوف هو على أقسام تنحصر في قسمين: في علم، وفي عدم علم بما هو الأمر عليه.

فأما قسم عدم العلم، فهو خوف الإنسان على نفسه من رجوعها إلى العدم بعد وجودها، وصورة الجهل في ذلك، أن الوجود إذا كان في نفس الأمر قد ثبت لهذا الخائف في وجود الحق، فمن المحال رجوعه إلى العدم المحض شرعًا وعقلاً، فالشرع معلوم في ذلك، والعقل يقتضي بأن العدم المحض للمحال لا للممكن، وهذا ممكن، فالعدم المحض عليه محال، ولا سيما وقد اتصف بالوجود والترجيح، وقد رأينا من المنتمين إلى الله من يخاف ذلك، وهو أبو العباس الحرار[1] من الصادقين، كان إمام المسجد بزقاق القناديل من مصر - رحمه الله - وإن كان الوجود للحق لا للعبد في عين ثابتة؛ لهذا المخبر عنه بالعالم بحكم ما تقتضيه حقيقة تلك العين في وجود الحق، فما وجد قط حتى يخاف من العدم، فهذا معنى قولنا: إن كان الوجود في نفس الأمر قد ثبت له، فهذا موجب الخوف لهذه الصورة على عدم العلم.

وأما خوفه على علم فهو أنه يرى أن من أحوال عينه في ثبوتها، وحصول هذا الحكم لها الذي هو الخوف في الصورة التي نظر فيها، فلا بد من الخوف في هذا الموطن بخصوص هذا الحكم، والذي لا بد منه إما لهذه العين إن وجدت، وإما للصورة التي يظهر فيها بحسب علمه في ذلك، وكل ذلك علم محقق، فإن الحق ما يتميز عن الخلق؛ إلا بحمل النقيضين عليه، ويقبل ذلك الحمل بحقيقته، وليس ذلك لمخلوق؛ إلا بالنسبة إلى وجه ما، لا من عين واحدة، وهو للحق من عين واحدة، فهو الأول من حيث ما هو آخر، من حيث كذا، فمن علم أولية الحق وآخريته، بمثل هذه النسبة؛ فما علم سوى العالم من حيث ما هو عالم، لا من حيث إن الحق عينه، وهذا المَدرك عسير جدًّا فتحققه، واعمل عليه، أي: على هذا التفصيل جميع ما قيده به في كل موطن، من طرب وحزن، وقبض وبسط، وأمن ورجاء، وأمثال هذا، وأما إذا ظهر على قلبك محبة في بعض المواطن، فجعل الظهور لها على قلبك، فأنت

---

(1) هو: الشيخ أبو العباس الحرار الزاهد المشهور بمصر، واسمه: أحمد بن أبي بكر، مات في جمادى الآخرة سنة ست عشرة وسبعمائة. انظر: «إكمال الكمال» (2/ 190).

مغلوب فيها فما ظهرت حتى ظهرت على قلبك، وهو عدم كتمان الحب لحبه لعظيم سلطان المحبة، كما قال بعضهم من العشاق الأدباء:

مَن كانَ يَزعُمُ أن سَيَكتُمُ حُبَّهُ ... أَو يَستَطيعُ السَترُ فَهوَ كَذوبُ

الحُبُّ أَغلَبُ لِلرِجالِ بِقَهرِهِ ... مِن أن يُرى لِلسِرِّ فيهِ نَصيبُ

وَإِذا بَدا سِرُّ اللَبيبِ فَإِنَّهُ ... لَم يَبدُ إِلّا وَالفَتى مَغلوبُ

إِنّي لَأَحسُدُ ذا هَوىً مُستَحفِظًا ... لَم تَتَّهِمهُ أَعيُنٌ وَقُلوبُ

وأما الذي لا يظهر الحب على قلبه؛ فهو بحكمه إن شاء ظهر به، وإن شاء أخفاه لقوته عليه، وفيه يقول:

باحَ مجنونُ عامرٍ بهواهُ ... وَكَتمت الهَوى فمتُّ بِوَجدي

فَإِذا كانَ في القيامةِ نودي ... مَن قتيلُ الهَوى تَقدَّمت وَحدي

وإنما قال: إنه قتيل الهوى، لكونه كتمه، فلم يعلم أحد بحبه ووجده، فلم يكن له ولي ينصره على قوة سلطان حبه، فانفرد به وخلا به، فقتله، وذلك هو القتل، ولكن لا يكون سلطان الحب حتى يظهر على قلب المحبوب، فمتى لم يظهر فسلطانه ضعيف، هذا هو الصحيح الذي يرجع إليه، فإن الأحوال لا يحكم إلا سلطانها، فمتى لم تحكم فليست بأحوال حقيقة لمن قامت به، وإنما ذلك حديث نفس لا حال، كألوان قوس قزح هي ألوان في عين الناظر، وما في الجو لون منها، الذي يراه الناظر أنها فيه، والحال الصحيح كاللون في نفس المتلون، وصُفرة الوجه، وحُمرة الخجل، فهي في عين الأحمر والأصفر، لا في عين الناظر، فهكذا صورة الأحوال التي الحب منها، إذا صحت أظهرت حكمها على قلب المحب، فظهر سلطانها فيه، وإذا كان حديث نفس لم يكن لها قوة سلطان، فهي أحوال حديث نفس لا غير، فتأمل ما قلناه في كلام هذا الشيخ في هذا الفصل تعثر على علم شريف.

ثم قال: (فالحذر في نوال هذا الغرض، عليك من القلق والضجر الاختياري) يقول وعظك معك، فإن أخذت عنك بتغير مزاجك فذلك لمن أخذك ليس لك وإنما يقلق ويضجر من قيد مطلوبه خارجًا عن كل ما عرض عليه، وإن علمه في عين كل ما عرض عليه؛ فلا قلق ولا ضجر، فليطلبه في عين ما ظهر، فإنه يناديه منه من قريب

غير بعيد.

وأما قوله: (وإذا صح عزمك مع حبيبك رفع المشاركة، أذهب الله عن قلبك ما سواه).

قالت الطائفة - بلا خلاف- أصحاب الذوق: إن العبد إذا صدق في ترك شهوة من أجل الله، ذهب الله بها من قلبه.

وما أحسن هذا التحرير منهم ﷺ فإن تلك الشهوة أو ذلك الشيء، لا بد أن يكون فيه وجه للحق، فإذا صدق المريد أو صح عزمه في ترك شيء من أجل الله تعالى، فما كان ذلك منه؛ إلا لحجابه عن ذلك الوجه الإلهي الذي لذلك الشيء، إذ لو رآه ما صدق في تركه، بل كان يلزمه من أجل ذلك الوجه الإلهي، فإنه إذا صدق في تركه من أجل الله تعالى، ففاته خير ذلك الوجه الإلهي الذي خص به ذلك الشيء، فذهب الله بذلك الشيء من قلبه، كذا قال المحققون، فأضاف الذهاب إلى الله مع ذلك الشيء، يريد ذهاب ذلك الوجه الحق بذهاب الشيء، فقالوا: إنه ذهب الله، وقال هذا الشيخ: (أذهب الله ما سواه عن قلبه)، وكثير بين العبادتين، وكل عبادة معنى في الوجوه الإلهي، الذي في كل من لا ينفك عنه، لأنه حافظه وعنه صدر، ومن المحال ألا تكون عين الله تصحب كل شيء، مما يقال فيه: أنه سوى الحق وهو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾ يريد كل ما سواه ﴿ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد: 4]، وقوله: ﴿ وَلَا يَئُودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ ﴾ [البقرة: 255]، وقوله: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۗ ﴾ [الرعد: 33]، وكل ما سوى الله نفس، وذات عين وحقيقة، حتى ما كسبته، فما كسبت إلا نفسها، فيتخيل من لا علم له بالطريق، أن الله تعالى لما ذهب بتلك الشهوة من قلب ذلك الصادق في تركها من أجل الله، أن ذلك ثناء ومدح وعناية بهذا الصادق، كلا والله، بل ذاك هو الخسران المبين، وإنما ذلك ثمرة الصدق في الترك.

وقد يكون الصدق محمودًا، وقد يكون مذمومًا، فإن الكافر قد صدق في إيمانه بالباطل وكفره بالله، فذهب الله بنور الإيمان بالله من قلبه، كما ذهب بالإيمان بالباطل من قلب المسلم، فالإيمان بالباطل أنه باطل حق صحيح، ولذلك قال الله

تعالى: ﴿ لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ ﴾ [الأحزاب: 8]، ما متعلقه، فإن الإيمان هو التصديق، فقد يكون متعلقه التصديق بالباطل، فصدق في الإيمان بالباطل، وهو قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْبَـٰطِلِ وَكَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ ﴾ [العنكبوت: 52]، وقد يكون متعلقه الإيمان الذي هو التصديق بالله وهو الصدق، فإن الله يقول: ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّـٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة: 256]، فقد أطلق على الشخصين اسم الإيمان، فلذلك يسأل الصادق عن صدقه، فبماذا صدق؟ فإذا صدق في ترك شهوة أو شيء من أجل الله، يقول وجه الله الحافظ لذلك الشيء، ما علمت أنك إذا ذهبت في شيء لا أبرح معه، إنك قد زهدت في تزهدك فيه، وأي جهل وتوبيخ أعظم من هذا؟

فقال هذا الشيخ: (أذهب الله)، وقال الطائفة: (ذهب الله بها عن قلبه)، فإما أن يكون هذا الشيخ قد علم ذلك، وراعى حجاب المريد التارك في صدق الترك، فإن الصادق في ذلك ما عنده خبر بهذا الوجه الذي لله في ذلك المتروك، وإما أن يكون ما علم ذلك وهو الأقرب، ولا سيما، وقد قال: (أذهب الله عن قلبه ما سواه مطلقًا) من غير تخصيص عين، فقف عند هذه الإشارة، ولا تغب عن النظر في الأمور بعين ما تستحقه، فتعطي لكل حق حقه، وما ثَم إلا من له حق، كما أن الله أعطاه ذلك في قوله: ﴿ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ﴾ [طه: 50]، وذلك حقه.

وأما قوله: (واصطفاك وشغلك به عمن سواك) عقيب هذا الإذهاب أراد قول الله لموسى عليه السلام: ﴿ وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴿٤١﴾ ﴾ [طه: 41]، فذلك اختصاص تقريب إلهي في قضية عين، فأضاف نفس من وجهه إليه تعالى حيث وجهه إليه، ولذلك أمره باللين في القول، وعلق الرجاء بإجابته عند الذكرى، لمن كان فيه من الحجاب بالعزة الإلهية التي اقتضت المرتبة التي كان فيها، وهي المُلك إذ كان المُلك لله الواحد القهار، فإذا تذكر ذلك رجع إليه ولو بعد حين، وكذا كان نفعته الذكرى فتذكر عند الفرق، فخشي الفوت، فاستعجل بها مقيدة بإيمان بني إسرائيل، فانتقل من نسب القبط إلى نسب الإسرائيلين في الإيمان ليرفع الإشكال والاحتمال، ولذلك قال الله له: ﴿ ءَآلْـَٔـٰنَ ﴾ فكلمه، فصح له من موسى وراثة الكلام، إذا كان الله تعالى قد كلم موسى تكليمًا، حين قربه نجيًا، فقال الله ﷻ لفرعون، ولم يذكر

الواسطة ﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ فما ذكر أنه عاصٍ في الحال، ﴿ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس: 91]، فيما مضى.

وأما قوله: (وشغلك به عمن سواه) وإن كان تم هذا إن كان عارفًا بالأمر على ما هو عليه، فإن الله تعالى لا يظهر إلا في الأشياء، فلو لم يكن ثَم شيء ما ظهر للحق عين لشيء، فلا بد من الأشياء.

فبنا الحق يظهر وبه نحن نظهر	فلذا نحن نشكر ولذا نحن نكفر
باختلاف محققه فاعلموا ذاك وانظروا	فإذا ما شهدتم عين ما قلته استروا
إن لله غيرة فاحذروا أن تنفروا	وإذا ما وليتم يسروا ولا تعسروا

وأما قوله بعد وصيته: بالشكر لله على هذه النعمة يعني شغله بالله عما سواه لا يقوم بها شيء من المخلوقات، فقال: (لأن المخلوقات لها نهاية، وهذه النعمة لا نهاية لها) فإنما يعني أنها مستمرة، وإنما جعل النهاية في المخلوقات؛ لأنه كلما دخل في الوجود من المخلوقات فقد تناهى؛ لأنه محال أن يدخل في الوجود ما لا يتناهى، فإن لم يرد ما ذكرناه فما عنده خبر مما هو الأمر عليه، فإما عن غفلة، وإما عن جهل، والصحيح أنه عن غفلة، فإن الإنسان من نفسه لا يعلم الأشياء كلها التي يستفيدها مما يقال فيه، قبل استقامته إياها أنه غير عالم بها؛ لأن النفس بالأصالة غير كدرة ولا ضدية، فالمعلومات منقوشة فيها انتقاش الصورة في المرآة الثقيلة، وإن لم تشعر المرآة بذلك ولا تدرك لناظر فيها؛ إلا بعض ما انتقش أو انطبع فيها، فلهذا تتصف بأنه فرد أو علمًا، لأنه ليس في قوة الناظر كشف جميع ما تقبله مرآة نفسه، فالشيء فيه منطبع ولا يُعرف؛ إلا عند نظره فيها؛ إلا ما يصح أن يعلم لا غير.

وأما قول من يقول: إن النفس إذا صفت انتقش فيها صور الملكوت. فكلام غير محرر، فإذا قال: إذا صفت وهي لم تزل صافية، فلو حرر، وقال: إذا نظرت في مرآة نفسك رأيت ما انطبع فيها من صور العالم الملكوتي الظاهرة، لكان غاية التحرير.

وأما قوله في دعائه في الشكر: (فله الحمد على الحمد، على ما عليه الحمد، وله الشكر على الشكر، على ما عليه الشكر) فكلام محقق، وهو المسمى حمد الحمد، وشكر الشكر، الذي قال فيه العارف في خطبة كتابه: الحمد لله حمدًا يوافي

هو نفسه، فضمير (هو) عائد على الحمد لا على الله، وذلك إذ صدق المحامد وأرفعها عن التهمة حمد الحمد، فإن حمد الحمد لا يكون؛ إلا بقيام الصفات المحمودة بالمحمود، وحمد الشيء نفسه دعوى، حمد غيره إياه دعوى، يحتاج كل حمد من هذين إلى دليل صدق، وحمد الحمد ليس كذلك، فلذلك قال: (ما عليه الحمد)، وكذلك الشكر سواء غير أنه ذكر الحمد والشكر للفرقان بينهما، فإن الحمد يعم والشكر يخص، فالحمد للمحمود بما هو عليه وبما يكون منه، والشكر للمشكور بما يكون منه خاصة، ولذلك يطلب الشكر المزيد مما شكر عليه، والحمد لا يطلب المزيد مما حمد عليه؛ إلا إذا قرن بالشكر فليطلب زيادة ما يحمده به، فهو قوله آمرًا نبيه ﷺ في قوله: ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾ [طه: 114]، يعني بك حتى أحمدك بما أعلمتنيه من محامدك؛ لا بجميع محامدك، لأنه لا جمع لها، فإن الأمر في نفسه غير متناهٍ.

وأما قوله: (فإن كل شيء فمنه وإليه) فذلك قول الطائفة: السفر فيه إذا ما تم سواه، وهذا الربط أفادنا في قوله المتقدم: (شغله عمن سواه) إذا كان تم فهو أمر مفرود لا تحقق الوقوع.

وأما قوله: (بالمحافظة على الاستغفار من الذنوب)[1] فاعلم أن الاستغفار من الغفر وهو الستر، فإذا قال العارف بالاستغفار من الذنوب، فإنما يطلب من الله العصمة بأن يستره من الذنوب أن تقوم به، لا يريد الستر من العقوبة على الذنب، فيقول العالِم: اغفر لنا ذنوبنا أي: استرها من أجلنا حتى لا ترانا، فتلحق بنا فتقوم بنا

(1) قال الشيخ: ومن ذلك: الاستغفار في الأسحار: اعلم أن السحر موضع شبهة فما هو ظلمة مخلصة ولا نور خالص، فلما كان الاختلاط وقع التشابه، ولهذا نهينا عن اتباع المتشابه، لأنه ذكر تعالى أنه لا يتبعه إلا من في قلبه زيغ أي: إمالة عن الحق الصراح، فإن التخليص هو المطلوب؛ فلذلك شرع الاستغفار في الأسحار، أي: طلب الستر من الله عن الميل إلى المتشابه، بشرط ألا تعرف أنه متشابه، فإن علمت أنه متشابه، ولم يتعد به حده ولا أخرجته بميلك إليه، ونظرك فيه عن المتشابه؛ فلا حرج عليك، وإنما الحذر والخوف أن تلحقه بأحد الطرفين وما ذلك حقيقة، وإنما حقيقته أن له وجهًا إلى كل طرف فهو العبد العارف بهذا الوجه من المحكم في المتشابه، فإذا اتبعته اتباع من لا يزيله عن حقيقته فما ثمَّ زيغ. [مختصر الفتوحات المكية للشعراني] بتحقيقنا.

فنكون مذنبين، والعامة تقول: بالغفران من ذلك، تريد أن يسترها الله من عقوبة الذنب الذي هو الجزاء، فتطلب من الله أن تحذروا ذلك فلا يجازيها بما تطلبه الذنوب من العقوبة والجزاء، ومن علم أن جزاء الذنب قد يكون ما يسر كالعفو، وما يسوء كالانتقام فكلاهما جزاء الذنب، فليس أحدهما بأولى من الآخر في الجزاء؛ إلا أن يتقوى أحدهما بأمر آخر، مثل سبق الرحمة الغضب، فيتقوى جزاء العفو على الانتقام، فافهم.

والوجه الأول هو الذي جاء به نص القرآن في مثل قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ﴾ [آل عمران: 147]، أي: استرنا عنها حتى لا تصيبنا فنذنب، وهو الأليق بالاستغفار.

ثم أمرك أن تكون تحت هذه النعمة ذليلاً، فقال: (لأن العزة لا تنال إلا بالذلة) يريد ذليلاً بعبادة الشكر عليها فأتت العبادة الذلة، والعبادة النعمة، والذلة نعمة وهي حقيقتك فإنك ذليل بالأصالة بعزة الله، فإذا أعزك فإنما يعزك عند أبناء جنسك لا عنده، فلا تزال ذليلاً عنده عزيزًا عند غيره، فتجمع بين الذلة والعزة، ولكن بقي لك كيف تكون أنت عند نفسك، هل يغلب عليك شهود العز فيغلب عليك العزة بالله؟ أو هل يغلب عليك شهود الحق فيغلب عليك الذل تحت عز الله؟ فأنت بحسب وجودك، وإما ألا تكون لا عزيزًا ولا ذليلاً إذا كان شهودك كونه عينك وعين كل شهود، فهو وجود معرى عن العزة والذلة؛ لأنه ما ثَم لمن ولا على من، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران: 97]، فحظ العبد من هذه الآية في التحقق بها أن يقام في هذا المقام.

وهو قول أبي يزيد - رحمه الله تعالى - ومقامه حين قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: لا صباح لي ولا مساء، إنما الصباح والمساء لمن تقيد بالصفة، وأنا لا صفة لي.

فنفى عن نفسه الصفات والفناء، لا شك أنه صفة تنزيه وهذا لا يكون، أعني: التقييد بالصباح والمساء؛ إلا للاسم الدهر، فقد شهد لنفسه أنه لا حظ له في الاسم الدهر، والمحقق لا بد له أن يكون له في كل اسم إلهي نصيب كما هو الأمر في نفسه، فكل ناطق بسُكر الحال لا يتعدى حاله، وكل ناطق بصحو يضع الحكم

موضعها، ألا ترى أنه ﷺ قد غاب عن قيد صور تركيبه المقيدة بالصباح والمساء، فقد فاته من شهود نفسه ما يطلب من هذا التقييد، ففاته شهود الحق في الاسم الدهر، فيخاف على من هذا مقامه أن يسب الدهر في وقت، وقد نهى الله عن سبه لكونه تعالى هو عين الدهر، فهو عين الصباح والمساء، كما هو عين كل شيء، ورب كل شيء ومليكه.

ثم أمرك أن يكون شكرك على قدر ما أنعم به عليك، هذه كلمة عارف أو موافق، فإن الشكر على قدر النعمة يحصل فإنه مقابلة مخلوق لمخلوق، فنفى بذلك ولم يقل على قدر المُنْعِم فإن ذلك لا يصح ولو شكرته به، فإنه إذا شكر نفسه بك، وكان بنفسه هوية لسانك في شكره، فإنه لا يتمكن أن يفي بشكر المنعم أو قدره في نفسه، من حيث شكره نفسه مجردًا عنك، فإن ذلك الشكر أصلاً لا يقال فيه أتم، فإن تمام الشكر وكماله؛ أن يكون من الشاكر بالمقامين وبالصورتين، الصورة الواحدة بتقييده بك، والثانية بتجريده عنك في نفس تقييده بك، ولذلك أثبتك حين نفاك، فقال: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾، ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [الأنفال: 17].

ثم قال: (واعلم أنه إذا خلع عليك خلعة المحبة والشوق، والرضا والقبول، فقم في مقام الشكر له على ذلك) يقول: شكر المحبين فيريد بشكره على ذلك حبًا فيه، فإنه ضمن الزيادة بالشكر عليه، فقال:

خِلع الشوق والرضا والقبول ... ما لها من تعمل من سبيل
وعليه يقوم برهان كوني ... في عياني وحجتي ودليلي
فخذ الحق من عليم حكيم ... ليس فيه من أهل قال وقيل
فهو الحق لا سواه فاتبعه ... تكن بظل وظليل
إن عبد العزيز ليس سوى ... من كان في نفسه بذل ذليلِ

ألا ترى الحق وصف نفسه بأنه شكور لعبده الطائع العالم العامل تعريضًا؛ لأن يزيده في الطاعة والعمل لكون الشكر يطلب الزيادة مما يشكر عليه، فكما يشكره ليزيده في نعمه كذلك، وعملك من نعمة العمل لشكرك إياه، فتعمل فيشكرك

ليزيدك من العمل ﴿ ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ﴾ [سبأ: 13]، والله يحب الشاكرين يريد أن يزال خلافًا، فكلما شكرته زادك نعمة، أي: جعلته بشكرك يخلق لك نعمًا ويوصلها إليك، ثم يشكرك على ذلك لتكثر سؤالك إياه في مزيد نعم العمل في موطن التكليف، فما أحبك إلا لنفسه، وإن أنجز مع ذلك أنه أحب لك، فالأول يقتضيه العلم الصحيح، والثاني يقتضيه الأدب، ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ ﴾ [الأنبياء: 79]، فكل مجتهد مصيب.

ثم قال: (واعلم يا حبيبي أنه إذا تخلعت بهذه الخِلع، وطلعت لك على يد شيخك، فاعرف قدر هذا وقدر ما فوضه الله إلى شيخك من ذلك).

قيل لشيخ الشيوخ عبد القادر الجيلاني ﷺ ببغداد، وكان متحكمًا ظاهرًا بالتحكم: أن محمد بن قائد الأواني[1] – وكان معربد الحضرة لشكره – قال: مشيت على طريقي إلى الحق فلم أر فيه قدمًا لغيري؛ إلا قدم واحد تقدمني فَغِرتُ، فقيل لي: هي قدم نبيك، فسكن جأشي، فلما قربت وُضِعت لي منصة، فاستويت عليها، وخرجت إليّ الخِلع الإلهية فخُلعت عليّ، فقال الشيخ عبد القادر ﷺ: مسكين ابن قائد، حضرت ذلك المجلس، ومن عندي خرجت له النوالة – يعني تلك الخِلع – فقيل له: أين كنت في ذلك الوقت فإنه ما شاهدك؟ فقال: في المخدع، ثم ذكر صورة الخِلع، فعرفها ابن قائد، قال: صدق الشيخ عبد القادر.

فهذا معنى قوله: (أن الخلع طلعت على يدي الشيخ) فكان ما حصل لابن قائد من ذلك بتربية الشيخ عبد القادر -رضي الله تعالى عنه- من حيث لا يشعر، فإن

---

(1) عرف بابن قائد من قرية تسمى آونة من أعمال بغداد، كان ذا معان تضاعف مددها ورتبة علا في أفق السلوك فرقدها، وتربية نفذ سهمها في الأمصار ومواعظ لها في القلوب إجلال وإكبار، وهو من أصحاب الإمام عبد القادر الجيلاني ﷺ.

قال الشيخ ابن عربي ﷺ :وكان ابن القائد هذا يقول فيه عبد القادر ﷺ: معربد الحضرة، وكان يشهد له العارف عبد القادر – الحاكم في هذه الطريقة المرجوع إليه في الرجال -: أنه من المفردين، وهم رجال خارجون عن دائرة القطب والخضر ﷺ منهم ونظيرهم من الملائكة الأرواح المهيمة في جلال الله وهم الكروبيون معتكفون في حضرة الحق سبحانه لا يعرفون سواه، ليس لهم بذواتهم علم عند نفوسهم، لهم مقام بين الصديقية والنبوة الشرعية. انظر: السير (195/21)، الفتوحات (19/2)، جامع الكرامات (112/1)، الكواكب الدرية (442).

الولي قد يرى بهمته من التخيل أنه مفرد بنفسه وهو لا يشعر بذلك، ومسألة ابن قائد من ذلك القبيل، والقدم التي رآها هي قدم الشيخ عبد القادر، فإنه الرسول إليه وهو نبيه من حيث لا يشعر، فإنه ما ولد إلا شرع الرسول، ولذلك قيل لابن قائد: إنه قدم نبيك، فسكت بذلك عن عربدته، ولهذا قال الشيخ عبد القادر ﷺ: أنه في المخدع، كما قال الله تعالى في الذين يخادعون الله والذين آمنوا: ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ﴾ [البقرة: 9]، فليس المخدع سوى ما قيل له في القدم أنها قدم نبيك، فهذه الإضافة والتعريف عين المخدع، فإنه لما وصل وخلع عليه ما رأى صورة النبي ﷺ في تلك الحضرة، فلو تقدمه لوجده بها، فما رأى إلا القدم وما رأى للعين أثرًا.

وهكذا حال الشيوخ، وإنما لم تر عينًا سواك في الوصول، وما رأى أي القدم إلا في الطريق، فإن الأمر في نفسه كما قلنا: لكل شخص من الله تجلٍ يخصه فلا يرى في حضرته غيره، فينفرد بها.

فالعالم يعلم ذلك ومن لا علم له كابن قائد يرى ذلك تشريفًا في حقه، أعني: انفراده بالحق، وما علم أن كل أحد بهذه المثابة، فهذا مقام لا يقع فيه تفاضل، وإنما التفاضل في نفس الخلع كما أن الرسل يجمعهم مقام الرسالة لا فضل بينهم، ثم يتفاضلون فيما يُرسلون به وإليه، وما يكون من الحق لهم في رسالتهم.

ثم قال: (ثم كن إذا بلغت هذا المبلغ على ثقة أنك تملك قلوب العباد بأسرها، فمن أردت أن تأخذه إليك في الحال قدرت عليه، فتحفظ من ذلك ما استطعت، وكن حافظًا لنفسك من هذه الحالة تتسلط على قلوب العباد).

أما قوله: أنه يملك قلوب العباد، يريد أنه أعطي التصرف في العالم، وأصحاب هذه المقام ينقسمون فيه على قسمين: فمنهم طائفة تتصرف وهم الذين ينفقون مما جُعلوا مستخلفين فيه، فيولي ويعزل، ويؤتي وينزع، ويحيي ويميت، ويعمل ما يشاء، فإن مشيئته من مشيئة الحق ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الإنسان: 30]، مثل الشيخ عبد القادر الجيلاني شيخ الشيوخ ببغداد - رضي الله تعالى عنه - وأبي العباس السبتي، غير أن الشيخ عبد القادر كان تصرفه بالمقام، وكان تصرف السبتي بالميزان، وكان يتصرف على طريق خاص لو خل به بطل،

بخلاف الشيخ عبد القادر.

وكان أبو السعود بن الشبلي[1] ببغداد قد أعطي هذا المقام، فلما مُكن منه لم يظهر به، وكان من الطائفة الأخرى وهي التي ردت ذلك إلى الله عن آمره بحكم الوكالة، فاتخذت الله وكيلاً في التصرف، فإن تصرفت يومًا ما في شيء عن أمر إلهي، فمن مقام الوكالة لا من المقام الأصلي؛ لأنها قد خرجت عنه أدبًا وتطرفًا فإن أمرها الوكيل يومًا ما، لاقتضاء مصلحة ما أن تتصرف فيه بنفسه، فعل من أمر وكيله تعالى، ويقتصر على ذلك الذي عُين له، ولكن من حكم مقام حكم الوكيل على موكله، وهو مقام عزيز لا يقدر عليه كل أحد، فكان ابن قائد الأواني قد أعطي التصرف على ما ادعاه في نفسه، ولكن ما شهد له به أبو السعود، فإنه كان أعدل منه مع صدق ابن القائد في الطريق، ولكن ما أُعطي التصرف عامًا فتخيل أنه أعطي عامًا؛ لأنه كشف له عن عالمه الذي هو مضاد للعالم الكبير، فتخيل أنه ذلك العالم الكبير، فصدق في دعواه وما صدق، حيث جهل أنه عالمه، فلذلك ما شهد له أبو السعود؛ لعلمه بالشبهة التي طرأت عليه لسُكره، وصحو أبي السعود.

ولم يكن في زمان أبي السعود من هو أتم في العقل منه، وذلك أنه علم أن الحق لا يتصرف في العالم؛ إلا بما أعطاه العالم من نفسه من حيث ما هو معلوم، ولذلك يعجل في وقت يدعى فيه، ويؤخر في وقت، ويعوض في وقت، ويمنع في وقت، فإنه لا يبدل القول لديه.

---

(1) هو سيدنا أبو السعود بن شبل البغدادي العارف الأفخم والصوفي الأعظم، إمام كملت بالله أدواته، وصفت في مشاهد الحق ذاته، وعرفت في مسالك العرفان خلواته وجلواته، أجل أتباع الشيخ العارف بالله عبد القادر الجيلاني ﷺ الذي قال في حقه الشيخ العارف ابن عربي ﷺ: كان إمام وقته في الطريق.

من كلامه: لله قوم يتكلمون على الخاطر وما هم مع الخاطر، يعني يجرى الله على لسنا أحدهم ما هو الخاطر عليه من الحال فيقول من سمعه: قد تكلم الشيخ على خاطره، والشيخ ليس معه حتى لو قيل له: ما في ضمير هذا الشخص لا يعرفه.

وقال: الرزق في طلب المرزوق وليس المرزوق في طلب رزقه حائرًا، ويمكون أحدهما يتحرك الآخر.

وقال: لا يتكبر أحد على إبليس إلا كان أسوأ حالاً منه، ولولا علو مرتبته في العلم وعزيمته في الفعل ما خوف الله منه أحدًا. انظر: الفتوحات المكية (1/19)، الكواكب الدرية (404).

وقوله: (علمه وعمله بحسب ما تعلق به) فإنه عَلِم المعلومات على ما هي عليه في نفسها، فلما رأى أبو السعود الأمر على ما هو عليه لم ير أن له أثرًا في ذلك يعم ولا للأصل، فرد الأمر إلى الله تعالى، ولذلك قال أنه تركه تطرفًا، وفي ذلك قلنا:

العـــالم النحريـــر أحكـــم لـــه ... بأنـــــه بحكـــــم معلـــــومه

يحـــكم فـــي المعلـــوم أحكامـــه ... فحكمـــــه مـــن غيـــر محكـــومه

وأما قوله: (فتحفظ من ذلك ما استطعت) يوصيك خوفًا عليك أن تأخذك العزة به فتحجب، فإنه لا بد لك عند فراقك الحياة الدنيا، أن تعود إلى الأصل، وتتذلل تحت القهر الإلهي، كما فعل الشيخ عبد القادر الجيلاني بعد ما كان يقول: قدمي هذا على رقبة كل ولي لله، لقطبيته وخلافته، فإن الأولياء الذين هم الأبدال، والأوتاد، والأئمة، والنقباء،، والنجباء، وأمثالهم كلهم تحت حكمه، وما يخرج عن حكمه؛ إلا الأفراد خاصة، وهم أكبر الأولياء عند الله قدرًا لا يدري القطب ما عندهم، ولا يدرون ما عند القطب لشغلهم بالله، فمتى تصرف واحد منهم في أمر خاص، فيكون ذلك عن أمر الله له في ذلك المعين لحكمة يراها الحق، فيأمره بذلك، ثم يعود إلى مقامه وحاله، كالخضر مع موسى - عليهما السلام - فإنه من المتفردين، ولما انتهى الشيخ عبد القادر ﷺ إلى أجله وضع خده بالأرض، وتذلل واعترف بأن كل ما كان فيه؛ إنما كان ذلك بالحال، والصحيح ما رجع إليه هذه شهادته على نفسه، فكانت غاية الشيخ عبد القادر حال أبي السعود، فكان أبو السعود يعلم ذلك، فابتدأ به أولاً، إذ عَلِم أن الرجوع إليه كما قيل:

رَأى الهَـــمْ يُفْـــضي إِلـــى آخـــر ... فَـــــــصَيَّرَ آخِـــــــرَهُ أَوَّلا

والرسل الخلفاء - صلوات الله عليهم - لولا ما جبروا على التصريف في أمور خاصة ما تفرقوا، فإنهم من حيث هم رسل ما عليهم إلا البلاغ، ومن حيث أنهم خلفاء تصرفوا فيما حُد لهم، وأعينهم ناظرة إلى الأصل لا يغفلون عنه أبدًا، فإن الله تعالى يقول لأعظمهم قدرًا وأتمهم كشفًا، وتحصيله علم الأولين والآخرين: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ فأين التصريف العام؟ ﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ [القصص: 56]، ولا تشاء إلا ما سبق في علمه أن يشاءه، ولا يعلم من

الأمر إلا ما هو عليه في نفسه، فالله غني عن العالمين بذاته، والعالم من حيث هو غيب على ما هو عليه يدرك في الشهادة على ذلك، فما ثَم إلا إدراك به يقع الفصل بين العلماء، فعالم وأعلم، وليس وراء هذا الإدراك إذا عم مقام للعالم أتم منه، ولكن هذا مما اختص الله تعالى به في غيبه ما هو لغير الله، ولا يتمكن إلا أنه يظهر له مع الأنات، وذلك الظهور المتوالي عليه هو الذي يزيده الله به علمًا إلى علمه، وإيمانًا إلى إيمانه، ولهذا أمره أن يقول: ﴿ رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾ [طه: 114]، فلو شاهده الشهود العام لما قبل الزيادة.

ولما كان الأمر العالم لا نهاية له، ولم يتمكن أن يدخل في الوجود ما لا يتناهى، فمن هذا المقام يقول الله تعالى: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ﴾ [محمد: 31]، فنبه على حدوث التعلق من طريق خاص لا على حدوث العلم، فإنه يعلم ما يقع منهم، فلا يعلم أنه وقع حتى يقع، أي: لا يتعلق علمه بوقوع ما لم يقع، لئلا يكون علمًا فاعلم ذلك.

ودلَّ قوله في هذه الوصية بعد أن أمرك بالحفظ لنفسك في هذه الحالة ما استطعت (**ألا تتسلط على قلوب العباد إلا بالخير**) دليل على أنه لم يكن من أهل هذا المقام الذي نبهنا عليه، ولو كان لما قال هذا، وإن كانت روحانية دمشق تعطي علم مثل هذا، ولكن ما انتهى صاحب هذه الوصية إلى هذا المقام، فإني أدركته ورأيته، وعلمت أن حاله ليس هو هذا، ولو لم أعلمه لعدل في كلامه هذا إلى وجه آخر، يثبت له فيه أنه من أهل هذا المقام عينه، لكن لا يزيد في الشرح إذا عينا مقام المتكلم على حاله شيئًا، فإن زدنا على ذلك نبهنا عليه أن تلك الزيادة ما هي في حال المتكلم، وإنما هي حال المتكلم به، فتكون قوة العبارة التي تلفظ بها هذا الرجل؛ تعطي ذلك مرابيًا على ما اقتضاه حاله، فحاله مما عبر به، دون ما عبر به عنه، وهذا كثير الوقوع قد يكون فهم السامع في العبارة فوق فهم الناطق بها؛ إلا أن يكون عام العلم، فحينئذ لا يغيب عنه وجه تطلبه تلك العبارة لا بد من ذلك، فيبرز من ذلك الشارح لها ما شاء، ويستر ما شاء، وهذا مقام آخر، والفوائد في الشاهد، ويعبر عن ذلك كبار العلماء بتأثير همم النفوس، ويتفاضل الناس فيه.

وأما أمره للمريد بالدعاء لشيخه، فإنه من شكره له، فإنه والد ديني روحاني،

والله قد أمرنا أن نشكر لله ولوالدينا، وما خص والدًا من والد، أعني: والد النسب من والد الدين، فإن الله تعالى قد جعل والد الدين أبًا، فقال لأمة محمد ﷺ وهو مبعوث لمن يعود في نسبه إلى إبراهيم، وإلى غير إبراهيم ممن لم يأت على طريق إبراهيم، فقال: ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الحج: 78]، فجعله أبًا لنا في الدين، والشيخ أبو الدين، فتعين علينا أن نشكر لهم، ولا أعظم في الشكر من الدعاء لهم، كما أمرنا الله تعالى بالصلاة على النبي ﷺ مع علمنا برتبته، وطلب منا ﷺ أن نسأل الله تعالى له، فلذلك أمرك هذا الشيخ بالدعاء لشيخك، فإن النبي ﷺ يقول في الصحيح نقلاً وكشفًا: «إن الرجل ينقطع عمله إذا مات إلا من ثلاث: علم يبثه في الناس، أو صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له»[1]، فجعل الدعاء من عمله بعد موته، لأن ولده من عمله، وبهذا جاء الخبر الصحيح كشفاً أن رسول الله ﷺ قال: «أفضل ما أكله الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه»[2]، والولد الديني أقرب في رتبة القربى من الولد النسبي الصلبي بلا شك، فإن ولد الصلب يرث أباه بدينه في أي دين كان، فما اعتبر الشرع إلا الدين، ولذلك قال: «ما ترك لنا عقيل من دار»[3]، فلو وقع الورث بالصلب دون الدين لورثه علي كما ورثه عقيل، فالجامع بين النسبين أحق بالميراث من المنفرد بالنسب الواحد، ويعرف بإنفراده بالنسب الديني فلا يرث بعد هذا النسب.

وأما أمره لك بالتواضع مع أهلك وعباد الله الصالحين، فالتواضع لا يكون إلا من ذي رفعة، يقول لك: لا تعامل أهلك بالعزة عليهم لكونهم ناظرين إليك معتقدين في نفوسهم أنهم دونك، وكل من أمرك بالتواضع فقد شهد لك بالرفعة عن المقام الذي تنزل إليه، وما أهلك؛ إلا الذين هم أهل طريقك المزاحمون لك في رتبتك، التي أهلهم الله لها، فإن تواضعك لهم لا يكون عن رفعة عليهم، ولكن تواضعك

(1) رواه مسلم (1631)، وأبو داود (2880)، والترمذي (1376)، وأحمد (372/2)، وأبو يعلى (343/11).

(2) رواه ابن حبان (4260)، والنسائي في الكبرى (6046)، وابن ماجة (2137)، وأحمد (31/6)، والبيهقي في الأوسط (380/4).

(3) رواه البخاري (2893)، ومسلم (1351)، والحاكم في المستدرك (4178)، وابن ماجة (2730)، والبيهقي (12006).

عين اعترافك أنك آخذ منهم ما هم عليه وهم لا يشعرون، فقد زدت عليهم بهذا القدر فترفعت عنهم، فتعين عليك أن تتواضع لهم حتى لا يظهر عندهم افتقارهم إليك، فيجهلون منك ما تعرفه أنت منك، فإن المتواضع إنما يطلب الستر عمن تواضع له، فإن رفعة مقامه من أحكامه التواضع ولو لم يكن من أحكامه ما كان رفيعًا، فإن علم ذلك منك مما علم من الرسول في تواضعه لأصحابه، ومن الملك في تواضعه للسوقة، فإن ذلك يزيد في حبهم إياك وشكرهم لك، وعليهم بعلو مقامك، وأصل هذا كله ما ثبت في الخبر الصحيح نقلاً وكشفًا: «أن الله تعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا على عزته وجلاله إلى عباده، فيقول: هل من تائب؟ هل من مستغفر؟ هل من داعٍ[1]»، فما نزل إلا من رِفعة، أين غناه عن العالمين من هذه الرتبة، ومن طلبه القرض من عباده، وأما الأهلية أيضًا في هذا الموطن فثابتة بالنقل أن «أهل القرآن أهل الله وخاصته»[2]، وقال تعالى: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ ﴾ [النحل: 43]، يريد القرآن فإنه كلام الله تعالى، وكلامه ذاته، فهم أهل الله تعالى، فإذا كان الله تعالى ينزل إلى أهله، فأنت أولى بالنزول إليه من هذه الرفعة العارضة، فإن نسبتك إليهم أعظم وأبلغ من نسبة العالم إلى الله، فيما يظهر للمؤمنين أن ذلك معهم نسبة المثلية، وليست للعالم هذه النسبة مع الله مع هذا جعلهم الله تعالى أهله.

ثم قال: (وإذا رأيت بعض الأولياء قد أخفى حاله عن الناس، ويُظهر لهم خلاف حاله، فإياك أن تنبه أحدًا من الخلق عليه) أصل هذا الخبر الصحيح نقلاً وكشفًا يوم القيامة إذا تجلى الحق لعباده في غير الصورة التي يعلمون، فينكرونه، والعارفون به مثل الأنبياء في ذلك الموطن لا ينبهون العالَم عليه، فإنهم علموا من الحق أن ذلك مراده في ذلك الموطن، فلم يخالفوه في ذلك، وقصده ﷺ في ذلك الأدب، فإن من الأدب معهم أن يجري معهم على ما يريدون.

وأما التحقيق في ذلك - وربما فات هذا الشيخ العلم به أو علمه، فقصر في

---

(1) رواه البخاري (1094)، ومسلم (758)، والترمذي (446)، ومالك في موطئه رقم (498).

(2) رواه الحاكم في المستدرك (2046)، وأحمد (127/3)، وابن ماجة (215)، والنسائي في الكبرى (8031)، والبيهقي في الشعب (551/2).

العبارة عنه- فهو أن تعلم أن تلك الصورة التي ظهر فيها هذا الولي من أحواله أيضًا، فما ظهر بخلاف أحواله، وإنما ظهر بخلاف الحال التي يعتقد في الولي أنه حال له، ولا يُخفي ولي حاله عن الناس؛ إلا بدخوله مداخلهم في عاداتهم مما لا تُهتَك فيه حرمة شرعية، فلا ترى العامة من هذا الولي إلا ما اعتاده من العامة، فلا يتميز لهم حال الولي المتوهم في نفوسهم، فيكون سترًا لهم على هذا الحال المتوهم، فما استتر أيضًا إلا بحاله، فإن استتر بأمر في الظاهر عندهم أنه منتهك فيه حرمة شرعية، فالغلط في نظرهم لا في نفس الأمر، وبعيد أن يقع مثل هذا من كبير في الطريق متمكن، ولا من صاحب حال لشغله، فإن صاحب الحال تحت حكم حاله، فلا يقوم له خاطر في الستر ولا في الظهور، وإنما هو بحكم ما يصرفه فيه حاله، وإنما يقع الستر من الأكابر بالمباحات والعادات، التي لا يقدح الشرع فيها خاصة، وإن اتفق أن يظهر عند الناظر أن ذلك فيه انتهاك حرمة مشروعة، فما هو مقصود لذلك الولي وإنه جارٍ على عادته في ذلك مع الله تعالى، وأن شغله في ذلك الوقت مع الله بحكم ما اعتاده منه لا مع الخلق، فيتخيل الأجنبي أن ذلك الولي قصد الستر بما جرى منه، مما ظاهره منكر وباطنه معروف، وليس كذلك، فما أتى هذا الولي؛ إلا لأمر صحيح محمود في الشرع لو أنصف هذا الناظر، كرجل شرب كأس خمر في نظر عين الحاضر، لعلمه بخمرية ذلك الكأس، وهو شرب ما يجوز له شربه، ولا يعلم ذلك الحاضر حتى يتناوله إياه منه إن اعتنى به، إذا لم يخطر له ستر حاله، فشربه الأجنبي شرابًا حلالاً، فالأجنبي الذي لا يعلم ذلك محمود عنده في إنكاره، موفٍ لمقامه، والولي محمود في فعله إذا لم يقصد الستر، فإن قصد الستر بمثل هذا فهو مذموم في الطريق، بل لا يقع مثل هذا من ولي في العموم، وقد يقع من ولي في الخصوص من أصحابه اختيارًا منه لصدق دعواه في التسليم له، هذا ما لا يمنعه.

وعلى هذا يكون تجلي الحق تعالى يوم القيامة في الصورة المنكرة؛ اختبارًا للأدباء المتحققين بالأمانة، هل يعاملونه في ذلك الموطن بالمعاملة التي يستحقها الإله، أو يسكتون عن ذلك فلا ينكرون؟ وكذلك يفعلون، كما فعل قضيب البان مع أحمد البزار، حين ظهر له في صورة مختلفة والصورة واحدة، وأحمد متعجب، فلما أكمل شهوده بحسب ما أراده قضيب البان، قال له يا أحمد: من هو قضيب البان الذي لا يصلي ويترك ما فرض الله عليه؟ والله يا أحمد ما تركت فريضة تعينت لله

عليّ، وإنما الأمر كما رأيت، أخبرني بذلك أحمد بالموصل في الموضع الذي أبصر منه ذلك، وهو عند باب تربة جرجيس النبي ﷺ.

فلهذا قلنا: قد يظهر الولي لبعض إخوانه بشيء من ذلك تعليمًا واختبارًا، ولم يقصد قضيب البان بما يظهر العامة منه الستر عنهم، وإنما الحال أعطاه ذلك فلم يكن يبالي بما يعتقده الناس فيه، فكان الناس مأجورين في الاعتراض عليه إذا فرضوا هذا عقلاً غير مأخوذ، وهو مأجور محمود حيث لم يقصد بذلك أن ينتهك الناس عرضه، فيأثمون لو حقق الله مطالبهم على ذلك، وإنما الله تعالى يتجاوز عن سيئات عباده.

كان لبعض الأولياء صاحب، وكان إلى جانب مسجد يخيط فيه، فما رأته الجماعة قط يصلي معهم في المسجد، فعظم ذلك عليهم فرجموه، وهو لا يقول لهم شيئًا حتى قتلوه، فجاء من يعرفه فأخبرهم بحاله، وأنه ما فاتته قط صلاة فريضة، ثم ذكر أنه كان يصلي الظهر بمكة، والعصر بالمدينة، والمغرب ببيت المقدس، والعشاء بالساحل، والصبح على ظهر جبل «قاف»، فندموا على قتله وتبركوا بقبره بعد موته، وما كان الشيخ يقصد الستر، ولا يقول عن نفسه أنه بهذه الصفة؛ لعلمه بأنهم لا يصدقوه، فشغله حاله عن الإعلام بذلك، وقد رأينا من رجال الله من له هذا المقام.

وأما وصيته بجبر القلوب المنكسرة[1]، فذلك لأمر محقق، فإن الله تعالى عند المنكسرة قلوبهم، فيريد بذلك أن الجابر إذا تحقق بهذا الحال لم يبعد أن يكشف الله له عن عينه، فيرى الحق الذي عند هذا الانكسار، فإنه عندها بالجبر لها، فإذا جبرها هذا الشخص، فهو الحق الذي عندها لو علمت، كما ورد في الخبر الصحيح نقلاً وكشفًا أن الله تعالى يقول: **«يا عبدي مرضت فلم تعدني؟ فيقول العبد: وكيف يا رب تمرض وأنت رب العالمين؟ فقال: يا عبدي أما علمت أن فلانًا مرض، فلو عدته لوجدتني عنده»**[2]، فهذا وجدان خاص كوجدانه عند المنكسر قلبه من أجل الله

---

(1) رواه مسلم (2569)، وابن حبان (224/3)، والبيهقي في الشعب (534/6)، والديلمي في الفردوس (235/5).

(2) واعلم أن الجبر لا يكون إلا بعد كسر، ولذلك من الدعاء النبوي: «واجبرني» أي: اجعلني من

تعالى، فكل عائد لا يجد الله عند المريض فما عاده، لأنه قال وقوله صدق «لوجدتني عنده» وأقل الوجدان أن العائد يجد عند المريض الله مذكورًا له يطلب منه الشفاء، ويسلم له القضاء فيه، فإنه مقهور مغلوب في حال مرضه، كان المريض من كان، وتعلق المعتقد بمن تعلق، فإن كل مريض إلهه من تعلق به في شفائه ويُبرئه، فإن الله تعالى قد تجلى له في تلك الصورة التي تعلق بها، وأنه تعالى ما خص في هذا الخبر مريضًا من مريض، ومعلوم أن المرضى مختلفون في الاعتقادات في معبودهم، والجامع للكل القصد المحقق في كل واحد واحد، أن الله تعالى هو الشافي والمعافي، والطبيب يعالج، والحق في صورة الدواء لا في صورة الطبيب، فإذا تجلى الحق في صورة دواء خاص؛ كان فيه الشفاء من هذا المرض الخاص لهذا المريض الخاص، ونفس الجابر لهذا الانكسار ليس للحق تجلٍ؛ إلا في جبره، ولا في صورة شخصه الجابر من كونه إنسانًا، بل من كونه جابرًا، فهذا هو التجلي في صورة المعاني، فبأي شيء يكون جبر هذا المنكسر، فذلك الجبر هو الحق الذي عند هذا المنكسر، فمتى لم ينجبر بذلك فما هو هذا الحق الخاص لهذا الانكسار الخاص.

فإن الدواء إذا ناسب دفع الداء أنجح وزال باستعماله ذلك الداء، فإن المناسبة بين الداء والدواء مناسبة النقيض، ولذلك يزيله، ولو ناسب مناسبة النظر لزاد في كمية انكساره أو مرضه، فإن الانكسار مرض نفسي يغلب في أوقات حتى يظهر على الحس، ويتغير له مزاج الهيكل، فمرض النفوس أبدًا تتغير له أمزجة الهياكل، ولا يلزم من ذلك مرض مزاجي تغير النفس بل ذلك في المرض خاصة.

وأما وصيته: (ألا يحترم صاحب مال لماله، ولا صاحب جاه لجاهه) يريد إذا حجبك ذلك المال عن ظهور الحق بصورته، أو بصورة ذلك الجاه، وذلك بأن تفرق بين صاحب المال والجاه، وبين من لا مال له، فلا تحترم الفقير ولا المستهضم هذا ميزانك، فإن احترمت الفقير في حال فقره، والمستهضم في حال استهضامه، لم يقدح في مقامك احترام صاحب المال لماله، ولا صاحب الجاه لجاهه، فقد علمت

-

المنكسرة قلوبهم، حتى أفوز بلذّة الجبر.

منك مَن هو مشهودك في ذلك، ولذلك قال من أدب الله نبيه في سورة عبس، ما قد كان لما فرق، فلما علَّمه الله صبر نفسه مع القوم الذين أمر أن يصبر نفسه معهم، وكانوا مستهضمين بالعبودية، وهذا مقام لا يحصل ذوقًا؛ إلا من رأى الله قبل كل شيء كأبي بكر الصديق ﷺ، فإنه إذا رآه قبل كل شيء عرفه، فإذا عرفه لم يظهر له بالتحول في عين الشيء إلا ميزه وعرفه، ولهذا قال: (ما رأيت شيئًا إلا رأيت الله قبله)[1] وهذا أتم المقامات في العلم من الذي قال: (ما رأيت شيئًا إلا رأيت الله فيه)، وأما من قال: (ما رأيت شيئًا إلا رأيت الله معه) فلا بد أن يتقدمه العلم بالله، والله سبحانه وتعالى أعلم.

تمت هذه الوصية المباركة بتوفيق الله تعالى وعونه، والحمد لله الذي لا رب غيره، وصلى الله على نبيه المكرم محمد، وآله وأصحابه، وسلم تسليمًا، والحمد لله رب العالمين.

---

(1) قال الشيخ في الباب الثالث والأربعين وأربعمائة في معرفة منازلة واجب الكشوف العرفاني في قوله الصديق ﷺ: «ما رأيت شيئًا إلا رأيت الله قبله»: اعلم أنه ثم إنسان حيواني وإنسان خليفة، فالخليفة هو من يرى انفعال الأكوان عن الحق، وليس ذلك لغيره، كما أشار إليه الصديق بقوله المذكور، فصاحب هذا المقام يرى صدور الأكوان عنه في الأكوان، ويرى صورة التعلق، وهل يكون علمنا بالحق في ذلك التجلي على صورة ما يتكون عنه أو على صورة النسبة التي تكون بها التي يقول للشيء كن فيكون ذلك الشيء؟ ويرى من أين يقبل المأمور بالتكوين الكون هل يقبله من أمر وجودي أم لا؟ وإذا ظهر هل يظهر بصورة الاسم الذي قال به الحق له كن أو يكون هو عين الصورة التي قال لها: كن فكانت في حق الحق اسمًا، وفي جوهر الكون خلقًا وصورة؟ فإذا كانت بهذه المثابة هل تنفي تلك الصورة الاسمية على ما شاهدها في الحق، أو يظهر بذلك الاسم في صورة أخرى لتكوين عين أخرى لاختلاف الأمثال لما بينهم من التميز الذي به يقال: هذا ليس هذا، وهذا مثل هذا، كل هذا يطلبه العارف حتى يقف عليه من نفسه على بصيرة، وأطال في ذلك.

الأمر المحكم المربوط
فيما يلزم أهل طريق الله من الشروط

تأليف

الشيخ الأكبر محيي الدين ابن عربي الحاتمي الطائي
المتوفى سنة ٦٣٨ هـ

تحقيق وتعليق

الشيخ أحمد فريد المزيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قال الشيخ الإمام، العالم المحقق، المحق المتبحر، محيي الدين، شرف الإسلام، لسان الحقائق، علامة العالم، قدوة الأكابر، محل الأوامر، أعجوبة الدهر، فريد العصر، أبو عبد الله محمد بن علي محمد بن العربي الطائي الحاتمي ثم الأندلسي: الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي، لولا أن هدانا الله، كما قال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء: 214] دعا محمد ﷺ قرابته، ووقف على الصفا، وأخذ ينذرهم ويقول ما أُمر به أن يقول، على ما ذكره مسلم في صحيحه، وخرج مسلم أيضًا في صحيحه، وخرج مسلم أيضًا في «صحيحه» عن النبي ﷺ أنه قال: «الدين النصيحة، قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»[1].

الأقربون أولى بالمعروف، وفي حكم الشرع الأقربون على نوعين: طينية وهي قرابة النسب، وقرابة دينية، والمعتبر في الشرع القرابة الدينية، قال النبي ﷺ: «لا يتوارث أهل ملتين»[2].

ولولا الدين ما ورث قرابة الطين شيئًا، ولقد أشار شيخنا أبو العباس إشارة بديعة، في هذا، وذلك أني دخلت عليه يومًا، فقلت له: الأقربون أولى بالمعروف، فقال: الأقربون إلى الله، وقال الله سبحانه: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: 10]، فإذا ثبت الإيمان، كانت الأُخوة، وإذا كانت الأُخوة، كانت الشفقة والرحمة، ولا معنى للشفقة والرحمة، إلا أن تنقذ أخاك، من النار إلى الجنة وتنقله من الجهل

---

(1) رواه البخاري (1/ 30) ومسلم (1/ 74) وأبو داود (4/ 286) والترمذي (4/ 324) والنسائي (7/ 156) وأحمد في المسند (1/ 351).

(2) رواه الترمذي (4/ 424) والدارمي (2/ 465) والبيهقي (6/ 223) وعبد الرزاق (6/ 14).

إلى العلم، ومن الذم إلى الحمد، ومن النقص إلى الكمال، فإنه لا يكمل عبدٌ الإيمان حتى يحب لأخيه ما يحبه لنفسه، على ما ذكره مسلم في صحيحه[1] والمؤمنون يد واحدة على من سواهم[2]، و«المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا»[3].

واعلم أن المؤمنين بهذا الحكم يجب نصحهم وانتباههم من الغفلة، وإيقاظهم من نومة الجهالة، وإنقاذهم من شفى الحفرة النارية التي هم عليها، غير أن المؤمنين، انقسموا على مراتب كثيرة، من جملتها مرتبة تسمى التصوف، أخذتها طائفة تسمى الصوفية آثروا الآخرة على الدنيا، واختاروا الحق على الخلق، وما من طائفة في مرتبة إلا وهي في تلك المرتبة على حالين: صادقة ذات حقيقة، ومدعية لا حقيقة عندها، فقرابة كل طائفة من كانت معها على طريق واحد، إما بالصورة وهم المدعون، الذين لا حقيقة عندهم، وإما بالمعنى وهم المحققون، فتعين علينا لكونهم من الأقربين أن تنذرهم، ولكونهم من المسلمين أن ننصحهم، لكونهم في مقام الأخوة أن نشفق عليهم.

واعلم أن هذا الطريق الموصل إلى الله، الذي هو الصراط المستقيم، هو أجل الطرق وأسناها؛ لأن الطريق تتشرف وتتضح بحسب غاياتها، ولما كان هذا الطريق غايته الحق سبحانه، والحق أشرف الموجودات، وأعز المطلوبات، لا إله إلا هو، فكان الطريق إليه أشرف الطرق، وأفضلها، والدال عليه سيد الأدلاء، وأكملهم وأعظمهم، والسالك عليه أسعد السالكين وأنجاهم، فينبغي للعاقل ألا يسلك من الطرق سواه، لارتباطه بالسعادة الأبدية.

واعلم أن أهل طريق الله شخصان، صادق وصديق، أعني تابعًا ومتبوعًا، فالتابع هو المريد، والسالك والتلميذ، والمتبوع هو الشيخ، والأستاذ والمعلم، وسواء كان هذا الشيخ متبوعًا، أو لم يكن، وإنما المعنى بإطلاقه للشيخوخة، والإرشاد الممكنة في ذلك المقام، واستقلاله واستبداده، وغرضي في هذه العُجالة،

---

(1) رواه مسلم (1/ 67) وكذلك عن البخاري (14/1).

(2) رواه أحمد بلفظ: «الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ» (9/3).

(3) رواه البخاري (332/2)، ومسلم (470/16).

أن أبين مقام الشيخوخة ولوازمها، ومقام المريد ولوازمه، وما ينبغي أن يتخافل به أهل طريق الله، ويعاملوا بطريق الله تعالى، لهذا سميتها: «الأمر المحكم المربوط، فيما يلزم أهل طريق الله من الشروط»، فإن الزمان مشحون بالدعاوى الكاذبة العريضة، فلا مريد صادق ثابت القَدم في سلوكه، ولا شيخ محقق ينصحه فيخرجه من رعونة نفسه، وإعجابه برأيه، ويعرب له عن طريق الحق، فالمريد يدعي الشيخوخة والرياسة، وهذا كله تخبيط وتلبيس.

واعلم أن مقام الدعوة إلى الله وهو مقام الشيخوخة وهو مقام النبوة والوراثة الكاملة.

والحاصل فيه يقال له: النبي في زمان النبوة ويقال له: الشيخ، والوارث، والأستاذ، في حق العلماء بالله، من غير أن يكونوا أنبياء، وهو الذي قالت فيه السادة من أهل طريق الله: من لم يكن له أستاذ، فإن الشيطان أُستاذه، وإن جبريل عليه السلام هو أستاذ النبيين.

ولقد خرّج الهروي -رحمه الله- في كتاب «درجات التائبين»، وهو رواية عن الشريف جمال الدين يونس بن يحيى بن الحسن، من ذرية العباس بن عبد المطلب، حدثني به قراءة مني عليه بالحرم الشريف، تجاه الركن اليماني، من الكعبة المعظمة، سنة تسع وتسعين وخمسمائة، قال: حدثنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى السّجزي قال: حدثنا عبد الأعلى بن عبد الواحد المليحي عنه، أن الله تعالى أنزل ملكًا على رسول الله ﷺ، وعنده جبريل عليه السلام فقال له: يا محمد، إن الله خيرك إن شئت نبيًا عبدًا، وإن شئت ملكًا نبيًا، أي: أشار، فأومأ إليه جبريل عليه السلام أن تواضع، فقال ﷺ: «نبيًا عبدًا»[1]، وغرضنا من هذا الحديث، تعليم جبريل النبي ﷺ، وإنه اختار ما اختار له، فقام جبريل هنا مقام الشيخ المعلم، ومقام محمد عليه السلام مقام المتعلم، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ﴾ [طه: 114]، وقوله تعالى: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾

---

(1) رواه الطبراني في الكبير (348/12)، وأبو يعلي في مسنده (318/8)، والبيهقي في الزهد الكبير (186/2).

فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ﴾ [القيامة: 16، 17، 18]، وقوله ﷺ: «إن الله أدبني فأحسن تأديبي»[1].

فلا بد من مؤدب، وهو الأستاذ، فإن هذا الطريق لما كان في غاية الشرف والعزة، حفت به الآفات والقواطع والأمور المهلكة من كل جانب، فلا يسلكه إلا شجاع مقدام، ويكون معه دليل علام، وحينئذٍ تقع الفائدة، فعلى الشيخ أن يوفي حق مرتبته، وعلى المريد أن يوفي حق طريقه.

فصل

[في مقام الشيخوخة وشروط الشيخ]

اعلم أن مقام الشيخوخة ليس هو الغاية، فإن الشيخ أيضًا طالب من ربه ما ليس عنده، فإن الله يقول لنبيه ﷺ: ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [طه: 114] فصفة الأستاذ أن يكون عارفًا بالخواطر النفسية، والشيطانية، والملكية، والربانية، عارفًا بالأصل، الذي تنبعث منه هذه الخواطر، عارفًا بحركاتها الظاهرة، عارفًا بما فيها من العلل والأمراض الصارفة عن صحة الوصول إلى عين الحقيقة، عارفًا بالأدوية وأعيانها، عارفًا بالأزمنة، التي يحمل المريد فيها على استعمالها، عارفًا بالأمزجة، عارفًا بالعوائق والعلائق الخارجة، مثل الوالدين والأولاد والأهل والسلطان، عارفًا بسياستهم، وبجذبة المريد صاحب العلة من أيديهم، هذا كله إذا كان المريد له رغبة في طريق الله، وإن لم يكن له رغبة، فلا تنفع.

ومن شرط الشيخ: ألا يترك المريد يبرح من منزلة ألبتة إلا بإذنٍ لحاجة يوجهه فيها.

ومن شرطه: أن يعاقب المريد على كل هفوة تصدر منه، ولا سبيل إلى الصفح عنه في زلة ألبتة، فإن فعل فلم يوف حق المقام الذي هو فيه، وهو إمام غاش لرعيته، غير قائم بحرمة ربه، فإن النبي ﷺ يقول: «من أبدا لنا صفحته أقمنا عليه الحد»[2].

ومن ذلك أن يشترط على المريد ألا يكتمه شيئًا مما يخطر له في نفسه وما

(1) أورده العجلوني في كشف الخفاء (72/1).

(2) ذكر ابن حجر العسقلاني في «تلخيص الحبير» (57/4).

يطرأ عليه في حالة، ومتى ما لم يكن الطبيب يميز أعيان الأعشاب والعقاقير، عارفًا بتركيب الأدوية، فإنه مهلك للمريض، فإن العلم من غير العين لا يفيد، فلا بد من عين اليقين، حينئذٍ ألا ترى لو كان للمشاب غرض في إهلاك المريض، فإذا وصف الطبيب الدواء، من جهته كونه عالمًا به، وهو لا يعرف شخص الدواء، فكذا العشاب في ذلك، فأعطاه العشاب ما فيه هلاك العليل، ويقول: هذا مطلوبه يسقيه الطبيب المريض؛ فيهلك وإثمه في عنق الطبيب والعشاب، فإن الطبيب كان الواجب عليه ألا يداويه؛ إلا بما يعرف عينه وشخصيته، فكذلك الشيخ إذا لم يكن صاحب ذوق، وأخذ الطريق من الكتب وأفواه الرجال، وقعد يربي به المريد طلبًا للمرتبة والرياسة، فإنه مهلك لمن تبعه، لأنه لا يعرف مورد الطالب ولا مصدره، فلا بد أن يكون عند الشيخ دين الأنبياء، وتدبير الأطباء، وسياسة الملوك، وحينئذ يقال له: أستاذ.

ويجب على الشيخ ألا يقبل مريدًا حتى يختبره.

ومن شرطه: أن يحاسب المريد على أنفاسه، وحركاته، ويضيق عليه، على قدر صدقه في اتباعه، فإنه طريق الشدة ليس للراحة، فيه مدخل؛ لأن الرُّخص إنما هي للعامة، لأنهم قنعوا بكونهم يطلق عليه اسم الإيمان خاصة، مؤيدين لما فرض الله عليهم، دون زيادة، ومن طلب الأنفس والزيادة على مرتبة العوام، فلا بد أن يذوق الشدائد في نيل ذلك، فإنه من أراد أن يرى الدر في بحره، فلا بد أن يقاسي ظلمة بحره، ويسجن روح الحياة عن سريانه، فإن الغاطس في البحر، ليس له إلا أن يمسك نفسه، فتحقق ما ذكرناه، وكان إمامنا أبو مدين يقول: ما لمريد الرُّخَص، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ ﴾ [العنكبوت: 69] فأين أنت بعد الجهاد تتضح السبل، وعند ذلك يكون السلوك عليها، وهو سفر، والسفر قطعة من العذاب، فأنت منتقل من عذاب إلى عذاب، فلا راحة.

ومن شرطه: ألا يقعد في مقام الشيخوخة، إلا أن يقعده أستاذه، أو يقعده ربه بما يلقى إليه في سره، على الأمر المعهود له مع ربه، في الأخذ عنه، ومن شرطه، إذا تكلم في مسألة وقام إليه منازع فيها، أن يقطع الكلام، فإنه لا كلام لهم ﷺ بحضرة نفس المنازع؛ لأن علومهم لا تقبل المنازعة، لأنها وراثة نبوية، وكان عليه الصلاة والسلام إذا تُنُزِعَ عنده يقول: «عند نبي لا ينبغي ينازع» وذلك لأن المعارف

الإلهية، والإشارات اللطيفة الربانية، خارجة عن مدارك العقول، من كون العقول ناظرة، لا من كونها قابلة، فلم يبق فيها إلا الكشف، ومن أخبر عما عاين وشاهد، لا يجوز للسامع النزاع، فيما أتى به، بل يجب عليه في حكم الطريق التصديق به إن كان مريدًا، أو التسليم إن كان أجنبيًا، فإن المريد إن لم يعتقد الصدق فيما يقوله الشيخ، فمتى يفلح، ومتى رأيت الشيخ ترك المريد يستدل عليه في المسائل بالأدلة الشرعية أو العقلية، ولا يزجره ويهجره عليها، فقد خان في التربية، فإن المريد لا ينبغي له الكلام إلا فيما شاهده وعاينه، والصمت عليه واجب، والفكر عليه حرام، والنظر عليه في الأدلة محظور، فكل شيخ ترك مريده على مثل هذه الحال فإنه غير مرشد له، ساع في هلاكه، مضاعف لحجابه، مستعمل في طرده عن باب ربه، والأولى للشيخ إذا رأى المريد يجنح إلى استعمال عقله في النظريات ولا يرجع إلى رأيه فيما بدله عليه، فليطرده عن منزله، فإنه يفسد عليه بقية أصحابه، ولا يفلح هو في نفسه، فإن المريدين عرائس الله، حور مقصورات في الخيام، قاصروا الطرف على كل مشهد، سوى مشهد ما يقودهم إليه الشيخ.

ويجب على الشيخ إذا علم أن حرمته سقطت من قلب المريد، أن يطرده عن منزله سياسة، فإنه من أكبر الأعداء، كما قيل:

احــــذَر عــــدوَّك مــــرَّةً واحــــذَر صَــديقَكَ ألــفَ مَــرَّه

فَلَــــرُبَّما انقَلَـــبَ الــــصَّديـــقُ فَكــانَ أَعلَــمَ بالمَــضَرَّة

ويجب له الاشتغال بظواهر الشريعة، وطريقة العبادة المحبوبة في العموم، ويغلق الباب بينه وبين بقية من عنده من أولاده، فإنه لا شيء أضر على المريد من صحبة الضد.

وللشيخ ثلاثة مجالس: مجلس للعامة، ومجلس للصحابة، ومجلس خاص، بكل مريد على انفراد، وأما مجلس العامة، فيجب عليه ألا يترك أحدًا من المريدين يحضر ذلك المجلس، ومتى تركهم فقد أسى في حقهم، وشرطه في مجلس العامة ألا يخرج من نتائج المعاملات من الأقوال والكرمات، وما كان عليه رجال الله من المحافظة على آداب الشريعة، اختارهم إياه، وشرطه في مجلس الخاصة ألا يخرج عن نتائج الأذكار، والخلوات، والرياضات، من إيضاح السبل المضافة إلى الأمة، من

قوله: ﴿ لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت: 69].

وشرطه في مجلس الانفراد مع الواحد من أصحابه: زجره وتقريعه ونهره وتوبيخه، وأن الذي يأتي به المريد إليه أنه حال ناقص وضيع، وينبهه على رداءة همته ونقصها، ولا يغنيه بحاله.

ويجب على الشيخ أن يكون له وقت مع ربه، ولا بد ولا يتكل على ما حصل له من قوة الحضور، فقد كان ﷺ يقول: «لي وقت لا يسعني فيه غير ربي»[1].

وذلك إلى النفس، إنما جعل لها القوة باستمرار عادة الحضور، وترك ما سوى الله في الظاهر والباطن، وكذلك أيضًا، يُرجع بحكم عادة النقيض، ولا سيما والطبع الذي جُبِل عليه يساعدها، فمتى لم يتفقد الشيخ حاله في كل يوم بالأمر الذي حصل له به هذا التمكين، وإلا كان مخدوعًا، بحيث أن يسترقه العادة، ويجره الطبع، ويريد الخلوة ساعة، فيفقد الأنس، ويجد الوحشة، وكذلك في توكله وادخاره، وفي كل حال اكتسبت النفس مما لم تفطر عليه، لأنه سريع الذهاب، وقد رأينا شيوخًا سقطوا، نسأل الله لنا ولهم العافية، قال الله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ۝ ﴾ [المعارج: 19-21] فقد جمع في هذه الآية كل رذيلة في النفس، وأبان فيها أن الفضائل مكتسبة لها، ليست في جبلتها، فالتحفظ واجب.

ومن شرطه: إذا وصف له المريد رؤيا رآها، أو مكاشفة كاشفها، أو مشاهدة شاهدها، أمرا ما إن لا يتكلم عليها ألبتة، ولكن يعطب من الأعمال ما يدفع له فيها من مضرة وحجاب، أو يرقيه إلى ما هو أعلى، ومتى ما تكلم الشيخ على ما يأتي به المريد، فقد أساء في حقه، فإن النفس تسقط من حرمة الشيخ عندها، على قدر ما يباسطها به، وعلى قدر ما يسقطه من الحرمة من قلبه، يقع الإباءة من المريد، فيما يدل عليه ذلك الشيخ، وإذا وقعت الإباءة في الأخذ عدم الاستعمال، وإذا عدم المريد الاستعمال، وقع الحجاب والطرد، فخرج عن حكم الطريق، وأخلد، فمثله كمثل الكلب، نسأل الله لنا وللمسلمين العافية.

---

(1) ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (173/2)، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (190/1).

ومن شرطه: ألا يترك مريده يجالس أحدًا سوى إخوته، الذي معه تحت حكمه، ولا يزور ولا يزار، ولا يكلم أحدًا في خير وشر، ولا يتحدث بما طرأ عليه من كرامة ووارد مع أخوته، ومتى تركه الشيخ يفعل شيئًا من هذه الأفعال، فقد أساء في حقه.

ومن شرطه: ألا يجالس تلاميذه إلا مرةً واحدةً في اليوم والليلة، ويكون له زاوية تخصه، لا يدخلها أحد من أولاده، إلا من يختص عنده، والأولى ألا يفعل، حتى لا يشاهده فيها نفس مخلوق، لكون ذلك موترًا في الحال، على قدر قوة روحانية ذلك المتقي، فربما يتغير الحال على الشيخ في خلوته مع ربه، من أجل ذلك النفس، وهذا لا يعرفه كل شيخ، ويكون له زاوية لاجتماعه بأصحابه.

ومن شرطه: أن يجعل لكل مريد زاوية تخصه، ينفرد بها وحده، لا يدخل معه فيها غيره.

وينبغي للشيخ إذا أقعد المريد في زاوية، أن يدخلها الشيخ قبله، ويركع فيها ركعتين، وينظر في قوة روحانية ذلك المريد ومزاجه، وما يعطيه حاله، فيجتمع الشيخ في نيتك الركعتين جمعية تليق بحال ذلك المريد، ثم يقعده فيها، فإن الشيخ إذا فعل ذلك، قرب الفتح على ذلك المريد، وعجل له خيره ببركته، ولا يترك الشيخ المريدين يجتمعون أصلًا دونه، إلا إذا جمعهم بحضرته، ومتى تركهم يجتمعون دونه، فقد أساء في حقهم.

ويجب على الشيخ ألا يطلع له المريد على حركة من حركاته أصلاً، ولا يعرف له سرًا، ولا تقف له على نوم ولا طعام ولا شراب، ولا غير ذلك، وليظهر لهم في أكمل صورة، من التنزيه، فإن المريد إذا وقف له على شيء من ذلك، نقص من عينه لضعفه، وشرط الشيخ أن لا يترك المريد يحضر السماع أصلاً، وإذا رأى الشيخ تلميذه قد خرج من زاويته، يسأله عن سبب خروجه، فإن كان خروجه لتجديد وضوء فحسن، وإن كان خروجه لأمر طرأ في نفسه، أحب أن يعرضه على الشيخ فواجب حينئذ على الشيخ أن يوبخه، ويقول له كما أردت الاجتماع بي لما طرأ عليك كنت تطلبني بصدقك، ويوجه همتك كي يحركني إليك، ولا تبرح أنت من زاويتك، ويعاقبه على ذلك بما يراه من الإعراض عنه، وهجره إياه، فبالضرورة تكبر همة المريد، ولقد حدثني أوحد الدين حامد بن أبي الفخر الكرماني، بمنزل مدينة

«قوينة»، في شهر صفر، سنة اثنتين وستمائة، قال: كان عندنا رجل يقال له أبا يوسف الهمداني، وكان قد قعد على سجادة الشيخوخة، نيفًا على سبعين سنة، وكان كبير الشأن، عالي القدر، فبينما هو ذات يوم في زاويته، إذ خطر له خاطر حركة، ولم يكن له عادة أن يخرج لغير الجمعة، واشتد عليه ذلك، ولا يدري إلى أين يخرج، قال: فركب حماره وترك رأسه يرسله الله حيث شاء، قال: فخرج به الحمار يمشي، حتى خرج خارج المدينة، وأخذ في البادية حتى انتهى به إلى مسجد خراب، فوقف عنده فنزل الشيخ، ودخل المسجد، فرأى شخصًا في عباءة، قال الشيخ: فهبته ثم رفع رأسه بعد ساعة، فإذا به شاب عليه مهابة، فقال لي: يا أبا يوسف، وقعت لي مسألة، وذكرها فأخذ الشيخ يتكلم له عليها، حتى استوفى وآنس الشيخ، وقال: يا بني، متى وقع لك شيء فادخل البلد واسأل عن أبي يوسف، حتى أقول لك فيها، ولا تتبعني، قال: فنظر إلي نظرة وقال لي: إذا وقع لي شيء وجدت تحت كل حجر أبا يوسف مثلك، قال الشيخ: فعلمت أن المريد الصادق، يحرك الشيخ بصدقه، ويجب على الشيخ ترك بيته يقين المريد في القوة ابتداء كل شيء فإنه آفة المريدين، فإن الأكثرين عبيد بطونهم، ومن المحال أن يتربى له يقين إذا كان الشيخ ينفق عليه، لكن الشيخ أن يحرمه ما عنده، ويجعله في موضع لا يعرف فيه أحد حديثه، مقطوع عن ممر الخلق، ويتركه فيه على التجريد والجلوس مع الله، على الصفاء، ولكن الشيخ يمده بالهمة، وإن فقدها فبالسياسة، ولا أقول كيف، فإن ذكرها يضر بالمريد إذا عرفها، وأنه لا بد صدق المريد في هذا الجلوس، أن يفتح الله عز وجل أما في اليقين دفعة ابتداء، وإما في رزق يأكله حتى يناجيه اليقين.

ويجب على الشيخ: ألا يترك أصحابه يزورون شيخًا آخر، ولا يجالسون أصحابه، فإن المضرة سريعة للمريدين.

وأما سبب مضرة مجالسة أصحاب ذلك الشيخ الآخر، فقد يكون ما يُوافق هوى ذلك المريد، يخالف هوى ذلك المريد الآخر والشيخ، وإنما يأتي المريد من الباب الذي يخالف هواه، فإذا دله على خلاف هواه، وهو موافقة هوى هذا الآخر، وقد أقامه شيخه في خلافه، فقد رأى هذا المريد هواه مما يتقرب به إلى الله، ودخل عن كونه مخالفًا لهوى ذلك المريد، ولهذا دله عليه شيخه، فمالت النفس من المريد وهو موافق لصحبة ذلك الشيخ الآخر، لتخيله أنه يجريه على ما أجرى عليه ذلك

المريد، وهو موافقة هوى هذا، وخلاف هوى ذلك، ومتى ما مال إلى الشيخ الآخر، سقط هذا الشيخ الأول من قلبه، وإذا سقط من قلبه وصحبه بعد ذلك، ولو زمانًا واحدًا، فإنه منافق ناقض عهده مع الله الذي أخذه عليه شيخه، من أن لا يكتمه شيئًا مما وقع له.

وقد عانينا هذا كثيرًا، فإذا دخل هذا المريد لذلك الشيخ الآخر، فإن ذلك الشيخ إن كان شيخًا حقيقة، فلا بد أن يأتي لهذا المريد من باب مخالفة هواه، كما فعل به شيخه الأول، وبدا حينئذ للمريد من هذا الشيخ ما لم يكن يحتسب، فتميل نفسه ضرورة إلى شيخه الأول، فيسقط هذا الآخر من قلبه، وذلك الأول لا يقبله، لأنه مخرج غير صادق، فيبقى متلوفًا، فلا يفلح ولا يجيء منه شيء، هذا كله، إنما يكون من الشيخ، في حق المريدين أصحاب الخلوات والأذكار، الذين لا يحضرون مجالس العامة مع الشيخ، كما ذكرنا ولا يجلس بعضهم مع بعض، وأما إذا كانوا يحضرون مجالس العامة، ويجتمع بعضهم مع بعض، ولا كلام مع هؤلاء، ولا حرج عليهم، في زيارة الشيوخ والتبرك بهم، وليس على شيخهم في ذلك حرج، ثم إنه أضر ما في هذه المسألة، أنه لا بد أن يرجع إلى أبناء الدنيا، ويقع في شيخه وفي إخوانه، ويقول: لو وجدت عندهم حقيقة ما فارقتهم، وتزكي نفسه، وتزين لأبناء الدنيا ما هم عليه، وما ذكره أشياء إلا وقد رأيناه، فوجب على الشيخ سد هذا الباب على هذا الصنف وحده من المريدين لا على أصحاب الرياضات من أصحابه، فإن صحبة الخلق والقصد إليهم، والصبر على آذاهم وجفاهم من الرياضة.

وكلامنا في أصحاب الخلوات، ويتخيل الناس والمريدين غير الصادقين أن الشيخ إنما يمنع أصحابه من زيارة الشيوخ، ومجالسة أصحابهم، من أجل رياسة وحدانية، وهذا كله باطل وافتراء على الشيوخ، فهذا ليس مقامهم ﷺ.

ويجب على الشيخ الكامل: إذا رأى شيخًا آخر هو فوقه، أن ينصح نفسه ويلزم خدمة ذلك الشيخ الآخر هو وتلامذته، فإنه صلاح في حقه وحق أصحابه، ومتى لم يفعل هذا، فليس بمنصف ولا ناصح نفسه، ولا صاحب همة، بل هو ساقط الهمة، ضعيفها، بل ربما هو محب في الرئاسة والتقدم، وهذا في طريق الله نقص،

ألا ترى محمدًا ﷺ كيف قال: «لو كان موسى حيًا ما وسعه إلا أن يتبعني»[1].

وإلياس وعيسى عليهما السلام، تحت حكم شريعة محمد ﷺ فهكذا ينبغي أن يكون شيوخ هذه الطريقة، ويجب على الشيخ أن يحفظ على المريد أوقاته، ويعيد عليه أنفاسه، ومتى ما وقعت من المريد حركة لا يسأله الشيخ عنها، ولا يبحث عليه فيها، وإن سأل عنها فقد أسى في حقه، وفعل ما لا يقتضيه مرتبة الشيوخ، فهذا قد ذكرنا بعض ما يجب على الشيخ المرشد إلى طريق الله تعالى، ولتذكر من شروط المريد المسترشد، ما تيسر إن شاء الله ذكره.

فصل في شروط المريد والمسترشد

وشرط المريد: ألا يصحب من الشيوخ إلا من يقع له حرمة في قلبه.

ومنها: أن يبايعه على المنشط والمكره.

ومنها: ألا يكتم شيخه شيئًا مما يخطر له.

ومنها: ألا يعترض عليه فيما يكون منه ألبتة.

ومن شرط المريد الصدق في طلب الشيخ ولا بد.

ومنها: ألا ينظر أفعال الشيخ فيقتدي بها إلا أن يأمره الشيخ بذلك.

ومنها: ألا يتعدى أمر شيخه، ولا يتأول عليه كلامه، بل يقف عند ظاهر كلامه، إلا حين يرتقي إلى باب الإشارات، ويفتح له حينئذ.

ومنها: ألا يطلب على علة الأمر الذي يأمر به شيخه، بل يبادر لامتثاله، سواء عقل معناه أو لم يعقل، ولا يتصرف في غير ما حده له شيخه، ولا يميل أن يجالس أحدًا سوى للذكر الذي أمره به الشيخ.

ومنها: أن يرى نفسه أقل الناس المريدين، ولا يرى له حقًا على أحد، ولا أن لأحد عليه حقًا، فيجب عليه أداؤه، بل يعتقد أن ما ثم في الوجود إلا هو وشيخه خاصة لا يشغل نفسه بشيء سوى مرسوم شيخه.

ومنها: ألا يطأ سجادة شيخه برجله، ولا يلبس ثوبًا لبسه شيخه، إلا إذا كان لبسه الشيخ إياه.

ومنها: ألا يسأله في شيء سؤال من يطلب الجواب عنه، بل يجب عليه أن

---

(1) رواه أحمد (338/3)، والبيهقي في «الشعب» (199/1).

ينص عليه ما خطر له، فإن أجابه الشيخ كان، وإن لم يكن فلا يطلب منه الجواب، ولا يسمي ذلك سؤالاً، إنما هو وصف ما طرأ له، ومتى وصف ذلك المريد على أن يجيب عليه الشيخ، فقد جعله في أمر من أموره، ولا يكتم عنه شيئًا مما طرأ في سره أصلاً، فإن مضرة ذلك تعود عليه؛ لأنها كلها علل وأمراض، فمتى سكت عنها حرم الدواء، وهلك بعلته، ونقضه عهده.

ومنها: أن يتفرغ لاحترام شيخه، وتعمير القلب بالذكر الذي يعطيه شيخه، فمتى ما غفل وخطر له خاطر بغير ذكره من شهوة وغيرها، فليرجع إلى ذكر من حينه، فإن ذلك المحل يضيق عن حمل أمرين في زمان واحد، ولولا الغفلة عن الذكر لما خطر له ذلك الخاطر المذموم.

ومنها: الاستسلام لما يحكم عليه شيخه، إذا في ذلة، واعلم أن الله تعالى، إذا صدق معه العبد في ترك شهوة من أجله، فإن الله تعالى يذهب بها عن قلبه، ومتى ما صح توجه المريد إلى الله تعالى بالقصد التام، فإنه لا بد أن يرميه على شيخ ناصح، وإن كانت همة المريد فوق معرفة الشيخ فلا بد أن يفتح الله للشيخ في المعرفة التي تعلقت بها همة المريد، ويرقى به إليها، وذلك من صدق المريد، ومتى ما وقع للمريد مسألة في خاطره فلا سبيل أن يسأل عنها شيخه، وليعلق همته بالله أن يفتح له فيها، أو يحرك الله الشيخ حتى يتكلم له عليها، فإن أعطاه الله إياها، فليعرضها على الشيخ، وإن لم يفتح له فيها، ولا تكلم له الشيخ عليها، فليعلم أن همته قاصرة، وأن تلك المسألة التي وقعت له ليس هو بأهل لها، إما لعلوها وعدم استعداده لقبولها، وإما لعدم صدقه في التوجه لطلبها، ما وقع من مشاركة أمراضه، وإذا وقعت المشاركة في أمر ضعفت الهمة، فإن الهمة لا تتقوى إلا بصفة الأحدية.

فمن شرط المريد أن يحرك الشيخ بهمته في مسألة، وليس من شرط الشيخوخة الكشف وإن كوشف الشيخ، فما كوشف من حيث إن مقام الشيخوخة يقتضيه، وإنما كوشف في أمر ما، لمصلحة أرادها الله تعالى في ذلك الأمر، إما في حق الشيخ، أو في حق غيره لكن على يديه، فلهذا كوشف.

ومن شرطه: ألا يكون له إرادة، ومتى كانت للمريد إرادة فهو صاحب هوى، وهو مع نفسه، لا مع شيخه، فينبغي للمريد أن يكون مع شيخه، كالميت بين يدي الغاسل، لا تدبير له في نفسه، ولا يدفع عن نفسه ما يريد به أستاذه، فيبقى المريد مع

الشيخ على ما يريده الشيخ، وكان الأولى ألا يسمى مريدًا، إذ لا إرادة له مع شيخه، وإنما نسمي مريدًا، بالابتداء لأنه طلب الكمال، الذي خلق له، وهو التشبيه بالإله جهد الطاقة، وهذا المطلوب وطريقه إليه مجهول عنده، ولجهله به اضطر إلى طلب عالم بالله يعرفه إياه، ولهذا يلزمه التسلم، والانقياد، وترك الاعتراض، فلا يزال في بحر الابتلاء، حتى يفتح له.

والشيخ إذا علم أن المريد قد استقل، وكملت تربيته، وحل أوان فطامه، وجب عليه أن يقطع عنه الإمداد، من جهة ويشرك مع ربه، وإن شاء أقعده ولا يحكم الشيخ عليه بعد ذلك، ولكن يلزم المريد وأن ساوى شيخه أو جاوزه التأدب معه واحترامه للسببية، ولا يقعد للإرشاد إلا بإذن ما لم يأمر ربه، فإن أمره، فما للشيخ عليه في هذا مأخذ، ومن شرط المريد ملازمة الجوع، والسهر، والصمت، والعزلة، بعد إحكام التوبة، فإن لم يقدر على الخلوة، فمن شرطه القرين الصالح، ومن شرطه الصدق، فيما يطلبه من الله واستعمال أسباب الطاعات، ومتى لم يعرف المريد حال نفسه، فلا بد من صحبة عالم بالله، يرشده والبحث عن هذه اللقمة التي لا بد منها، حتى يأخذها على الوجه المشروع، فإن تعذر ذلك بحيث أن لا يجد إليه سبيلاً، فليأكل عند الاضطرار، الذي يحل له الميتة وما حرم عليه، ومن شرط المريد، ألا يرد على شيخه كلامه، ولو كان الحق بيد المريد، فإن الشيخ إنما يقول له ما فيه مصلحته، فليقف عند قوله ولا ينازعه ولا يجادله ولا يماريه، ومتى ما وقع في شيء من ذلك أو خطر له نزاعه في خاطره، فإن النزاع وإن كان في نفسه هو عين الاعتراض، والاعتراض على الشيخ حرام من المريدين وقوعه، فهذا مريد مسخرة الشيطان سباع في هوى نفسه، سوءته مكشوفة عند سادة أهل طريق الله، ومن شؤم المريد أن تصدر منه حركة مباحة، فإن الحركة المحرمة ليس لها إليها طريق، فإذا نهاه الشيخ عن تلك الحركة المباحة ويحتج المريد عليه، بأقاويل العلماء في تلك المسألة، فلن يفلح، ويعلم أن إدباره في ذلك، أسأل الله العافية.

ومن شرط المريد: الخروج من الخلاف إلى الإجماع، فإن لم يجد في بعض المسائل، فليأخذ بالأحوط والأولى والأشد، ومهما جنح إلى الرخصة، فهو في هوى نفسه سباع.

ومن شرط المريد: أن ينقاد لأمر من قدمه شيخه، وإن كان أقل علمًا منه،

ويجب على المريد الخروج عن المال والجاه، ولا بد والخروج من الجاه آكد عليه من المال.

ومن شرطه: أن يعتقد أن طريقه أشرف الطرق، فإنه إن لم يعتقد هذا، تشوقت نفسه إلى ما هو أشرف، وما ثم هو أشرف منه، فإنه طريق الملائكة، والخلفاء من النبيين والمرسلين، وعباد الله الصالحين، وحلية الملائكة المقربين، وهؤلاء الأصناف هم أعلم الخلق بالعلوم الهيئة، التي هي أشرف العلوم، وأجلها.

ومن شرط المريد: الإطراق وعدم الالتفات، وفضول النظر، وإنهم كانوا يكرهون فضول النظر، كما كانوا يكرهون فضول الكلام، حتى لو سئل أحدهم عن صفة جلية ما وراء صفته، فكيف به لو سئل عن صفة شيخه، فإن المريد ينبغي أن يكونوا بين يدي شيوخهم، كأنهم لصوص قد ورد عليهم السلطان، فهم للعقوبة خائفون، وكما قال القائل: كأنها الطير منهم فوق رؤوسهم، لا خوف ظلم، ولكن خوف إجلال، وهكذا في كلامهم وحركاتهم، لا تحركهم لشيء إلا فريضة أو فضيلة لا غير، وإن اتفق للمريد، أن يحضر مع شيخه في سماعه، ويكون الشيخ قد أساء في حقه حيث حضرة مجلس السماع، فينبغي للمريد إذا جاءه وارد في السماع، ألا يتحرك له أصلاً ما دامت فيه فضلة لنفسه، فإذا اختطف عن نفسه، وصورة اختطافه عن نفسه ألا يشعر بها، ولا بالمجلس ولا بأهله، ولا يسمع زمزمة القوال، ولا يعرف الكون أصلاً، فإذا تحرك من هذه صفته فحركته من غيره لا منه، وبوارده لا بنفسه، فلا حرج عليه في الحركة، لكن يجب عليه متى رد إلى حسه أن يقعد من حينه، فإن لم يفعل، ويبقى على حركة فهو منافق، وكلما سقط عنه في حال قيامه، فلا يكون له فيه قبول ولا رد، والأمر في ذلك مصروف إلى شيخه خاصة، ويجب على شيخه ألا يرد عليه ما سقط منه، ولا يترك الحاضرين يتركون بخرقه ذلك المريد، لما في ذلك من المضرة عليه، وليدفع خرقة للقوال، ويجب عليه أن يعتبر على حركته، مع أنها بحال فناء، فإن ذلك العتب تقوى حضور المريد، وهمته، فيعلوا وارده بعلو استعداده.

ومن شرط المريد: أن يعتقد في شيخه أنه على شريعة من ربه، وبينة منه، ولا يزن أحواله بميزانه، فقد يصدر من الشيخ صورة مذمومة في الظاهر، وهي محمودة في الباطن، والحقيقة فيجب التسليم، وكم من رجل أخذ كأس خمر بيده، ورفعه إلى

فمه، وقلبه في فمه عسلاً، والناظر يراه شارب خمر، وهو ما شرب إلا عسلاً، ومثل هذا كثير، وقد رأينا من يجد روحانيته على صورة، ويقيمها في فعل من الأفعال، ويراها الحاضرون على ذلك الفعل، فيقولون رأينا فلانًا يفعل كذا وكذا، وهو عن ذلك بمعزل، وهذه كانت حالة أبي عبد الله الموصلي المعروف بقضيب البان، وقد عاينا هذا مرارًا في أشخاص، فأسرار الله في العالم عظيمة، لا يدرك غورها، ولكن المظاهر بهذه الحالة أن عاقبة الحاكم على مقتضى الشريعة، فليس على الحاكم أثم ولا حرج في ذلك من الله، إلا أن الغالب على من هذه الحالة أن يكون له سلطان على الخلق، فلا يتواصل إلى إذائه، هذا هو الغالب، فيهم ومع هذا فلا يصدر مثل هذه الأحوال الأمر ضعيف، وما أنه لرجل الكامل، فهو الذي يجري مع الخلق بحكم العادة، لا يظهر عليه شيء مما يذمه الشرع، ولا يتغير به العادة، ومن رجال الله، من أطلعهم الله على ما قدر عليهم من الأحوال، في باقي أعمارهم، من طاعة ومعصية، فهم يبادرون إليها على يقين، ولولا ضيق الوقت، لبسطنا القول في هذه المرتبة، حتى يتبين للعامة مرتبة أولياء الله تعالى في هذا المقام، وأسرار هذه الموضوعات، التي جعلتها علماء الرسوم والعامة موازين، وإن للمحققين موازين لا يعرفها علماء الرسوم، ولهذا قيل بتسليم أحوالهم، كما ذكرنا عن شارب الخمر عسلاً، فأين ميزان الظاهر هنا.

ومن شرط المريد: إذا وجهه شيخه في أمر أن يمضي لأمره من غير توقف ولا تأويل، ولا يصرفه عنه صارف، قال بعض الشيوخ لبعض المريدين: أرأيت لو وجهك شيخك في أمر فمررت في طريقك بمسجد يقام فيه الصلاة، فما تصنع؟ فقال: أمضي لأمر الشيخ ولا أصلي حتى أرجع إليه، فقال: أحسنت، ولهم في هذا خبر يستندون إليه.

ومن شرط المريد: النشاط والنهضة، ولا يرمي بنفسه إلى العجز والكسل، ولا يمشي على مقعدته، وحتى لا يناوله شيئًا وهو قاعد، ويكون منه من البعد بحيث أن لا يلحقه يده، حتى يخرج عن موازنه جلسته، وهو عاجز، والواجب أن يقوم إليه قائمًا، وكذلك أيضًا إن قيل له: احمل كذا إلى فلان وإلى السوق، أو اشتري كذا فيقول: انظر، هل ثم حاجة أُخرى، يكون خروجًا واحدًا، ويقول: أجبه حين أخرج إلى الصلاة وإلى كذا، وأفعل هذا في طريقي، فهذا عندنا كسلان عاجز مشرك لا

يشم ما دامت هذه صفته رائحة من التوحيد، فإن الحقائق تعطى ألا يحصل توحيد إلا من كانت حركة واحدة متعلقة بواحدة، فمتى ما خرج المريد بحركة واحدة للصلاة، وشراء حاجته أو بيعها، فلا يذوق رائحة التوحيد أصلاً.

ومن شرط المريد: الوفاء بكل ما يشترط عليه الشيخ سواء صعب ذلك عليه أو سهل، فإن طريق الله طريق مجاهدة ومكابدة ما هو طريق راحة.

وليس للمريد أن يشترط على الشيخ شيئًا، إذ ليس للميت شرط على غاسله، ومن خرج عن إرادته فلا فرق بينه وبين الميت.

ومن شرط المريد: ألا يكلف أحدًا عمل شيء يقدر على عمله بنفسه، ويناوله وليرفع كلفه عن الخلق ما استطاع، ولا يتحرك بحركة أصلاً حتى ينظر ما فيها من مرضاة الله تعالى وحظ النفس، ومما يزيد حظ النفس منها، ويصلح خاطره فيها، ويوفها ما يقتضيه من الأدب والحضور، ومتى ما ترك المريد الناس يتبركون به، ويلحقونه بعين التعظيم، فاشهد بعدم فلاحه، ولهذا كان أصعب الدعاء عندنا على أحد أن يقال إذا ذكر الله طعم نفسك، فإنه من ذاق طعم نفسه لا يُرجي فلاحه أبدًا، وهو التذاذك.

ويجب على المريد إذا نظر فيك الناس بعين التعظيم والتبرك، فتحفظ من هذا ناصح لخلق الله، ولا ينبغي أن يعتقد في شيخه العظمة في أحواله، وكيف ينبغي له أن يعتقد ذلك، وقد سمع الله يقول: ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ ﴾ [طه: 121] وقد قال بعض السادة، وبعض العارف، فقال: وكان أمر الله قدرًا مقدورًا، وصحب تلميذ شيخا فرآه يومًا قد زنا بامرأة، فلم يتغير في خدمته، ولا أخل في شيء من مرسومات شيخه، ولا ظهر منه نقص في احترامه، فقد عرف الشيخ أنه رآه، فقال له يومًا: يا بني، عرفت أنك رأيتني حين فسقت بتلك المرأة، وكنت أنتظر نفارك عني من أجل ذلك، فقال له التلميذ: يا سيدي، الإنسان متعرض لمجاري أقدار الله عليه، وإني من الوقت الذي دخلت إلى خدمتك، ما خدمتك على أنك معصوم، وإنما خدمتك على إنك عارف بطريق الله، عارف بكيفية السلوك، الذي هو طلبي، وكونك تعصي أو لا تعصي شيء بينك وبين الله، لا يرجع علي من ذلك، فما وقع يا سيد منك، شيء يوجب نفاري وزوالي، وهذا هو عهدي، فقال له الشيخ: وفقت

وسعدت هكذا هكذا، وإلا فلا يدع ذلك التلميذ بعد ذلك، وجاء منه ما يقر العين به، من حسن الجمال، وعلو المقام.

ومن شرط المريد: إذا دخل منزل الشيخ، أن يجعل منزله مثل قبره، ولا تحدث نفسه بالخروج منه، إلى أن يموت، وكل مريد رأى شيخه نقصًا، وقعد عنده منافق مطالب عند الله، وكل مريد غسل ثوبه لغير نجاسة، فلعلة في نفسه، أو اكتحل أو رجل شعره، أو حسن شيئًا من زينة ظاهره بغير ضرورة، أو أمر شيخ فهو صاحب علة.

ومن شرط المريد: الحفظ والأمانة، فإنه طريق وهب الأسرار، فلا توهب إلا للأمناء، فمن شرطه الكتمان، إلا أن يأمره صاحب السر بإذاعته، كما حكي أن شيخًا كان له تلميذ يدعي أنه أمين، والشيخ يعلم منه خلاف ذلك، وهو يرد على الشيخ في ذلك ويدعي الأمانة، ويطلب منه أن يهبه سرًا من أسرار الله، فأخذ الشيخ يومًا تلميذًا من أصحابه، وخبأه في بيته، وعمد إلى كبش فذبحه، وألقاه في جوال، ودخل عليه ذلك التلميذ المدعي، فرأى الشيخ مخضبًا بالدماء، والجوال أمامه، والسكين بيده، فقال له: يا سيدي، ما بك؟ فقال: أغاظني فلان فقتلته، يعني التلميذ المخبوء، ويعني يقدر عليه من مخالفة هواه، حتى لا يكذب الشيخ، فتخيل التلميذ أنه في الجوال، فقال له الشيخ: هو أمانة، فاستدعي وادفن معي هذا المذبوح، الذي هو في الجوال، فدفنه معه في الدار، وقعد الشيخ يقصد حكايات ذلك التلميذ، وافعل معه ما يخرجه، وجاء أبو ذلك المخبوء، فطلب ابنه فقال له الشيخ: هو عندي، فمضى الرجل، فلما مر على ذلك التلميذ حكاية الشيخ مشى إلي والد ذلك المخبوء، وأخبر بأن الشيخ قتله، ودفنه معه، ورفع ذلك إلى السلطان، فتوقف السلطان في ذلك الأمر لما يعرفه من جلالة الشيخ، وبعث إليه بالقاضي والفقهاء، هو أخذ ذلك التلميذ بسفه على الشيخ، ووقف الشهود حتى حضر على الجوال، فعاينوا الكبش، وخرج التلميذ، وافتضح وندم حيث لم ينفعه الندم.

ومن شرط المريد: ألا يبقي في نفسه مقدار الشيء إلا لشيخه خاصة، ولا سبيل للمريدين أن يأخذ رفقًا من أحد، والجامع لمقام المريد ألا يتصرف ولا يسكن إلا بأمر شيخه، هذا هو جامع أمره.

فصل فيما ينبغي لأهل طريق الله أن يتعاملوا به ويعاملوا بطريقهم

اعلم أن طريق الله بعيد مقدس عن المنازعة فيه، والمجادلة والمراء وظهور النفس، وللاعتذار فيه لأحد، ولا مسامحة في أمر يؤدي إلى الخروج عن الطريق، وعندهم المؤاخذة باللسان، وعدم الصفح عن الزلات، التي لا مسامحة للشرع فيها، ويسامحون في حقوقهم، وما يرجع إليهم.

ومن شرط أهل هذه الطريقة: أن ينصفوا الناس من أنفسهم، ولا يتصفون لأحد، ويقبلون المعذرة من الأجانب ولا يعتذرون، وينصرون ولا يتصرون، ويعاملون الناس بالرحمة والشفقة، ويتعاملون فيها بينهم بالمناصحة والافتقار والمناقرة، ولا يسلم واحد منهم لصاحبه ما لا يقتضيه طريقهم، إلا أن يكون صاحب الحركة أعلى، فالتسليم واجب، ولا حد في مواهب الله، وليس في طريقهم من يقول: لي، ولا عندي، ولا متاعي، ولا نعلي، ولا ثوبي، وهم فيما تفتح لهم على السواء، ليس لواحد منهم ملك دون صاحبه.

ومن طريقهم: ترك إرفاق النسوان، ومجالستهن ومؤاخاتهن، وليس من شأنهم ﷺ صحبة الأحداث، ولا مكالمتهم، ولا ما تسمعونه في وقتكم هذا من ذكر الشاهد، فإنه لم يكن من شأن القوم، وإنما أحدثه قوم مجان، رجعوا إلى الطريق بمجرد الدعوى، لا بالصورة ولا بالحقيقة، من أجل الأوقاف الموقوفة على أهل طريق الله، بالخوانق والرباطات، وهم مفسدون كسالى عاجزون لا دين لهم، ولا همة ولا مروءة، يزينوا بزي السادات، بالسكون وتقصير الثياب خاصة، فدخلوا لهذا الزي، ولباس الخرقة الخوالق رغبة فيما يأتي إليها من حلال وحرام، واتخذوا السماع عبادة ودينًا، فهم الذين اتخذوا شيخهم لعبًا ولهوًا، واتخذوا المرادات بسوء ظنهم، وشر ما عليه، فلا ينبغي لمسلم أن يقتدي في هذا الزمان بهم، ولا بشيخ يعمل السماع، ويقول به، وإن كان صادقًا في حاله، فذلك راجع إليه، والزمان فاسد، وينبغي لكل مؤمن أن يأخذ بالأحوط، فإنه يقبل على السماع ابتداء؛ لأنه من شهوتها، وهذا لأمر لم يجر عليه طريق الصديقين والأئمة، حتى أن أبا يزيد الأكبر قال في مناجاته لربه، في أهل السماع: أنهم أهل كدية، وإني ما طلبتك لذلك، فأفق.

وقال: غيره فيه حسبي أن أخرج من السماع، زحمت رأسًا برأس، ولا على إن كان فيه خيرًا لأولادي، ولا لنا وهكذا إشارات القوم، من أولهم إلى آخرهم، فيه أنه من حظوظ النفوس في الحقيقة، ومن الأفعال المباحة في الحكم ورجال الله، أنفوا

واجعلوا حركاتهم فريضة أو فضلة، وأما الشاهد وهو الحدث، فمن أعظم الزلات وأشد الفسوق، ولقد ذكر الإمام السيد أبو القاسم القشيري في فصل له، في رسالته في وصية المريدين، فقال ﷺ: ومن أصعب الآفات في هذه الطريقة: صحبة الأحداث ومن ابتلاه الله بشيء من ذلك فبإجماع الشيوخ: ذلك عبدٌ أهانه الله عزَّ وجل وخذل، بل عن نفسه شغله، ولو بألف ألف كرامة أهله.

وهب أنه بلغ رتبة الشهداء لما في الخبر تلويح بذلك، أليس قد شغل ذلك القلب بمخلوق!! وأصعب من ذلك: تهوين ذلك على القلوب، حتى يعد ذلك يسيرًا، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴾ [النور: 15].

وهذا الواسطي رحمه الله، يقول: إذا أراد الله هوان عبد ألقاه إلى هؤلاء الأنتان والجيف.

سمعت أبا عبد الله الصوفي يقول: سمعت محمد بن أحمد النجار يقول: سمعت أبا عبد الله الحصري يقول: سمعت فتحًا الموصلي يقول: صحبت ثلاثين شيخًا كانوا يعدون من الأبدال، كلهم أوصوني عند فراقي إياهم، وقالوا لي: اتق معاشرة الأحداث ومخالطتهم.

ومن ارتقى في هذا الباب عن حالة الفسق، وأشار إلى أن ذلك من بلاء الأرواح وأنه لا يضرّ، وما قالوه من وساوس القائلين بالشاهد، وإيراد حكايات عن بعض الشيوخ، لما كان الأولى بهم إسبال الستر عن هناتهم وآفاتهم، الصادرة منهم فذلك نظير الشرك وقرين الكفر.

فليحذر المريد من مجالسة الأحداث، ومخالطتهم؛ فإن اليسير منه فتح باب الخذلان، وبدء حال الهجران، ونعوذ بالله من قضاء السوء، هنا انتهى كلام القشيري في هذا الفصل.

وأما آدابهم في السماع:

فمنها: ألا يكون بينهم من ليس من طريقهم، ولا من هو من طريقهم، إذا كان لا يقول بالسماع، فإنه يقبضهم بتغيره، فإنه أقوى منهم؛ لأن النفس لا تكره السماع، وهو يقتضيه طبعها إلا لمشاهدتها حالة، هي أعلى من السماع، فلها حكم وسلطان على نفوس السامعين لعلوها، فلا بد أن يكون السامعون مجتمعين على قلب واحد، وأن يمكن أن يكون القوال منهم، وممن له نية حسنة فيهم، فهو حسن، وإن كان القوال من العامة، فمن شرطهم أن يجزلوا لهم في العطاء، ويرغدوا له في العيش،

ويباسطوه حتى يمكنوا من قلبه مودة الجماعة والطائفة، فإن النفوس مجبولة على حب من أحسن إليها، ولا تفتتحوا عليه شيئًا بعينه، وإذا ظهر لهم من القوال في أثناء المجلس سآمة أو كسل أسكتوه، وأراحوا سره واشتغلوا بنفوسهم وطيبهم، فإن كان في الجماعة من ينوب عنه، وإلا أخذوا في الذكر بصوت واحد، وطريقة واحدة موزونة، وهي أحسن عند المحققين من قول القوال ولقبحها أعلى، وأحسن إن كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد، وإذا أخذ القوال في شأنه، وسرت الأحوال في نفوس السامعين، وتحكم فيه سلطان الوجد طلبًا للوجود، وتحركت هذه الهياكل لتشوف روحانياتها، إلى الملأ الأعلى فما فوقها، كل على قدر قوته ومقامه، فلصاحب الحال بعد فراغه، أن ينظر من حركة، فإن كان حركته معنى أخذه من قول القوال، وسقط منه شيء، فهو للقوال خاصة، فإنه من قتل قتيلاً فله سلبته، فإن كان القوال من المؤلفة قلوبهم، فيجب على الجماعة أن يأخذوا الثوب منه، بما يقترحه لا يغير له قلب ولا يسامح فيما يقترحه فيه، فإنهم أهل جود وسماحة، فإذا أراضوا القوال يقاسموا الثوب فيما بينهم، على وجه البركة، وإن كانت الحركة من معنى لم يأخذه من قول القوال، فالثوب للجماعة، والقوال من الجماعة، وصاحب الحال مصدق فيما يدعيه في محرك لا يكذب، فإن التهمة بين القوم قد سقطت، فإن تحرك سيد القوم وسقط منه شيء، فالحكم للسيد فيما سقط، ليس لهم أن يتحكموا في خرقة سيدهم، ويجب على السيد أن يقسمها فيما بينهم، ولا بد، فإن أمسكها ولم يحكم فيها ولا قسمها، فليس بسيد، ولا هو من طريق القوم.

وللجماعة أن يجتنبوه، وليس لطالب أن يقتدي به ولا يتبعه، فإن إمساكه بالخرقة، لأحد الأمرين، إما لبخله، أو لطلب الستر لحاله بسوء هذا الأدب حتى يسقط من عين الجماعة، وكيف ما كان، فالمريد لا يفلح باتباعه، فإنه إن كان بخيلاً، فأقبح من كل قبيح صوفي شحيح، وإن كان مستترًا بذلك الفعل، فتلك لعلة لا يعرفها من نفسه غيره، والمريد إنما ينتفع بالسيد بما يراه من آدابه في أخلاقه في حركاته، لا بقوله كما قال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: 21] وقال ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»[1] ولم يقل صلوا كما قلت لكم، فالفعل أرجح في نفس التابع المقتدي من القول، كما قيل:

(1) رواه البيهقي في الكبرى (2/345)، وابن حبان (7/314).

وَإِذَا المَقَالُ مَعَ الفِعَالِ وَزَنْتَهُ   رَجَحَ الفِعَالُ وَخَفَّ كُلُّ مَقَالِ

وكل من قام غلبة فللجماعة أن يقوموا لقيامه، وليس للجماعة أن يقوموا لمن بقيت فيه فضلة من الإحساس والشعور، وحرام عليه القيام، وهو عاصٍ منافق لظهور بصورة الصديقين لا بمعناهم، إلا أن يقوم متواجدًا معرفًا للجماعة بتواجده، مقرًا على نفسه بذلك يطلب به تحصيل، فللجماعة أن يقوموا لقيامه، فإن مذهبهم المساعدة والموافقة، وهو صادق في دعواه، والأولى به بكل قائم في السماع ألا يقوم إلا لحالة فناء وغلبة، فلا سبيل إلى بيع خرقه، فإن فيها إهانة المقام، حيث ابتذل، فإن السلعة إذا دخلت في النداء تلوثت بالأيدي، ويصغر طريق الله في عيون القوالين وعند الأجانب إذا سمعوا ذلك، وليس لهم أن يتحكموا في خرقة من ليس بطريقهم، ولا من خرقة من لا يرتضي هذا الفعل منهم، كالعباد والزهاد إن ضمه معهم مجلس، فمتى ما تحكموا في شيء من هذا، فقد خرجوا عن طريق الله، والتحقوا بالذين يأكلون أموال الناس بالباطل، وإنما جوزنا لهم ذلك فيما بينهم، لأنهم تراضوا بذلك، وطابت بذلك نفوسهم، بحيث لو رد على أحد خرقته، تغير في نفسه، ولم يرجع فيها ألبتة، وأخرجها عن ملكه، ولا بد.

ومن شرط أصحاب القلوب والأحوال، وهم الذين لم يبلغوا مبلغ الرجال الذين لهم الكمال: ألا يقعد معهم في مجلس سماعهم، ومذاكرتهم منكر، ولا يكون عندهم شيء من أسباب منكر، من نعل أو ثوب أو كوز، لا قليل ولا كثير، فإن ذلك ظلمة لهم، وتغيير لوقتهم، وقد قال أبو يزيد الأكبر، في وقت حاله: إني أجد وحشة، فاطلبوا عن ذلك، فطلبوا البيت، فوجدوا عندهم، نعلاً لرجل، قد تبدل في المسجد، مع صاحب من أصحاب أبي يزيد، فطلبوا صاحب النعل حتى وجدوه، فإذا به من المنكرين عليهم.

ومن شرط كل صاحب وقت: ألا يعامل وقته، إلا بأسبابه، ومتى ما أدخل على وقت ما يقتضيه وقت آخر تكدر عليه وقته، كما اتفق لبعض السادة، فكان وقت التجريد المطلق، فوجد ليلة في وقته كدرًا ووحشة، فقال: ابحثوا عن سبب كدر الوقت، فوجدوا في البيت معلاق عنب، فقال: رجع بيتنا بيت البقالين، وزال كدره، وكما اتفق لبعضهم، وكان وقته تدقيق الورع، فقال: إن السراج كدر وقتي، فابحثوا عنه، فقال بعض أصحابه: استعرنا قارورة، لنسوق فيها الدهن مرة، فسقيناها فيها مرتين، فتصفيته الأوقات من شأنهم.

ومن شرطهم: ألا يعدوا، فمن غلط ووعد، وجب عليه الوفاء بما وعد، واستغفروا الله، وصدق الحديث من شروطهم، ولا سيما فيما تحدثوا به عن رسول الله ﷺ، ولا يتكلم عن حسن ظنهم بالناس في الحديث عن النبي ﷺ، بل في الحديث عن كل أحد وليمسوا حالهم على العلم، وقد قال ﷺ: «حسب المرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع»[1] ذكر هذا الحديث مسلم في صدر صحيحه، فالورع في المنطق واجب عليهم، وعلى كل مسلم، وكذلك في النظر والطعمة، وغير ذلك.

ومن شرطهم: عدم المرايا، وحفظ آداب الشريعة دقيقها وجليها إذا علمها، وله أن يسأل إذا لم يعلم، عن كل حاله يكون عليها ما حكمها في الشرع، فإن الرجل إذا خان في أدب الشريعة أحرى أن يخون في الأسرار إلهية، والله تعالى لا يهب أسراره إلا للأمناء من عباده.

ومن شرطهم: أن يختاروا لأنفسهم ما اختار الله لهم في كتابه أو على لسان رسوله، من فعل غير ذلك فقد آثر هواه على دينه.

ومن شرطهم: ألا يعرجوا على مباح أصلاً؛ لأنه تضييع للوقت، ومن دخل هذا الطريق، وهو ذو زوج فلا يطلق، أو عزب فلا يتزوج، حتى يكمل، فإذا أكمل فهو في ذلك على ما يلقى إليه ربه.

ومن شرط السالك: ألا يبيت على معلوم، مع تحقق الورع في الأخذ، ولا يأخذ السالك ليعطي أحدًا، فإنه حجاب له، وللكامل أن يأخذ، ويمسك إن شاء، ويعطي إن شاء، فإنه مع ما يلقى إليه في الحكم، كصورة التلميذ مع شيخه، فكما لا يعترض على التلميذ في الفعل الذي يأمره، يأمره به شيخه، ولا على الصاحب فيما يأمره به نبيه ﷺ، كذلك لا يعترض على الشيخ فيما يفعله، فإنه عن الله إذا كان شيخًا حقيقة، كذلك النبي ﷺ، لا يعترض عليه في فعله، فإنه أخذ عن الله، والمتشيخ كالمفتي، والنبي ﷺ يقول: ﴿ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ﴾ [الأحقاف: 9]، وقال الشيخ لموسى ﷺ: ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ﴾ [الكهف: 82] فقد استند الشيخ إلى الذي استند إليه الرسول.

ومن شرط أهل هذه الطريقة: ترك الاعتراض، إلا أن يكون المعترض أعلى، فإنه تأديب لا اعتراض، وأما الأدون فإنما ينكر لعدم ذوقه، فله أن يصمت، ولا ينكر

(1) رواه مسلم (1/10)، وأبو داود (4/ 298) والبخاري في الأدب المفرد (ص 305).

ما لا يعرف، فإن أنكر فقد أبطل أصل عقد طريقه، فإن من أصولهم، أنهم أهل صدق، لا ينطقون إلا بما شاهدوا، فإذا سمع ما ليس في وسعته من أخيه، فيعلم من فوره أن مشهد أخيه أعظم، وأنه في حالة دونه، فليتلطف في تلبيته إن كان، والأولى به أن يتوجه بهمته إلى الله حتى يرزق ما رزق صاحبه أو تلميذ له، ويخدمه فينتفع به، هذا شرط الطريق.

ومن شأن الطالبين: أن يدخلوا على الشيخ، إذا زاروه تفريغ قلوبهم من جميع ما عندهم، وقبولها لما يلقى إليهم الشيخ، حتى يخرجوا من عنده، ولا يتصور منهم إنكار ألبتة، ومهما وقع لهم ما لا يقبلونه، وجعلوا على أنفسهم بالأئمة، وقالوا هذا مقام لم يصل إليه نفوسنا، ولا ينسبون الشيخ إلى الخطأ، ومن فعل ذلك فليس بمسترشد، في طريق القوم.

ويجب على المريدين: ألا يدخلوا على الشيخ، ولا يقعد بين أيديهم إلا على طهارة ظاهرًا وباطنًا، مسلمين متسلمين، هذا شأنهم، ولقد كان سيدنا أبو مدين ببلادنا ﷺ يقول: ما دخلت في ابتداء حالي على الشيخ حتى أغتسل، وأطهر ثوبي، وعصاي، وجميع ما علي، وأطهر قلبي من علومي ومعارفي، وحينئذ أدخل عليه، فإن قبلني وأقبل علي، فتلك سعادتي، وإن أعرض عني وتركني، فالعيب مني والشؤم علي.

ومن آدابهم مع الله وقليل فاعله: أن يعتقد أن لله نظرات في كل زمان، إلى قلوب عباده ولشيخهم فيها بلطائفه ومعارفه ما شاء، فإذا فارق شخصًا ساعة واحدة، أو أعرض عنه نفسًا واحدًا وهو معه جالس، ثم عاد إليه، فإنه تهيأ للقائه بالحرمة والتعظيم، لعل نظرة حصلت له من تلك الخطرات، حصل به فوقه، فإن كان الأمر كذلك، فقد وفا معه بالأدب، وإن لم يكن عند ذلك، فقد تأدب مع الله، حيث عامله بما يقتضيه المرتبة الإلهية، وهذا مقام عزيز، قلّ أن يرى له ذائقًا.

وكذلك أيضًا إذا شاهدوا عاصيًا في حال عصيانه، ثم زال عن تلك المعصية، فإنهم لا يعتقدون فيه الإضرار، ويقولون لعله تاب في سره، أو لعله ممن لا يضره من المعاصي الاعتناء البادي به في عاقبة أمره، ولا يعتذرون في أحد سوء ألبتة، إلا فيمكن أكشفهم الله تعالى على سره وماله، فلا يقدرون أن ينكروا ما عرفوا، لكنهم لا يعيرون أحدًا، ولا يتشمتون به، ومن نظر نفسه خيرًا من أحد، من غير أن يتعرف مرتبته، ومرتبة ذلك الآخر، بالغاية لا بالوقت، فهو جاهل بالله، مخدوع لا خير فيه،

ولو أعطي من المعارف ما أعطي، ولم يكن هذا من شأن القوم ﷺ، والازدراء بالعالم من جانب الحقيقة، هو الازدراء بالله، وهذا يقبض الولاية، ومن أوصافهم أنهم رحماء بينهم، أشداء على الكفار، تراهم ركعًا سجدًا، غياث للخلق، حتى إن الواحد المشار إليه في العالم، يقال له الغوث عندهم، وهذه الحقيقة سارية في الطائفة، وكل من دخل على الشيخ ليختبره، فهو جاهل، فإن الشيوخ لا يختبرون ألبتة، ولا يطلب منهم الكلام، على هواجس النفس، وإنما يراد منهم ما ذكرناه، من معرفة الأمراض، والأدواء وارتباطاتها لا غير ذلك.

والمكاشفات أحوال المريدين، لا أحوال العارفين، ومن أوصافهم: الرياضة وهي عبارة عن تهذيب الأخلاق، ومعنى تهذيب الأخلاق: تطهير النفس، من كل خلق دنيء، وتحليتها بكل خلق عظيم، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝ ﴾ [القلم: 4] فلا يطلبون من خادمهم أن يجري على أغراضهم، إذا أتاهم بما لا يوافق غرضهم، لم يعتبروه، ولا قالوا فيه إلا أن يكون الخديم تلميذًا للشيخ، فللشيخ أن يؤدبه إذا خالف أمر شيخه، وإنما هذا في حق الإخوان، بعضهم مع بعض، إذا فعل من غير أمر الشيخ، وكذلك في معاملتهم مع الخلق، يتحملون أذاهم، ولا يؤذونهم ويتحملونهم كلهم، ولا يلقون اللوم على أحد، ويعينون على أسباب الخير والبر، ويغيثون الملهوف، ويرشدون الضال، ويعلمون الجاهل، وينبهون الغافل، ولا يتخذون حجابًا ولا حُجابًا، وكل من طلبهم وجدهم، وكل من أراد وصل إليهم، لا يستترون عن أحد، ولا يقولون لقاصدهم، يرجع عن ساعة، ولا يمنعون سائلاً، يقرون الضيف، ويؤنسون المستوحش، ويؤمنون الخائف، ويسقون العاطش، ويشبعون الجائع، ويكسون العاري، ويعينون الخادم، ولا يرجعون عن فضيلة، ولا يقدمون على رذيلة، ومنهم من صارت إرادته، متعلقة بكل ما يجري في الكون، من غير تخصيص، ما عدا محارم الله تعالى، فإنه لا يرضاها.

فصاحب هذا المقام، كل ما يفعله الخادم، أو الخلق في حقه؛ لأن إرادته ما يجريه الحق على يد عباده، وهو فان عن حظ نفسه، لمفارقته عالم نفسه، ومن لا نفس له، لا غرض له، وإذا زال الغرض من قلب العبد، زال عنه كل مرض، فإن سبب الأمراض عدم موافقة الأغراض.

ومن أوصافهم: التوبة مع الأنفاس والاستغفار على الطريقين، فلا يقومون إلا تائبين، ولا يقعدوا إلا كذلك.

ومن أوصافهم: اجتناب المحارم والشبهات، وموطن إليهم، والتجافي عما للنفس فيه غرض من الشهوات، وأعني بذلك على جهة التمني والتعني في نيلها وطلبها.

وأما إن سيقت له من غير تعب ولا سؤال، أكلها وتناولها، إلا أن يكون في مقام المجاهدة، أو في مقام توفير اللذة، إلى موطنها، مثل عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وغيرهما رضي الله عنهما، ومثل عتبه الغلام، وجماعة من شيوخنا، فليس لمن هو في إحدى هاتين الحالتين أن يتناول شيئًا من طيباتها، ومن أوصافهم محاسبة النفس على حركاتها، وخواطرها وإيماءتها، على ترتيب مخصوص.

ومن أوصافهم: موازنة أعمالهم عند الشروع فيها.

ومن أوصافهم: المجاهدة البدنية، من الجوع والعطش والهوى، ولا بد من مقاسات الموتات الأربعة: الموت الأبيض، وهو الجوع، والموت الأحمر، وهو مخالفة الهوى، والموت الأسود، وهو تحمل الأذى، والموت الأخضر، وهو طرح الرقاع، بعضها على بعض، ومن أوصافهم، طرح الكونين من قلوبهم، والإيثار بما في أيديهم، على إخوانهم من خلق الله.

ومن أوصافهم: الاعتماد على الله، في جميع أمورهم، والترضي عنه في كل ما تجريه عليهم مما جرت عادة النفوس بكرامته، والصبر على الآلام، والانقياد إلى ما يدعوهم إليه، طوعًا لا كرهًا.

ومن أوصافهم: الاغتراب عن المواطن، وهجران الخلائق، من غير اعتقاد سوءًا فيهم، بل إيثارًا منهم للحق عليهم، وقطع العلائق والعوائق، ومن أحوالهم الجولان في البلدان، والسياحات في الجبال، وبطون الأودية، وسواحل البحار، وملازمة البراري.

ومن أحوالهم: السعي في قضاء حوائج المسلمين، بعد فراغهم من نفوسهم، وأما من سعى في ذلك، قبل فراغه من نفسه، فهو طالب رياسة، وذكر جميل، فإنهم يقبلون عليه، ويخدمون بابه، ويلازمون ركابهم، والنفس تنظر عليه بأن هذه فضيلة، ويقول له: ما نفعله إلا لله، وإنه لا حظ لي في هذه، ولو علم المسكين لقدم قضاء حاجة نفسه، في تخليصها من أسر هواها، وسخره شيطانها، وهو لا يبالي بذلك،

كما قال ﷺ: «ما من أحد يكلم في سبيل الله، والله أعلم بمن يكلم في سبيله»[1]، فليس كل من قتل بين الصفين، قتل في سبيل الله.

ومن أوصافهم: القناعة، وهو وقوف النفس عند ما رزقت من غير أن تتشوف إلى زيادة.

ومن أوصافهم: الشكر على السراء والضراء، هكذا جري العرف بينهم.

ومن أوصافهم: ألا يحلقوا شعرًا، ولا يقصروه، ولا يقصوا ظفرًا، ولا يتجردوا عن ثوب يعطونه أحدًا، إلا على طهارة؛ لأنهم يريدون ألا يفارقهم شيء إلا ويتركهم طاهرين، بقولهم: تركناهم وهم يصلون، وهو سر عجيب.

ومن أحوالهم: الدعاء إلى الله، وفاء بمقام العبودية، والالتجاء إليه سبحانه في جميع حوائجهم، لا إلى الخلق، لتحققهم بأن الأمور بيده، فلا فائدة للتعرض لمن ليس بيده خلق كل شيء لله الخلق والأمر جميعًا.

ومن نعتهم: الفقر والذلة والمسكنة والخشوع والخضوع والتواضع، كل ذلك لله تعالى[2]، من أجل ظهور الأسماء، التي تقابل هذه النعوت، فإنه لا يعرف سر هذه

---

(1) رواه البخاري (302/10)، ومسلم (374/12).

(2) قال سيدنا الشعراني: ومن أخلاقهم: كثرة تواضعهم لبعضهم بعضًا، ورؤيتهم نفوسهم أقل من تلامذة أقرانهم، وأنقص في المقام.

وقد كان الشيخ عبد القادر الجيلي -رحمه الله تعالى-: من طابت نفسه أن يقرأ على أحد من أقرانه أو يتلمذ له فقد خرج من رعونات نفسه، فإن ذلك من أعلى رياضة تكون للنفس، وهو أعلى من الجوع والعري، والسهر والعزلة ونحو ذلك. وهذا الخلق قد صار من أغرب الغريب حتى أن بعضهم ربما ترك زيارة أخيه؛ خوفًا أن يقول الناس: إن المزور أعلى من الزائر، وهذا أمر خارج عن سياج أهل الطريق، فقد زار ﷺ وأكابر الصحابة الفقراء والمساكين مع علو مقام الزائر على مقام أعظم ملوك الدنيا بما لا يتقارب، ولم يعتذروا بعذر. فزر يا أخي إخوانك، واقرأ عليهم رسائلهم التي ألفوها فإن كلامها محررًا فذاك، وإلا فنبههم على ما فيها بلطف وحسن سياسة، وإن كتبها عندك وأوهمت الناس حاجتك لمثلها، فقد بلغت الغاية في رياضة النفس.

فاعرض يا أخي هذا الأمر على نفسك قبل أن تتصدر للمشيخة، فإن رأيت نفسك منشرحة لتلمذها لأحد من أقرانها فاجلس، وإن انقبضت نفسك من ذلك فاتخذ لك شيخًا يربيك ويزيل منك الرعونات، وإلا ضللت وأضللت، الله في ذلك، والحمد لله رب العالمين.

ومن أخلاقهم: زيادة التعظيم لكل من اختفى من أقرانهم، ونفرت عنه تلامذته؛ لأنه قد مشى على قواعد أهل الكمال؛ لأن الكامل الصادق لا بد أن يختفي بعد الشهرة: ويذل بعد العز.

وإيضاح ذلك أن الفقير مادام ناقصًا فهو يطلب الظهور والشهرة، فإذا حصل له ذلك حصل له العز والجاه بين الناس، فإذا أخذ في الكمال رأى أن الكمال له في هذه الدار إنما هو بالذل

الأسماء الإلهية، إلا من اتصف بهذه الصفات، التي يقابلها، فإنها روح العبودية، ومن ذلك الخوف، عندما يدعوهم إلى مخالفة الحق.

ومن أحوالهم: الرجاء عندما يريد سلطان القنوط أن يتحكم فيهم.

ومن أحوالهم: القبض عند مشاهدة، ما لا يحمده الشرع.

ومن أحوالهم: النظر في عيوبهم، والاشتغال بنفوسهم، والتعامي عن عيوب الناس، فلا يعتقدون على أحد إلا خيرًا.

ومن أحوالهم: أن يعودوا ألسنتهم، إلا الخير في موضعه، مثل ما رأى عيسى ﷺ خنزيرًا، فقال: انج بسلام، فقيل له في ذلك، فقال: إني كرهت أن أعود لساني إلا بخير، ومن هذا الباب أن النبي ﷺ مرّ بجيفة، فقال الصحابة: ما أشد نتنها، فقال النبي ﷺ: «ما أشد بياض أسنانها».

ومن أحوالهم: غض البصر عن فضول النظر، والإسراع في المشي، والفناء عن جميع أفعالهم برؤية المنة والتصرف الإلهي، والخلق القادري.

ومن أحوالهم: الصمت، إلا عن الخير المحض، فإذا اختبروا نطقهم قبل أن ينطقوا، ويخلص لهم من الشوائب المفسدة له حينئذ نطقوا به، فإن لم يتخلص لهم قربةً أو نيابةً صمتوا.

ومن أحوالهم: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عندها يخاف، ويرجى من السلاطين والملوك والخلفاء، لأنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم، ولا يستحيون في الحق.

ومن أحوالهم: صلاح ذات البين بأحسن سياسة بلطف.

ومن أوصافهم: الحياء من الله حق الحياء، وهو أن يطلع على قلوبهم فلا يجد فيها ربانية لغيره، ولا شوقًا إليه، ولا حياء إلا فيه، وله ومنه، ويطلع على سرائرهم، فلا يجد فيها التفاتًا.

=

والانكسار والخفاء، فصار يكره الشهرة والعز بالطبع.

وقد كان الشيخ أبو المواهب الشاذلي -رحمه الله تعالى- يقول: إذا بلغ الفقير مقام الكمال في العرفان صار غريبًا في الأكوان لا يعرفه إلا من أشرف على مقامه؛ لأنه يصير أعماله كلها قلبية لا يكاد يظهر شيئًا من أعماله إلا في حال يقتدي به فيه لا غير، وربما ظن بعض من لا علم عنده له بأحوال القوم أن ذلك الفقير الذي اختفى بعد ظهور كراماته ومكاشفاته قد سلب حاله، فيحتقره ويخرجه عن دائرة القوم، والحال أنه في أعلى مقامات الكمال.

ومن أوصافهم: سلامة الصدر، لجميع الخلق، والدعاء للمسلمين، بظهر الغيب، وخدمة الفقراء، والرحمة والشفقة على عباد الله، من ناطق وغير ناطق، ولقد حدثني الفقيه المدرس بمدينة ملطة قال: كان ببخارى وال، وكان من أظلم الناس، فركب يومًا فرأى كلبًا أجرب، وكان ذلك اليوم فيه برد شديد، فقال لبعض رجاله: ارفعوا ذلك الكلب، فرُفع إلى داره، فتلطف به، وأحسن إليه، فلما جاء الليل، نودي في منامه: يا فلان، كنت كلبًا فوهبناك كلب، فهذه رحمة بكلب آثرته.

وحديث النبي ﷺ في إماطة الأذى عن الطريق، من باب الرحمة بالسالك عليه، وقد ورد في الصحيح: «أن رجلاً نحا غصن شوك من الطريق، فشكر الله فعله، فغفر له»[1] و«في كل كبد رطبة أجر»[2].

ومن أحوالهم: ستر محاسن الخلق، وستر مساوئهم إلا المبتدعين، فيجب على كل مسلم أن يعرف به، حتى يأخذ الناس منه حذرهم، وهو من باب الرحمة بالمسلمين، فإنه أذى في طريق الدين، يجب إماطته[3].

ومن أحوالهم: أن ينظروا الخلق بعين التعظيم لا بعين الازدراء، وليس لهم تشرف ولا فضل على أحد، من خلق الله، إلا عن أمر بلا فخر، ولا يرون أن لهم فضلاً ولا حقًّا على أحد من خلق الله، وإن للخلق عليهم حقوقًا، فهم يجتهدون في أدائها، ما توجهت عليهم، وقد شرعنا في جزء في هذا الباب، خاصة هو بين أيدينا الساعة.

ومن أحوالهم: الغيرة لله، والحب في الله، والبغض في الله.

ومن أحوالهم: أن يتصدقوا عهدًا في قلوبهم على جميع عباد الله بأغراضهم ودمائهم وأموالهم، فلا يطلبون أحدًا بشيء في الدنيا والآخرة، وقد روي عن النبي ﷺ في هذه أنه قال: «لا يستطيع أحدكم أن يكون كأبي ضمضم كان إذا أصبح يقول:

---

(1) رواه البخاري (104/3)، ومسلم (476/12).

(2) رواه البخاري (460/8)، ومسلم (75/15).

(3) قال الشعراني: ومن أخلاقهم: عدم مبادرتهم إلى سوء الظن بأحد من المسلمين، وكثرة سترهم لعوراتهم التي شهدوا منهم وتحققوا فعل ذلك منهم جازاهم الله تعالى بنظير فعلهم، فمن أساء الظن بأحد أساء الله به الظن، ومن أكثر من ستر عوراتهم ستر الله عورته، والعكس بالعكس.

واعلم يا أخي أن أحدًا لا يصل إلى مقام حسن الظن بالناس إلا إن كان باطنه مطهرًا من سائر الرذائل إما بالفطرة وإما بالعلاج والرياضة، ومادام فيه شيء من الرذائل فمن لازمه غالبًا سوء الظن قياسًا على نفسه. [الأخلاق المتبولية بتحقيقنا].

اللهم إني قد تصدقت بعرضي ونفسي على عبادك»[1].

وأصول الشرع تعضد هذا القول، فإنه من باب العفو، ومكارم الأخلاق، وقد ورد النص المقطوع به في ذلك، وهم الذين أجرهم على الله.

ومن أوصافهم: أنهم لا يقرضون أحدًا، وإن طلب محتاج منهم قرضًا، ولا يحدثون أنفسهم أن يأخذوا منه شيئًا، وإن رد إليهم قرضهم، ساسوه إلى إمساكه بلطافة، فإن أخذوه منه ودفعوه إلى محتاج، فلا يدخل لهم في ملك ألبتة، فإنهم لا يرجعون فيما خرجوا عنه.

ومن أوصافهم: إذا سقط منه في طريقهم شيء إما ثوب أو مال، ولو كانت مائة ألف دينار، ويكونون قد مشوا عنها، فإنهم لا يطلبون ولا يرجعون في طلبها، ولا ينشدونها ولا تحس أنفسهم مكانها، ومتى تغيرت نفوسهم عند ذلك، فهم أصحاب عليه، والمكون في قلوبهم حظ، وإن من هذا شأنه، فإنه يسعى في زوال هذه العلة عن نفسه، وإن النبي ﷺ إنما أقام من أجل العقد، لما كان مال الغير، فإنه كان لعائشة، وكلامنا فيما نملكه، وليس هذا من إضاعة المال، فإن غلب عليه إضاعة المال، رغبة في إقامة السنة، فليقف عندما سقط منه، حتى يمر محتاج، فيأمره بأخذه ثم ينصرف، ولا يدخل له في ملك، إلا أن رد إليه، من غير طلب، فهو فيه مخير إن شاء أمسكه، وإن يشاء أخرجه.

ومن أوصافهم: عدم الالتفات إلى خلف، وإن التفتوا التفتوا جميعًا، ونادى رجل الشبلي من خلفه، فلم يدر وجهه، ولم يجبه، فقال: إنهم لا يلتفتون إلى الوراء، ولا يجيبون من ناداهم، خلف القفا.

ومن أحوالهم: الأخذ بالفأل في ترك الطيرة، ودخل الشبلي يومًا على قوم، فقالوا: أغلق الباب، فقال: إن الصوفية يفتحون أبواب المغلقة، ولا يغلقون الأبواب المفتحة، وقرع رجل على شيخنا أبي مدين الباب، فخرج إليه، فلم يكن في نية الشيخ أن يدخله، في ذلك الوقت، ولا غيره، فقال له: ما اسمك؟ فقال الرجل: أحمد الفائدة، فقال له الشيخ: ادخل فإن العاقل لا يطرد الفائدة من بابه، وهو يطلبها، فكان هذه الفائدة من سادات القوم.

---

(1) رواه الديلمي في الفردوس (395/1)، وأورده ابن عبد البر في الاستيعاب (1694/4)، والحافظ في الإصابة (227/7).

ومن أوصافهم: العدل في جوارحهم، وتصرفات أعضائهم، وحالاتهم مع الخلق، ومع أهليهم ومن هذا الباب إزالة النبي ﷺ نعله من رجله، حتى انقطع شراك نعله الآخر، فسوى بين قدميه في الحفاء، ومن هذا كثير.

ومن أوصافهم في أكلهم وشربهم وملبسهم ومراكبهم ومناكحهم ومضاجعهم: أنهم لا يفعلون شيئًا من هذا كله إلا عن ضرورة، ومن فعل شيئًا من هذه الأفعال لا عن ضرورة فقد فعل مباحًا، وفعل المباحات ليس من شأنهم، وهذه المباحات إذا اضطر الإنسان إليها صار فعلها فرضًا عليهم، وأين مرتبة الفريضة والفضيلة من مرتبة المباح، ثم منهم من نزل عن مرتبة الفريضة في ذلك، ولكن ما نزلوا للمباح وإنما قرنوا بذلك نية إظهار العبودية والعجز؛ ومنهم من نوى في ذلك كونها معينة على فرائض تعينت عليه، ومنهم من نوى في ذلك طلب ما يرد عليه من المعاني في تلك الأفعال، والمقام الأرفع هو الأولى؛ لأنه مقام الحكيم.

وأما مذهبهم في لباسهم، فهم على مذهبين خاصة، منهم من يلبس لآخرته، وهو صاحب التمكين، ومنهم من يلبس لوقته، وهو دون ذلك، فإن الكامل من يكون الوقت بحكمه، ودونه من يكون بحكم الوقت، فالذي يلبس لآخرته، وهو الإمام المقدم، ما ستر عورته، ووقاه من الحر والبرد، مما لا قيمة له ولا ثمن، وذلك من أجل الموطن، والذي يلبس للوقت هو المتجرد الذي لا يشتري ولا يبيع، وإنما هو مشغول بحاله، غير ملتفت للدنيا والآخرة إلا أن الأدب معه باق في احترام مواقف الشرع وحدوده، فإنه لا يتعداها ولكنه أنقص مرتبة من الأول، وعلامة صدقه في حاله ما ذكرناه من حفظ الشرع، وإن عرى، لم يلتفت ولا يدخله في نفسه، أمر زائد بغلو الثوب، وحسنه أو حقارته، وما سوى هذين الشخصين فهو صاحب هوى في لباسه، فمنهم من يفرط فيه الهوى، حتى يلبس المحرمات، ومنهم من لا يفرط فيه الهوى ذلك الإفراط، فلبس المكروه، ومنهم من هو دون ذلك، فلبس المباح الحسن، والتفصيل في هذا الباب يطول، وهذه الرسالة تضيق عنه.

ومن أوصافهم ﷺ: الأخذ بالأحوط والأهم فالأهم، والخروج من الخلاف إلى الإجماع.

ومن أوصافهم: تقديم الفقراء على الأغنياء، وتقديم أبناء الآخرة على أبناء الدنيا، بحيث إن لو استعد أحدهم بكرامة إلى أحد من أبناء الدنيا فدخل عليه فقير فتحكم فيه، حتى ما ترك منها شيئًا، فليس له أن يغير قلب ذلك الفقير، ولا يتغير في

نفسه بذلك الفعل، وإن لم يكن عنده غير ذلك، فلا يعتذر للمدعو، وإن سأله قص عليه ما جرى، وعرفه أن هذه طريقتهم، ومن أوجع قلب فقير من أجل غني، فقد سقط من ديوان القوم، وإدخال السرور على قلب الفقراء واجب مع الوفاء بعهد الله، لكن أين ذلك الفقير الذي ترعى له هذه الحرمة، والفقر مقام، وحال له رجال، وليس من شرطهم ألا يكون عندهم مال، ولكن منهم من عنده مال، ومنهم من ليس عنده شيء، ومقام الفقر يجمعهم.

وإذ قد ذكرنا بعض صفاتهم وما هم عليه من مكارم للأخلاق، وللأحوال السنية، فلنذكر ما يظهر الله على أيديهم إذ كانوا في باب الأحوال، من الكرامات[1]

فأجلها وأعظمها: التلذذ بالطاعات في الخلوات والجلوات.

ومنها: مراعاة الأنفس مع الله.

ومنها: حفظ الأدب معه، في تلقي الواردات في الأوقات.

ومنها: رضا عن الله في جميع الحالات.

ومنها: البشرى لهم من الله بالسعادة الأبدية، في الدار والجوار.

ومنها: الاطلاع على الغيوب وعلى مراتبها، كالغيوب الحسية، التي لا تشاهد إلا بالسعي إليها كالأماكن والبلدان والأفعال وأهلها، وكالغيوب الروحانية كالملائكة والجن، ومن ألمّ بجنٍ في العادة يدركه في الحس من هذه الهياكل اللطيفة النارية والنورية والنجاسية، وكالغيوب المعنوية الجسدانية، وهي الاطلاع على المراد بتلك الصور المتخلية، وكالغيوب الجسمية، كالاطلاع على السر المطلوب من عالم التركيب الكثيف واللطيف والشفاف، وكالغيوب النورانية كالكواكب وسائر للأنوار، وكالغيوب الضيائية والظلالية، كالجنان وكالغيوب الظلمانية كالنار، وما فيها، وكالغيوب المودعة في الروحانيين المهيمين، وكالغيوب المعنوية مثل القدر للإرادات والعلوم، وكالغيوب الإلهية من المعارف والتنزلات، وهذه كلها كرامات الخاصة إلا الكشف الحسي، فإنه للعلوم.

ومن كرامتهم: طي الأرض[2]، وهم أصحاب الخُطوة والمشي على الماء،

---

(1) انظر في هذا الباب كتابينا: «جمع المقال في ثبات كرامات الأولياء في الحياة وبعد الانتقال»، و«الحجج البينات في إثبات كرامات الأولياء في الحياة وبعد الممات».

(2) ذكر الشيخ خليل المالكي صاحب «المختصر» و«التوضيح» في كتابه الذي ألفه في مناقب شيخه

=

والسباحة في الهواء، وهؤلاء أهل الهمة، الحاكمة على البدن في التصريف بالخروج عن الإرادة.

ومن كرامتهم: الأكل من الكون والخطابات والكتابة واللقاء وأسماء التكوين، إما بمعرفة الأسماء، وإما بمجرد الصدق؛ لأن بسم الله منك بمنزلة كن منه، كذا أشار إليه، بعض العارفين من أهل التكوين، وهو صحيح.

-

الشيخ عبد الله المنوفي - وهو جزء لطيف أتم الله تحقيقه - قال في الباب السادس منه في طي الأرض لشيخه المذكور مع عدم تحركه: من ذلك أن رجلاً جاء من الحج وسأل عن الشيخ، وذكر أنه رآه واقفًا بعرفة، فقال له الناس: الشيخ لم يزل من مكانه، فحلف على ذلك فطلع للشيخ وأراد أن يتكلم، فأشار عليه بالسكوت، ثم ذكر الشيخ خليل وقائع أخرى وقعت لشيخه من هذا النوع.

ثم قال: فإن قلت: كيف يُمكن وجود الشخص الواحد في مكانين؟

قلت: الولي إذا تحقق في ولايته يُمَكن من التصور في روحانيته، ويعطي القدرة على التصور في صور عديدة، وليس ذلك بمحال؛ لأن المتعدد هو الصورة الروحانية وقد اشتهر ذلك عند العارفين بالله تعالى، كما حُكي عن قضيب البان لما أنكر عليه بعض الفقهاء عدم الصلاة في جماعة، ثم اجتمع ذلك الفقيه به فصلى بحضرته ثمان ركعات في أربع صور، ثم قال: أي صورة لم تصل معكم؟

وكما حُكي عن الشيخ أبي العباس المرسي أنه طلبه إنسان لأمر عنده يوم الجمعة بعد الصلاة، فأنعم له، ثم جاء له أربعة، كل منهم طلب مثل ذلك، فأنعم للجميع، ثم صلى الشيخ مع الجماعة، وجاء فقعد بين الفقراء ولم يذهب لأحد، وإذا بكل من الخمسة جاء يشكر الشيخ على حضوره عنده. اهـ كلام الشيخ خليل.

وقال صفي الدين بن أبي منصور في «رسالته» بتحقيقنا: جرت للشيخ مفرج الدماميني ببلده قضية مع أصحابه، قال شخص منهم كان قد حجَّ لآخر: رأيت مفرجًا بعرفة، فنازعه الآخر بأن الشيخ ما فارق (دمامين) ولا راح لغيرها، وحلف كل منهما بالطلاق، الذي كان قد حجَّ حلف بالطلاق من زوجته أنه رآه بعرفة؛ وحلف الآخر بالطلاق أنه لم يغب عن «دمامين» في يوم عرفة، فاختصما إليه، وذكر كل منهما يمينه؛ فأقرهما على حالهما، وأبقى كل واحد على زوجته، فسألته عن حكم ذلك، وصدق أحدهما يوجب حنث الآخر، وكان حاضرًا معنا رجال معتبرون، فقال الشيخ لنا: قولوا إذنًا منه بأن نتكلم في سر هذا الحكم، فتحدث كل منهم بوجه لا يكفي، وكانت المسألة قد اتضحت لي فأشار إليّ بالإيضاح، فقلت: الولي إذا تحقق في ولايته تُمكن من التصور في صور عديدة، تظهر على روحانيته في حين واحد في جهات متعددة، فإنه يُعطى التطور في الأطوار، والتلبس في الصور على حكم إرادته، فالصورة التي ظهرت لمن رآها بعرفة حق، وصورته التي رآها الآخر لم تفارق دمامين حق، وصدق كل منهما في يمينه، فقال الشيخ: هذا هو الصحيح اهـ.

ومن كراماتهم: القوة الظاهرة على أبدانهم، كالذي اقتلع شجرة برجله من أصلها، وهو يدور في السماع، وضرب اليد للحائط فينشق، وبعضهم يشيخ.

ومنهم من يشير بأصبعه إلى شخص ليقع، فيقع، أو يضرب عنق آخر بالإشارة، فيطير رأس المشار إليه[1].

ومن كرامات الخواص: كشف سريان الحياة في العالم كله، وتوقف المسببات على أسبابها، ونفوذ عين البصرة في الأشياء من غير فكر، وإحياء الموتى، وإيجاد المعدوم، وقضاء الحاجات على غير أيدي البشر، وعلى أيدي البشر من غير تعريف من المحتاج، ولا بالحال ولا بالقول، وقلب الأعيان، والأصل الذي يجمع لك هذا كلهم أنه من خرق عادة في نفسه مما استمرت عليه نفوس الخلق أو نفسه، فإن الله يخرق له عادة مثلها في مقابلتها، تسمى كرامة عند العامة، وأما الخاصة فالكرامة عندهم العناية الإلهية التي وهبتهم التوفيق والقوة حتى خرقوا بموائد أنفسهم، فتلك الكرامة عندنا، وأما هذه التي تسمى في العموم كرامة، فالرجال أنفوا من ملاحظتها بالمشاركة المستدرج الممكور فيها، ولكونها معارضة، فيخافوا أن يكون حظ عملهم؛ لأن الحظوظ محلها الدار الآخرة، فإذا عجل منها شيء فزعنا أن يكون حظ عملنا، وقد وردت في ذلك أخبار، وأنى يصح الخوف في الكرامة، فإذا ليس بكرامة عندنا، وإنما هي خرق عادة، فإن اقترن معها البشرى بأنها زيادة لا ينقص حظًا، ولا سبقت لحجاب، فحينئذ تسمى كرامة، فالبشرى على الحقيقة هي الكرامة.

وكرامات أهل هذه الطريقة أكثر من أن تحصى، كنا أشرنا إلى امتهان الكرامات من غير تفصيل حتى إذا جاءت كرامة شخصية، عرفت نوعها كنبع الماء والعسل، وتكثير الطعام وأشباهه هذا، فتجده في قولنا إيجاد المعدوم، وفي قولنا بسم الله، وكذا ما بقي، فليكف هذا القدر من كراماتهم.

وإذا قد ذكرنا هذا القدر من الكرامات، فلنذكر منازلهم الإلهية،

---

(1) ومن ذلك انقلاب الأعيان: وهو مما كثر وقوعه لهم واشتهر عنهم كانقلاب الحصا جواهر، وانقلاب ماء البحر عذبًا لبعضهم، ولبعضهم الأسطوانة ذهبًا وفضة، ولبعضهم حَب الباذنجان ذهبًا، ولبعضهم نشارة الخشب دقيقًا، ولبعضهم الحطب ذهبًا، وغير ذلك مما يطول ويتعذر حصره، وهذه الأشياء مشهورة مذكورة في الكتب المشتملة على بعض كرامات الأولياء كالرسالة وغيرها، وأعجب من ذلك الخمر سمنًا كما اشتهر ذلك، ورواه الأكابر من الشيوخ وغيرهم.

ومنازلاتهم:

منازلهم الإلهية
ومنازلاتهم[1]

فأما منزلهم فمنزلان: منزل ينزل فيه الحق عليهم، ومنزل ينزلون فيه على الحق تعالى.

وأما منازلاتهم فواحدة، وهو أن ينزل الحق عليهم في الآن للذي ينزلون عليه، فيلتقيان في برزخ ما من البرازخ.

وهذه المنازل لا يتناهى مراتبها، وقصدي التنبيه على حصر منازلهم لا على تفاضلها، وأعني هذا بالحق في سيرة المنازل، ما ينزل من الله تعالى عليهم من اللطائف، في حال فنائهم عن نفوسهم وغيبتهم عنهم، والله ينفعنا بالعلم، ويجعلنا من أهله آمين.

«هذا آخر الكتاب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين، رحم الله من نظر فيه ودعا لكاتبه».

---

(1) انظر: أبواب المنازات من كتاب الفتوحات المكية لسيدنا المصنف فإنه غاية في الإفادة، والله الموفق.

مشكاة العقول
المقتبسة من نور المنقول

تأليف
الشيخ الأكبر محيي الدين ابن عربي الحاتمي الطائي
المتوفى ٦٣٨ هـ سنة

تحقيق وتعليق
الشيخ أحمد فريد المزيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ الإمام الأكبري، العارف بالله الرباني، الراسخ الأكمل، المحقق، الأوحد، محيي الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن العربي الطائي الحاتمي- قدس الله روحه- ونور ضريحه: والحمد لله الحي الأزلي، القديم، القادر، الحكيم، المنشئ، الخالق، العليم، مبدع الكل ومتممه بلا حركة عقلية، يحرك ولا يتحرك، أبدع وخلق وكون، وأنشأ بالإرادة المحضة المحجوبة عن مباشرة الصور والألباب، ومعرج شعاعات العقول والأبصار سبحانه، ينبوع الجود والموجود، وسبب خير موجود، بديع الدارين، وسبب الخيرين، ومبدئ النشأتين، لإمارة العبيد من غير افتقار، وأمرهم بالظاهرة لقبول الأسرار، وأمدهم بالحركة لاستعمال الطاعات ليظهر من بواطنهم كمال تلك الصفات بأنواع الحركات المعنويات، وأمرهم بحركة الأقدام للجماعات والجمعات، وجعلها سببًا للكفارات، ورفع الدرجات، وبلوغ الغايات، وانتهاء النهايات من السفليات إلى العلويات؛ ليكشف لهم عن الوجوه الباطنة، وما آتهم فيها من سني الحسنات، وندبهم لإطعام الطعام، وإفشاء السلام، والصلاة والناس نيام، وذلك لرفع الدرجات.

وصلى الله على محمد الصادق الأعز وجودًا في رتبة المبدل القاطع، الحجج بالتنزيل، والمؤيد بالتفضيل والتجميل، وعلى آله الطيبين الأبرار، وعلى صحبه المصطفين الأخيار، وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد، أيها الأخ الصفي، أبعد الله عنك الشبهات والآراء المضلات، ونور أبصار بصيرتكم بالأنوار الكليات المشرقة من حضرة الذات، وأخذكم إليه أخذًا عزيزًا، وقربكم منه قربًا وجيزًا من غير تكليف ولا امتحان، وجذبكم إليه بيد الامتنان، إنه هو المفضل الوهاب.

أخي -أعزك الله- إنني نظرت في قول رسول الله ﷺ ليلة أسري بي دنوت من ربي، فقال لي: يا محمد، فيما يختصم الملأ الأعلى؟ قلت له: ربي لا أدري، فوضع

يده بين كتفي حسست ببرد أنامله بين ثوبي، فعلمت ما في السماوات وما في الأرض، فقال لي: فيما يختصم الملأ الأعلى؟ قلت له: في الكفّارات والدرجات، فقال لي: يا محمد، وما الكفارات؟ قلت له: إسباغ الوضوء عند السبرات، وأعمال الأقدام للجماعات، قال: وما الدرجات؟ قلت له: إطعام الطعام، وإفشاء السلام، والصلاة والناس نيام، ثم قال: يا محمد، إذا صليت فقل لي في الصلاة: «اللهم إني أسألك فعل الخيرات، وترك المنكرات، وحب المساكين، وأن تتوب عليّ، وإذا أردت في الناس فتنة فاقبضني إليك غير مفتون، اللهم إني أسألك حبك، وحب من يحبك، وحب عمل يقربني لحبك»[1]، من قال هذا دبر صلاة، يعيش هنئًا ويموت هنئًا، ويلقى ربه هنئًا، فسألت منها الله في شرحه، واستعنت به، واقتصرت في ذلك قصد التلويح على غايات الحقائق بالتلميح، وذلك لغلبة إشراق الأنوار، وغموض الأسرار، وسميت هذه الرسالة: «مشكاة المعقول المقتبسة من نور المنقول» وقسمتها على تسعة فصول:

الفصل الأول: في اختصام الملأ الأعلى.

الفصل الثاني: في وضع اليدين بين الكتفين.

الفصل الثالث: في إسباغ الوضوء.

الفصل الرابع: في عمل الأقدام للجماعات.

الفصل الخامس: في عمل الجُمعات.

الفصل السادس: في إطعام الطعام.

الفصل السابع: في إفشاء السلام.

الفصل الثامن: في الصلاة والناس نيام.

الفصل التاسع: في شرح الدعاء المذكور في آخر الحديث، وأنا إن شاء الله أذكر ما سنح به الوقت وأجاب به البحث، والحمد لله على ذلك لا رب غيره.

---

(1) رواه الترمذي (5/ 368، 522) وأحمد في مسنده (5/ 243) والحاكم في المستدرك (1/ 702، 708) وابن أبي شيبة في المصنف (6/ 76) والروياني في مسنده (1/ 430) والطبراني في الكبير (20/ 109، 141) والحكيم في النوادر (3/ 120) بنحوه تامًا ومختصرًا.

الفصل الأول
في اختصام الملأ الأعلى[1]

(1) قال الشيخ الشعراني نقلاً عن الشيخ المصنف: وقال في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [ص: 69]: اعلم أن اختصام الملأ الأعلى إنما هو في الكفارات، ونقل الأقدام إلى الصلوات في الجماعات، وإسباغ الوضوء إلى المكاره، وانتظار الصلاة بعد الصلاة كما صرح به الحديث فيتخاصمون في أي هذه الأعمال أفضل، ومعنى أفضل على وجهين: الواحد: أي الأعمال أحب إلى الله من هذه الأعمال، والآخر: أي الأعمال أفضل درجة إلى الجنة للعامل بها.
واعلم أن الله خلق عمار كل فلك من طبيعة فلكه، ولذلك نعت هؤلاء الملائكة بالخصام، ومعلوم أن الخصام لا يكون إلا فيمن ركب من الطبائع لما فيها من التضاد فلا بد فيمن يتكون عنها أن يكون على حكم الأصل، وهذا هو سبب اختلاف الملأ الأعلى فيما يختصمون فيه، ولو أن الله علمهم مما هو الأفضل من هذه الأعمال، والأحب إليه ما تنازعوا ولو أنهم يكشفون ارتباط درجات الجنان بهذه الأعمال لحكموا بالفضيلة للأعلى منها، ولكن الله تعالى غيب عنهم ذلك، فهم في هذه المسألة بمنزلة على البشر إذا قعدوا في مجلس مناظرة فيما بينهم في مسائل الحيض الذي لا نصيب لهم فيه، بخلاف المسائل التي لهم عليها نصيب، وإنما قلنا ذلك؛ لأن الكفّارات إنما هي لإحباط ما خالف فيه المكلف ربه من أول أمره ونواهيه، والملائكة قد شهد الله لهم بالعصمة، فإنهم ﴿لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: 6]، به وما بلغنا أن عندهم نهيًا، وإذا لم يعصوا وكانوا مطيعين فليس لهم هذا العمل وأطال في ذلك.
وقال: فالملائكة تدعوا بني آدم في لماتها إلى العمل الصالح، وترغبهم في الأفضل فلهذا اختصمت في الأفضل حتى تأمرهم به.
ثم اعلم أن الكفارات إنما شرعت لتكون حجابًا بين العبد وبين ما عرض إليه نفسه من حلول البلايا بالمخالفات التي عملها، فإذا جاء المنتقم بالبلاء المنزل الذي تطلبه هذه المخالفة وجدت هذه الأعمال قد سترته في ظل جناحها، وصارت عليه جنة ووقاية، والاسم الغفار حاكم هذه الكفارات، فلم يجد الكفارات البلاء منفذًا فلم ينفذ فيه الوعيد لغلبة سلطان هذا العمل المسمى كفارة والكفر، ومنه سمي الزارع كافرًا، لأنه يستر البذر في الأرض ويغطيه بالتراب، فالكفارات كلها جنن، هذه مرتبتها لا نزيد عليها، وما زاد على ذلك من درجة في الجنة أو منزلة فهو خارج عن كونه كفارة، والكفارة لا ترفع الدرجات، وإنما هي عواصم من هذه القواصم، وأطال في ذلك.
وفي هذا المنزل من العلوم علم مقامات الملائكة ومرتبتهم، وهل يعلم ذلك هنا أو في الدار الآخرة.
ومنها: علم المقام الذي ظهر منه في العالم الخلاف الواقع في العالم.
ومنها: علم الأرض، ولأي شيء وجدت، وعلم الجبال، وهل هي من الأرض أم لا؟ وهل وجدت دفعة أو كما ذهبت إليه الحكماء.
ومنها: علم النكاح الساري في العالم العقلي والمعنوي والحسي، وعلم النوم وهل هو في الجنة
=

اعلم- عرفنا الله وإياكم- أن الملأ الأعلى لم يوضع عليه هذا الاسم إلا بإضافته للملأ الأسفل وهو الذي يعرف الأعلى؛ لأن الأعلى إنما يعرف بالأسفل، والأعلى هو الأشرف، وهو عالم الاختصام، رتبه الله تعالى على رتبتين: الرتبة الواحد ة تتصرف أحكامها فيما يكون عنها الكفارات، والرتبة الثانية وهي الأعلى تتصرف أحكامها فيما تكون عنه الدرجات، فالرتبة التي تكون عنها الدرجات هي عالم العقل، والرتبة التي تكون عنها الكفارات هي عالم النفس وهي اختصام، وهو اختصام بالحال لا بالمقال، والملأ الأدنى هو موضع تمام صورته الاختصام الذي اختصم فيه، والملأ الأعلى هو الذي قال الله تعالى فيه إلى إبليس إذ أبى عن السجود: ﴿ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴾ [ص: 75] فالملأ الأعلى هو الكل والملأ الأدنى هو الجزء، وبينهما ملأ وسط وهو العالم السماوي، وله وجهان: وجه يناسب الأعلى، ووجه يناسب الأدنى وهو المتوسط الذي يوصل معاني الاختصام إلى الملأ الأدنى، ومن الملأ الأعلى يكون الكليات، وعنه تظهر الأحكام في الملأ الأدنى، وفي الملأ الأدنى تظهر صور تلك الكليات جزئيات؛ لأن الملأ الأدنى هو موضع صور التفصيل، والأعلى هو موضع صور التجميل، ولما كان الملأ الأعلى قريب موجود بالمرتبة من الباري تعالى لم يجز أن يكون به جزء لأنه مقدمات كليات ينتج الله عنها نتائج جزئيات في الملأ الأدنى؛ لأن الأدنى هو المركز والأعلى هو المحيط، وفي المحيط يكون اليوم من خمسين ألف سنة كما قال تعالى: ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [المعارج: 4] وهو يوم لا يقابله ظل وهو يوم الدهر.

وأما يوم المركز فيقابله الظل، وهو من إشراق نور الشمس بدوران الفلك، يتميز به الزمان، والأيام، والجمعات، والشهور، والسنون.

وأما يوم العروج فهو يوم الدهر، فيوم الزمان من اثني عشر ساعة، ويوم الدهر

أم لا؟ وهل له حكم في العالم الإلهي أم لا؟

ومنها: علم الليل والنهار، واليوم والزمان، وعلم السماوات، وعلم الشمس، وعلم المولدات، وعلم الغيوب، وعلم الآخرة وما يتعلق به من تفاصيله، وعلم الأسباب الأخروية، وعلم كلام الرحمن وهل ينسب إليه الكلام كما ينسب إلى الاسم الله أم لا؟

ومنها: علم السكتة العامة، وعلم ما جاءت به الرسل من التعريفات لا من الأحكام، والله أعلم..

وهو اليوم الكلي الذي تعرج الملائكة والروح فيه، والمعراج[1] على رتبتين: معراج كلي، عقلي، ووجداني.

وأما الرتبة الثانية: فهي معراج جزئية نفسانية متكاثرة على عدد نفوس الخليقة، فالملأ الأعلى كلي عقلي ملكوتي، والملأ الأدنى إنما أردنا به الإنساني الذي هو أشرف المولدات الكيانية، وهو القائل عن الملأ الأعلى وهو التلخيص الإلهي القابل ما يفيض إليه من الكلمة الإلهية بوساطة العقل، فإذا انتسبت الكثرة إلى الملأ الأعلى من الجزئيات فإنما هو من أجل الصور الظاهرة عنه من العقول الجزئيات، وهو العلم الإلهي الكلي الذي يعلم الله به أنبياءه وخواص عباده من أوليائه ما ظهر عنه من الجزئيات عندهم قيل فيه: ملأ أعلى لأن الجزء يضاهي الكل في الصفة، والجوهر غير أنه لما ظهر عنه قيل فيه: جزء كظهور الولد عن أبيه فإنه جزء منه، وإن كثر الولد فإنهم أجزاء يظهروا عن الكل أبيهم، والملأ الأعلى هو الأب، وكذلك كان عيسى عليه السلام يقول: إنني أذهب إلى أبي، وكان يقول له: من أين أتيت؟ يقول: من عند أبي، فتوهمت النصارى، فقالوا: هو ابن الله.

فالملأ الأعلى هو عالم الملكوت الذي قامت عنه العقول وهو الإعلاء بأنه أشرف المبدعات، وهو كمال جوهر الإنسان ومخلصه، وكذلك وقع فيه الاختصام في رتبة الدرجات؛ لأن الموازنة لا يتساوى بين الرتبة الأولى والثانية؛ لأن الثانية في رتبة الكفارات وهي النفس، فوجب الاختصام بينهما وذلك على الدوام؛ لأن الكفارات لا يكون إلا من أجل أفعال منهيات عنها في الشرع، وهي أعمال نفسيات؛ لأن النفس ظهرت في الجسم وظهر عندها أحكام أسماء متممات، وذلك لا يكون ظهوره إلا في الملأ الأدنى وهو تمام الاختصام، ولو لم يكن اختلافات في عالم الملك لم تكن كفارات في الشرعيات، ولم يكن اختصام في الملأ الأعلى بإخراج الحركات المؤدية إلى ظهور أحكام الأسماء في المسميات وذلك لا يكون إلا بجوهر العقل، فإن الميزان في الملأ الأدنى ما أفاضه من صورته في السفليات؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا ﴾ [الرحمن: 7] فالسماء المرفوعة هو الملأ الأعلى، وهو عالم الملكوت عالم العقل والموضوع منه في عالم الإنساني، هو

---

(1) المعراج هو منتهى سير المقربين، الذي هو عروجهم، إذ كان لكل عارج وعروج مقام يقف عنده، هو معراجه.

الجزء الذي من أجله ترتب الأمر والنهي على النفس؛ لأن العقل هو الصورة المتممة، فالجزء العقلي هو المقوم للنفس في الملأ الأدنى؛ لأن النفس مجاورة للجسم، وعالم الشهادة موضع الكثرة، والعقل في عالم الوحدة، والعقل يجذب النفس من عالم وحدته بالكتابة العقلية، والتخطيط الروحاني في الجوهر النفساني، فإذا كمل شرف النفس بالعقل، وإن قامت الموازنة العقلية ظهرت الدرجات بتمام العقل على الحواس الظاهرة من الأعمال الشرعية، وإذا لم يظهر العدل وبطلت الاستقامة عند عدم الموازنة، ظهرت الأفعال التي يكون من أجلها الكفارات، ولما كانت النفس موضع الصور المكاثرة كانت في رتبة الموضوع، والجزء العقلي محمول عليها وهو صورتها، وكذلك الجزء العقلي لمحاورته واشتغاله بتمام جوهرها وكثرة صورها هو في رتبة الموضوع للعقل الذي له الإقبال والإدبار، وعنه قال الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝ ﴾ [العلق: 4، 5] فالكل يخط في الجزء والجزء يخط في النفس والنفس تخط في الجسم، وتتممه إلى الله إلى غايته، والله من ورائهم محيط، وهذا هو نفود أحكام الاختصام، وكان هذا غائبًا عن النبوة قبل سؤال الرب، والله أعلم، لأنه كان مخفيًا بين كتفيه وهو خاتمه ﷺ ولا ينال ذلك إلا بمقدمات كليات تفيض عن الجود الإلهي لكمال الخيرات وكشف المغيبات، والملأ الأعلى هو الذي يتمم الله به - جل وتعالى - المتممات العلويات السماوية، والمتممات السفلية الأرضية من الحركات المعنوية والمتحركات الجسمانية، والله تعالى هو المتمم لكل ذي تمام، وإنما هذه أسباب متوسطات بمنزلة الأدوات يخرج الله تعالى بها ما عند كل موجود من لطيف الخفيات من جميع الخيرات، مفاتح الغيب بالأحكام الأسماء من ذوات المسميات التي يفتح الله بها على من يشاء من عباده، فمنها يكون الفيض، ومنها يكون العصاه السكنيات، وعنها تكون المواهب الإلهية، والجد، والفتح على قلوب البشر بالولاية والهداية، ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها؛ لأن المتوسط الموصل عن الله تعالى إنما هو مبلغ غير ممسك، مثال ذلك جبريل بنزول الوحي على أنبيائه إنما هو مبلغ غير ممسك، فيفيض ما عنده بالسنة الإلهية إفاضة كلمة تتلقاها من الأرواح السماوية ثم تتلقاها السفليات صورًا جزئيات، فلا ممسك لها لأنها ليست متشبثة بجسم مركب، فيكون الشيء عنده بالقوة حتى يخرجه إلى الفعل لأنها غير مقيدة بزمان، فيكون لها فصل يخرجه من حد القوة إلى حد الفعل كأنواع النبات

والحيوان، فإن لها فصولاً تعطي كل فصل منها تمام صور تسلك المكنونات في أوقاتها على التخصيص بظهور ما عندها فالروحانيات تفيض ما عندها بالفعل حتى تودعه في الأماكن العلوية، فتمسكه حتى تخرجه على نسب من الأعداد حركات سماوية بما شاء الله تعالى أن تظهره في ذوات الموجودات.

ولما كانت عنه ﷺ هذه الأسرار غائبة أخبر الله عنه بقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰٓ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [ص: 69] فلما وضع يده- جل تعالى- بين كتفيه علم ﷺ.

الفصل الثاني
وضع اليدين بين الكتفين

قال ﷺ: «فوضع يده بين كتفي حسست برد أنامله بين ثديي فعلمت ما في السماوات وما في الأرض»[1].

ولتعلم – عرفنا الله وإياكم- أن اليد التي وضعها الرب تعالى هي يد الامتنان والاختصاص والتقريب والاصطفاء، وهو الأخذ الذي يأخذه الرب إليه، وهي سنة في أدب حضرته مع أصحاب الأوقات من دعاة الحق إليه من الأنبياء والأولياء – صلوات الله وسلامه عليهم- وهذا الأخذ هو الجوهر الإنسي يخرجه الله من غشاوة تركيبه الجسمي، ويلبسه اللباس الروحاني بالصبغة الإلهية، ومن أحسن من الله صبغة، وبهذا الأخذ يمسكه الله في جواره الأعلى بالذات ويبقيه في الطبع بالعرض كما قال تعالى: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَوَقَىٰهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الدخان: 56] وهذا هو عذاب الحجاب عن الله تعالى، وقد جاء عن أبي بكر ﷺ «أنه لما توفي ﷺ دخل عليه وكشف عن وجهه وقبل بين عينيه، وقال: إنك والله لأكرم على الله من أن يميتك موتتين»[2] والحق تعالى يمسك الجوهر الأسنى بجواره الأعلى، وهو الذي يميته موتة اختيارية عن الأمور الدنياوية والملاذ الحسية، ويحييه حياة خاصية مما عنده من مواهب الاختصاص؛ لأنه أمسكه

---

(1) رواه أحمد (368/1)، (3484)، والدارمي (170/2)، وابن عساكر (457/34)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (2279)، وعبد بن حميد (684).

(2) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (3/ 57).

عنده بالذات، ويصرفه في الأمور الجسمانية بالعرض، ولذلك كان يقول ﷺ: «**إن لي ساعة لا يسعني فيها إلا ربي**»[1].

وأما اليد الموضوعة بين كتفيه اليد الفاتقة لرتق الحجاب الذي بين عالم الغيب وعالم الشهادة حتى يشاهد الباطن كالظاهر، والأول كالآخر ألا تسمع إلى قوله ﷺ كيف كان يقول للمصلين: «**إني أراكم من ورائي كما أراكم من أمامي**»[2] لأنه ﷺ لم يكن عنه شيء غائبًا من جانب الغيب إلا وكان يراه ببصيرته وبصره من أقصى الأفق المبين إلى أدنى مرتبة من أسفل السافلين؛ لأنه قال: «**تعلمت ما في السماوات وما في الأرض**»[3] وكان عالم الغيب والشهادة بين يديه محضرًا ﷺ ولذلك أتي بجوامع الكلم لأنه لو سئل في أي شيء كان صور الموجودات علويًا ملكوتيًا أو سفليًا ظاهرًا أو حسيًا إلا وأجاب عنه؛ لأنه كان ﷺ يعلم ما في السماوات وما في الأرض بما فتقته له اليد من الحجاب لأنه كان يبصره ببصيرته كما كان يبصر ببصره، وقد ورد عنه ﷺ: «**رأيت الجنة والنار في عرض هذا الحائط**»[4].

فهذه اليد تساوت عنده المعقولات والمحسوسات في حال الكشف، وذلك أن الرب تعالى لما وضع يده بين كتفيه إنما أراد به مقابلة القلب، ولذلك قال ﷺ «**حسست برد أنامله بين ثديي**»[5].

وهذا البرد هو لذة الكشف وهو كشفه للمغيبات، فينقل من الغيب بما يوحى إليه من الحقائق الكليات معاني جزئيات في الأحكام الشرعية، وذلك في المفروضات والمسنونات.

والحكمة من وضع اليد بين الكتفين ولم تكن بين الثديين، وتسلك إشارة لطيفة وذلك أن العالم الإنساني هو مقبل على عالم الشهادة، معرض عن عالم الملكوت، عالم اليد سنة في الوجود الحسي؛ لأن العبد معرض عن ربه، مقبل على ذاته لا يعلم سواها لأنه أول ما تعرف بها، وذلك أن الله جل تعالى استعمل الإنسان أولاً في عالم الشهادة حتى تمكن فيه تمكنًا كليًا لم ير غيره، فلما عرفه الله بذاته إذ

---

(1) تقدم تخريجه.

(2) رواه أحمد في المسند (3/ 102، 126، 154) 217) والنسائي (3/ 83) وفي الكبرى (1/ 405).

(3) تقدم تخريجه.

(4) رواه أبو يعلي في مسنده (7/ 124) وأحمد في المسند (3/ 245، 290) ومسلم (1/ 320).

(5) رواه أحمد في المسند (5/ 243) والترمذي (5/ 368) والطبراني في الكبير (20/ 141)

كانت معدومة عنده، أمره الله تعالى بحكم الانتقال من ظاهره إلى باطنه ليعرف ذات الرب بعد معرفته لنفسه؛ لأن من عرف نفسه عرف ربه، ولم يقل من عرف ربه عرف نفسه، وذلك أن الله تعالى وضع الظاهر للنفوس سببًا لمعرفة الباطن، والأدنى سبب لمعرفة الأعلى، كالألفاظ سببًا لمعرفة المعاني، والعبد سببًا لمعرفة الرب، وكالجزئي سبب لمعرفة الكلي، ولما كان الإنسان غائبًا عن عالم اليد عالم الغيب، مقبلاً على عالم الشهادة، ولم يكن عنده معرفة باختصام الملأ الأعلى، فوضع الرب يده بين كتفيه ففتق له رتق الحجاب وشرح له الصدر، وترك له ذلك الفتق بابًا يكون منه الوحي وللعروج والنزول، ويكون منه الكشف على عالم الغيب، وهو الباب المفتوح الذي يفتح الله به على من يشاء من عباده.

وهذه سنة باقية في عباده بالوحي الإلهامي، والمكاشفة والمحادثة، ألم تسمع إلى قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحديد: 13] وذلك لإقبالهم على عالم الحجاب وهو السور المضروب، وهو عالم الحسي، وهو الحجاب بين عالم المشاهدة وعالم الغيب له باب باطنه فيه الرحمة وهو عالم الروح والريحان عالم النور ﴿ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴾ [الحديد: 13] يعني: عن الظاهر الذي هو مخبر الباطن؛ لأنهم حرموا من الحياة الدنيا.

وضع اليد بين الكتفين التي هي نعمة الله على أنبيائه وأوليائه ولم يخاطبوا ولا قيل لهم: انهضوا أمامكم فالتمسوا نورًا، فالنور لا يأتي للجوهر الإنساني إذا اختصه الله به إلا من ورائه بوضع اليد بين الكتفين، فتهيأ يا أخي لذلك تجد برد الأنامل الربانية بين كتفيك، فإن الله وضعها لنبيه رسالة ونبوة، ويضع يده لوليه هداية وولاية، لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة.

وأما الإشارة في الأنامل ما هي من هذه اليد العليا يد الرب تعالى التي وجد النبي ﷺ بردها هي يد ملك لا يد ذات، إنما أراد بذلك- والله أعلم- إيصال الجوهر الأنسي النبوي بالمقدمات الكلية ومعرفته بكشفها، لأنه من عرف الكل حصل الجزء من ضمنه وتحت إحاطته.

والكلمات خمس: الكلمة الإلهية، ومنها يكون بدء النبوة وكمال الرسالة، وإذا

وجدت الكلمة الإلهية وجد الروح الأعظم الذي يقوم صفًا يساوي جميع الروحانيات والعقل بالفعل لكمال الجوهر النفسي والأنسي، وتخليصه من المادة، وإذا وجد معه سفير الوحي وهو جبريل والنفس الكلية لتتميم الصورة، ولقبول التكليف، وتحمل الأمانة، وإذا وجدت وجد معها إسرافيل لنفخ الروح الحيواني، والصور الكلية الروحانية لوضع الترتيب من الصور السماوية والصور الأرضية، وإذا وجدت وجد معها ميكائيل لتتميم الأجزاء بإضافة النعماء الحسية على الذوات النفسية والحيوانية بإقامة القسط في تغذية المركبات المتغذية الجسمانية والنامية على ما يليق بها من التغذي، وتلك التغذية الروحانية للحل، والتركيب والتأليف، والافتراق، فإنها تخلع صورة وتلبس صورة، فإذا وجدت وجد معها عزرائيل لأنه دومًا في المادة ومقومها ومتممها بالحل والتركيب عن الله جل وتعالى.

وهذه أسرار إلهية وهو الفاعل المطلق جل تعالى تستر بالأسباب، وخفي في باطن الأسباب الروحانية، وهؤلاء الأربعة الذين تربعوا بعد وجود الكلمة هم حملة عرش الرحمن، فالكلمة الإلهية هي الصفة الرحمانية الموصوفة بالاستواء.

وأما صفة الإلهية فمنزهه عن صفة الاستواء، فلما كشف له عن هذا الأفق المبين علم ﷺ ما في السماوات وما في الأرض، وعلم بدء الاختصام وانتهاءه إلى تمام الفصل والقضاء، ولذلك أخبرنا بالأوائل والأواخر بما كان وبما يكون في المنقلب من الدار الآخرة، ولأنه كانت عنده محتضر إمام بصيرته، ولذلك كان يعلم أهل الجنة من أهل النار، فلما قال له الرب: «**فيما يختصم الملأ الأعلى؟ قال له: في الكفارات والدرجات**»[1].

ولما كشف له عن ذلك تجلى له الحق وفني الخلق، فسلم له الركون إلى عالم التفصيل لثبات تام في عالم التجميل مخاطبة الرب، فكان القبول له من ذاته بذاته بلسان أسمائه وصفاته؛ لأن الحضرة المقدسة لا يكون فيها كثرة بل غلبت الوحدانية المطلقة عليها، منزهه عن الغيرية لغلبة وجود الوحدانية، فكان منه ما أخبر به ﷺ.

(1) تقدم تخريجه.

الفصل الثالث
وهو رتبة من الكفارات
وهي رتبة إسباغ الوضوء عند السبرات[1]

اعلم - عرفنا الله وإياكم- أنَّ الربَّ تعالى لمَّا وضع يده بين كتفيه علم ﷺ ما في السماوات وما في الأرض، فقال له الرب: «فيما يختصم الملأ الأعلى، قال له: في الكفارات والدرجات»[2]، فابتداء بالكفارات؛ لأن الفعل الذي وجبت من أجله الكفارات هو موجود في فطرة الإنسان، أعني في الطبع الإنساني من أول فطرته التي فطر عليها، فأول ما يجز له الملأ فيما يكون عند الكفارات وذلك أنَّ الله تعالى استعمل الإنسان في أول أمره في عالم الحجاب المظلم، ولم يشاهد الإنسان إلا نفسه، وليس له معرفة بربه كما تقدم الذكر، فإنه لا يتصرف إلا فيما يصرف فيه ولا يعرف إلا ما عرف به، وكان ذلك مخطوطًا في نسخته، موجودًا في جبلته في ابتداء أمره من استعماله الحيواني وذاته غائبة عنه، وهي النشأة الثانية التي أمر بتتميمها وتحليتها بالأوامر والآراء العقلية، والآراء الدينية التي يكون بها شرف المنقلب إلى الله تعالى، فالإنسان مشغول بطبعه وشهوته لا بربه، ومن اشتغل بطبعه وجب عليه بحكم الانتقال ليتفطن لعجبه الباقي منه الذي لا تأكله الأرض، فقال ﷺ في الكفارات والدرجات «فقال له الرب: وما الكفارات؟ قال: إسباغ الوضوء عند السبرات وعمل الأقدام للجماعات والجمعات»[3].

فترتيب الكفارات على ثلاث رتب: أولها: إسباغ الوضوء هو بدء الطهارة للمصلي القادم على الجماعات، فإذا صحت هذه القاعدة الأولى صح التصرف فيما

---

(1) قال الشيخ في الوصايا من الفتوحات: وصية: وعليك بإسباغ الوضوء على المكاره، واحذر من الالتذاذ باستعمال الماء البارد في زمان الحر فتسبغ الوضوء لالتذاذك به في زمان الحر، فيتخيل لك أنك ممن يسبغ الوضوء عبادة، وأنت ما أسبغته إلا لالتذاذك به، فإذا أسبغته في شدة البرد صار لك عادة فاصحب تلك النية في زمان الحر فإن غلبتك النفس على الإسباغ بما تجده من اللذة في أيام الحر أو لياليه؛ فانو في ذلك رفع الألم عن نفسك فإنك مأجور في دفع المضار عنك، وحق النفس على صاحبها لعدم من حق الغير عليه، ألا ترى القاتل لنفسه كيف حرّم الله عليه الجنة.

(2) تقدم تخريجه.

(3) رواه البزار (111/7)، والروياني (299/2)، والطبراني في الكبير (135/2)، (290/8، 322)، (109/20)، وفي الأوسط (342/5)، (47/6).

بعدها، والإسباغ في الظاهر هو إفاضة الماء على جملة الجوارح، وأعظم ما يكون ألم الإسباغ في ألم البرد وهذا هو تألم جسمي، وقد جاء في الحديث عنه ﷺ قال: «إذا غسل العبد يديه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفار عينيه»[1] الحديث.

والإسباغ يزيل الخطايا، وهذه طهارة حسية، فمن لم يشاهد إلاّ هذا الإسباغ الظاهر ولم ترق همته للطهارة الباطنة، فهو ثياب على هذه الطهارة الأولى على قدر فهمه في المرتبة الأولى من الحس من ظاهر الخطاب، وقد قال ﷺ في حديث آخر: «إسباغ الوضوء على المكاره وكثرة الخطى إلى المساجد»[2].

غرضنا الإفصاح والبيان عن الطهارة الباطنة، ولتعلم - عرفنا الله وإياكم- أن الإسباغ في الباطنة هو نفي الشرك عن كل عضو ظاهر أو باطن ألا يكون للعبد فيه لا حول ولا قوة إلا بالله، فإن الله هو الذي يمد كل عضو بما يشاء من حركة أو سكون، أو طاعة، أو مخالفة، أو إيمان، أو أي حالة كانت من الأحوال غير أن العبد إذا أقام الحق في هذا المقام فإنه محفوظ عن الكبائر، وكذلك يشاهد كل وارد ورد عليه من جانب الحق بما ترضاه النفس أو لا ترضاه، فيسبغ الطهارة بتمكنه في رؤية الحق جل وتعالى وهو ماء الحياة الذي من تطهر به لم تحرقه النار، ولا يموت أبدًا، وهذا هو الماء الذي تطهر به الخضر وهو ماء الحياة الموجود في الظلمة إذ دخل مع ذي القرنين، فيبقى حيًا لا يموت.

فالوضوء لا يكون في الباطن إلا بماء الحياة، وهذا الماء إشارة عن المعرفة بالله، فإذا صح الوضوء على هذه الصفة وكان الوضوء من هذا المال يقال: ماء الباطن على الباطن والظاهر يكون فيه تمام الطهارة المعنوية والحسية، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة: 222] وهذا الطهور إنما هو بعد التوبة وهو التبري عن الحول والقوة وعدم الشرك من قصد التوبة،

---

(1) رواه احمد في المسند (349/4)، ومالك في الموطأ (31/1)، والنسائي (74/1)، وفي الكبرى (1/ 86)، وابن ماجه (103/1)، والبيهقي في الكبرى (81/1).

(2) رواه مسلم (219/1)، والترمذي (72/1)، والنسائي (89/1)، وفي الكبرى (94/1)، وابن ماجه (148/1)، وأحمد في المسند (301/2، 303)، وأبو يعلي (389/11)، والربيع في المسند (1/ 55)، وابن حبان (313/3)، وابن خزيمة (6/1،90) .

وذلك هو الظهور الباطن وهذا لا يكون إلا بفضل الله، من يهدي الله فهو المهتدي، فيكون طهوره من توبته برؤية التوفيق والعناية من ربه، وهذا قد يكون من الإسباغ عند المسرات، ويكون الإسباغ تطهير الجوارح الحسية من دنس الإضافة إلى الغيرية بالمخاطبة الشرعية بإثبات طهور الوحدانية في كل حركة حسية، أو ملاحظة عقلية روحانية يكون تلك منسوبًا إلى الله تعالى لا لذات باطنة معنوية ولا لذات ظاهرة حسية، بل يكون جملة الحركات بتحرك الكليات والجزئيات من العلويات والسفليات فاطر السماوات والأرض، فإذا كان هذا منهم كذلك عاين الحضرة متجليًا بذات وحدانيته من ذاته بذاته لذاته إذ هو الممد لهم في إدراك رؤيته به؛ لأنه تعالى لا يعلمه إلا هو ولا يدركه غيره، يدبر الأفلاك، مبدعاته على قطب وحدانيته، فإذا كان أهل المعرفة هكذا وجب عليهم ألا يشاهدوا في ذاته سراه بعد رجوعهم إلى سلطان نفوسهم ليكمل إسباغ وضوئهم، فيكونون متنعمين بما يرد عليهم من الصور الكيانية المماثلة لهم، يتنعمون بذلك بمعرفتهم بمحرك المتحركات، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: 48] فإن من شأن البشر المتألم لما يرد عليهم من خارج، فإذا شاهدوا ذلك واردًا عليهم من الحق – سبحانه وتعالى- صحت لهم رتبة التبديل وبدلت أرضهم بأرض مقدسة، لأن جوارحهم الظاهرة والباطنة متحركة عن الله تعالى فقد صح التبديل وبدلت أرضهم بأرض مقدسة وقدس واديهم، وكانوا محلاً قابلاً، وعدلت مساحة أرضهم لا يرى فيها عوجًا ولا أمتا، وأشرقت الأرض بنور ربها ووضع الكتاب، وهؤلاء يقال فيهم: موحدون، وللمقام توحيد، وبعد هذا يكون نتيجة الاتحاد.

الفصل الرابع
وهو من الكفّارات وعمل الأقدام

اعلم – عرفنا الله وإياكم- أن إسباغ الوضوء الذي تقدم ذكره إذا صح ذلك للعبد ذوقًا وحالاً بعد تقدم المعرفة مستصحبًا له ذلك ذاتيًا لا عينيًا، فإنه يترتب عليه عمل الأقدام للجماعات، قال النبي ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بخمس وعشرين صلاة»[1].

(1) مالك (129/1 ، رقم 288) ، وأحمد (65/2 ، رقم 5332) ، والبخارى (231/1 ، رقم 619) ، ومسلم (450/1، رقم 650)، والترمذى (420/1، رقم 215) وقال: حسن صحيح، والنسائى

وقال ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين صلاة»[1]، والجماعة في الظاهر معلومة وهو القصد للمساجد وهو عند الجمهور معلوم، وقد ورد فيه ترغيب كثير، وغرضنا الإفصاح عن الحقائق الباطنة من الصور المعنوية والإشارات اللدنية[2].

واعلم أن الجماعات ترتب على ثلاث حضرات: عالم العقل وهو عالم الملكوت، وعالم النفس وهو عالم الجبروت، وهو العالم الأوسط، والوجهان وجه العالم العقل وهو الملأ الأعلى المتقدم ذكره، ووجه الملأ الأدنى يناسبه به وهو عالم الصور النفسانية عالم المثال والحضرة الثالثة عالم الملك وهو عالم الشهرة وهو الملأ الأدنى، عالم الصور الحسية الكيانية حضرة الخلافة، عالم التركيب والإحساس محل كمال الاختصام والتمكين في إسباغ الوضوء المتقدم بعمل إقدامه إلى عالم العقل عالم الملكوت وهو الصف الأول الذي يلي الإمام، ولذلك أكدت النبوة بالترغيب في الصف الأول حيث قال النبي ﷺ: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ولم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا»[3] الحديث.

ويطلع على ما وضع الله له في الصف الأول من الصور العقلية المنزهة عن الصور النفسانية بل صورة عقلية غير مجاورة لطبيعة ولا لمادة بل هي صورة

(103/2 ، رقم 837) ، وابن ماجه (259/1 ، رقم 789) ، وابن حبان (401/5 ، رقم 2052).

(1) قال الشيخ: وصية: وعليك بالمحافظة على صلاة الجماعة حيث ينادى لها من مسجد أو غيره، فإن الأرض كلها مسجد، فحيث قامت الصلاة فما قامت إلا في مسجد، ولهذا ينبغي لمن يصلي في جماعة في مسجد بيته أن يؤذّن لها، وإن كانت الإقامة أذانًا، وإنما سميت إقامة لقيام الناس إلى الصلاة عند هذا النداء الخاص، ففرقوا بين الأذانين باسم الإقامة في الزمان الثاني، وأبقوا اسم الأذان على الأول المُعْلِمُ بدخول الوقت، فالأذان الأول للإعلام بالوقت، والأذان الثاني للقيام إلى الصلاة، فإن المؤذن يؤمر بالقيام فيه إلى الصلاة، فزاد على الأذان بقوله قد قامت الصلاة.

(2) رواه مالك (129/1، رقم 288) ، وأحمد (65/2، رقم 5332) ، والبخارى (231/1، رقم 619) ، ومسلم (450/1، رقم 650)، والترمذى (420/1، رقم 215)، وقال: حسن صحيح، والنسائى (103/2، رقم 837) ، وابن ماجه (259/1، رقم 789) ، وابن حبان (401/5، رقم 2052).

(3) أخرجه مالك (68/1 ، رقم 149) ، وعبد الرزاق (524/1، رقم 2007)، وأحمد (236/2، رقم 7225)، والبخارى (955/2 ، رقم 2543)، ومسلم (325/1 ، رقم 437) ، والنسائى (269/1، رقم 540) ، وابن حبان (527/5 ، رقم 2153).

روحانية عقلية مناسبة للكلمة الإلهية، وهذا لا يدركه إلا من انتسب بنسبة منه، فإن النسبة تجذب المتناسب كم تجذب المغناطيس الحديد، وهو عالم الوقوف بين يدي الله، ومن انتهى إلى هذا المقام قيل فيه واقف عند أهل التحقيق، وهو عالم المناص المقاص به الأنوار والأسرار الإلهية وعنه يكون الوحي والإلهام، والحديث بواسطة الكلمة الإلهية، ومن هذا الصف الأول يكون النزول إلى مقام الركوع، عالم الجبروت العالم الأوسط وهو عالم النفس الكلية، وهو حد الركوع في الصلاة، فيطلع ويرى ما جعل الله فيه عجائب الصور المثالية وهو السوق الذي ذكره رسول الله ﷺ: «في الجنة سوقًا لا بيع فيه ولا شراء إلا الصور فمن اشتهى صورة دخل فيها»[1] فكان هو تلك الصورة، وهذا لا يمكن في عالم العقل عالم الملكوت وإن تكاثرت فيه الصورة العقلية، وإنما هي واحده بالعدد لأن الغالب على هذه الحضرة الملكوتية الوحدانية المطلقة لا كثرة فيها، وإنما تكون الكثرة بالتحول من صورة إلى صورة في عالم النفس وهو العالم الأوسط، كان النفس بالوجه الأعلى منها تتشكل بالعقل، وبالوجه الأدنى تتشكل بالصورة الحسية، فتنبعث قواها على الحواس كأنها ظهرت في الجسم لكنها عالم وسط، وهي العنصر المتوسط أعني النفس؛ لأنها ليست بجسم مركب لأنها ظهرت في الجسم، فينقلها معه من عالم الحس صورة مثالية يكون التنعم بها في العالم الأوسط، ألا ترى النائم يشاهد في نومه أنه أكل وشارب وناكح وأمددناه إلى غير ذلك من أفعال الجسم، فإن الخيال يحفظ ذلك وينقله إلى عالم النفس، وهذا كان المراد منها في العالم الأسفل.

وما نعت الله الدار الآخرة إلا بالنعوت الحسية، وذلك أن الإخبار الإلهي بالوحي عن الدار الآخرة بأحد عبارة الحس، ووضع على النفس لأنها عالم المثال، والشكل، والتلون، والانقلاب في الصور، ولذلك قال ﷺ: «إن في الجنة سوقًا لا بيع فيه ولا شراء إلا صور الرجال والنساء فمن اشتهى صورة دخل فيها فكان هو تلك الصورة»[2].

---

(1) رواه أحمد (284/3 ، رقم 14067)، ومسلم (2178/4 ، رقم 2833) ، والدارمي (436/2 ، رقم 2841) ، وأبو عوانة كما في إتحاف المهرة (472/1، رقم 484)، وابن حبان (444/16، رقم 7425).

(2) رواه أحمد في المسند (1/ 156) (3/ 284) وابن حبان (16/ 445) وابن أبي شيبة في المصنف (7/ 30، 47) وأبو يعلي في مسنده (1/ 232، 338).

وأما عالم العقل وهو عالم الملكوت فما وضع فيه نعت إلا أن رسول الله ﷺ قال فيه «مشيرًا أن في الجنة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر»[1].

فالعالم المتوسط هو عالم الركوع، ثم يعرج ويعود إلى عالم العقل وهو عالم الوقف ليؤدي فيه شكر ما أنعم الله عليه وهي الإشارة في الزيارة والراية، فيحمد الله ويشكره على ما أنعم الله عليه في مقام الركوع حيث النعيم المتشابه والأزواج المطهرة، كما قال الله تعالى: ﴿ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾ [البقرة: 25].

فيقول عند عُروجه إلى مقام الوقوف: ربنا ولك الحمد على ما أنعمت به من المتنعم بالحضرات، والمتنعم بالجنان، وذلك شيء لم تفعله مع أحد من المخلوقات لأنكر جعلت كل عالم صفًا غير متنقل وجعلتني متنقلاً يتخلل العوالم كلها العلوي والسفلي مستشرفًا عليها، ثم يقول في تحميده: «ملأ السماوات والأرض، وملأ ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد»، وأما قوله: «ملأ السماوات» يريد به ملأ الملأ الأعلى، و«ملأ الأرض» يريد به الملأ الأدنى، و«ملأ ما بينهما» يريد به عالم النفس عالم الجبروت وهو العالم الأوسط عالم الركوع، و«ملأ ما شئت من شيء بعد» أي: بما هو علمه قائم بذاتك لم تبرزه إلى شيء من موجوداتك أنك لا في العلوي ولا في السفلي ولا فيما بينهما، وهذا يكون مثل قوله ﷺ في سجوده: «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»[2][3].

ثم ينزل إلى السجود وهو الاطلاع إلى عالم الكل وهو عالم الشهادة ليشاهد ما وضع اليد فيه من عجيب المركبات من الصور الكائنات المحسوسة، من الأجرام العلويات، والهياكل السفليات، فيكون عند ذلك قريبًا من ربه بالقدم المتمكنة، والسنة المتصلة منه تعالى الملكوت، فإنه ممسوك عند ربه بالذات وفي عالم الملك بالعرض يلحق ما هو من التراب بالتراب وهو مقام السجود؛ لأن الحق متصل بالحق، فهذه ذاته

---

(1) رواه البخاري (3/ 1195) (4/ 1794) ومسلم (4/ 2174، 2175) وأحمد (2/ 407، 416، 438، 462، 495، 506).

(2) رواه أحمد في المسند (4/ 355) والطيالسي (1/ 22، 110) وعبد الرازق في المصنف (2/ 164).

(3) قال الشيخ: التحميد تقييد، اعلم أن كلامك محصور فإنك مخاطب بك، فإذا أثنيت فقد قيدت بثنائك من أثنيت عليه وحصرته، وله الإطلاق فأطلقه من ثنائك مع بقاء الثناء عليه فقل: «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك».

ونشأته الأخرى التي تبعث من قبره بعد موته الموتة الاختيارية؛ لأن الله تعالى يتوفى الأنفس ويمسكها بجواره الأعلى، قال الله تعالى: ﴿ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ [الزمر: 42] وهذه الموتة هي موتة الأنبياء والأولياء الوارثين لهم، وهم المحدثون والمكلمون كما قال ﷺ: «إن من أمتي محدثون ومكلمون»[1] صلوات الله عليه وسلامه عليهم أجمعين، فهذا هو عمل الأقدام للجماعات، والله أعلم.

الفصل الخامس
وهو الكفّارات
وهو عمل الأقدام للجُمعات
وهو أعلى من المقام الأول

اعلم - عرفنا الله وإياكم- أن هذه المرتبة أعظم من مقام الجماعات، قال ﷺ: «الجمعة حج المساكين»[2]، وقال ﷺ: «إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل»[3].

وقال ﷺ: «حق على كل مسلم أن يغسل في كل سبعة أيام رأسه وجسده»[4]، ذلك أن الله -تعالى- افترض عليه صلاة الجمعة مثنى يجهر فيها، أنه لا يكون فيها إلا إمام واحد، وينسخ كل إمام كان في الستة الأيام، ولذلك أمرنا بالطهر في يوم الجمعة لأنه وقع الاشتراك في اختلاف الأئمة، فوجب الطهر من الاشتراك، وهذا تنبيه من الله تعالى وإشارة وتعلم منه جلّ وتعالى تنبيهًا على معرفة الإمام الواحد ليفهمنا سر التوحيد لوجود الوحدانية المطلقة، فهو - جلّ وتعالى- يكلمنا بلسان ما افترضه علينا من أفعال الشريعة كما كلم الأنبياء بصور أفعال الموجودات، وهذا التعلم الإلهي يتوصل به إلى حقيقة التوحيد وهو العلم بالوحدانية التي لا كثرة فيها، وهو الجمعة في

---

(1) رواه البخاري (3/ 1279) ومسلم (4/ 1864) والترمذي (5/ 622) والنسائي في الكبرى (5/ 39) والحاكم في المستدرك (3/ 92) وأحمد (6/ 155) بنحوه.

وأفاد القشيري بقوله: الخواص فخواطر العلوم وجولان تحقيقات المسائل في قلوبهم شغلت قلوبهم عن ورود أسرار الحق عليهم بلا واسطة ، وإنما ذلك لخاص الخاص ، لذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لقد كان في الأمم مُحَدَّثون فإن يكن في أمتي فعمر » فهذا المحدَّث مخصوص من الخواص كما أن صاحب العلوم مخصوص من بين العوام. [التفسير (1/16)].

(2) رواه القضاعي في الشهاب (1/ 81).

(3) رواه البخاري (1/ 299، 301) ومسلم (2/ 579).

(4) رواه البخاري (1/305)، ومسلم (2/582)، والدرامي (1/208)، والحاكم (4/393)، وأبو داود (1/64) وأحمد في المسند (1/307)، (2/341)، والطيالسي (1/11،20،207).

الظاهر هو السابع بعد الستة، وهو الذي خلق الله تعالى فيه آدم، وفيه ترجع الأواخر على أوائلها، وليلته القدر، وهو الميقات لظهور الأسماء والصفات، وهو اليوم المحمدي الذي أنزلت فيه جميع البركات، وله نسبة في سماء الدنيا، وفيها أنزل الله القرآن جملة واحدة، ومنها كان ينبعث التفصيل إلى عالم الشهادة، وهو يوم شريف عظم الله حرمته، وقدس الله مطالعه الشرقية، وقدس مغاربه الغربية، وهو يوم الخلافة، ومحل التنزيل والعروج، وإذا صح الجميع في هذا اليوم الرباني الذي هو يوم الجمعة، صحت له الجماعة المتقدم ذكرها، وذلك لا يكون إلا بوجود الإمام الواحد المتقدم ذكره الذي يجهر فيها سر فيه غيره من الأئمة حتى لا يكون متكلم ناطق في ملكه إلا هو، ولذلك يجهر الإمام فيما تسر الأئمة فيه سائر الأيام الستة، فمن لا يتنبه إلى هذا الجمع فهو من الأيام الستة لا من الجمع المجتمع فيها المنسوخ أئمته.

وهذا اليوم لا يصح منه ذوق ولا حال إلا لمن توسط بين الكلمة والعقل في حال الفناء لا في حال البقاء، وأقبل بكليته على ذات الحق غارقًا في بحر الاتحاد، مفارقًا للأنداد والأعداد، فما ترتب في المبادئ الكليات، وفي الوسط من الأفلاك العلويات والسفليات خارجًا عن حكم أحكام المحركات، والمتحركات غائبًا عن الكليات والجزئيات أخذًا عن الله بلا سبب علوم الدنيا، فيكون بجوهره بدلاً من العقل، وهذا مقام يقصر عن حقيقة كنهه، وقد أخبر رسول الله ﷺ عن هذا المقام أنه وصله في الحديث الذي نحن الآن في شرحه بأنه تهيئ بكمال استعداده المقبول لتهيؤ العقل للأخذ عن الله، والعقول قاصرة عن حقيقة هذا الوصول، فإن الذي يجد الواحد من ذاته بذاته لذاته، فإنه لا يمكن العبارة عنه تمكنًا شافيًا، لأنه لا تنطبع أرواحه في المثالات، فإن وضع فيه ضرب مثال يكون على وجه المجاز كما قال الله تعالى: ﴿ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [النور: 35] وإنما أراد به منور السماوات والأرض، بل يحين النطق للعقل عنه بتقربه حال كحال الواحد؛ لأن الرؤية إذا اتسعت ضاقت العبارة عنه.

الفصل السادس
وهو بدء الدرجات

وهو على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى منها: إطعام الطعام[1]

---

(1) قال الشعراني: ومن أخلاقهم: إطعام الطعام، وإفشاء السلام، وسقي الماء، وإغاثة الملهوف، ولا

اعلم - عرفنا الله وإياكم- أن إطعام الطعام على رتبتين: طعام يقوم الظاهر ويمدوه وينميه، وطعام يقوم الباطن ويغذيه وينميه حتى يكمل النشأة الثانية وتكمل شجرتها وتبدو ثمرتها، والطعام للظاهر له رتبتان: طعام يطعم المطيعم، يبغي به الثواب وجزيل العطاء، وهذه هي الرتبة الأولى من الظاهر، وعليها أجمع جمهور العوالم.

وأما الرتبة الثانية: فهي رتبة الخلافة بحكم التوصل في الرتبة المتوسط بين الحق والخلق، كما قال تعالى: ﴿ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ [الحديد: 7] فالخليفة إنما هو في رتبة البدل ينفق ويطعم بالصفة على الموصوف الحق بها، فهو لا يرجو ثوابًا ولا يخاف عقابًا؛ لأنه إن أمسك فباسمه المانع، وإني أعطى فباسمه جواد، والمفضل، والمنعم، والرزاق، والوهاب، والكريم، فهو ينفق ويطعم لا لأجر يرتجيه بل ترفع له الدرجات على غير حكم الأجر، وهذا مقام الخواص.

وأما إطعام الطعام في الحقيقة الباطنة: فهي تغذية الذوات الباطنة بالعلوم اللدنية بالأسرار الإلهية الموصلة إلى الجوار الأعلى، وهذا هو شأن الرسل والأنبياء والأولياء - صلوات الله وسلامه عليهم - وعلى أتباعهم من بعدهم؛ لأن الرسل والأنبياء تفردوا بإنشاء النشأة الآخرة وتغذيتها وإنماؤها على حكم التتميم، قال ﷺ: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[1].

ويقومون سلوكهم بتغذية طعامهم الروحاني على مقتضى ما يكون به قوام جوهرهم بإنماء شجرتهم الباطنة، وكمالها في عالمتها، وتبدو ثمرتها حتى يباهي الحق بهم العالم العلوي عالم الاختصام، وذلك أن العبد في عالم الملك لا يؤبد به، وقد تمت شجرته بإطعام الطعام، وكملت نشأته، وصحت نفخته من قبر خصوصيته، وهذا لا يكون إلا بالتغذية من إطعام الطعام طعام الحقائق، والأسرار اللدنية حتى ينتسب كل عالم إلى عالمه، ويثبت كل به وينبعث به، وهذا هو الطعام الذي لا يتسنَّه، ولا يتغير، ولا يبلى، لأنه أبين بمجمع من مواد طبيعته، ولا من عناصر

يمتنعون من تقديم الكسرة اليابسة للضيف، وإن لم يجدوا إلا الماء أسقوه له، فكل فقير ادعى أنه من أهل الطريق وأخل بهذه الآداب فهو ناقص عند الناس، وأما عند الله فقد يكون الحق تعالى جعله من أهل حضرة الاسم المانع شفقة عليه أن يخطر في باله أن له فضلاً على أحد من عباد الله في الدنيا والآخرة. [الأخلاق المتبولية ص 669]، بتحقيقنا.

(1) رواه أحمد (381/2 ، رقم 8939) ، وابن سعد في الطبقات الكبرى (192/1) .

أرضيته، ولكنه من كلمات روحانية عقليه.

وهذا الطعام الذي أخبر الله عنه في الجنة بقوله تعالى: ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ [الرعد: 35] أي: ثمرها الغير مقطوع ولا ممنوع، والظل دوام الذوات وخلودها، وهذا مقام شريف؛ لأن الدوام في التنعم بالنعمة لا يكون إلا بدوام رؤية المنعم قبل وجود النعمة، فإذا زالت النعمة وذهب عينها بقي المتنعم بالمنعم دائمًا باقيًا؛ لأنهم غلب عليهم التنعم بالمنعم لا التنعم بالنعمة، وهذا هو حال الذوات الباطنة عالم الجنة، والمطعم لهذا الطعام له سنة ظاهره في إطعام الطعام الظاهر، وذلك أنه يطعم الطعام الظاهر للأجسام الحسية، فيكون ذلك مثال تسوية النطفة في الرحم الروح، فإذا أطعمه الطعام الظاهر، وغذى الجسم الظاهر، وكملت تسويته وطهارته عند ذلك يقيم السنة الباطنة، ويطعم الطعام الروحاني اللدني الرباني، ويغذي الباطن كما يغذي الظاهر، وهذا هو كمال صفة المنعم المطعم، وهي سُنة الصوفية - رضوان الله عليهم- لا يدخل عليهم زائر إلا قدموا أمامه ما تيسر لهم من الطعام ليكون ذلك ظهورًا لباطنهم من دون طعامهم المتشابه يظلم به المحل ويدنسه، فيكون طعام الصوفي مثل من يوقد سراجًا في بيت مظلم؛ لأن الصوفي يأخذ من الله من غير حجاب؛ لأن الصوفي لا حكم للأسباب عنده عند ثبات رؤية الحق.

وإطعام الطعام هو أفضل الأعمال ظاهر بظاهر وباطن بباطن، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعًا؛ لأن الإنسان نسخة مختصرة من جملة العالم، فإذا أطعم المطعم الطعام الظاهر، فكأنما أحيا به عالم الأجسام؛ لأن الأجسام وإن تكاثرت فإنما هي واحده، فإذا أطعم المطعم الطعام الباطن، فكأنما أطعم النفوس والأرواح كلها، وجملة العوالم الباطنة كلها، وكأنما أحيا عالم الملكوت عالم العقل، وعالم الجبروت عالم النفس؛ لأن عقولنا ونفوسنا آخرًا من كليات عالم الغيب، والجزئيات من جهة الوجود مع كلياتها واحده بالعدد، ومن جهة التناسب واحدة بالعدد.

المطعم الطعام الباطن إنما هو مخلص وشفيع، ينقل من عالم الطبيعة إلى عالم الشريعة حتى يقعده في جواز الله، في مقعد صدق عند مليك مقتدر، وكما أن مطعم الطعام في الحس إنما هو مخلص للحس حتى يكمل، وكما له مدة عمره؛ لأنه تحت الحصر إلى زمان مخصوص، وعالم الباطن غير مقيد بزمان يقضي عليه بحكم الفصل، لكنه عالم بقاء لا يلحقه الفناء.

الفصل السابع
في إفشاء السلام
وهو ثاني مقام من مرتبة الدرجات

اعلم – عرفنا الله وإياكم- أنه قد جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «أفشوا السلام تدخلوا الجنة بسلام»[1].

والإفشاء ينقسم على صنفين: يكون من باطن وظاهر، فالظاهر معلوم: وهو أن يمر الرجل بالرجل، والأنثى بالأنثى، أو بالنفر بالناس، فيقول: السلام عليكم، وهذه تحية ذرية آدم عليه السلام.

والإفشاء هو البوح بالخفي حتى يكون جليًا، وما وضع الله الوحي وبما فيه من غرائب الموجودات من رتبة العرش إلى نقطة المركز الأعلى معنى الإفشاء وذلك أن الله جل ثناؤه أفشى ذاته في موجداته، وأظهرها حتى ذلك الصديق سبحانه الذي لشدة ظهوره خفي ولم يكن خفاؤه إلا للعقول الناقصة والبصائر المكفوفة[2].

وأما العقول الكاملة السليمة من التغييرات الطبيعية فإنها غير محجوبة عنه، والحق لها جلي بالمرصاد شاء جل وتعالى إلى أن يرى ذاته لمن يشاء من عباده، وذلك بظهور أسمائه وصفاته، وأنه جل وتعالى جعلها بدلاً من ذاته، فالإفشاء سنة سنها الله جل ثناؤه، ولذلك أمرنا بإفشاء السلام.

والسلام اسم من أسمائه الحسنى، وذلك أن الله جل وتعالى يتجلى في ملكه بأسمائه وصفاته، وجعلها بدلاً من ذاته كما تقدم للذكر؛ لأنها ليست بغيرته للذات، لكنها مشاعر يستدل بها على ذاته والله تعالى أفشى ذاته في الوجود لأول موجود وتعرف إليه، وتجلى له بالمقدار الذي وضع في جوهره بكمال استعداده وهو العقل

---

(1) رواه ابن أبي شيبة (257/7، رقم 35847)، وأحمد (451/5، رقم 23835)، وعبد بن حميد (ص 179، رقم 496) ، والدارمي (405/1، رقم1460)، والترمذي (652/4، رقم 2485)، وقال: صحيح، وابن ماجه (423/1، رقم 1334)، وابن سعد (235/1)، والحاكم (14/3، رقم 4283) ، وقال: صحيح على شرط الشيخين، والضياء (433/9 رقم 404).

(2) فائدة: قال الشيخ في الفتوحات: وصية: عليك بالتودد إلى إخوانك من المؤمنين بإفشاء السلام، وإطعام الطعام، والسعي في قضاء حوائج المسلمين، ومشاركتهم في همومهم ومصائبهم إن أردت أن تثبت لك أخوة الإيمان، فإن الله تعالى قد آخى بين المؤمنين كما آخى بين أعضاء جسد الإنسان، وفي الحديث: «مثل المؤمنين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر».

جعله بدلاً منه تنتهي عقول العقلاء في الوجود، ثم جعله فاشيًا بذلك التجلي وهو إفشاء الحال لا إفشاء المقال إلى من دونه، ولذلك جعل من موجود إلى موجود يفشي كل واحد إلى من دونه ما صح له من ذلك التجلي الأول حتى وصل إلى عالم الحيوان، فكان أشرف الحيوان وجودًا الإنسان لأنه قابل إلى كل صورة، وبظهور التجلي والإفشاء عنده أوضح، والحمل فيما ظهر في سائر الموجودات من أول متجل إليه إلى الرتبة الإنسانية فما افترق في الموجودات أجمع فيه، فكان المتجلي الأول سببًا لوجود النشأة الأولى، فتجلى الحق لوجود الإنسان بمقام الخلافة لوجود النشأة الثانية منه؛ لأنه خليفة الله في أرض البدن، فكان الإفشاء عنده أعم، وفي سائر الموجودات أخص.

فالعقل الإلهي إفشاء السلام المنفس لأنه آدم المعنى، والنفس حواء المعنى، وأفشت النفس السلام للأنفس السماوية، والأنفس السماوية للأنفس الأرضية، فمنهم من كان إفشاؤه حالاً وهو كل ما يعقل من الحيوان، وكذلك من النبات والمعادن، فإفشاؤها وهو ظهور الفاعل بدلالة فعله عليه، وذلك أن الموجودات هي موضع النظر والاستدلال فتفشي بقوانين أحوالها، فالصنعة نزيلة الصانع فهي تفشي الحق بوجودها الحالي والنوع الإنساني يفشيه مقالاً.

وأما العالم العلوي فإفشاؤه حال وهو كماله، والعالم الحيواني والنباتي والمعدني إفشاؤه حال وهو نقصه وخلق الله الصورة الإنسانية متوسطة بين العلوي والسفلي ناطقة فاشية السلام بالحال، والمقابل بكمالها حال ومقال، فالمقال منها دنيوي والحال منها أخروي فإفشاء العالم العلوي حال من كمال غلبة نور الوحدانية عليهم، لكنهم ناطقون بالعقل، وعدم النطق في العالم السفلي هو من غلبة الطبيعة المظلمة عليهم، وعدم النطق للعقلي، فالإنساني ناطق بالنطق العقلي والنطق اللفظي.

ولما كان الإنسان جامعًا للصور العقليات الروحانية العقلية، وفي الصور السفلية الكثيفة الجسمانية، جعله الله عالمًا وسطًا بين مقدمتين كليتين ينتج بينها نطقًا مقاليًا ليستدل به على النطق العقلي اللفظي؛ لأنه هو ترجمان المنطق العقلي؛ لأن الإنسان هو ترجمان الوجود المبين، المفصح عن حقيقة كل موجود فالإنسان مندوب للإفشاء، والإفشاء منه هو معنى قوله ﷺ في الحديث المشهور، وعنه مخبرًا فيه عن ربه: «ما تقرب إلي المتقربون بأفضل من الذي افترضته عليهم، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به،

ويصره الذي يبصر به، ولسانه الذي ينطق به، ويده الذي يبطش بها»[1].

وإذا كان العبد في هذا المقام يكون الله تعالى فاشيًا منه، فإذا كان كذلك يكون الله جل وتعالى هو الظاهر الجلي الوجود، ويكون العبد خفيًا نسيًا منسيًا، فهذا هو إفشاء السلام من العبد.

وقد يكون الإنسان يفشي السلام للعقول الناقصة حتى يلحقها إلى حد الكمال، وهذا هو شأن الأنبياء، والرسل، والأصفياء، والأولياء ورثة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

الفصل الثامن
وهو مرتبة الدرجات
وهو مقام الصلاة والناس نيام

اعلم- عرفنا الله وإياكم- أن الصلاة والناس نيام قد وردت فيها أحاديث كثيرة، وهي صلاة الليل كما قال ﷺ: «صلاة الأوابين حين ترمض الفصال»[2].

فالصلاة والناس نيام ما يعلمه الجمهور، وذلك يكون لرفعها الدرجات، وقد جاء عنه ﷺ أنه قال: «الدنيا ليل الآخرة، فالخلق قد سكنوا في ليلهم»[3]، قال الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ [النمل: 86]،

---

(1) رواه البخاري (2384/5)، وابن حبان في الصحيح (58/2).

قال الشيخ: فانظر ما تنتجه محبة الله؛ فثابر على أداء ما يصح به وجود هذه المحبة الإلهية، ولا يصح نفل إلا بعد فرض، وفي النفل عينه فروض ونوافل فيما فيه من الفروض يكمل الفرائض.
ورد في الصحيح أن الله تعالى يقول: «انظروا في صلاة عبدي أتمها أم نقصها، فإن كانت تامة كتبت له تامة، وإن كان انتقص منها شيئًا قال: انظروا هل لعبدي من تطوع، فإن كان له تطوع، قال الله: أكملوا لعبدي فريضته من تطوعه ثم تؤخذ الأعمال على ذلكم». فليست النوافل إلا ما لها أصل في الفرائض، وما لا أصل له في فرض فذلك إنشاء عبادة مستقلة يسميها بعضهم بدعة وسماها رسول الله ﷺ في الخبر سنة حسنة والتي سنها «له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم شيئًا»، ولما لم يكن من قوة النفل أن يسد مسد الفرض جعل في نفس الفعل فروضًا لتجبر الفرائض بالفرائض كالصلاة النافلة بحكم الأصل، ثم أنها تشتمل على فرائض من ذكر وركوع وسجود مع كونها في الأصل نافلة، وهذه الأفعال والأقوال فرائض فيها.

(2) رواه مسلم (515/1، 516)، والحاكم في المستدرك (459/1)، وابن خزيمة (227/2، 228)، وابن حبان (280/6)، والدارمي (403/1)، وأحمد (2/ 4/ 366) بنحوه.

(3) لم أقف عليه.

وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ۝ وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا ۝ ﴾ [النبأ: 10، 11]، فهم في اللباس الليل محجوبون، وإن كان أيقاظًا بالحسن، فهم نيام عن كشف صور الحقائق، كما قال تعالى في أهل الكهف: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف: 18]، فنائمون في ليل الآخرة كما تقدم الذكر، وهي مدة حياتهم الدنياوية لأن الدنيا ليل الآخرة، فهم قد سكنوا في ليلهم وهم يتنبهوا عن نومهم في ظلمة طبعهم، فالناس سكنوا في عالم الكياني قد أغلب عليهم الطبع وحجبهم عن المشاهدة، وإن لك اطمأنوا في عالم ليلهم؛ لأنهم وجدوا فيه الأسباب اللائمة لهم، ولم يكن لهم ذلك يستدير عليهم كاستدارة الفلك السماوي بالاختلاف يتمادى عليهم ليلهم، كما أن الله تعالى إذا فتق الرتق عن الآخرة كشف يومها لمن يشاء من عباده، يكون يومًا دائمًا لا يدور عليه فلك يصحبه ظل، أو تكون أنواره مشرقة دائمة، فالعارفون لما نظروا إلى الخلق، وهم نيام في ظلمة ليل جهالتهم وطبعهم، وقد ندبوا إلى الصلاة والناس نيام، فعلموا همهم على إنشاء تلك الصلاة التي ندبوا إليها.

وإن الصلاة بالليل سُنَّة في الظاهر على الأمة، وهي في الباطن فرض على النبي ﷺ ولذلك كانت صلاة الليل على النبي ﷺ فرض؛ لأن النبوة مقيدة بالباطن، والأمة مقيدة بالظاهر، وكذلك العارف مقيد بالباطن والظاهر، ولذلك غفر للنبي ﷺ ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وذلك أن الصلاة والناس نيام إنما كما لها يعرفه الإمام، فتوجه العارف إلى معرفة الإمام، فجعله إمامه ستره له وقد قال ﷺ: «الإمام سترة لمن خلفه»[1] لأنه يحمل سهو المأموم، فجعل العارف الإمام الحق - جل وتعالى- إمامه وستره له وأحرم حرامًا لا يكون بعده تحليل؛ لأن صلاة الظاهر تحريمها تكبيرها، وتحليلها تسليمها، والصلاة الدائمة والناس نيام لها تحريم، وليس لها تحليل، وقد قال ﷺ: «لا تختلفوا على إمامكم»[2] فنهانا عن الاختلاف، والاختلاف يكون بمسابقة الحركة من الصورة، والصناعية يلزم المأموم نفسه حكم الاتباع ولا يختلف الإمام في قول ولا فعل، فإذا لزم ذاته حكم الاتباع وصحت له صلاته الدائمة لا يزول إمامها من إمام مأمومها، ولا تحللها بتسليم وهي صلاة العارفين،

---

(1) رواه الترمذي (157/2)، وأبو عوانة في مسنده (392/1)، والبيهقي في الكبرى (352/2)، وابن خزيمة في صحيحه (25/2).

(2) ذكره الحافظ في «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» (157/2).

وقد أثنى الله تعالى عليهم في قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ فِي جَنَّٰتٖ مُّكۡرَمُونَ ۝ ﴾ [المعارج: 34، 35]، فإذا الحق جل جلاله هم متمم الحركات الباطنة والظاهرة، فالمصلي في جملة حركاته، وأقواله، وأفعاله لا يكون إلا عن الإمام الحق جل ثناؤه فانتسخت الصورة الصناعية المقيدة بالزمان، وثبتت الصورة الدائمة يومهم للحق كيف شاء من أنواع الحركات، وينطقهم جل وتعالى بما يشاء من أنواع الكلمات، فهذه صلاة لا انفصام لها ولا تسليم منها؛ لأنه جل ثناؤه يقول في كتابه العزيز: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا ﴾ [النساء: 103] فالمؤمنون مقيدون بالوقت من حركات الفلك، والواصلون المراقبون للإمام القديم - جل ثناؤه- مقيدون بالدهر، فمن كان الحق إمامه صلى الله الصلاة الدائمة والناس نيام في مسجد الدهر، وهو المسجد الكلي الذي يؤم الحق فيه برسله، وأنبيائه، وأوليائه الربانيين والأحبار، وعموم الناس نيام عن هذه الصلاة، وما وصل العارفون إلى هذه الصلاة إلا بإقامة الظاهرة والتمسك بها، ومراعاتها من غير إزراء بحقها، وأنها فرض عليهم ما دامت أرواحهم في أجسامهم هي، وما افترض معها من صيام، وصدقة، وحج، وزكاة.

الفصل التاسع
في شرح الدعاء

من الحديث المشروح وأنا الآن أذكر فيه على معنى الاختصار ما يتسر، وذلك أنه في أول الدعاء: «اللهم إني أسألك فعل الخيرات» أراد بذلك ما يوجب رفع الدرجات وترك المنكرات ما يوجب من أجله الكفارات، وحب المساكين الذين لا يملكون لأنفسهم نفعًا، ولا ضرًا، ولا موتًا، ولا حياة، ولا نشورًا، وذلك أنهم لا تصح لهم المسكنة إلا بمعرفتهم بمقدمة الاختصام وبانتهائه في عالم التفصيل في الملأ الأدنى.

«وأن تتوب عليّ» أي: من النظر إلى غيرك، أو أن تتخذ إمامًا من دونك.

«وإذا أردت في الناس فتنة» أي: تفتنهم بما وهبتهم من فعل الدرجات، خلق حجاب التكليف دون معرفة الكشف إن ذلك من عندك.

«فاقبضني إليك غير مفتون» أي: قبض الخواص بالموتة الاختيارية بالفناء، والغيبة عن ملاحظة سواك بإسقاط ما أضفته إليّ مجازًا برجوع حكم المضاف إليك،

إذ هو في قبضة بتصريفك والتبري عن الحول والقوة، في كل ما تصرف فيه، إذ ذلك الأداء في يد قدرتك تتمم بي ما تشاء من فعل أو قول غير مفتون في كلما أقمتني فيه من فعل هدايتك، واجعلني في جوارك عندك لئلا يكون لي سبب في فتنة عبادك؛ لأني أبين لهم ما أفهمتني من فهم كشف صور الغيب من حقائق كتابك أو سنة نبيك؛ لأني أنا المبلغ لهم عنك ما أمرتني به على لسان نبيك: «اللهم إني أسألك حبك»[1] بالمعنى الذي أحييتني به، وجعلتني سيدًا إمامًا، وحب من يحبك على هذه الصفة التي سألتك أن تحبني بها، وحب عمل يقربني من حبك، وهذا العمل إنما هو مقدمة من الله العبد وهو حكم اليدين وتيسر القبضتين ينتج الله له صفة القرب منه بما تقدم من الصفة المقربة شرعًا أو عقلاً.

---

(1) رواه مسلم (2098/4)، والترمذي (103/5)، والنسائي في الكبرى (400/5)، ومالك في الموطأ (218/1).

خاتمة النسخة

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله، وأصحابه، وأزواجه، وذريته، وتابعيه إلى يوم الدين، وسلم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا، آمين، وهو حسبنا ونعم الوكيل، نعم المولى، ونعم النصير.

كملت «مشكاة العقول المقتبسة من نور المنقول» ولله الحمد والمنة من نسختها نهار الأحد الثاني من شهر ذي القعدة الحرام سنة 1083هـ.

فهرس المحتويات